بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : دخيل بن غنيم بن حسين المراد الرقم الجامعي : (٤١٨٨٧١٠٢)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : النحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : المسائل المختلف عليها بين النحويين .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة بتاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٤٢٤ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د. عبد الرحمن محمد إسماعيل — التوقيع : [توقيع]

المناقش الداخلي : أ.د. عياد عيد الثبيتي — التوقيع : [توقيع]

المناقش الخارجي : د. عبد الرحمن محمد العمار — التوقيع : [توقيع]

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع : [توقيع]



كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
تخصص النحو والصرف







المسائل المتفق عليها بين النحويين

جمعًا وتصنيفًا ودراسة

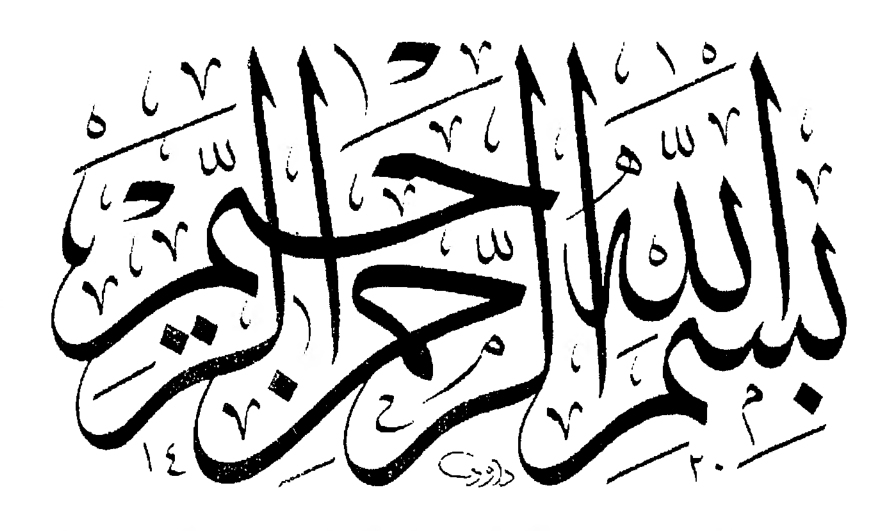
بحثٌ مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في النّحو والصّرف

إعداد
دخيل بن عنيم بن حسين العواد

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الرحمن بن محمد بن اسماعيل
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى، وجامعة الأزهر سابقًا

العام الجامعي

١٤٢٣هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

اسم الباحث : دخيل بن غنيم العَوَّاد .

عنوان البحث : المسائل المتَّفق عليها بين النَّحْويين : جمعاً ، وتصنيفاً ، ودراسةً .

التَّخصُّص : النَّحو والتَّصريف .

درجة البحث : الدّكتوراه .

الإجماع أصل من الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحويون في تقرير المسائل ، وتقعيد القواعد ، وهذه دراسة تطبيقية لتلك المسائل التي أجمع النحويون عليها .

إن هذه الدّراسة تعكس لنا المذهب الأقوى لدى أهل النظر من علماء العربية فيما اتخذه العرب من أنظمة وضوابط في أنحاء كلامهم طريقاً مسلوكاً في التعبير والبيان ، فهي تمثل أعلى لغات العرب ، فنالت بذلك إجماعين : إجماع صانعيها العرب ، وإجماع مقعديها النحاة ، والمخالف لها أو الطاعن فيها غير معتد بخلافه ، ولاملتفت إليه لخرقه الإجماعين ؛ لذا أصبحت لغة الخطاب لدى العرب في شتى أقطارهم على الرغم من اختلاف مشاربهم وألوانهم وأماكنهم ، فهي بحق لغة الثقافة والبيان والفصاحة عند العرب جميعاً .

وهذه الدّراسة تشتمل على مقدمة بينت فيها أهمية الموضوع ، والغرض من دراسته ، ومنهج البحث ، ولما كان البحث في المسائل المجمع عليها لزم الباحث أن يتعرض للإجماع تعريفاً وبياناً لموقف أهل النظر منه ومحل ذلك التمهيد ، وقد صنفت المسائل المتفق عليها تصنيفاً يراعي خطة علماء النحو في ترتيب المسائل النحوية ، وارتضيت تقسيمهم وتبويبهم لموافقته لتقسيم كلام العرب ..ثم أنهيت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي خلصت إليها .

ولم يقف عملي في دراستي هذه على مجرد جمع مسائل النحو المجمع عليها من بطون مصنفات التراث النحوي وترتيبها ، بل تعدى ذلك إلى دراستها واستخلاص ما فيها بعد التمحيص ووزن الآراء ونقدها ، حيث لم أقف عند حدود الجمع والعرض ، بل توخيت أن يكون لي موقف فيما أجمعه ، ورأي فيما أعرضه .

مقـدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد .

(١)

فإن الإجماع أصل من الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحويون في تقرير المسائل ، والرد على المخالف ، وقد تبينت لي أهمية هذا الأصل وعناية النحويين به أثناء دراستي له في رسالة الماجستير التي كانت بعنوان: « الإجماع في النحو العربي دراسة في أصول النحو » .

وقد تناولت فيها الإجماع من جهة أصول النحو ، فبينت حجيته ، والأدلة عليها ، وشرعية الإجماع النحوي ، ومستنده ، وأنواعه ، ومن يعتد بقوله من النحويين ، والعقبات التي قد تقف في طريقه ، وتتبعت نشأته وتطوره عبر العصور ، إلى غير ذلك من المباحث المتعلقة بهذا الأصل .

وبعد أن أنهيت هذا البحث النظري تبين لي مدى الحاجة إلى دراسة تطبيقية لهذه المسائل التي أجمع النحويون عليها البصريون والكوفيون وغيرهم ، فالدّراسات النحوية تفتقد إلى مثل هذه الدّراسة ، في الوقت الذي أفرد كثير من أرباب الفنون الأخرى المسائل المجمع عليها بمؤلفات خاصة تسهل على الباحثين الرجوع إليها ، فعقدت العزم على التصدي لهذا البحث :

المسـائل المتفق عليهـا بين النحويين

(٢)

أهمية هذا الموضوع .

تأتي قيمة هذا الموضوع من العناية التي أولاها النحويون للإجماع النحوي .

ولعل هذا البحث يسد نقصاً حاصلاً في المكتبة النحوية ، إذ لا توجد دراسة لما أجمع النحويون عليه من مسائل النحو على أهميتها .

ثم إني أرجو أن أقدّم فيه مادة علمية موثقة تسهم في تيسير النحو على أسس سليمة وقواعد واضحة ، إذ كثيراً ما نادى الباحثون في قضية تيسير النحو بطرح المسائل الخلافية لما فيها من الصعوبة على دراسي النحو ، وكل ذلك لا يتم إلا بإيجاد قاعدة صلبة يقوم عليها اختيار المسائل الجديرة بالدّراسة .

لقد أكثرَ الباحثون قديماً وحديثاً من دراسة الخلاف في النحو كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ، ودراسات المتأخرين في الخلاف النحوي أكثر من أن تحصر ، ولا شك أن ما وقع عليه إجماع النحويين أولى بالدّراسة والعناية مما وقع فيه الخلاف بينهم ، فالذي يدرس الخلاف ويتلمس أسبابه إنما يدرس عوائق الإجماع ، لأن عدم الاختلاف هو الإجماع .

ولا شك أن في جمع هذه المسائل ، وتقرير إجماع النحويين عليها حمايةً للنحو ومسائله ممن يدعون التجديد والتيسير بالحذف تارة والمسخ والتغيير تارة أخرى ، لتنقطع الصلة بين الأجيال اللاحقة وتراث أسلافهم .

(٣)

أهداف البحث ومنهجه .

تلك الأمور مجتمعة وغيرها تؤكد أهمية دراسة هذا الموضوع وكانت دافعاً لاختياره موضوعاً لبحث علمي يكون من أهم أهدافه :

– جمع المسائل التي نص النحويون على الإجماع عليها ، وذلك بقول النحوي : يجوز كذا إجماعاً ، أو اتفاقاً ، أو بلا خلاف ، أو لا أعلم خلافاً على كذا ، و نحو هذه العبارات الدّالة على نفي الخلاف في المسألة .

- تصنيف هذه المسائل ، وترتيبها ترتيباً يسهل الوصول إلى المراد منها .
- دراسة هذه المسائل وعرضها على أقوال النحويين .
- وقد عرضت جميع المسائل المتفق عليها أو التي حكي فيها الإجماع - ما استطعت - على أسلوب القرآن الكريم ، إذ هو في المكان الأسمى من الفصاحة ، وعلى ما صح من حديث رسول الله ﷺ خصوصاً ما اتفق العلماء على الاحتجاج به منه كألفاظ الأدعية والأذكار وغير ذلك ، ثم على أشعار العرب في الدّواوين المختلفة.
- الاستدلال على القواعد النحوية التي لم أجد لها شواهدَ في كتب النحو بأسلوب القرآن الكريم ، والصحيح من أحاديث الرسول ﷺ ، ثم أعرض تلك القواعد على بعض الدّواوين الشّعرية فتحصل لي بذلك جملة طيبة من الشّواهد التي لم تذكر في كتب النحو .
- تخريج القراءات وعزو الآيات ، والشّواهد من الحديث ، والشّعر وكلام العرب ، مع ضبطها بالشّكل ضبطاً تامّاً .
- اقتضت منهجية البحث إغفال مالا تعلّق له بالمسائل المتفق عليها بين النحويين (التي هي موضوع البحث) إلا ما يخدم المسألة التي حكي فيها الإجماع ويجليها بحيث يكون توطئة وفرشاً لها فهي لا تكاد تتضح إلا بذكر ما يتعلق بها مما اختلف فيه ، وهذا شبيه بتحرير محل النزاع في مناقشة المسألة المختلف فيها إذ لا بد قبل مناقشة الخلاف والأقوال في المسألة من بيان ما اُتُّفق عليه منها، وقد فعل ذلك الأنباري في الإنصاف ، والعكبري في التبيين وغيرهما .
- بيّنت في كل مسألة نقل الاتفاق عليها مستندهم في ذلك الإجماع من الشّواهد القرآنية ، أو الحديثية أو من كلام العرب شعره ونثره ، أو من قياس أو علة .
- ولأن مفتاح كل بحث فهارسه فقد ذيلت هذا البحث بفهارسَ كاشفة عن مضمونه ، فجعلت فهرساً للآيات ، وفهرساً للأحاديث ، وفهرساً للأشعار ، وآخر للأعلام مع بيان اسم العلم وتاريخ وفاته حتى لا أثقل حواشي البحث ، ثم قائمة المراجع ، والموضوعات .
- ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن بعض المسائل عند بحثها وتمحيصها يتضح أن لا

إجماع فيها ، بل الخلاف قوي يمتنع معه حكاية الإجماع ، ولكن لما كان شرطي في هذا البحث أن يدخل فيه المسائل التي نقلَ الإجماع عيها واحدٌ من أئمة النحو كابن مالك أو أبو حيان أو ابن هشام أو غيرهم بأي كلمة تدل على نفي الخلاف – دخل فيه مسائل تبين بعد البحث أن الخلاف فيها قوي .

ولا شك أن هذا النوع من الدّراسات يتوقع منه أن يجمع بين الاستقراء والوصف والتحليل والاستنتاج ، ولم يقف عملي في دراستي هذه على مجرد جمع مسائل النحو المجمع عليها من بطون مصنفات التراث النحوي وترتيبها ، بل تعدى ذلك إلى دراستها واستخلاص ما فيها بعد التمحيص ووزن الآراء ونقدها ، حيث لا أريد أن أقف عند حدود الجمع والعرض ، وإنما أتوخى أن يكون لي موقف فيما أجمعه ، ورأي فيما أعرضه .

(٤)

الخطة العامة للبحث .

وقد رأيت أن تحقيق تلك الأهداف ، وما توفر لدي من المادة العلمية يقتضي مني ترتيب المسائل المجمع عليها ترتيباً يراعي خطة علماء النحو في ترتيب المسائل النحوية ، وارتضيت تقسيمهم وتبويبهم لموافقته لتقسيم كلام العرب ، لأن النظر في الكلام يكون على جهتين : إما مفرداً وهو الكلمة وما يعترضها من الإعراب أو البناء ، وما يتعلق بهما من الأحكام النحوية ، وإما بعد التركيب ، وهو الجملة بقسميها ، الاسمية ، والفعلية ، وما تتكون منه هاتان الجملتان ، وذلك على هذا النحو :

الباب الأول : في المفـــردات ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المقدمـــــات .

الفصل الثاني : المعـــربات ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الإعراب الأصلي .

المبحث الثاني : الإعراب الفرعي .

الفصل الثالث : المبنيـــــــات ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المبنيات من الأفعال والحروف .

المبحث الثاني : المبنيات من الأسماء .

الباب الثاني : المبهمـــــــــات ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المضمرات .

الفصل الثاني : الموصولات .

الفصل الثالث : اسم الإشارة .

الباب الثالث : الجملة الاسمية ، وفيها ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المبتدأ والخبر .

الفصل الثاني : الأفعال الناسخة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : كان وأخواتها .

المبحث الثاني : الحروف المشبهة بـــ "ليس" .

المبحث الثالث : أفعال المقاربة .

الفصل الثالث : الحروف الناسخة .

الباب الرابع : الجملة الفعلية ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مبنى الفعل ومعناه .

الفصل الثاني : إعراب الفعل المضارع .

الفصل الثالث : تنازع العوامل وشتغالها .

ولما كان الإجماع هو سنام هذه الدّراسة ومبتغاها ومظلتها الواقية لزمني أن أعرض له في الحديث تعريفاً وبياناً لموقف أهل النظر منه ، ومحل ذلك التمهيد الذي يتلو هذه المقدمة .

وإن هذه الدّراسة قد تضمنت – بحمد الله – كثيراً من القواعد الكلية والجزئية ، والظّواهر النحوية ، وتوصلت فيها إلى نتائج تسر الناظر ، وهذه وتلك سطّرُها في الخاتمة دون المقدمة لتكون داعية إلى تأمل هذه الدّراسة تأمُّلاً محموداً .

(٥)

مصادر البحث .

وقد اقتضى جمع مسائل الإجماع قراءة كثير من أمهات كتب النحو في العصور المختلفة قراءة متأنية ، وتتبعها مسألة مسألة على كثرتها لاستخراج ما فيها من المسائل المجمع عليها ، ولم أقف على كتب النحو خاصة بل تجاوزتها إلى كتب التفسير والقراءات ، وشروح الشّواهد النحوية وغيرها ، على ما هو مبين في قائمة المراجع .

لم يك جمع هذه المسائل بالأمر الهين على الرغم من ذيوعها في لسان العرب إذ لا بدّ من التدقيق والتأني في جرد تلك المطولات ، للعثور على كلمة تفيد إجماعهم على المسألة ، بخلاف المسائل المختلف فيها إذ لا تكاد تخلو منها صفحة أو موضوع من صفحات تراثنا وموضوعاته ، عدا أنه قد أفرد فيها مصنفات مستقلة .

وعلى الرغم مما بذلته على قدر استطاعتي وبلوغ جهدي وطاقتي فإن النقص من طبيعة البشر ، وهو حاصلٌ لا محالة في هذا الجهد ، وحسبي أني بذلت ما استطعت .

وبعد ، فلا يسعني وقت أنهيت هذا العمل على هذا الوجه إلا أن أتقدّم بالشّكر لجامعة أم القرى ممثلة بكلية اللغة العربية ، كما أشكر فضيلة الأستاذ الدّكتور سليمان ابن إبراهيم العايد رئيس قسم الدّراسات العليا ، كما أتقدم بالشّكر والتقدير والدّعاء بالتوفيق لكل من أعانني على إنجاز بحثي وأخص أستاذي المشرف على الرسالة الأستاذ الدّكتور أبا محمّد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل الذي لم يبخل بوقته ونصحه وإرشاده فجزاه الله عني خير ما جزى أستاذاً عن تلميذه .

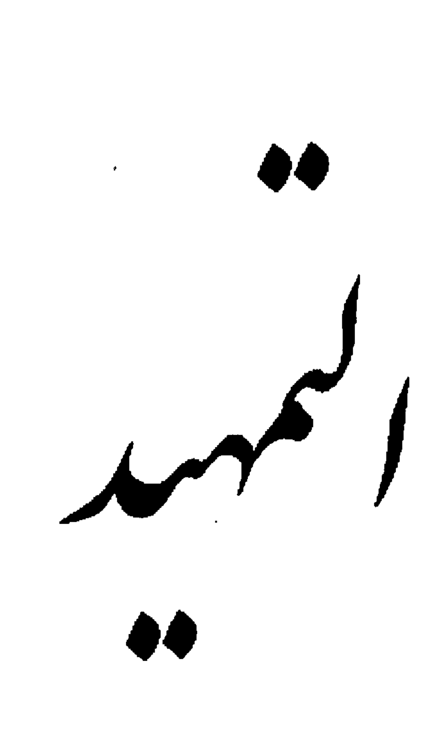
أمّا العالمان الكريمان اللّذان سيشاركان في تقويم هذه الرسالة ، فلهما الشّكر والتقدير ، وأعدهما بأن تكون ملحوظاتهما محل عنايتي ، ومحطّ اهتمامي .

الباحـــث

دخيل بن غنيم بن حسين العوّاد

المحاضر بكلية المعلمين بالرياض

في ١٨/١١/١٤٢٣هـ


التمهيد



المبحث الأول
تعريف الإجماع

أولاً : الإجْمَاع في اللُّغَة .

الإجماع مصدر "أجْمَعَ" ، ويطلق في اللغة على معان عدة منها : العزمُ والتصميمُ ، فيقال : أجمع أمرَه أي عزمَ بعد أن كان متردّداً[١]، ومنه قوله تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[يونس:٧١] قَالَ الفَرَّاء : « الإجْمَاع : الإعدادُ والعزيمةُ عَلَى الأمْرِ »[٢]، وقوله تعالى : ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه :٦٤]، وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ ﴾[يوسف:١٠٢] .

ومِنْه قولُ أبي الحسْحَاسِ[٣] :

تُهِلُّ وَتَسْعَى بالمصَابِيحِ وَسْطَهَا لَهَا أَمْرُ حَزْمٍ لايُفرَّقُ مُجْمَعُ

أي : لها أَمْرٌ مَعْزُوْمٌ عَلَيْه ، وقولُ الآخرِ[٤]:

يَالَيْتَ شِعْرِي والمنَى لا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وأمْرِيَ مُجْمَعُ

ومن معاني الإجماع أيضاً الاتفاق ، وهو المقصود هنا ، فيقال : أجمعوا عَلَى الأمرِ أي : اتَّفقُوا عليه[٥] ومنه قوله تَعالَى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٣٩٧/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١ .

(٣) المحكم ١٧٠/٣ ، واللسان ٥٠٦/٢ (جمع) والمصابيح الأقداح التي يصطبح بها .

(٤) معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢، الخصائص ١٣٦/٢ ، والصحاح (جمع) ، مُغْني اللَّبيب ص٥٠٨ ، واللسان (جمع).

(٥) المصباح المنير للفيومي ص٤٢ ، كليات أبي البقاء ص٤٢ .

غَيَبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾[يوسف:١٥] ، ومنها جمع المتفرق ، فيقال : أجمعت النهبَ ، والنهبُ : إبل القوم التي أغار عليها اللصوص ، فكانت متفرقةً في مراعيها ، فجمعوها[١] وعلى هذا المعنى قولُ أبي ذؤيب[٢] يصف حُمُراً :

فَكَأَنَّها بالجِزْعِ بين نُبَايِعٍ ... وأُولاتِ ذي العَرْجاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ

وأجمعت الإبل سقتها جميعا[٣].

وظاهرٌ أن الجامع لهذه المعاني هو الاجتماع والتضام وعدم التّفرق ، قَالَ ابن فارس : « الجيم والميم والعين أصلٌ واحدٌ يدل عَلَى تضامِّ الشّيء »[٤] .

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٣٩٧/١ ، الجيم لأبي عمرو الشيباني ١١٧/١، القاموس (جمع) .

(٢) المفضليات ص ٤٢٣ ، الجمهرة ٣٦٨/١ ، المحكم ٢٦٣/٢ ، المقاييس ٤٨٠/١ ، اللسان (جمع) ٥٨/٨ ، و "نُبايِعُ" : اسم مكانٍ أو جَبل أَوْ وادٍ في بلاد هذيل .

(٣) القاموس (جمع) .

(٤) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٧٩/١.

ثانياً : تعريف الإجْمَاع في أصُول النّحْو

أول من تطرّق للإجماع هو ابن جنّي ولم يعرّفه بل قال : « اعلم أن إجْمَاع أهل البلدين » [١] يعني الكُوفَة والبَصْرَة ، ثم جاء السّيوطيّ فلم يزد على ماقاله ابن جنّي ، قال : « والمراد به : إجْمَاع نحاة البلدين البَصْرَة والكُوفَة »[٢] .

وأول تعريفٍ وقفت عليه فهو لابن علان في شرحه على الاقتراح ، فقال بعد تعريف الإجْمَاع في اللُّغَة : « وعرفاً : اتِّفَاق أئمة العَرَبيَّة المعوّل على آرائهم والمرجوع إليها على أمر »[٣] ، ولم يذكر ابن الطّيّب في شرحه على الاقتراح تعريفاً بل قال : « وعند النَّحْوِيِّينَ ما أشار إليه من اتِّفَاق أهل البلدين »[٤].

أمَّا المحْدَثون الذين كتبوا في أصُول النَّحْو فلم يخرجوا في تعريف الإجْمَاع عما سبق [٥]، إذ عرفه بعضهم بقوله : « اتِّفَاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتِّفاق المجمع عليه »[٦] .

وآخر بقوله: « هو اتِّفَاق علماء الصّرف والنَّحْو على حكم أومسألة أو قضية »[٧] ما الفرق بين الحكم والمسألة والقضية ؟! وما حدّ القضية ؟!.

(١) الخصائص لابن جني ١٨٩/١ .

(٢) الاقتراح للسيوطي ص٢٠٤

(٣) داعي الفلاح لمخبيات الاقتراح لابن علان ل: ٩٧،(مخطوط) في جامعة الإمام برقم (٩٣٠٠ف) وابن علان هو : محمد بن محمد بن إبراهيم، ابن علان الصديقي ، توفي (١٠٥٧) الأعلام ٢٩٣/٦

(٤) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي ل: ٧٣(وهو مخطوط) بجامعة أم القرى بمكة برقم (٦٧١) وابن الطيب هو : أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد المدني ت (١١٧٠هـ) الأعلام ١٧٧/٦ .

(٥) يُنْظَر: مثلا أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني ص١٢٧، وفي أدلة النحو د. عفاف حسانين ص٢٦٧ ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم د. حسن هنداوي ص ،٣٨١ ، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، المختار أحمد ديره ص ١٩٣ .

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي ص ٤٩ .

(٧) الخليل : معجم مصطلحات النحو العربي ، د هاني تابري وزميله .

هذا خلاصة ما قاله المحْدَثون في تعريف الإجْمَاع وبعضها لا يصح أن يكــون تعريفاً بل هو توضيح وبيان لا غير .

وبعد ، فيمكن تعريف الإجْمَاع في أصُول النَّحْو بأنه : اتِّفَاق من حفظ قوله مــن علماء العَرَبِيَّة المجتهدين على حُكْمٍ لُغَوي .

وإنما قلت : « حكم لغوي » حتى يشمل كل مسألة في النحو والتصــريف ومــا يتعلق بهما .

وقلت : « من حفظ قوله » لأن المقصود بالإجْمَاع هو إجْمَاع من حفظ قولــه من أهل العلم ، فالعالم المجتهد الواسع الاطلاع كسِيبَويهِ والمبرد ومن بعدهم إذا نظر في المسألة ،وماقاله أهل العلم فيها ،ثم وجدهم يذهبون فيها مذهباً واحداً قال هذا إجْمَاع من حفظنا قوله من أهل العلم أونحوها من العبارات الدّالة على المقصود.

وليس المقصود بالإجْمَاع الاتّفاق على مسألة بعينها ، بحيث يقول علماء عصر من العصور فيها بقول واحد، لا يَتَخَلَّف منهم واحد ، ولايسكت منهم فرد ، ولوكان هذا هو المقصود بالإجْمَاع لم يمكن وقوعه لأنه ليس بإمكان أحد أن يَطَّلِعَ على أقوال كُلّ العلماء في عصره وفي غيره حتى يحكم بإجْمَاعهم .

المبحث الثاني
من يعتدّ بقوله في الإجماع .

المعتدُّ به في الإجْمَاع النَّحْوي هم المجتهدون الذين لايذهبون مذهباً ، ولايقولون بقول إلا عن حُجَّة وبرهان ، أمَّا المقلدون فلا اعتداد بوفاقهم ولاخلافهم ؛ لأنهم يقلدون من سبقهم من غير حُجَّة ولادليل .

يقول الرازي : « المعتبر في كُلّ فَنٍّ أهلُ الاجتهاد في ذلك الفن ، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره »[1] .

والاجتهاد في اللُّغَة هو بذل الوسع ، والمقصود به هنا بذل الطّاقة ، واستفراغ الجهد في تحقيق أمر واستخراج حكم ، بحيث يحسُّ المجتهد بالعجز عن المزيد .

ولابد للمجتهد من تحصيل علوم ومعارف يحصل بها الاجتهاد إذ ليس كُلّ من بَذَلَ وُسْعَهُ في طلب حكمٍ مُجْتَهِداً بل لابد من تَوَفُّر حَدٍّ من العلوم يكون بها مجتهداً في هذا العلم ، كأصول النحو ، يقول الأنْبَارِيّ في فائدة أصُول النَّحْو للنحوي : «وفائدته التّعويل في إثبات الحكم على الحُجَّة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التّقليد إلى يَفَاع الاطلاع على الدّليل ، فإن المخلد إلى التّقليد لايعرف وجه الخطأ من الصّواب ولايَنْفَكُّ في أكثر الأمر عن عوارض الشّك والارتياب وأن تلتبس عليه لوامع السّراب بمناهل الشّراب ، وهذه حالة لايَرْضَى بها أولو الألباب »[2] .

ولابد له من الاطلاع على لغة العَرَب شعرها ونثرها ، وأن يفقه خصائصها وما تميزت به عن اللغات الأخرى ، وكذا الاطلاع على علم القِرَاءَات لحاجته إليها فيما يستشهد به منها ، والعروض حتى يقيم شواهد الشّعر على وجهها ، ولابد للمجتهد أيضا من معرفة مواقع الإجْمَاع حتى لا يخالفه ، ولكي يستدل به في مواطنه ، والخلاف حتى لا يخطّئ قولاً ، أويصوّب آخر دون معرفة بمذاهب العلماء .

---

(١) المحصول للرازي ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ص ٢٨٢ .

(٢) لمع الأدلة ص ٢٧ .

يقول السّيوطِيّ : « شَرْطُ المستنبط لشيء من مسائل العلم ، المرتقي عن رتبة التّقليد أن يكون عالماً بلغة العَرَب ، محيطاً بكلامها مطلعاً على نثرها ونظمها ، ويكفي في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات ، والأبنية ، وإلى الدّواوين الجامعة لأشعار العَرَب ، وأن يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم ؛ لئلا يُدَلَّس عليه شعرُ مولَّدٍ أو مصنوعٌ ، عالماً بأحوال الرواة ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجْمَاع النحاة كيلا يخرق ، وبالخلاف كيلا يحدث قولاً زائداً خارقاً إن قلنا بامتناع ذلك »[1] .

ومما يَكْمُل به الاجتهاد في النَّحْو الإلمام بالعلوم الشّرعية الأخرى على اختلاف فنونها حتى لا يقول بحكم نحوي يخالف حكماً شرعياً في العقائد[2] ، والفروع كالعبادات وغيرها ، ولاشك أن مدار ذلك كلّه على قوة الملكة ، وجودة الذهن ، وفقه النفس .

وعليه فلا يعتد في الإجْمَاع النَّحْوي بغير من بلغ رتبة الاجتهاد في النَّحْو ، كما أنه لا يعتد بغير الفقيه المجتهد في الإجماع الأصولي يقول القاضي عبدالوهاب : « ولايعتد في الإجماع بقول من له اجتهاد في نوع من العلوم مثل اللغة والشّعر والطب

(١) الاقتراح ص ٣٦٤ .

(٢) وذلك كما في رفع "كل" من قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[القمر : ٤٩] وذلك أن الرفع يوهم أن ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة لـ "كل" يقول ابن مالك : « ومن مرجِّحات النصب أن يكون مُخَلِّصاً من إيهام غير الصواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فنصب ﴿كُلَّ شَيءٍ﴾ يرفع توهم كون ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفةً لشيء إذ لوكان صفة له لم يفسر ناصباً لما قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبراً ، فتعين عموم خلق الأشياء بقدر خيراً كانت أوشراً وهو قول أهل السّنة ، ولوقرىء ﴿كُلُّ شَيءٍ﴾ بالرفع لاحتمل أن يكون ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة مخصصة وأن يكون خبراً ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً » شرح التسهيل ١٤٢/٢، ١٤٣، و يُنْظَر: أوضح المسالك ١٧٠/٢، ١٧١ .

وغير ذلك»[١]ومن الأصُوليّينَ والفقهاء مجتهدون في النَّحْو ، بلغوا فيه منزلة عالية فعُدُّوا من النَّحْويِّينَ الكباركابن الحاجب والشّاطبي مثلاً .

وبعض الأصُوليّينَ يشترط أن يكون اجتهاد الفقيه موازناً لاجتهاد النَّحْوي في استقراء لغة العَرَب ، ولايقلد النَّحْويِّينَ فيما ذهبوا إليه بل صرح السّيد المرتضى أن الأصُوليّينَ كانوا أكثر غوصاً على المعاني النَّحْوية من النَّحْويِّينَ أنفسهم يقول بعد سوقه خلافاً بين الشّافعية والحنفية في الاستثناء وقد توقف هو في المسألة لعدم المرجِّح : « فإن قيل : هذا دَفْعٌ لعرف اللُّغَة ، قلنا: ما يُعْرَفُ للعرب ــ الذين قولهم في هذا حُجَّةٌ ــ في الشّرط والاستثناء ما يقطع به على أحد هذين المذهبين اللَّذَين وقع الخلاف فيهما ، ومن صنف كتب النَّحْو إنما هم مُسْتَقْرُون لكلام العَرَب ، ومستدلون على أغراضهم ، فربما أصابوا وربما أخطأوا ، وحكمهم في ذلك كحكمنا ، على أن قولهم في هذا يختلف ، ولم يحققوه كما حققه المتكلمون منا في أصُول الفِقْه »[٢] ، وهذا ادّعاء فإن النحويين هم المتسقرئون لكلام العرب ، المقعدون لقواعده ، وغيرهم يأخذ عنهم .

وقد صرح بعض النَّحْويِّينَ بعدم الاعتداد بقول بعض البيانيين وغيرهم حتى من كان نحوياً منهم كالزمخشري قال تاج الدّين بن مكتوم : « أجاز الزمخشري وصف "كم" الخبرية وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً﴾[مريم:٧٤] قال : ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾ في موضـــع النَّصْب صفة لــ "كم".. وقد نص الشّلوبين ..وابن عصفور ..على أن "كم" الخبرية لاتوصف ، وقلت لشيخنا الأستاذ أبي حيان قولهما مُعَارَضٌ بقول الزمخشري ، فَرَدَّ ذلك عَلَيَّ وقال : أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ! ولايلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النَّحْو! ، يعني المواضع التي خالف فيها النَّحْويِّينَ وانفرد بها... »[٣] .

---

(١) الاجتهاد للسيوطي ص١٧٣.

(٢) الذريعة إلى أصول الشريعة ٢٦٢/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٨٢/٣ .

وقال أبوحيان : « وخلاف القاضي أبي بكر [الباقلاني]في اللسان غير معتبر»[١].

وقال أيضاً عن البيانيين وخلافهم : « وما يذهب إليه أهل علم البيان ويختصون به ينبغي أن لايُحْكَى مذهباً ؛ لأنهم يبنون على خيالاتٍ هَذَيَانيَّة ! واستـــقراءات غير كاملة »[٢] وقال عن ابن قتيبة : « ...هذا ليس بشيء ، وكان ابن قتيبة ضعيفاً في علم النَّحْو »[٣] ، وقال أيضاً عن أبي إسحاق الشّيرازي وهو من الفقهاء الأصُوليِّينَ : « ...وهذا حديثُ من قصَّر في العَرَبيَّة وتطاولَ إلى الكلام فيها بغير معرفة وعَدَلَ عن حمل اللفظ على معناه الصّحيح وتركيبه الفصيح.. »[٤] .

و يتعجب من الفخر الرازي قائلاً : « ...العجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنف في النَّحْو كتاباً سماه المحرر ،وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن مصطلح أهل النَّحْو ، ومن مقاصدهم... »[٥] .

وأبو عبيدة ضعيفٌ ، ولا عبرة بالمتأخرين يقول : « ...والصحيح ماذهب إليه النَّحْوِيُّونَ المتقدمون من كون "أفعل" لايخلو من التّفضيل ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة لأنه كان يضعَّف في النَّحْو ولابخلاف بعض المتأخرين لأنهم مسبوقون بماهو كالإجْمَاع من المتقدمين » [٦] .

أما أقولا المتأخرين فقال عنها : « هذه الأقوال أقاويل المتأخرين وإنما المرجع في معاني الحروف وتصرفاها لأئمة العَرَبيَّة الذين يُرْجَع إلى أقوالهم » [٧] .

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/٨٠ .

(٢) السّابق ٣/٧٩ .

(٣) البحر المحيط ١/١٣٩ .

(٤) البحر المحيط ١/٣٤٠ .

(٥) السّابق ٣/٤٨٢ .

(٦) السّابق ١/١٤٤ .

(٧) السّابق ١/١٧٠ .

ولا شكَّ أن بعض هذه الأقوال لا يخلو من التحامل ، كقوله في الزمخشري مع كونه من النحاة المعتبرين ، ولطالما تحامل الشّيخ أبو حيان على ابن مالك وهو من هو في النحو .

ما الخلاف المعتدّ به ؟

ليس كلّ خلافٍ يعتد به بل لا بد من شروط لمراعاة الخلاف :

أحدها : أن يكون مأخذ الخلاف قوياً فإن كان واهياً لم يراع ، على حدّ قول الشّاعر :

وَلَيسَ كُلُّ خِــلافٍ جاءَ مُعْتَبَراً إلا خلافٌ له حَظٌّ من النَّظَرِ

يقول أبو حيان رادّاً على ابن الطرواة : « حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله ، على أن فيه خلافاً شاذاً وصاحبه محجوج بالسّماع »[1] .

ويقول الصبان معلقاً على قول الأشموني : والصواب ما ذكرته : « إن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر أن المثبت مقدم على النافي إلا أن يقال المخالفة الشّاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها »[2] .

فالخلاف الضّعيف لا يردّ به الإجماع قال الشّلوبين في الضّمير المتصل نحو الضّاربك : « وقوله : على خلاف في هذا الأخير أمنصوب هو أم مجرور ، وهو خلافٌ ضعيف و قد كان حرياً بأن لا يلتفت إليه ولا يستظهر عليه لضعفه ، والصواب أنه منصوب لأنه لا وجه للإضافة في هذا الأخير »[3] .

ويقول البغدادي راداً على على العصام الاسفراييني في إيراده خلاف ابن الحاجب في "حذر " إذ قال إنها مبالغة من اسم الفاعل مخالفاً الجماعة في أنها صفة مشبهة : « ولا يخفى أنه يكفي في صحة الجواب جريانه على قول الأكثر ، ولا عبرة بمخالفة الأقلّ »[4] .

---

(١) البحر المحيط ٢٦٤/٧ .

(٢) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٣٤٢/١ .

(٣) شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٦٣٠/٢ .

(٤) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام ٦٩٩/١/٢ .

فإذا كان هذا يقال في حق ابن الحاجب على مكانته في النحو فكيف بغيره.

ويقول الأشموني: « بخلاف "لـيت" فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في ليتما، وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع »[١]، وعلق عليه الصبان بقوله : « قوله : (وهو يشكل إلخ) قد يقال لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهياً فحكى الإجماع »[٢] .

ثانيها: أن لا تؤدي مراعاته إلى خرق الإجماع .

ثالثها : ألا يكون بعد انعقاد الإجماع ، يقول أبو حيان : « وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يختلف ابن خروف وابن مالك »[٣] .

---

(١) الأشموني مع حاشية الصبّان ١/٤٢٠ .

(٢) حاشية الصبّان على الأشموني ١/٤٢٠ .

(٣) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٤/٢١٤٦ .

المبحث الثالث
موقف النحويين من الإجماع .

إن المتتبع لكتب النحو يرى بوضوحٍ عنايتهم بالإجماع ، فهم يحتجون به ، ويردون به على المخالف ، وأحياناً ينفون صحة حكاية الإجماع تثبتاً منهم في نقله ، فالإجماع عندهم حجةٌ ومخالفه مردودٌ ، يقول سِيبَويهِ مؤكداً هذه القاعدة : « وإن زعم زاعم أنه يقول :مررت برجلٍ مخالطِ بدنه داءٌ ، ففرق بينه وبين المنون ، قيل لَهُ : السّت تعلم أن الصّفة إذا كانت للأوّل فالتنوين وغير التّنوين سواء ، إذا أردت بإسقاط التّنوين معنى التّنوين ، نحو قولك : مررت برجلٍ ملازمِ أباك ، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك ، أو ملازمك ، فإنه لا يجد بُدّاً من أن يقول : نعم ، وإلا خالف جميع العَرَب والنَّحْويين »[(١)]. ومفهوم كلامه رحمه الله أن مخالفة جميع العَرَب والنَّحْويين دليلٌ على بطلان كلامه ؛ لأن الخروج عن إجماعهم لايجوز ، وقول مخالفهم مردود .

يقول أبوسعيد السّيرافي معلقاً على كلامه هذا ومبيناً أن المجمع عليه هو الأصل: « في هذا الباب أشياء أجمع النَّحْوِيُّونَ عليها واختلفوا في غيرها ، فجعل سِيبَويهِ المجمع عليه أصلاً قدّره وردّ إليه ما اخْتُلف فيه .. »[(٢)].

ويقول المبرِّد مصرّحاً بما ألمح إليه سيبويه رحمه الله : « ... وقد اجتمع النَّحْوِيُّونَ عَلَى أن هذا لايجوز ، وإجْمَاعهم حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خالفه منهم »[(٣)] ، وقال في موضع آخر رداً على استشهاد ثعلب بقول أعرابية وذلك في مناظرة جرت بينهما : « لايترك كتاب الله وإجْمَاع العَرَب لقول أعرابية رعناء »[(٤)].

ونقل عنه ابن السّراج ردّه على من استشهد بقول الشّاعر[(٥)] :

يَالَيتَني مِثْلُكِ فِي البَيَاضِ أَبْيَضَ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

(١) الكتاب ٢٢٧/١ بولاق ١٩/٢ هارون .

(٢) حاشية الكتاب ١٩/٢ونقله برمته الأعلم في النكت ٤٤٨/١ ولم ينسبه للسيرافي.

(٣) المقتضب للمبرد ١٧٥/٢، وتنظر المسألة في كتاب سيبويه ١٠٥/١ .

(٤) مجالسّ العلماء للزجاجي ص١١٩.

(٥) هو رؤبة ، الأصول ١٠٤/١ ، شرح المفصل ٩٣/٦ ، اللسان (بيض) ١٢٢/٧ .

: « قال أبو العباس : هذا معمولٌ على فساد وليس البيتُ الشّاذُّ ، والكلامُ المحفوظُ بأدنى إسناد حُجَّةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النَّحْو، ومن لاحُجَّة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقْه...»[1]. فالمبرد يصرح بحجية إجْمَاع النَّحْوِيِّينَ وعدم جواز مخالفته .

ويقول تلميذه أبو إسحاقِ الزَّجَّاج : « وليس يعارض الإجْمَاع ، وما أتى به كتاب الله تعالى ، وَوُجِد في جميع ديوان العَرَب بقول قائل: أنشدني بعضهم ، وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمّى....»[2] ويقول : « ولا أعلم أحداً منهم ذكر هذا المذهبَ ، ونحن نختار ماقالوه ؛ لأنه جيد ، ولأن الاتباع أحبُّ وإن كان غيره جائزاً »[3]

ويقول : « والإجْمَاع أولى بالاتباع »[4] فالإجْمَاع عند الزَّجَّاج حُجَّة لايعارض بغيره ، بل اتباع السّابقين فيما ذهبوا إليه أولى من مخالفتهم و إن لم يكن ثمة إجْمَاع .

ويقول أبوالقاسم الزَّجَّاجي مؤكداً ما سبق ، ومبيناً أن المتكلمين بالعربية قسمان قسم تكلم بها سليقةً ، وقسم تعلّمها وعلّمها وهم النحويون الذين لم يدخروا جهداً في سبيل الحفاظ على اللُّغَة وجمعها وتثبيت قواعدها فلذلك وجب اتباعهم فيما يقولون ، وعدم الخروج على ما أجْمَعُوا عليه ، يقول :

« وبعضٌ عرفوه بالاستدلال والمقاييس من رفع الفاعل ونصب المفعول والخفض بالحروف الخافضة وهذه الطّائفة هم علماء هذه اللُّغَة الذين عُنُوا بحفظها وجمعها ونقلها وتتبعها ، والفحص عن أسرارها فصاروا أئمةً في هذا العلم ، قدوةً يحتج بقولهم[5] فيها كما يحتج بقول الأوّلين المطبوعين ، وواجب الرجوع إليهم فيها ، كما أن لكل علم

(١) الأصول في النحو لابن السّراج١/١٠٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٤.

(٣) السّابق ١/٣٠٠وانْظُرْ ص٧٥ من هذا المبحث .

(٤) السّابق ٢/٢٨٣.

(٥) يعني برأيهم ، لا أنه يستشهد بكلامهم .

علماءَ وأعلاماً يُنتهى إليهم فيه ويُقبل عنهم ، فكذلك هؤلاء ، لما تدبروا هذه اللُّغَة وعرفوا حقائقها وماخصها الله به من الفضيلة على كُلّ لغة ميزوا بين بعض الكلام وبعض » [١]. فهذا تفصيل منه رحمه الله في بيان الموقف الصّحيح من العلماء لمن جاء بعدهم ، ويقول مصرحاً بحجية إجْمَاعهم : « مثال ذلك [أي فيما يورد به على منكر الاشتقاق] أن يقال لمنكر الاشتقاق ، القائل بالعَرَبيَّة ، والمدعي العلمَ بها ، والملتزمِ مذاهبَ العلماء بها في ذلك أن يقول : إن واو "مضروب" وميمه ، وألف "ضارب" : زوائد أم أصُول؟ .

فإن قال هي أصُول ، ولا زوائد في هذين الاسمين خالف جميع النَّحْوِيِّينَ وأهل اللُّغَة ، وخرج إلى طريقة من لايُكَلَّم ؛ لأنه غير سالك مذاهبَ القوم ...» [٢] وقال أيضاً : « ونقول لَهُ أيضاً [أي منكر الاشتقاق] في مثل حَسَّان وتَبَّان وشيطان ودهقان، أتصرفه أم لا ؟.

فإن قال : ما أصرف هذه الأسماء كلَّها ، قيل لَهُ خالفت العَرَب والنَّحْويين أجمعين ؛ لأنهم قد أجْمَعُوا على أن هذه الأسماء إن أُخِذَتْ من الحسّ والتبِّ والتشيط والدّهق كانت غيرَ مصروفة في المعرفة لزيادة الألف والنون فيها ، وإن أخذت من التّبن ، والحسن ، والشّيطنة ، والدّهقنة كانت مصروفة في النكرة والمعرفة ؛ لأن النون فيها أصلية » [٣].

وذكر الخلاف في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ، فالبصريون يقولون : إن الفعل مأخوذ من المصدر ، والكوفيون يقولون : إن المصدر مأخوذ من الفعل ، واحتج البَصْرِيُّونَ على ما ذهبوا إليه بأن المصدر اسم الفعل ، والاسم سابق الفعل ، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال ، ثم قال: « ... وإنما نحن في مجاري الخطاب وكلام العَرَب ، ولا خلاف بيننا أن في كلام العَرَب ، وأوضاع النَّحْوِيِّينَ الاسم قبل

---

(١) اشتقاق أسماء الله ،للزجاجي ص،٢٨١ .

(٢) السّابق ص٢٨٥ .

(٣) السّابق ص٢٨٥.

الفعل حسب ماتقدم اتفاقنا عليه ، فنحن ندع ما فيه الخلاف من ذلك ونرجع إلى المتفق عليه في مجاري الإعراب ، وأوضاع النَّحْو ؛ لأنه غرضنا الذي نتكلم عليه ، ونجادل عنه... »[١].

وذكر أنه لاتجوز الإضافة إلى الأفعال ؛ لأن من شأن الإضافة تعريف المضاف ، والأفعال لايمكن تعريفها ، فكان تعريف مايضاف إليها أبعد ، ثم أورد سؤالاً على من قال بذلك يقول : « ما دليلكم على أن الأفعال كلّها نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدّليل على ذلك اجتماع النَّحْوِيِّينَ كلّهم من البَصْرِيِّينَ والكوفيين على أن الأفعال نكرات ، ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولايعيّنه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين ، وفحصهم عن دقائق النَّحْو وغوامض المسائل ، وإذا كان هذا متّفقاً عليه عندنا وعندكم فالسّؤال عنا فيه ساقط إذكنا فيه سواء »[٢] ، وقال في موضع آخر : « وما اتفقنا عليه لامنازعة فيه وإنما المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف » ثم قال : « واتفقنا جميعاً وسقط الخلاف ! »[٣]

فالزَّجَّاجي يوجب الوقوف عند المتفق عليه وعدم تجاوزه ، ومن خالفه فقد خرج عن طريقة أهل العلم إلى طريقة من لا يكلم ؛ لأنه لم يلتزم منهجاً صحيحاً في العلم حتى يمكن مجادلته من خلاله ، ويمتنع عنده أن يجمع النَّحْوِيُّونَ على خطأ .

والرماني كذلك « كان الإجْمَاع عنده أصلاً مَرْعِيَّ الجانب لاتصح مخالفته ، ومن خرج عليه فقد ألحق بنفسه الخزي والعيب ، وكيف يجوز للمحتج ــ في نظر الرماني ــ أن يخالف الإجْمَاع ، والإجْمَاع عنده أصل لايخالف »[٤]. يقول الرماني راداً على من زعم أن همزة « أفكل » أصليه : « فإن التزم هذا خالف جميع النَّحْوِيِّينَ ، وكفى بذلك عيباً مخالفته جميع أهل الصّناعة ، كما لوخالف مخالف في مسألة من

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص٥٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص١١٩.

(٣) السّابق ص١٣٣.

(٤) الرماني النحوي ، د.مازن المبارك ص،٢٧٧ .

الهندسة جميع أهل الصّناعة لكان ذلك عيباً ، وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجْمَعُوا عليها في الجبر والمقابلة ، ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور وادعى أن عقله فوق جميع العُقُول ، وكفى بهذا عيباً وخزيـاً »[١] .

ويقول : « ومن زعم أن القلَّف بمنزلة الهِجْرَع ، وجِلَّوز بمنزلة فِرْدَوس ، لأنه لم يشتق منهما مايذهب فيه حرف التّضعيف خرج عن إجْمَاع النَّحْوِيِّينَ ، وكل من خرج عن إجْمَاع أهل الصّناعة فقوله مرذول »[٢] .

ويقول في باب الأصُول من غير زيادة : « وكذلك كُلّ حرف تدعى زيادته فيخرج بذلك عن إجْمَاع النَّحْوِيِّينَ ، وماتتقبله طباع العَرَب والمولدين ، ويكون سبيل ذلك في منافرة الطّبع كسبيل من تَزَيَّا بِزِيّ مرذولٍ عند الجميع !، ومثل هذا لا يحمل نفسه عليه عاقل متدبر »[٣]. فالرماني يصرح بحجية الإجْمَاع ، ويصور مخالفه بصورة مزرية لا يقدم عليها عاقل متدبر.

وذكر العكبري أن الياء في "لولاي" والكاف في "لولاك" مختلَف في موضعها على قولين ، فقال معظم البَصْرِيِّينَ : "الياء" والكاف في موضع جر ، وقال الأخفش والكوفيون في موضع رفع ، ثم قال : « وعندي أنه يمكن أمران آخران :

أحدهما : أن لا يكون للضمير موضع ، لتعذر العامل وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل ويمكن أن يقال : موضعه نصب ؛ لأنه من ضمائر المنصوب ، ولايلزم أن يكون لَهُ عامل مخصوص فإن قيل : الحكم بأنه لاموضع لَهُ ، وأن موضعه نصب خلاف الإجْمَاع ، إذ الإجْمَاع منحصر في قولين: إما الرَّفْع وإما الجر والقَوْل بحكم آخر خلاف الإجْمَاع ، وخلاف الإجْمَاع مردود »[٤].

---

(١) شرح الرماني لكتاب سيبويه ٥/٦٢ ــ ٦٣، مصورة مجمع اللغة العربية بالقـاهرة بـرقم ١٨٣نحو في ستة مجلدات فقد منها المجلد الأول وبقي خمسة.

(٢) السّابق ٥/٧٤.

(٣) السّابق ٥/.٧٥عن كتاب الرماني د.مازن المبارك، ص٢٧٧.

(٤) الاقتراح ص،٢١٠،٢١١ وقد قرأت التبيين كلّه ولم أجد هذا النص فيـه وقـد تحـدث العكبري في التبيين عن هذه المسألة ص٢٣٩ ، وليس فيه هذا النص ومخطوطات الكتاب

وهذا تصريح من العكبري بحجية الإجْمَاع القَوْلي .

ويقول ابن الحاجب الأصُولي النَّحْوي منتقداً الترجمة بالاستثناء : « والاستثناء مشكل باعتبار عقليته وحَدِّه ، أما بيان إشكال معقوليته فإنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً ، لم يَخْلُ إما أن يكون زيد داخلاً في القوم أوْ لا ، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم ؛ لأن إجْمَاع أهل العَرَبِيَّة في الاستثناء المتصل أنه: إخراج ما بعد « إلا » مما قبلها ، وإجْمَاع أهل العَرَبِيَّة مقطوعٌ به في تفاصيل العَرَبِيَّة »[1].

ويقول ابن مالك في رده على الزمخشري : « وقوله هذا مخالف لإجْمَاع البَصْرِيِّينَ والكوفيين فلا يُلْتَفَتُ إليه »[2].

ويقول رادّاً على من أوَّل لغة «أكلوني البراغيث » بحملها على المشهور أن ذلك غير صحيح في كُلّ ماورد « لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العَرَب مخصوصين ، فوجب تصديقهم في ذلك ، كما نصدقهم في غيره.... » [3].

ويقول أبو إسحاق الشّاطبي في رده على ابن عصفور في تفصيله بناء صيغتي التّعجب من الرباعي المجرد أو الثلاثي المزيد فيه بين ما كانت همزته لغير النقل نحو: ما أظلم الليل ، وما أقفر هذا المكان فيجوز ، وبين ماكانت الهمزة فيه للنقل نحو : ما أذهب نوره فلا ، قال الشّاطبي : « وهذه التّفرقة لم يقل بها أحد ولاذهب إليها نحوي ، ويكفيه في الرد مخالفته للإجْمَاع بناء على أن إحداث قول خرق للإجْمَاع.. »[4].

المطبوع ناقصة وغير مرتبة الأوراق كما يقول المحقق، فلعله سقط منه ، انْظُـرْ مقدمة المحقق ص٨٣، ١٠٧ و تنظر المسألة في : الإنصاف ٦٨٧/٢ مسألة (٩٧) واللامات للزجاجي ص١٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١، ١٤٦/٨، والجنى الداني ٥٩٧ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٥٩/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٢٦/١، ونقل العبارة بنصها أبوحيان في رده على الزمخشري في المسألة نفسها أيضاً ،البحر المحيط ٨/٣.

(٣) السّابق ١١٧/٢.

(٤) التصريح على التوضيح ٩١/٢، .

ويقول السّيوطِيّ في معرض تَعْدَاده أدلة النَّحْو التي يحتج بها : « وقولي : « من حيث هي أدلته » بيان لجهة البحث عنها ، أي البحث عن القرآن بأنه حُجَّة في النَّحْو ...وعن السّنَّة كذلك بشرطها ...وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك ، وعن إجْمَاع أهل البلدين كذلك ، أي : إن كلاً مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره » [1]. ويقول في بيان ماينبغي على المجتهد معرفته : « وبإجْمَاع النحاة كيلا يخرق »[2].

وذكر في موضع آخر أنه يحتج بالمجمع على وروده وإن خالف القياس ، قال : « كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولايقاس عليه نحو : "استحوذ" »[3].

وقد اتفق الأصوليون على وجوب الأخذ بقياسات النحويين ، وأن إجماعهم حجة ، يقول الرازي : « وعن الثاني أنا ندعى أنه نقل إلينا بالتواتر عن أهل اللغة أنهم جوزوا القياس ألا ترى أن جميع كتب النحو والتصريف والاشتقاق مملوءة من الأقيسة وأجمعت الأمة على وجوب الأخذ بتلك الأقيسة فإنه لا نزاع أنه لا يمكن تفسير القرآن والأخبار إلا بتلك القوانين فكان ذلك إجماعا معلوما بالتواتر »[4] .

وبَعْدُ فهذه نصوص العلماء في حجية الإجْمَاع واضحة صريحة قد أطبقت كلمتهم على أهمية هذا الأصل ، وعلو منزلته والعناية به ، والركون إليه .

---

(١) الاقتراح ص١٢٥.

(٢) الاقتراح ص٣٦٤ ٣٦٥، .

(٣) السّابق ص١٥٢ .

(٤) المحصول للرازي ٤٦٣/٥ .

المبحث الرابع
ما الذي يترتب على القول بأن الإجماع حجة ؟ .

هناك تفصيل في هذه المسألة لابد منه :

فإما أن تكون مخالفة ما أجْمَعُوا عليه بالنطق أو الكتابة فهذا لايوجب إثماً ما لم يكن في قرآن أوسنة ، أو متعمداً لإيقاع السّامع في خطأ أولبس أوغمطا لحقه كأن يكون في عقد أو غير ذلك ، على كراهيته من السّلف والخلف(١) .

وإما أن تكون المخالفة بتأسيس قواعد تخالف ما أجمعوا عليه فلاشك في منعه ؛ لأن القواعد المجمع عليها قد استند إليها العلماء قديماً وحديثاً في فهم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وبنوا عليها استنباطهم لأحكام الشّريعة ، فكيف يجوز بعد ذلك تأسيس قواعد تخالف تلك ؟.

يقول السّبْكي : « حيث قيل الجواز والامتناع في كلام البشر يعني بالنسبة للغة ، ولايلزم من التّكلم بخلافه إثم شرعي ، فمن نصب الفاعل ، ورفع المفعول في غير التّنزيل لا إثم عليه ، ولايأثم المتكلم بشيء من اللحن ، إلا أن يقصد بذلك إيقاع السّامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر فعليه حينئذ إثم هذا المحذور » .

قال ابن علان موضحاً كلامه : « وظاهرٌ أن هذا من حيث التّلفظ ،أمّا باعتبار تأسيس قواعد يخرق ما اجتمعوا عليه فينبغي تحريمه شرعاً »(٢) .

وقال أحد الأصُوليّينَ المعاصرين : « إن الإجْمَاع في الأمور اللغوية لانزاع في حجيته ، لكن لا بمعنى أنه تحرم مخالفته ، بل بمعنى إثبات حَقّية ما أجْمَعُوا عليه ، وأنه هو الصّواب ، فيقطع بخطأ مخالفه ، وإن لم يأثم ، هذا إذا لم يستلزم [الحكم] اللغوي حكماً شرعياً فإن استلزم حكماً شرعياً ، بأن وقع في نص شرعي يُسْتَدَلُّ به على حكم شرعي ، لم يجز مخالفة ما أجمع عليه أهل اللُّغة ، وحكم بتأثيم المخالف »(٣) .

---

(١) يُنْظَر: تنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني ص ٦٠ وما بعدها ، وكتاب الصعقة الغضبية ص٢٣٣ وما بعدها .

(٢) داعي الفلاح لابن علان ل:٩٧ .

(٣) حجية الإجماع ، د.محمد محمود فرغلي ص ١٧٦ .

قال القرطبي رحمه الله : « وفي هذا الذي أتاه توطئة الطريق لأهل الإلحاد ليدخلوا في القرآن ما يحلون به عرا الإسلام وينسبونه إلى قوم كهؤلاء القوم الذين أحالوا هذا بالأباطيل عليهم وفيه إبطال الإجماع الذي به يحرس الإسلام وبثباته تقام الصلوات وتؤدى الزكوات وتتحرى المتعبدات »[1] .

وأقول : ولا شك أن في كثير من آراء المتصدين لمسألة تيسير النحو وتجديده إبطالاً للإجماع الذي به تحرس العربية ، وبثباته ثبات لقواعد النحو التي أسسها العلماء ، ففي حذف القواعد وتغييرها وتبديلها إفساد لقانون العربية الذي به يفهم كلام رب العالمين ، وسنة سيد المرسلين عليه الصلاة والسّلام ، وما استنبط الفقهاء الأحكام ، ولا فسر المفسرون كلام الرحمن إلا باستنارتهم بهذه القواعد التي شيدها الأئمة الأعلام ، ولذلك اشترطوا على المجتهد في استنباط الأحكام أن يكون مجتهداً في تلك القواعد .

(١) تفسير القرطبي ٨٤/١ .

الباب الأول

المفردات

الفصل الأول

المقدمات

١- إطلاق الكلام على الجملة المفيدة .

الكلام في اصطلاح النحويين هو : اللفظ المركَّب وجوداً أو تقديراً ، المفيدُ بالوضع[١] ، والمركب وجوداً نحو : قام زيدٌ ، وتقديراً نحو : زيداً ، تريد أكرم زيداً .

فتبين من التعريف أن النَّحويين [٢] يشترطون في الكلام شرطين هما : التركيب وهو الجملة ، و الإفادة التامة التي يحسن السّكوت عليها ، فلا ينتظر السّامعُ شيئاً آخر من المتكلم .

وقد اتّفقَ النحويون[٣] على أنّ الكلامَ والجملة مترادفان فليس بينهما فرقٌ إذ يعبّر عن أحدهما بالآخر يقول ابن جني : «أمّا الكلامُ فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيدٍ لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو : زيدٌ أخوك وقام محمّدٌ » [٤] .

وقد حكى العكبري إجماع النَّحويين على ذلك قال: « الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدةً تامة كقولك: زيدٌ منطلقٌ...والدّليل على أنّه يعبر به عنها لا إشكال فيه ، إذ هو متّفقٌ عليه »[٥]، ولابد من قيد الإفادة في الجملة ، إذ ليست كل جملة مفيدة[٦].

والدّليل على أنه يعبر بالكلام عن الجملة ، وأنه مختصّ بها أمور[١] :

---

(١) المقرب لابن عصفور ص٦٧ ، والمراجع الآتية .

(٢) يُنْظَر: الخصائص ١/١٧ ، الصاحبي لابن فارس ص٨٧ ، الضروري في صناعة النحو لابن رشد ص٨ ، شَرح الكَافية الشَّافية ١/١٥٧ ، شرح الكافية للرّضيّ ١/٣١ ، شرح الجُمَل لابن عصْفُورِ ١/٨٧ ، التَّصْريح ١/١١٧ ، هَمْع الهَوامِع ١/٤٢ .

(٣) يُنْظَر: المرتجل لابن الخشاب ص ٢٨ ، المفصل للزمخشري ص١٥ .

(٤) الخصائص ١/١٧ .

(٥) التّبيين للعُكْبري ص ١١٣ .

(٦) يُنْظَر: هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٤٩ .

أولاً : الحكم به على الجملة ، فيقال هذه الجملة كلامٌ ، والأصل في الإطـلاق الحقيقة .

ثانياً : تأكيد الكلام بالجملة فيقال : تكلمت كلاماً ، وكلمته كلامـاً ، وهـذا المصدر يفيد التأكيد وهو نائب عن إعادة الجملة ، فمعنى تكلمت كلامـاً : تكلمت تكلمت ، لأن الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها ، وهذا الدّليل هو أحد ما رُدَّ به على من أنكر صفة الكلام لله سبحانه وتعالى ، فاستدل على إثبات صفة الكلام بقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ ﴾[النساء:١٦٤] يقول القرطبي : « ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ مصدر معناه التأكيد يدل على بطلان من يقول : خلق لنفسـه كلاما في شجرة فسمعه موسى ، بل هو الكلام الحقيقي الذي يكون به المتكلم متكلما قال النحاس : وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا ، وأنه لا يجوز في قول الشّاعر[٢] :

امْتَلأَ الـحوضُ وقال قَطْنـي

أن يقول : قال قولا ، فكذا لما قال تكليما وجب أن يكون كلاما على الحقيقة من الكلام الذي يعقل »[٣] وذلك لأن الفعل مؤكد فهو يدل علـى معـنى الكـلام المعروف ؛ لأنك إذا قلت : كلمت فلانا فيجوز أنك أوصلت اليه كلامك بأي وسيلة ، وإذا قلت : كلمته تكليما لم يكن إلا من الكلام الذي يعرف في اصطلاح النحويين .

---

(١) السّابق .

(٢) صدر بيت وعجزه :

سَلاً رُوَيداً قد مَلأْتَ بَطْنـي

الكامل للمبرّد ٢٤٨/١ ، اللامات للزجاجي ص ١٤٠ ، الخصائص ٢٣/١ ، مقاييس اللغـة لابن فارس ١٤/٥ ، الإنْصَاف ١٣٠/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٧٨/١ ، اللّسـان ٣٨٢/٧، ٣٤٤/١٣ .

(٣) تفسير القرطبي ١٨/٦ و يُنْظَر: ٢٥٠/١ ، معاني القرآن للنحّاس ٢٤٠/٢، تفسـير أبي السّعود ٢٥٦/٢ .

وفرّق ابن مالك[١] بين الجملة والكلام بأن الجملة أعم من الكلام ، لأنها لا يشترط فيها الفائدة ، والكلام يشترط فيه ذلك ، و بأن الإسناد في الكلام مقصودٌ لذاته ، وفي الجملة مقصود لغيره ، كالإسناد في جملة الصلة نحو : رأيت الذين قاموا ، فجملة «قامو» ليست كلاماً لعدم فائدتها لأنها جزء من كلامٍ .

واعترض عليه أبو حيان بأنه لم ير هذا القيد لأحد من النحويين غيره[٢].

والذي أراه أن الجملة الموصول بها ، والمضاف إليها وغيرها كجملة الشّرط والجواب إنما هي جملٌ اصطلاحية ، أطلق عليه لفظ جملة من قبيل المجاز والاصطلاح ، وليست هي المقصودة هنا ، مع أن أبا حيان أثبت أن هذه الجمل الاصطلاحية يطلق عليها كلام ، لأن جملة الصلة مشترط فيها أن تكون خبرية لا طلبية ، والخبر أحد أقسام الكلام .

وتتألف الجملة من أحد التراكيب الآتية :

ــ فعل وفاعل ، نحو : قام زيدٌ .

ــ فعل ومفعول ما لم يسمَّ فاعله نحو : أكْرِمَ زيدٌ .

ــ اسمين مبتدأ وخبر نحو : زيدٌ كريمٌ .

ــ اسمين ليسا مبتدأ وخبر نحو : نَزَالِ وشبهها .

ــ اسمين مع حرفٍ نحو : أقائمٌ الزيدان .

ــ اسمين دون حرفٍ نحو : قائمٌ الزيدان على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين[٣].

ــ اسم وحرف كما في النداء نحو : يا زيد ، على مذهب أبي علي[٤] .

---

(١) شرح التسهيل ١/٧ .

(٢) التّذييل والتكميل ١/٣٧ .

(٣) البغداديات له ص ٤١٦ ، شرح التسهيل ١/٢٧٢ ، أسرار العربية ص ٨١ ، التذييل لأبي حيان ١/٤٣ .

(٤) الإيضاح ص ٩ ، المسائل العسكرية ص ١٠٩ .

٢- إطلاق القول على الجمل .

القول أعمّ من الكلام إذ لا يشترط فيه الإفادة كما اشترطت في الكلام ، فـ « كُلُّ لَفظٍ مَذَلَ به اللسانُ ، تامّاً أو ناقصاً »[١] فهو قولٌ ، إذاً فالقول : عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب [٢] ، أما الجملُ عند النحويين فهي المفيدة ، فإطلاقه على الجمل لا إشكال فيه ولذلك حكى ابْن مَالِك الإجماع عليه بقوله : « ...فإن إطلاقه [القول] على الجمل سائغ باتفاق »[٣] .

٣- إطلاق القول مجازاً على الرأي والاعتقاد.

يطلق القول على الرأي والاعتقاد والمذهب فإذا أريد نقل رأي أحد من العلماء قيل : هذا قول فلان ، أي مذهبه في المسألة ، قال ابْن مَالِك : « وقد سمي الاعتقاد قولاً ؛ لأنّ الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره »[٤] فلا يُتبيَّن المذهب والاعتقاد إلا باللفظ المفصح عنه ولذلك سُمّي قولاً أي مقولاً ، و منه الحديث : «لَمَّا أراد أن يَعْتَكِف ورأى الأخْبية في المسجد، فقال : آلبرَّ تقولون بهنّ ؟ »[٥] أي أتَظُنُّون وتُرَوْن أهُنّ أردْن البرَّ[٦] .

قالِ الشّيخ خالدّ الأزهري : « ويطلق القول لِغةً ويراد به الرأي والاعتقاد نحو : قال الشّافعي بحل كذا أي رأى ذلك واعتقده »[٧]. وتسميتهم الاعتقادات والآراء قَوْلاً تجوُّز ؛ « لأَن الاعتقاد يخفَى فلا يعرف إلاّ بالقولِ أَو بما يقوم مقام القَوْل من شاهد

---

(١) الخصائص ١/١٧ ، القَامُوس المحِيط (قول) .

(٢) يُنظَر: التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١/١٣٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٥ .

(٥) صحيح البخاري ٢/٧١٥ ، كتاب الاعتكاف باب الأخبية في المسجد حديث (١٩٢٩) .

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤/١٢٣ .

(٧) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١/١٣٢ .

الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً إذ كانت سبباً لـــه وكـــان القَـــوْل دلـــيلاً علـــيها كما يسمَّى الشّيء باسم غيره إذا كان ملابساً له »[١] .

وقد حكى السّيُوطيُ الإجماع على ذلك بقوله : « أمّا إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز إجماعاً »[٢] .

(١) الخصائص ١٩/١ .

(٢) هَمْعُ الهَوامِعِ للسُّيوطِيّ ٥٢/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٢١/٤ (الجامعة) .

٤- الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف .

لقد تضافرت كلمات النَّحويين في أن أنواع الكلمة ثلاثة :

اسم ، وفعل ، وحرف ، وحكى إجماعهم على ذلك غير واحد من العلماء ، منهم أبو القاسم الزَّجاجي قال : « فأول ما نذكرُ من ذلك إجماعُ النحويين على أن الكلام اسم وفعلٌ وحرفٌ ، وحقَّق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه ، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك »[١] .

ومنهم ابن فارس قال : « أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف »[٢] .

ومنهم ابن هشام حيث يقول : « الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله »[٣] ، وأشار ابن هشام بقوله : « من يعتدّ بقوله » إلى خلاف غير معتبرٍ ذهب إليه أبو جعفر ابن صابر[٤] بأن زاد على الثلاثة المذكورة رابعاً هو الخالفة أطلقه على اسم الفعل ، إذ ليس كل خلاف جاء ينقض ما أجمع عليه العلماء ، بل من الخلاف خلافٌ لا يعتد به ، ويحكى الإجماع مع وجوده ، وهذا معلومٌ ومعمولٌ به في الشّرعيات على أهميتها في الأعمال والعبادات ، و يُنْظَر مثلاً "الإجماع" لابن المنذر في الفقه[٥] ، فقد حكى الإجماع على مسائل كثيرة مع وجود خلاف لبعض العلماء فيها .

---

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٤١ .

(٢) الصاحبي لابن فارس ص ٨٩ .

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣ ، وفي شرح اللمحة البدرية ص ٦ ، يقول : « وهي ثلاثة باتِّفاق من يعتد به : اسم وفعل وحرف » و يُنْظَر: ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٥/ ٢٢٨٩ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ١/١٢٤ .

(٤) هو أحمد بن صابر ، أبو جعفر النحوي ، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ، لم أجد له أكثر من ذلك ، بغية الوعاة ١/٣١١ .

(٥) ص١٧ نقل الإجماع مع خلاف ربيعة الرأي شيخ الإمام مالك ، ص١٩ مع خلاف ابن

ونقل السّيُوطيّ عن ابن هشام الإجماع ووافقه عليه [١] .

ونقل الإجماع أيضاً الأشموني بقوله : « والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه » [٢] .

والحق أنّ اسم الفعل من أفراد الاسم وليس قسماً بذاته [٣]، وقال بعض الكوفيين إنها أفعال [٤] .

ومستند إجماع النّحويين هذا هو استقراء كلام العرب ، قال السّيُوطيُ : « ومنها [أي الأدلة] الاستقراء ، واستدلوا به في مواضع منها : انحصار الكلمات الثلاث في : الاسم ، والفعل ، والحرف » [٥] .

وكذا دلالة العقل [٦] إذ انحصار الكلمة في هذه الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ؛ لأنها إمّا أن تدل على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن فهي الاسم ويسمى المخبر عنه أو المسند إليه مثل : حيوان ، إنسان ، زيد.

أو أنْ تدل على معنى في نفسها مقترنة بالزمن فهو الفعل ويسمى المخبر به ، أو ما أسند إلى غيره ولم يسند إليه مثل : قام ، يقوم ، قم .

أو أن لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى في غيرها فالحرف كما سيأتي ويسمّى مالا يخبر به ولا يخبر عنه مثل : مِنْ ، عَنْ .

سيرين ، ص٢٢ مع خلاف الشافعي ، ص٢٨ مع خلاف الحسن البصري ، والكتاب فيه ٧٦٧ مسألة حكى الإجماع فيها ، وفي ١٢٤ مسألة ذكر الإجماع مع خلاف أحد الأئمة .

(١) الأشباه والنظائر ٧١/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٣٦/١ .

(٣) يُنْظَر : الأصول لابن السّراج ١٤١/١ ، ١٣٠/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٨٣/٣ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٢٥/٤ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٤٣/٤ .

(٤) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيّان ٢٢٨٩/٥ ، المساعد ٦٣٩/٢ ، والتصريح .

(٥) الاقتراح للسيوطي ص ١٨٣ .

(٦) يُنْظَر: أسرار العربية ص٢٨ ، اللباب ٤٣/١ .

٥- الحرف لا يدل على معنى في نفسه .

الحرف لضعفه لم يدلَّ على معنى في نفسه كالاسم والفعل بل يدل على معنى في غيره مما يصحبه من اسم أو فعل ولذلك لم ينفكَّ من صحبة أحدهما(١) .

وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من النَّحويين ومنهم العكبري قال : « الإجماع منعقد على أن معنى الحرف في غيره لا في نفسه »(٢) .

و نقله السّيُوطيُ بقوله : « وما ذكرته من أنّ الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة »(٣) .

واقتران الحرف بالاسم أو بالفعل إما أن يكون على وجه الاختصاص بأحدهما كحروف الجر فهي مختصة بالدّخول على الأسماء فتعمل فيها الجر مثل : زيدٌ في الدّارِ .

أو تكون مختصة بالدّخول على الأفعال كالجوازم فتعمل فيها الجزم مثل قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ ﴾ [الإخلاص:٣] .

أو يكون دخوله على الاسم والفعل على غير وجه الاختصاص فلا يعمل مثل "هل" نحو : هل زيدٌ قام ، وهل قام زيدٌ ، فـ "هل" مهملة حيث تدخل على الأسماء والأفعال فهي غير مختصة وما لا يختص لا يعمل .

وضعْف الحرف لا يدل على ضعف تأثيره فيما يدخل عليه ، بل إن أثره على مدخوله أنواع هي(٤) :

أ ـ تغيير اللفظ والمعنى نحو : ليت زيدا منطلق ، حيث نصبت "ليت" الأول ورفعت الثاني ودلت على التمني .

---

(١) يُنْظَر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/١٩٦ ، شرح الجُمَل لابن عصْفُورٍ ١/١٠٠ .

(٢) التّبيين للعكبري ص٢٤٣ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢٤ .

(٤) يُنْظَر: اللباب ١/٢٤٢ ، أسرار العربيةص٣٦ .

ب ــ تغيير اللفظ دون المعنى نحو: إنّ زيدا قائم ، حيث نسخت "إنَّ" إعـراب المبتدأ والخبر ، ولم تغير المعنى لأنها للتوكيد، وتوكيد الشّيء لايغير معناه بل يقويه .

جـ ــ تغيير المعنى دون اللفظ نحو : هل زيد قائم ؛ حيث دلت "هـل" علـى الاستفهام فغيرت الكلام من الخبر إلى الاستفهام ولم تغير الإعراب .

د ــ تغيير اللفظ والمعنى دون الحكم كاللام نحو: لايدَيْ لِزَيدٍ[١] ، حيث جرت "اللام" زيدا ودلت على الاختصاص ولم تغير الحكم ، وهو حذف النون للإضافة وقـد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبله ، وكقولهم : لا يَدَي لك بفلان ، وهذا قميص لا كُمَّي له ، ولم تفصل هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الموضع و فصلت بينهما في سائر الكلام ، لأن النفي كثير في الكلام وهم مما يغيرون الشّيء عن حـال نظائره إذا كثر في الكلام .

هـ ــ تغيير الحكم دون اللفظ والمعنى كاللام المعلقة[٢] في نحو: علمت لَزَيـدٌ قائمٌ ، وكقوله تعالى :﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ﴾[المنافقون:١-١١] حيث لم تُغيِّرْ اللام إعراب الجملة ولا معناها وإنما غيرت الحكم بتعليق الفعل القلبي "علم" و "شهد" عن العمل .

و ــ عدم تغيير اللفظ ولا المعنى ولا الحكم مثل "ما" الزائدة[٣] في قوله تعـالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:١٥٩]وكقولـه تعـالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم

---

(١) الأصول لابن السّراج ٤٠٣/١ ، اللباب ٢٤٢/١ ، اللامات للزجاجي ص١٠١ ، أسرار العربية ص ٣٦ ، سر صناعة الإعراب ٣٣٢/١ .

(٢) الجمل المنسوب للخليل ص٢٦٩ ، المفصل ص ٣٤٨ ، أسرار العربيـة ص٣٦ ، أوضـح المسالك ٣٣٦/١ ، ٦٠/٢ ، شرح قطر الندى ص١٧٦ ، شـرح الشـذور ص٤٧١ ، شرح ابن عقيل ٤٥/٢ .

(٣) يُنظَر: الأصول ٤٣/١ ، ٢٥٨/٢، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١ ، الخصائص ١٦٨/١ ، الإنصاف ٦٣٧/٢ ، المفصل ص ٢٢٤ ، أسرار العربية ص ٣٦ ، مغني اللبيب ص ٣٢٩ ، أوضح المسالك ٦٥/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٢/٣ .

مِّيثَٰقَهُمۡ ﴾ [النساء:١٥٥] وقولـــه تعـــالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [المؤمنـــون:٤٠] حيث لم تكفَّ الباءَ عن العمل في "رحمة" و "نقضهم" و "قليل" ولم تغـــير اللفظ ولا المعنى بل زادته توكيداً .

٦- الألف المتولدة عن التنوين لا تحذف مطلقاً .

تنوين التَّرنُّم هو اللاحقُ للقوافي المطلقة ، التي آخرها حرف مد ، وهو أحد التناوين غير المختصة كالغالي ، والضّرورة ، والشّذوذ وغيرها ، وقد اختلف النَّحويون في التعبير عنه على قولين :

الأول أنّه على حذف مضاف ، أي ترك التَّرنم ، لأن التَّرنم بإطلاق الصوت بالقافية أي مدِّها ، وهذا التنوين يقطع ذلك كما في البيت الآتي ، وبه قال جمهور النحويين[١] .

الثاني أنّه على الحقيقة أي تحصيل التَّرنُّم فهو يحصل بالنون نفسِها لأنها حرف غنَّة ، وبه قال ابن يعيش وغيره يقول ابن يعيش : « وهذا التنوين يستعمل في الشّعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم »[٢] .

أما حكم الألف المنقلبة عن التنوين فقد حكى أبو حيان الإجماع على أنّ الألف المتولدة عن التنوين لا تحذف مطلقاً في ترنم أو غيره يقول : « فبعض بني تميم وغيرهم يقف بتسكين الرَّويّ كما يقفون في الكلام نحو:

أقلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتابْ[٣]

---

(١) يُنْظَر: الكتاب ٢٩٩/٢ (هارون ٢٠٤/٤) وكلامه هنا واضح لا لبس فيه كما سيأتي في التعليق على كلام أبي حيان . التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ١٧٨/٤ ، ارْتشاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٨٢٧/٢ . التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٤٩/١/١ .

(٢) شرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٣/٩ .

(٣) البيت لجرير ديوانه ص ٨١٣ وفيه (العتابا) و (أصابا)، والكتاب ٢٩٩/٢ (٢٠٨/٤هارون)، شرح أبيات سِيبَويه لابن السّيرافي ٣٤٩/٢ ، سر الصناعة لابن جنّي ٤٧١/٢ ، و الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ٦٥٥/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١١/١ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٥١٨/٢.

كأنه ليس في شعر...هذا حكم الوقف حال الترنم . أمّا في غيرِ حالةِ التـرنّم فألفُ التّنوين لا تُحذفُ اتّفاقاً »[١].

وكلام سيبويه أوضح في ذلك من كلام أبي حيان ، حيث قال سِيبَويهِ : « أمّا إذا ترنّموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت وذلك قولهم وهو لامرئ القيس :

قفا نبك من ذكر حبيب ومنزلي ...

هذا ما ينوّن فيه ، وما لا ينوّن فيه قولهم لجرير:

أقلي اللوم عاذلَ والعتابا ...

فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه :

أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء .

وأما ناس كثير من بني تميم فيبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ...

وأما الثالث : فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن في قوافي الشّعر » ، أمّا أبو حيان فقال : « الوقف على الروي يكون في حال ترنم وفي غير حال ترنم ووقف الترنم خاص بإنشاد الشّعر ...فبعض بني تميم يقف بتسكين الروي كما يقفون في الكلام ...هذا حكم الوقف حالة الترنم أمّا في غير حالة الترنم...»[٢] ثم ذكر لهجتي أهل الحجاز وبعض تميم السّابق بيانها .

فسيبويه لم يذكر في حال الترنم إلا لهجة واحدة وهي مد حرف الروي ، أما في غير الترنم فذكر ثلاث لهجات ، وكذا في النكت [٣] ، وكلام ابن مالك موافق له أيضاً وقد نقله بنصه[١] .

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٨٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩ (هارون ٤/٢٠٤) .

(٣) للأعلم ٢/١١١٩

والخلاصة أنّ للعرب في القوافي المطلقة التي آخرها مدة ثلاث لهجات :

بعض بني تميم يقف بتسكين الروي كما يقفون في الكلام ، نحو العتابْ .

وأكثر بني تميم يجعلون مكان المدة نوناً فيما ينون و فيما لا ينون ، نحو : "العِتَابَنْ" و "أصَابَنْ".

• وأهل الحجاز يثبتون المدة نحو العتابا ، أي يدعونها كحالها في الترنم .

هذا ما يتعلق بالمدة المتولدة لقصد الترنم ، أمّا الألف المتولدة عن التنوين فإنّهم متفقون على عدم حذفها .

قال سِيبَويهِ: « ويقولون :

قَدْ رابَنِي حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصا

يثبتون الألف لأنّها كذلك في الكلام »[٢] ، أي فليست ناشئة عن ترنم ، وإنما هي ألف تنوين فلا تحذف ، قال الأعلم : « ...الألف التي هي بدل من التنوين إذا وقف عليها لا تحذف »[٣].

ويقول ابن جني : « التنوين في المقصور مفتوح في جميع حالاته فجرى مجرى المنصوب الصحيح نحو رأيت زيدا ، فأما في النصب فلا خلاف بينهم أن الوقف إنما هو على الألف التي هي عوض من التنوين »[٤] .

وقال ابن جني أيضاً : « وجميع من يحذف هذه المدات إذا أجرى القافية مجرى سائر الكلام لم يقف إذا صار إلى مثل قوله :

قَدْ رابَنِي حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصا

---

(١) شرح الكافية الشافيَة لابن مالك ١٤٢٧/٣ قال : « فالأصل إذا قيل تنوين الترنم : تنوين ذي الترنم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه » وهذا موافق لكلام سيبويه وقد نقله بنصه .

(٢) الكتاب ٣٠٠/٢ (هارون ٢٠٨/٤) .

(٣) النُّكت للأعلم الشَّنْتَمَرِيّ ١١٢٠/٢ ، و يُنْظَر: سر صناعة الإعراب ٥١٨/٢ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٦٧٧/٢.

إلا بالألف بعد الصاد ... ألا ترى إلى إجماع الجماعة على إثبات الألف في نحو : قد رابني حفص فحرك حفصا »[1] .

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٤٨٠ .

اسم الله تعالى أعرف المعارف .

المعارف هي : الضّمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمعرف بـ "أل" ، والمضاف إليهن ، وهي درجات في تعريفها[(١)] واختلف العلماء في أعرفها وهذا الخلاف بينهم في غير اسم الله تعالى ؛ لكون لفظة الله تعالى أعرف المعارف[(٢)] ، وهذا واضحٌ ولولا حكاية الإجماع عليه ما ذكرته.

وقد نقل الإجماع على أن لفظ الجلالة أعرف المعارف السّيوطيّ بقوله : « ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع »[(٣)] .

وكذا الصّبان بقوله : « وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى ، والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعاً قال الشّنواني : ويليه ضميره »[(٤)] .

وقد اختص هذا الاسم الشّريف دون غيره بخصائص كثيرة ، منها دخول حرف النداء عليه ، وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام ؛ لأن النداء يعرف الاسم بالإشارة والخطاب[(٥)] ، والألف واللام كذلك ، فلا يجتمع على اسمٍ معرفان مختلفان[(٦)] .

ومنها كثرة الأقوال في اشتقاقه ، واللغات فيه وذلك لكثرة دورانه في الكلام واستعماله[(٧)] .

---

(١) يُنْظَر : الأصول لابن السّراج ١/١٤٨ .

(٢) روح المعاني ١/٦٣ .، حاشية ابن عابدين المسماة : رد المحتار على الدر المختار ٣/٧٢٢ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/١٨٨.

(٤) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونِيّ ١/١٥٩ .

(٥) الكتاب ١/٣١٠ (٢/١٩٧)

(٦) اشتقاق أسماء الله للزجاجيص ٢٤ .

(٧) السّابق ص٢٩ .

النّكرة غير المقصودة في النّداء باقية على تنكيرها .

المنادى إذا كان نكرة فلا يخلو من أن يكون المخاطب مقصوداً بعينه فيصير باختصاصك له وإقبالك عليه معرفة قال سِيْبَويه : « وصار معرفةً لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام »[١] ، أو يكون غير مقصود بعينه ولا مقبلاً عليه بالخطاب كمن يقول وهو وراء حائط لا يدري من وراؤه من الناس : يا رجلاً أغثني ، ويا غلاماً كلمني ، أو كقول الضّرير : يا رجلاً خذ بيدي فهو لا يقصد أحداً بعينه ، و من ذلك قول الشّاعر[٢] :

فَيَا راكباً إمَّا عَرَضْت فبَلِّغنْ   نَدامايَ من نجْرانَ أنْ لا تَلاقيَا

و نقل الإجماع على أن النكرة غير المقصودة باقية على تنكيرها أبو حَيَّان بقوله : « فأمّا المنادى فما كان نكرةً غير مُقْبل عليه فلا خلاف أنّه نكرةٌ »[٣]

ونقل الإجماع كذلك السّيُوطيّ قال : « ولا خلاف في النّكرة غير المقصودة نحو : يا رجلاً خذ بيدي أنه باقٍ على تنكيره »[٤] .

---

(١) الكِتَاب ٣١٠/١ (١٩٧/٢) .

(٢) هو عبد يَغُوث بن وقّاص الحارثي ، المفضليات ص ١٥٦ ، الكِتَاب ٣١٢/١ (٢٠٠/٢) الجمل المنسوب للخليل ص ٨٠ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، الأصول لابن السّراج ٣٣١/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٢٨/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٩١/٣ ، شرح القطر لابن هشام ص ٢٠٣ ، وشرح الشذور ص ١٤٥ ، وأوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ٢٠/٤ .

(٣) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٠٨/٢ .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٨٦/١ .

المعرفة لا تبين بالنّكرة .

عطف البيان للنحويين فيه مذهبان :

الأول : أنه لا يكون إلا معرفة من معرفة ، فيوضح المعرفة ، وهو رأي جمهور البصريين ، وقال ابن مالك : « وزعم الشّيخ أبو علي الشّلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان ، ولم أجد هذا النقل من غير جهته »[1] .

الثاني : أنه يكون نكرة من نكرة فيخصّص النكرة وبه قال الكوفيون و بعض البصريين [2].

واتفقوا على أنه لا بد أن يوافق متبوعة في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإعراب ، فهو يجري على ما قبله في تعريفه وتنكيره ، فلا يجوز أن يكون نكرةً ومبيَّنه معرفة قال أبو حيان : « وأما التخالف فلم يذهب إليه ذاهب »[3] .

وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من النحويين منهم ابن هشام حيث يقول : « ولا تبين المعرفة بالنّكرة باتفاق »[4] ، أي لا تأتِ النّكرة عطف بيان من المعرفة ، ردّ

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣/٣٢٦ و يُنْظَر : التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير له ٢/٦٦٣ .

(٢) يُنْظَر : شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/٧٢ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣/٣٢٦ ، شرح الكافية الشافية له ٣/١١٩٤ ، الكشاف للزمخشري ٢/٥٤٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤ ، البحر المحيط ٣/٩ ، ٧/٢٧٦ ، ارْتشَاف الضَّـرَب لأبي حَيَّـان ٤/١٩٤٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥١٥ ، توضِيح المقَاصِد للمُـراديّ ٣/١٨٥ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٣/٥٣٩ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣/١٣٢ .

(٣) البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى : قل إنما أعظكم .

(٤) مغني اللبيب ص٧٢٥ .

به على من قال إنّ "زيداً" من : حبذا زيد عطف بيان بأنّ ذلك الإعراب لا يطـــرد في كل حالاتها كما في قول الشّاعر[١] :

وَحَبَّذا نَفَحاتٌ مِنْ يَمانِـــيةٍ تَأْتِـــيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحيانا

فنفحات نكرة ، ولا تبين المعرفة بنكرة .

ولذلك ردّ النحويون على الزمخشري إعرابه المعرفة عطف بيان والمبيَّن نكرة في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ [سبأ:٤٦] فجعل المصدر المؤول ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ [سبأ:٤٦] عطف بيـــان مـــن ﴿بِوَاحِدَةٍ﴾ [ســبأ:٤٦] [٢]، وأعرب[٣] ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران:٩٧] وهو معرفة بدلاً من آيات وهي نكرة .

قال ابن مالك : « وقوله في هذا مخالفٌ لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفـــت إليه »[٤] .

وقال أبو حيان في الآية الثانية : « ولم يذكر الزمخشري في إعراب مقام إبـــراهيم إلا أنه عطف بيان لقوله : ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾[آل عمران:٩٧] ، ورد عليه ذلـــك ؛ لأن "آيات" نكرة ، ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران:٩٧] ومعرفة ، ولا يجوز التخـــالف في عطف البيان ، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين ، فلا يلتفت إليه ، وحكـــم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت ، فتتبع النكرة النكرة والمعرفة المعرفة، وقـــد

---

(١) هو جرير ، ديوانه ، الكامل ٤٥/٢ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٧٢٥ ، أوضَح المسَـــالك ٣٠٩/٤ .

(٢) الكشاف للزمخشري ٥٨٩/٣ .

(٣) الكشاف ٣٨٧/١ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٢٦/٣ ، وقال في شرح عمدة الحفاظ ٥١٨/٢ : « وغفل عـــن الإجماع على أن ذلك لا يجوز ، كما لا يجوز نعت نكرة بمعرفة » .

تبعهم في ذلك أبو علي الفارسي ، وأما عند البصريين فلا يجوز إلا أنْ يكونا معرفتين ، ولا يجوز أنْ يكونا نكرتين »[1] .

ورد على الزمخشري أيضاً ابن هشام قال : « ومن ذلك[2] قول الزمخشري في : ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ ﴾[سبأ:٤٦] : إن ﴿أَن تَقُومُواْ ﴾[سـبأ:٤٦] عطف بيان على ﴿وَٰحِدَةٍ ﴾ ، وفي ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَۖ ﴾ [آل عمـران:٩٧] : إنه عطـف بيان على﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً ، وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما »[3].

وقال الأشموني : « وأمّا قول الزمخشـري إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَۖ﴾[آل عمـران:٩٧] عطف بيان على ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ [آل عمران:٩٧] فمخالف لإجماعهم »[4] .

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١٠/٣ ، وكذلك عند تفسير قوله تعالى : قل إنما أعظكم بواحـدة ، وقال في الارتشاف ١٩٤٣/٤ : « قوله : إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَۖ﴾ عطف بيان على قولـه : ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ مخالفةٌ لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليـه » و هَمْـع الهَوامِـع ١٣٢/٣ .

(٢) أي من أوهام المعربين ، وعدم مراعاتهم الشروط والقيود .

(٣) مغني اللبيب ص ٧٤٨ . وقال في أوضح المسالك ٣٤٨/٢ : « ويوافق متبوعه في أربعة مـن عشرة أوجه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن وقـول الزمخشـرى إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات مخالف لإجماعهم » .و يُنْظَر : شرح الألفية لابن جابر الأندلسي ٢٦٠/٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ١٣٢/٣ .

(٤) شرح الأشْمُونيّ ١٢٦/٣ ، قال الصبان : « قوله: (فمخالف لإجماعهم) أي علـى وجـوب مطابقة البيان والمبين تعريفاً وتنكيراً وإفراداً وغيره وتذكيراً وغيره. و ﴿مقام﴾ مخالف لـــ ﴿آيات﴾ من وجوه ثلاثة كما لا يخفـى » .

الفصل الثاني

المعربـــــــــات

المبحث الأول : الإعراب الأصلي .

٧- الإعراب يدخل آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع .

إذا لم يشبه الاسم الحرف أعربَ ـــ كما سبق ـــ وأصبح متمكناً أي معرباً ، وإن لم يشابه الفعل أيضاً سمي متمكناً أمكن أي مصروفاً [١] .

وكذلك الفعل المضارع معربٌ لمشابهته الاسم ، وذلك بشرط عدم اتصاله بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة ، أو نون النسوة كما سيأتي إن شاء الله .

وأما موضع حركة الإعراب فهو آخر حرف في الاسم والفعل المضارع بشرطه ، قال ابن هشام : « الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع » [٢] .

وقد حكى ابن جني الإجماع على أن حركة الإعراب تقع في الآخر قال : « وأما الطرف فنحو "ميم" إبراهيم و "دال" أحمد و "باء" يضرب و "قاف" يغرق ، فإن قلت : قد قدمت أن هذا مما تلزم حركته وأنت تقول في الوقف : إبراهيم وأحمد ويضرب ويغرق فلا تلزم الحركة قيل : اعتراض الوقف لا يحفل به ولا يقع العمل عليه ، وإنما المعتبر بحال الوصل ألا تراك تقول في بعض الوقف : هذا بَكُرْ ، ومررت ببَكِرْ فتنقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعي أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر وهذا خطأ بإجماع » [٣] .

---

(١) ينقسم الاسم إلى غير المتمكن وهو المبني والمتمكن وهو المعرب وهو قسمان : متمكن أمكن وهو المنصرف كزيد وعمرو ومتمكن غير أمكن وهو غير المنصرف نحو أحمـــد ومســـاجد ومصابيح . ينظر : شرح ابن عقيل ٣٦/١ وغيره .

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤١ .

(٣) الخصائص ٣٣١/٢ .

ونقل السّيوطي الإجماع على ذلك أيضاً عن الزجاجي بقوله : « قال الزجاجي : ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع »[١] .

وإنما كان الإعراب آخر الاسم ولم يكن في موضع آخر لأوجه منها :

الأول : أن الإعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب أن يؤتى بصيغة الاسم ثم يؤتى بالإعراب في الآخر ليدل على المعنى الطارئ .

الثاني : أن حركة الإعراب تثبت وصلا وتحذف وقفا ولا يمكن هذا إلا في آخر الكلمة فهو الذي يوقف عليه .

الثالث : أن أول الكلمة لا يمكن إعرابه لأنه تلزمه الحركة أصلاً لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك فتجتمع حركة بناء الكلمة وحركة الإعراب ، ومن الإعراب ما يكون سكوناً فيؤدي ذلك إلى الابتداء بساكن وهذا محال ، ولا يمكن أن يجعل الإعراب في وسط الكلمة لا ختلاف أوساطها فلم يبق إلا الأخير فجعل الإعراب عليه[٢] .

---

(١) الأشباه والنظائر ١٠٩/١ ، وينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٦ ، البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٧٤٧/٢، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٣٥/٢.

(٢) يُنْظَر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٦ ، علل النحو لأبي الحسن الوراق ص ١٥٣،١٦٢، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٦١ ، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص ٥٩ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٨٧/١.

٨- جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام .

من المعلوم أن الإعراب لا يكون إلا بعاملٍ ، وما جاء من الحركات لغير عاملٍ فهي إما حركات بناءٍ ، وإما حركات أخرى ليست بإعرابٍ ولا بناء كحركة الخفة والإتباع والتخلُّص من التقاء السّاكنين والنقل وما إليها ، وإما حركات بنية نحو : "فَعَل" و "فَعِل" و "فَعُل"[١] .

أما الحركات الإعرابية فتكون ظاهرةً تارةً ، وتارة مقدرةً ، وتقديرها لأسباب منها : كونها على حرف علة يتعذر تحريكه كالألف ، أو يستثقل كالياء والواو ، ومنها السّكون العارض للضرورة كقوله[٢] :

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً من اللهِ ولا وَاغِـــــلِ

وإما أن يكون السّبب حركة الإتباع نحو : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ[٣] ، وإما أن يكون السّبب ما عرض من حركة الحكاية نحو : من زيداً ؟، ومن زيدٍ ؟، في لغة أهل الحجاز، وذلك حكاية لمن قال : رأيتَ زيداً ؟، ومررت بزيد ؟.

وربما كان السّبب السّكون العارض للإدغام نحو :﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ۝١٠ ﴾ [الفرقان:١٠] فـ "يجعل" فعلٌ مضارع مرفوعٌ بضمة مقدرة منع من ظهورها السّكون العارض للإدغام ، والذي يعنينا هنا بيان حذف حركة الإعراب تخفيفاً وإليك البيان :

أجاز النحويون ذهاب حركة الإعراب عند الإدغام للتخفيف إذا كان الحرفان متماثلين ، قال السّيرافي : « والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسـكين حركـة

---

(١) الخصائص ١٤١/٣ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف ٧٣٧/٢ ، ٧٤٢ ، اللُّبَـاب ٩٠/١، ٣٨٣/٢ ، التبيان ٢٣/١ ، ١١١ ، ٥١/٢ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَـام ٤٠٢/٤ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٤٠/١ .

(٢) هو امرؤ القيس ، ديوانه ص١٢٢ ، الكتَاب ٢٠٤/٤ ، الأصمعيات ص ١٣٠ ، المزهـر ٢٥٦/١ ، الخزانة ٣٥٢/٨ ، اللسان ٤٢٦/١٠ ، و غيرَ مُسْـتَحْقِبِ الإثم أي : غـير مكتسبه ولا محتمله ، والواغل الداخل على القوم يشربون ولم يدعَ .

(٣) الجمل المنسوب للخليل ص١٩٦ ، الخصائص ١٩٢/١ ، أسرار العربية ص٢٩٦ .

الإعراب للضرورة ، وذلك أنا رأينا القرّاء قد قرؤا :﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف:١١] وخطّه في المصحف بنون واحدةٍ ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره مما تذهب حركة الإعراب فيه للإدغام ، فلما كانت حركة الإدغام يجوز ذهابها للإدغام طلباً للتخفيف حاز أيضاً ذهاب الضّمة والكسرة طلباً للتخفيف »[1] .

وقد حكى ابْن عُصْفُور[2] إجماع النحويين على جواز ذلك بقوله : « ...فـإن النحويين اتّفقوا على جوازِ ذهابِ حركة الإعرابِ للإدغامِ ، لا يخالف في ذلك أحـدٌ منهم وقد قرأت القراء ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسـف:١١] بالإدغـام ، وخطّ في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر ذلك أحدٌ من النَّحويين »[3] .

قال العكبري:« الجمهورُ على الإشارة إلى ضمّة النون الأُولى؛ فمنهم مَن يختلسُ الضَّمَّةَ بحيث يدركها السّمع . ومنهم مَنْ يَدُلُّ عليها بضم الشّفَة فلا يُدْرِكها السّمع، ومنهم مَنْ يُدْغمها من غير إشمام، وفي الشّاذ مَنْ يظهر النون ؛ وهو القياس »[4].

ومن حذف حركة الإعراب للإدغـام قـراءة مـن قـرأ قولـه تعـالى :﴿ مَّنَاسِكَكُمْ ﴾ [البقـرة:٢٠٠] بإدغـام الكـاف الأولى في الثانيـة ، قـال العـكبري : « قوله تعالى : ﴿مَّنَاسِكَكُمْ ﴾ واحدها منسَك بفتح السّين وكسرها ، والجمهور على إظهار الكاف الأولى ، وأدغمها بعضهم ، شبّه حركة الإعراب بحركة البناء فحذفها »[5].

---

(١) ما يحْتَمل الشّعرُ من الضّرورةِ لأبي سعيدٍ السّيرافي ص ١٤٤ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ، أخذ عن أبي الحسن الدَّبَّاج وأبي علي الشلوبين وغيرهما . له المُقرِّب ، والممتع ، وضرائر الشعر ، وله ثلاثـة شَروح على جمل الزجاجي ، توفي سنة ٦٦٩ هـ . إشارة التعـيين ص ٢٣٦ ، الـوافي بالوفيات ٢٦٥/٢٢ ، فوات الوفيات ١٠٩/٣ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٦٠ .

(٣) ضَرائر الشِّعْر لابن عصْفورٍ ص ٩٥ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٥٦٢/١ .

(٤) التبيان ٧٢٤/٢ .

(٥) التبيان ٨٧/١ .

٩- إعراب المركب المزجي إعراب المتضايفين إذا كان أول الاسمين منقوصاً مثل : "معد يكرب" .

إذا كان العلم مركباً تركيباً مزجياً وكان آخر الأول ياء مثل "معد يكرب" و "قالي قلا"[١] و "أيادي سبا"[٢] فإنه إذا أعرب إعراب المتضايفين بأن يضاف أول الاسمين إلى الآخر منهما سكنت الياء ، و من العرب من يسكن الياء والواو في النصب دون تركيب تشبيهاً لها بالألف كقول زهير[٣] :

أرْجُو وَآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّهَا   وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا منْكِ تَنْويل

ومنه قراءة جعفر الصادق[٤] : "أهَالِيْكُمْ "[٥] من قوله تعـالى : ﴿ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ ﴾ [المائدة:٨٩] بإسكان الياء في موضع النصب .

---

(١) قاليقَلا: بأرمينية العُظمى من نواحي خلاط ثم من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية الرابعة ، معجم البلدان للحموي .

(٢) "أيدي سبا" من أمثال العرب فى التفرق ، يقال : ذهبوا أيدى سبا أي متفرقين ، وأصله مـن قصة سبأ والسّيل العرم الذى خربها وفرق أهلها ،ولهم يقول الله عز وجـل:﴿ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ ﴾ [سبأ:١٩] وهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا مثل "معد يكرب " يُنْظَر: ثمار القلـوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص ٣٣٧ ، الصحاح (سـبا): مجمـع الأمثـال للميـداني ٢٧٥/١ ، المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، المزهر للسيوطي ٢٥٢/٢ .

(٣) ديوانه ، سيرة ابن هشام ١٨٢/٥ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٦٧/٢ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٤٧/٢ .

(٤) هو جعفر بن محمد بن علي بن الشهيد أبي عبد الله ريحانة النبي صلى الله عليه وسلم وسبطه ومحبوبه الحسين بن أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأمه هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي وأمها هي أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ولهذا كان يقول : ولدني أبو بكر الصديق مرتين وكان يغضب من الرافضة ويمقتـهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده أبي بكر ظاهرا وباطنا ، ولد سنة ثمانين ورأى بعض الصـحابة ، توفي سنة ثمانٍ وأربعين ومائة . السّير ٢٥٥/٦ .

(٥) المحتسب ٢١٨/١ .

وإذا كان ذلك جائزاً في الإفراد مع خفته فوجوده مع التركيب أولى لزيادة الثِّقل[١] .

وقد نقل السُّيُوطيُّ إجماع النحويين على ذلك بقوله : « ما أعرب من مركب إعرابَ متضايفين وآخر أولهما ياء نحو : رأيت معديْ كربَ ، ونزلت قاليْ قَلا ، فإنه يقدر في آخر الأول الفتحة في حالة النصب بلا خلاف ، استصحاباً[٢] لحكمها حالةَ البناء ، وحالة منع الصرف »[٣] .

أي أن ياء "معدي كرب" وما شابهه لما أسكنت في حال التركيب وهو مبني وهو موضع ينفتح فيه آخر الأول الصحيح من المركب نحو : حضرموت أسكنت الياء في "معدي كرب" حال الإعراب وهو إضافة الأول إلى الثاني للزوم السّكون لها حال البناء[٤] . وإنما قدرت الفتحة على الياء ولم تظهر لأنها قد جرت في الرفع والجر على الإسكان فأتبعوه النصب [٥] . أو لأنها بمنزلة الياء في حشو الكلمة نحو : دردبيس .

قال سيبويه : «...وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ، وذلك قولك : رأيت معدي كربٍ ، و احتملوا أيادي سبا ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف "مثنى" حيث عروها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف منها عروها من النصب أيضاً ... وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشّيئين ههنا اسماً واحداً ، فتكون الياء غير حرف الإعراب ، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدةٍ ساكنة نحو ياء دردبيس ، ومفاتيح »[٦] .

---

(١) يُنْظَر: شرح الكافية الشافية ١٤٥٦/٣ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢٦٦/٢.

(٢) استصحاب الحال أو الأصل من الأدلة المعتمدة عند النحويين في إثبات القواعد النحوية وقد سبق تعريفه .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٨٠/١ . وينظر : التصريح على التوضيح ٢٣٧/٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٤ .

(٥) يُنْظَر: المقتضب للمبرد ٢١/٤ .

(٦) الكتاب ٣٠٥/٣ .

هذه هي اللغة الأولى في المركب تركيباً مزجياً بأن يضاف الأول إلى الثاني نحو : هذا معديْ كربٍ ، ورأيت معديْ كربٍ ، ومررت بمعديْ كربٍ ، وقد يمنع الجزء الأخير من الصرف نحو : هذا معديْ كربَ .

وقد أشار السّيوطي إلى اللغتين الأخريين الجائزتين في هذا المركب وهما أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، أو يبنيان على الفتح نحو : جاء معديْ كربَ ، ورأيت معديْ كربَ ، ومررت بمعديْ كربَ ، والياء ساكنة في كل ذلك ، قال ابن جني: «ياء معد يكرب ساكنة : على كل حال ركبت أو أضيفت »[(١)].

ويقول العكبري : « وأما ياء معدي فساكنة بكل حال لأن الكلمتين صارتا كالواحدة فلو حركت لتوالت الحركات وثقلت خصوصا في الياء بعد الكسرة »[(٢)].

---

(١) اللمع في العربية لابن جني ص ١٦١ .

(٢) اللباب للعكبري ص ٥١٩ .

١٠- إعراب "أمس" إذا فقدت شرطاً من شروط البناء .

"أمس" لما يليه يومك ، إذا لم يضف ولم يقرن بالألف واللام ولم يقع ظرفاً ، ففيه خلاف [١] :

ـــ بعض بني تميم يعربه ويمنع صرفه مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ؛ للعدل عن الأمس ، نحو : مضى أمسُ ، وشاهدت أمسَ ، وما رأيت زيداً مذ أمسَ ومنه قول الشّاعر[٢] :

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا   عجائزًا مثلَ الأفاعي خَمْسَا

فقوله : « مذ أمسا » مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة والألف للإطلاق.

ـــ وجمهورهم يجعل ذلك الإعراب في حالة الرفع خاصة دون النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما ، ومنه[٣] :

اعتصم بالرجاء إنْ عنَّ باسُ   وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ

فأمسُ مرفوع على الفاعلية ولم ينون .

ـــ وأما الحجازيون فيبنونه على الكسر مطلقاً في حالة الرفع والنصب والجر ، تقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وأحببت أمسِ ، وما رأيتك مذ أمسِ ، ومنه [٤] :

---

(١) يُنْظَر: شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٢٣/٢ ، أوضح المسالك ١٣٢/٤ ، شرح المفَصَّل لابنِ يعيش ١٠٦/٤، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٣٨/٢ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهـــري ٢٦٨/٤ .

(٢) هو العجاج ، ملحقات ديوانه ٢٩٦/٢ ، النوادر لأبي زيد ص ٢٥٧، الجمل المنســوب للخليل ص ١٨٢ ، الكتاب ٢٨٥/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥ ، أمالي ابــن الشجري ٥٩٦/٢ ، أسرار العربية ص ٣٢ ، شرح المفصل ١٠٧/٤ ، شرح التســهيل ٢٢٣/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٩٩ ، المساعد ٥٢٠/١ ، التصريح ٢٢٦/٢ ، الهمع ١٣٩/٢ ، الخزانة ١٦٧/٧ .

(٣) البيت في أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٣٣/٤، والمقاصد النحويــة ٣٧٢/٤ ، و هَمْــع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٣٩/٢ .و شرح الأشْمُونيّ ٣٩٣/٣ .

(٤) البيت لأسقف نجران : قس بن ساعدة وقبله :

مَنَعَ البقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ   وطُلُوعُها من حيثُ لا تُمْسِ

الـيَوْمَ أَجْهَلُ ما يَجيءُ به ومَضى بِفَصْلِ قَضائه أَمْسِ

فأمس فاعل وهو مبني على الكسر .

وهو معربٌ باتّفاق النحويين في الأحوال الآتية :

ـ إنْ أريد بـ "أمس" يوم غير معين فهو يوم من الأيام الماضية مبهمٌ ، أي : أمس من الأموس .

ـ أو جمع جمعَ تكسير نحو : أُموس .

ـ أو أضيف نحو : أمسُ يومِ الخميس .

ـ أو عرّف بالأداة نحو : الأمس .

ـ أو صغّر على رأي من يرى تصغيره[1] نحو : أُميس .

وقد نقل الإجماع على إعرابه في تلك الأحوال ابن مالك حيث قال : « فإن كسّر أو صغّر أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق »[2] .

وكذا ابن هشام قال : « وإذا أريد بـ "أمس" يوم ما من الأيام الماضية ، أو كسِّر ، أو دخلته "أل" ، أو أضيف أعرب بإجماع تقول : فعلت ذلك أمسا أي في يوم ما من الأيام الماضية وقال الشّاعر :

مَرَّتْ بنا أول من أُمُوسِ تَميسُ فينا ميسةَ العروسِ

وتقول : ما كان أطيبَ أمسَنا »[3] .

يُنْظَر : البيان والتبيين للجاحظ ٣٤٣/٣ ، الحيوان ٨٨/٣ ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص٢٣٢ ، أمالي القالي ٢٩/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٩٩ ، أوضح المسالك مع التصريح ٢٧٠/٤ ، اللسان (أمس) .

(١) كالمبرّد وابن برهان .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٢٣/٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٠٠ . وقال في أوضح المسالك ١٣٥/٤: « فإن أردت بـأمس يوما من الأيام الماضية مبهما أو عرفته بالإضافة أو بالأداة فهو معرب إجماعا ». وشرح قطر الندى ص ١٥ ، و يُنْظَر: الجمل المنسوب للخليل ص ١٨١ ، الخصائص لابن جنّي ٥٨/٣ ، واللامات للهروي ص ٥٤ . التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٢٧١/٤ .

ونقله الرضي أيضاً قال : « فإن نكّر "أمس" كقولك : كلُّ غدٍ يصير أمساً ، وكل أمسٍ يصير أوّلَ من أمسٍ ، أو أضيف نحو : مضى أمسُنا ، أو دخله اللام نحو : ذهب الأمسُ بما فيه أعربَ اتّفاقاً ؛ لزوال علة البناء وهي تقدير اللام »[1] .

وقال السّيوطي : « فإن استعمل ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب »[2] .

ونقل الأشْمُونيّ حكاية الإجماع عن الرَّضي ووافقه [3] .

وأما إن استعمل "أمس" مجرداً من "أل" والإضافة مراداً به معين وهو ظرف بُني ، وقد نقل ابن هشام وغيره الإجماع على ذلك قال : « وإن استعملتَ المجردَ المرادَ به معينٌ ظرفاً فهو مبنيٌّ إجماعاً »[4] ، وذلك نحو : زرته أمسِ ؛ وسبب بنائه تضمنه معنى الحرف[5] .

---

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ٣/٢٢٩ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٢/١٣٨ . و يُنْظَر: الخصائص ١/٣٩٤ والمراجع السّابقة .

(٣) شرح الأشْمُونيّ ٣/٣٩٣ . قال الصبان بعد ذكره شروط بناء أمس: « فإن فُقد شرطٌ من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه » ١/٩٥.

(٤) أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٤/١٣٥ .

(٥) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٤/٢٧١ .

١١- إعراب "أي" الاستفهامية والشرطية .

"أي" من الأسماء المشتركة التي تعددت دلالتها ، كما تعدد استعمالها حيث تكون شرطاً ، واستفهاماً ، وموصولةً ، وصفةً دالة على الكمال بعد النكرة ، وحالاً بعد المعرفة ، ووصلة لنداء ما فيه "أل" ، وتستعمل معربةً ومبنيةً ، وهي اسم مبهم يقع على ما يعقل وما لا يعقل ، ملازمة للإضافة[١] وتكون بعض ما تضاف إليه فلا تفيد إلا بذكره ويجب أن يكون مما يتبعض فإذا قيل : أيّ القوم ، كانت من القوم ، أو أيّ الثياب كانت من الثياب أي أنه قد علم للسائل أن المستفهم عنه من القوم ومن الثياب والمطلوب التعيين ، وهي على ثلاثة أضرب[٢] :

ـ استفهامية ، وتقتضي جواباً وهو التعيين نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾[الأنعام:٨١] فقد عُلم أن أحد الفريقين حقيق بالأمن والمطلوب من المسؤول تعيينه ، وكقوله تعالى :﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ [النمل:٣٨] فهي بمعنى الهمزة و "أم" في طلب التعيين كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ [النازعات:٢٧] ونحو : أزيد عندك أم عمرو . فقد علم السّائل أن عندك أحدهما ويطلب منك تعيينه .

ـ شرطية ، وتحتاج إلى شرط وجواب نحو : أيُّهم يأتني أكرمْه ، والأكثر أن تتصل بها "ما" الزائدة كقوله ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾[القصص:

---

(١) قال ابن عقيل : « واعلم أن أيا إن كانت صفة أو حالا فهي ملازمة للإضافة لفظا ومعنى نحو : مررت برجل أي رجل ، وبزيد أي فتى ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظا نحو : أي رجل عندك ، وأي عندك ، وأي رجل تضرب أضرب وأيا تضرب أضرب ، ويعجبني أيهم عندك وأي عندك » شرح ابن عقيل ٣/٦٦.

(٢) يُنْظَر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣١ و ٤/٢١ التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٤/٣٧٣ ، والمراجع الآتية .

٣٨] موصولة ،كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾ [مريم:٦٩] التقدير : لَنترعنَّ الذي هو أشدّ ، وكقول الشّاعر[1]:

إذا ما لَقِيتَ بني مالكٍ　　فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

و "أي" الموصولة مبنية ، وأما الاستفهامية والشّرطية فمعربة وقد نقل الإجماع على إعرابها ابن هشام قال : « واستثنيت من أسماء الشّرط ، وأسماء الاستفهام "أياً" فإنها معربة فيهما مطلقاً بإجماع »[2] .

---

(١) هو غَسَّان بن عُلَّة . يُنْظَر: كتاب الجيم ٢/٢٦٤ ، المقاصد النحوية ١/٤٣٦ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٢٨ ، الإنصاف ٢/٧١٥ ، شرح المفصل ٣/١٤٧ ، و ٤/٢١ ، و ٧/٨٧ ، تخليص الشواهد ص ١٥٨ ، المقاصد النحوية ١/٤٣٦ ، التصريح ١/١٣٥ ، والهمع ١/٢٩١ ، شرح الأشموني ١/١٦٦ ، الخزانة ٦/٦١ ، شرح أبيات المغني ٢/١٥٢ ، الدرر ١/٢٧٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٢٥ . ومغني اللَّبيبِ ص ١٠٧ . و يُنْظَر: اللمع ص ٣١٨ ، الأزهية للهروي ص ١٠٦ ، شرحَ المَفصَّل لابنِ يعيش ٤/٢١ ، هَمْع الهَوامِعِ ١/٦١ .

١٢- المصادر الواقعة دعاء معربة .

المصادر الواقعة في الطلب منها ما يدل على الدّعاء كسقيا ورعياً ومنه قوله[١] :

سَقْياً لعَزّةَ خُلّتي سَقْيا لها إذ نحن بالهَضَبات من أمْلال

وقول الآخر[٢] :

نُبِّئْتُ نُعْماً على الهِجرانِ زارِيَة سَقياً ورَعياً لذاكَ العاتبِ الزّاري

أي سقاه الله ورعاه [٣] .

ومنها ما يدل على الأمر أو النهي ، نحو " قِيَاماً لاَ قُعُوداً " وضربَ الرقاب ، وصبراً ، ومنه قوله[٤] :

فَصَبْراً فِي مَجالِ الْمَوْتِ صَبْراً فَما نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطاعِ

وقول الآخر[٥] :

فَصَبْراً عَلَى ذُلّ رَبِيعَ بْنَ مالكِ وكلُّ ذَلِيلٍ خَيْرُ عَادَتِه الصَّبْرُ

وهذه المصادر منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره مع هذه المصادر ، وقد استغني بالمصدر عن ذكره لأنه صار بدلاً منه والأصل : سقاك الله سقياً ، واضربوا الرقاب [٦] .

---

(١) هو كثير ، الأغاني ٣١٢/٣ .

(٢) هو النابغة ، العين ٣٨١/٧ ، الجمهرة ٩٦/١ ، أساس البلاغة ٢٧٠/٢ .

(٣) يُنْظَر: الجمل في النحو المنسوب للخليل ص١١٣ ، والمراجع الآتية .

(٤) هو قطري بن الفجاءة ، الحماسة ٢٤/١ .

(٥) هو جرير ، ديوانه ، طبقات فحول الشعراء ٤١١/٢ ، الأغاني ٢٩/٨ .

(٦) يُنْظَر: الكِتَاب ١٦٥/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٧/٢ ، شرح المفَصَّل لابنِ يعيش ١١٤/١ ، البحر المحيط ٧٤/٨ ، أوضح المسالك لابـن هشـام ٢١٨/٢ ، واللامـات للهروي ص ١٢٢ . التَّصريح على التَّوضِيح للأزهري ٤٧١/٢ .

وقد نقل ابن مالك الإجماع على أنها معربة بقوله : « ...المصادر الواقعة دعاء كسقياً له ، فإنه بمعنى : سقاه الله ، وفي الواقعة أمراً كقوله تعـالى :﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد:٤] فإنه بمعنى اضربوا الرقاب ، وهما معربان بإجماع »[1] .

وهل المنصوب بعد المصدر المحذوف عامله منصوب بالفعل الناصب للمصدر ، أو بالمصدر نفسه ، قولان [2] ، والرجح أنه منصوب بالمصدر لنيابته عن العامل فيـه ، وجواز إضافته إلى معموله كالآية السّابقة ، ومثال نصب المصدر المفعول بـه قـول الشّاعر[3] :

على حينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهْم   فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِب

يقول : اندلْ يازريقُ المالَ ، أي تناوله بخفة .

---

(١) شرح التسهيل ٣٨/١ .

(٢) تنظر المراجع الآتية في تخريج الشاهد .

(٣) هو الأحوص ، الكتاب ٥٩/١ ، الكامل ٩٦/١ ، الأصول لابن السّراج ١٦٧/١ ، سـرّ صِناعة الإعْرَابِ ٥٠٧/٢ ، الخصائص ١٢٠/١ ، المقاييس ٤١١/٥ ، الإنصَاف للأنْبَاريّ ٢٣٩/١ ، أوضَح المسَالك ٢١٨/٢ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ١٧٨/٢ .

المبحـث الثـاني : الإعـراب الفرعـي .

١٣- إعراب المثنى والجمع على حدّه بالحروف .

الخلاف في المثنى وجمع المذكر السّالم هو في هذه الحروف المتصلة به ، هل هي إعرابٌ ، أو هي حروف إعراب[١] ، أو هي دليل على الإعراب[٢] ؟ أقوالٌ [٣] ، محصلتها الاتّفاق على أنهما معربان بالحروف ، والإعراب مفهوم من هذه الحروف[٤]، رفعاً بالواو في الجمع ، والألف في المثنى ، ونصباً وجراً بالياء في كليهما .

وقد نُسب إلى الزّجاج القول بأنهما مبنيان ، ولا يصحّ ذلك عنه لمخالفته الإجماع ، وممن نسبه إليه ورده عليه الأنباري قال : « وحكي عن أبي إسحاق الزَّجاج أنّ التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع »[٥] .

وقد اضطرب النقل عن الزّجاج في هذه المسألة ، فنسب إليه ابن جني القول بالإعراب بالحروف[٦] ونسب إليه أبو حيان القول بالبناء ، ثم قال بعد ذلك : « وذهب الكوفيون وقطرب ...إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، ونسب هذا

---

(١) الكتاب ١/٤ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ص١٤ .

(٣) تنظر هذه الأقوال في : المقتضب للمبرد ٢/١٥٣ ، الإيضاح في علل النحو للزّجـاجي ص ١٣٠، علل النحو للوراق ١٦٢ ، الخصائص لابن جني ١/٣٠٩ ، وسر الصـناعة لـه ٢/٦٩٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/١٩٠ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ١/٣٣ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/٨٥ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٤/١٣٩ .

(٤) شَرح الكَافية للرَّضي ١/٨٥ .

(٥) الإنصَاف للأنْبَاريّ ١/٣٣ ، و التبيين للعكبري ص٢٠١ ، الأشباه والنظائر ٣/٧٣ .

(٦) سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٥ .

إلى الزَّجاج »[١] ، و نسب إليه المالقي أنهما مبنيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والجر[٢].

وكذلك نسب إليه القول بإعراب المثنى والجمع ابن يعيش[٣] .

ونسب إليه الرضي القول بالبناء في موضع[٤] وقال في موضع آخر : « وقال الزَّجاج : لم يبن شيء من المثنى ؛ لأنهم قصدوا أن تجري أصناف المثنى على نهج واحد ، إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ولا غيره ، فوجب ألا تختلف المثنيات إعراباً وبناءً »[٥] .

ونسب إليه السّيوطي في الأشباه والنظائر القول بالبناء وفي الهمع القول بالإعراب بالحروف [٦] .

وأما هو فيقول : « فإن قال قائل : فما بالك أعربت في التثنية ، فقلت : جاءني اللذان قالا ذاك ، ورأيت اللذين قالا ذلك ؟ فالجواب في هذا أن إعراب التثنية ليس بحركة ، وإنما هو كالبنية ، والبنية لا تختلف فتكون على ضربين ، والواحد يختلف ، فلذلك جازت فيه البنية والإعراب ، والتثنية دليلها دليل الإعراب ، فلا يجوز أن يبطل إعرابها فيبطل دليلها »[٧] .

ويقول عن المثنى : « وجعلته كالجمع في الإعراب »[٨] ، فيدل قوله هذا على أنه يقول بقول الجماعة بأن المثنى والجمع معربان ، كما نسب إليه ابن جني وهو قريب العهد به ، وأبو حيان في نقله الثاني[١] .

---

(١) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٥٦٨/٢ .

(٢) رصف المباني ص ٢١ .

(٣) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٣٩/٤ .

(٤) شَرح الكَافية للرَّضي ٣٥٢/٣.

(٥) السّابق ٤٧٥/٢ .

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي٧٣/٣ ، هَمْع الهَوامِع له ١٥٧/١ .

(٧) ما ينصرف وما لاينصرف ص ٨٥ ، وهذا الكلام بمعناه في معاني القرآن ٧١/١.

(٨) السّابق ص٢٢ .

وقد نقل ابن جني إجماع النحويين على إعراب المثنى والجمع بالحروف في أكثر من موضع في كتبه[٢] .

ونقل أيضاً الإجماع على أن إعراب "كلا" و "كلتا" وهما ملحقان بالمثنى ، ويعربان إعرابه ـــ بالحروف قال : « انقلاب الألف في الجر والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب لأنا قد وجدنا فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا هذا الانقلاب وذلك ألف "كلا" و "كلتا" في قولهم : قام الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ومررت بهما كليهما وكلتيهما وضربتهما كليهما وكلتيهما فكما أن الألف في كلا وكلتا حرف إعراب وقد قلبت كما رأيت فكذلك أيضا ألف التثنية حرف إعراب وإن قلبت في الجر والنصب »[٣] .

---

(١) وكيف يخالف الزجاج النحويين وهو القائل في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ﴾[البقرة:٢٢٤] : « والنصب في أن والجر مذهب النحويين ، و لا أعلم أحداً منهم ذكر هذا المذهب ونحن نختار ما قالوه لأنه جيد ولأن الاتباع أحب وإن كان غيره جائزاً » معاني القرآن ٣٠٠/١ ، ويقول أيضاً مصرحاً بعدم جواز مخالفة الإجماع : « ولا يعارض الإجماع برواية لا يعلم كيف صحتها » ٣٧٤/١ .

(٢) الخصائص ٣٠٩/١ ، سر الصناعة ١٥٢/١ ، ٦٩٩/٢ ، علل التثنية ص ٥٤ ، ونقل عنه السّيوطي ذلك أيضاً في الأشباه والنظائر ٢٤٢/١ .

(٣) سر الصناعة ٦٩٩/٢ ، علل التثنية ص ٥٤ .

١٤- جواز جمع الاسم المنقول من مؤنثٍ بغير تاءٍ إلى مذكرٍ جمعَ مذكرٍ سالماً .

شرط ما يجمع جمعَ مذكرٍ سالماً أن يكون مذكراً ، عاقلاً ، خالياً من تاء التأنيث ، فلو سمّي رجل باسم كان في الأصل لجماد كصخر أو حجر ، أو كان لأنثى خالياً من التاء لجاز جمعه بهذا الجمع لأنه بالتسمية جمع الشّروط الثلاثة[١] .

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن مالك قال : « المراد بالمذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ ، لأن تذكير اللفظ ليس شرطاً في صحة هذا الجمع ، بل الشّرط خلوه من تاء التأنيث ، ولذلك لو سمي رجل بزينب أو سعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه : زينبون ، وسعدون ، وأسماءون »[٢] .

ونقل الإجماع أيضاً أبو حيان بقوله : « لو سميت رجلاً بـــ "زينب" أوبـــ"سلمى" أو بـــ "أسماء" لجاز جمعه بالواو والنون بإجماع ، وإن كانت أسماء مؤنثةً ؛ لأن مسمياتها حال التسمية مذكرون »[٣] ونقله عنه السّيوطي ووافقه عليه [٤]

وكذلك لو سمي رجلٌ بـــ "حبلى" و "حمراء" مما آخره ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة جاز جمعه جمع مذكر سالماً لأنه لا عبرة بتأنيث اللفظ ، ولكن العبرة بما آلَ إليه بعد التسمية إذ أصبح مذكراً فتوفر فيه شرط الجمع .

وقد نقل الإجماع على ذلك الأنْباريّ قال : « أجمعنا على أنّك لو سميت رجلاً بحَمْراء أو حُبَلى لجمعته بالواو والنون فقلت : حمراؤون و حُبْلَون »[٥] .

---

(١) يُنظَر : الإنصَاف للأنْباريّ ٤٠/١ ذكر هنا الخلاف في جمع المؤنث بالتاء والاتفــاق علــى جواز جمعه إن كان بغير تاء ، التبيين للعكبري ص ٢١٩ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/٤ ، الكافية الشافية لابن مالك ١٩١/١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٩٢/١ ، شرح ابـــن عقيل ٦٠/١ ، ائتلاف النصرة للزبيدي ص٣٠ ، التَّصْريح ٢٣٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٧٦/١ .

(٣) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣٠٤/١ .

(٤) الهمع ١٥٠/١ .

(٥) الإنصَاف ٤٠/١ ، وتنظر المراجع السّابقة .

وكذلك الزَّبيدي قال : « كلّ ما في آخره ألفُ تأنيثٍ مقصورة أو ممدودة إذا سمي به رجل يجوزِ جمعه بالواو والنون إجماعاً »[1] .

(١) ائتلاف النُّصْرةِ للزَّبيدي ص٣٠ .

١٥- الكسرة علامة إعراب جمع المؤنث السّالم حال النصب .

المجموع بالألف والتاء[١] يرفع بالضّمة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ويجر بها[٢] ، يقول سِيبَويه رحمه الله : « ومن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورةً ؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرفُ الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء فأجروها مُجراها »[٣] .

وقد حكى الإجماع على ذلك الزَّبيديّ قال : « واتّفقوا على أنّ الكسرة له إعراب في حال النصب ، ولم أعثر فيه على خلاف نعرّج عليه ، نعم ذكر بعض المتأخرين عن بعض الكوفيين أنّه يعرب في حال النصب بالفتحة ، فيقال : رأيت الزّينباتَ والبناتَ »[٤] .

ونصب هذا الجمع بالفتحة تشبيهاً لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء ، أو جبراً لما فاته من حذف لامه [٥].

وذكر الإجماع على إعراب هذا الجمع أيضاً الرضي بقوله : « ويبطل مذهب الزجاج إعراب نحو : مسلمات ورجال اتفاقاً مع اطّراد ما ذكره فيهما أيضاً »[٦] .

---

(١) التعبير بهذا أسلم من التعبير بجمع المؤنث السّالم ليعم جمع المؤنث كمسلمات وجمع المذكر كطلحات ، وما سلم فيه المفرد وما لم يسلم ، ينظر : التَّصْريح ٢٦٧/١ ، شرح الأشْمُونيّ ١٣٨/١ ، وإن كان بعض العلماء عبر بجمع المؤنث السّالم كالصيمري ٨٧/١ ، وابن الحاجب في شَرح الكَافية للرَّضي ٧٤/١ ، والحيدرة في كشف المشكل ٢٨١/١.

(٢) يُنْظَر: الأصُول لابن السّراج ٤٧/١ ، شرح السّيرافي ٢٣٩/١ ، الإيضاح العضدي ص٦٧ ، اللمع ص١٠٦ ، المقتصد ٢٠٤/١ ، المفصل ص١٨٨ ، الفصول الخمسون ص١٦٢ ، المقرب ص٥٠ .

(٣) الكتَاب ١٨/١ .

(٤) ائتلاف النُّصْرةِ للزَّبيدي ص٨٨ . يُنْظَر : معاني القرآن للزجاج ٢٧٢/١ .

(٥) يُنْظَر : التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٢٧١/١ .

(٦) شَرح الكَافية للرَّضي ٣٥٢/٣ ، وقد بينت أن هذا الرأي لم يصح عن الزجاج في مسألة إعراب المثنى والجمع ، فلينظر هناك .

ونقل ابن جني[١] عن الأخفش والمبرد أنه مبني في حالة النصب ، قال ابن جني : « ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء »

و لا أراه يصح عنهما فقد صرح أبو الحسن بأنه ينصب بالكسـرة بقولــه : « وقوله : ﴿ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[البقرة:٢٥] فجرّ ﴿جَنَّٰتٍ﴾ وقد وقعت عليها "أنّ" لأن كل جماعة في آخرها تاء زائدة تذهب في الواحد أو في تصـغيره فنصبها جرٌّ »[٢] .

وكذا أبو العباس صرح أنه معرب ، ولم يفرق بين النصب والجر فقال : « فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ؛ لأنك فيه تسلِّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية ، والتاء دليل التأنيث ، والضّمة علم الرفع ، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين »[٣] ، وقال : « فإذا أردت رفعه قلت : مسلماتٌ فاعلم ، ونصبه وجره مسلماتٍ ، يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين »[٤] .

والمبرد يفرق بين ألقاب البناء والإعراب ويمنع الخلط بينها يقول : « فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضّم ، ونصبه بالفتح ... وجره بالكسر ...فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشّيء معرباً ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى حركة أخرى نحو "حيثُ" و "قبلُ" و "بعدُ" قيل له : مضموم ، ولم يقل : مرفوع لأنه لا يزول عن الضّم ، و "أينَ" ... يقال له : مفتوح ولا يقال له منصوب ... و "حذارِ" ...يقال له : مكسور ولا يقال له مجرور »[٥] ، وقد أطلق على جمع المؤنث لقب الإعراب فقال : نصبه وجره ، فدل ذلك على أنه معرب عنده .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢ ، شرح الأشْمُونيّ ١٣٨/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٧/١ .

(٣) المقتضب للمبرد ٣٣١/٣ .

(٤) السّابق ٦/١ـ٧ .

(٥) السّابق ١ /٤ .

وقد ينصب هذا الجمع في لغة بالفتحة إن كان محذوف اللام كقولهم : سمعت لغاتَهم[١]، ونقل ابن جني تخطئة أبي عمرو لأبي خيرة نصبه إياه بالفتحة قال : « والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خيرة وقد قال : استأصل الله عِرقاتَهم ــ بنصب التاء ــ : هيهات أبا خيرة لان جلدك! »[٢] .

ونَسَبَ هذا القول للكوفيين بقوله : « وإنشاد الكوفيين :

لا يزجر الشّيخ الغيور بناتَه

وإنشادهم أيضاً[٣] :

فَلَمَّا جَلاهَا بالإِيَامِ تحيَّــزَتْ ثُبَاتاً عَلَيهَا ذُلّهَا وَاكْتِئَابهــا

وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب »[٤] ، ويعني بأصحابه البصريين ، ونسبته فتح التاء للكوفيين عامة لا تصح كما هو واضح من قول الفراء : « وربما عربوا التاء منها بالنصب والخفض وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضاً في النصب والخفض »[٥] ثم أنشد البيت الذي ذكره ابن جني ، وحكم عليه بأنه وهَمٌ من الشّاعر بأنها هاء ، ويقول ثعلب ناقلاً عن الكسائي : « قال الكسائي : سمعت لَجَبَةً ولَجَبَاتٍ »[٦] فنصب بالكسرة ، فهذه أقوال أئمة الكوفيين ، فصح الإجماع ولله الحمد.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٩٣ وقال الفراء بعد نقله كلام أبي الجراح : « رجع أبو الجراح في كلامه عن قول لغاتَهم » ، و يُنْظَر : معاني القرآن للأخفش ١/٥٧ ،

(٢) الخصائص ٢/١٣ ، ٣/٣٠٤ ، و يُنْظَر : اللسان (لغا) .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يُنْظَر : ديوان الهذليين ١/٧٩ ، شرح أشعار الهذليين ص٥٣ ، معاني القرآن للفراء ٢/٩٣ ، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/١٦٩ ، المحتسب ١/١١٨ ، شرح الكافية الشافية ص ٢٠٦ ، التذكرة لأبي حيان ص٢٨٩ ، والإيام : الدخان ، جلاها : طردها وفي التذكرة : كشفها ولوكان من الجلاء عن الوطن لقال : أجلاها ، وتحيزت : اجتمع بعضها إلى بعض ، والثبات جمع ثُبة وهم الجماعة .

(٤) السّابق .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٩٣ .

(٦) مجالس ثعلب ٢/٥٢٧ ، ويبقى ما روي من ذلك لغات لبعض العرب لا يخرق بها الإجماع .

١٦- جواز جمع الوصف المؤنث جمع مؤنث سالماً إذا وصف به مذكر.

الاسم المختوم بالتاء يجوز جمعه بالألف والتاء مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث عاقل ، أو صفة لمذكر عاقل أوغير عاقل ، فإذا وصف مذكر عاقل بوصف فيه تاء نحو : رَبْعَة جُمع جَمعَ مؤنث سالماً فقيل : رَبْعات[١] .

وقد نقل الإجماع على ذلك الأنْبَاريّ قال : « إذا وصَفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجلٌ ربعةٌ جمعوه بلا خلاف فقالوا : رَبْعَات ، ولم يقولوا : ربعون »[٢] .

وحركةُ عين هذا الجمع "ربعات" رويت بالفتح والسّكون ، فيقال : رَبْعات ، ورَبَعات ، قال ثعلب : « قال ابن الأعرابي : رجالٌ ربَعات وربْعات ، وقال الفراء : إنما حرك لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث وكأنّه اسمٌ نعت به »[٣] .

---

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ٣/٣٨٩ ، التَّصْريح للأزهري ١/٢٧٢ ، هَمْع الهَوامِع ١/٧٩ .

(٢) الإنصَاف للأنْبَاريّ ١/٤١ ، و يُنْظَر: الخصائص لابن جني ٣/١٩٠ ، و الصحاح (ربـع) والقاموس (ربع) وفي اللسان : « رجل... رَبْعَة و رَبَعَـة أي مَرْبُـوعُ الـخَـلْق لا بالطويل ولا بالقصير، وُصِف المذَكَّر بهذا الاسم المؤنّث كما وصف المذكر بخَمْسة ونحوها حين قالوا: رجال خمسة ، والمؤنث رَبْعة و رَبَعة كالمذكر، وأَصله له » .

(٣) مجالس ثعلب ٢/٥٢٧ ، ونقله عنه في اللسان (ربع) .

١٧- جواز جمع المسمى بـ "فَعْلى" ، و "فعلاء" مؤنثي "أفْعَل" و "فعْلان" كسكْرى وحمراء جمع مؤنث سالماً .

المؤنث بالألف الممدودة والمقصورة سواء كان اسماً كصحراء أو صفة كحبلى يجمع بالألف والتاء فيقال صَحْراوَات وحُبْلَيَات[(١)]، ويستثنى من هذا "فَعْلى" مؤنث "فَعْلان" كـ "سكرى" و "سكران" و "فَعْلاء" مؤنث "أفعل" كـ "حمراء" و "أحمر" إلا إن سمي بهما فيجوز جمعهما بالألف والتاء .

وقد نقل الإجماع على ذلك الرضي بقوله : « وإن كان المؤنث صفةً فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث أو لا ... » ثم مثل للصفة بغير تاء ثم قال : « إلا أن يكون "فَعْلى فَعْلان" أو "فَعْلاء أفعَل" فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء ... فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً »[(٢)].

ونقل الإجماع أيضاً السّيُوطيُ قال : « ويستثنى[(٣)] "فَعْلى فعْلان" كسكْرى ، فلا يقال سكْريات ، و "فعلاء أفْعَل" كحمراء فلا يقال حمراوات ...ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية ، فإن سمي بهما جُمعا بالألف والتاء بلا خلاف »[(٤)].

---

(١) يُنْظَر : اللمع لابن جني ص١٠٦ ، شرح ابن عقيل ١٠٩/٤ ، توضِيح المقَاصِد للمُـرادِيّ ٢٦/٥ ، شرح الأشْمُونِيّ ١٦١/٤ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ٣٨٩/٣ .

(٣) أي من اسم الجنس المؤنث بالألف الذي يجمع بالألف والتاء .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٨٠/١ .

١٨- الواو والألف والياء دلائل إعراب في الأسماء السّتّة .

الأسماء السّتة وهي "أبوك"و "أخوك"و "حموك" و "ذو مال" بمعنى صاحب ، و "فوك"، وهنٌ ، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم أعربت بالحروف ، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتنصب بالياء ، وقد حكى الإجماع على إفادة هذه الحروف الإعراب ابن جني فقال : « وذلك أنا قد رأينا حروف الإعراب بلاخلاف تفيدنا الرفع والنصب والجر وذلك نحو "أبوك" و "أخوك" و "أباك" و "أخاك" و "أبيك" و "أخيك" ألا ترى أن الواو حرف الإعراب وقد أفادتنا الرفع والألف جرف الإعراب وقد أفادتنا النصب والياء حرف الإعراب وقد أفادتنا الجر »[١] .

وقال ابن جني أيضاً : « ... قد رأينا حروف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفع والنصب والجر وهي أبوك وأخواته »[٢] .

ونقل الإجماع على ذلك الأنباري أيضاً فقال : « وأجمعنا على أن هذه الحروف ــ التي هي الواو والألف والياء ــ تدل على الرفع والنصب والجر الذي هو جملة الإعراب »[٣] .

وذهب المازني[٤] إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات فقولك : هذا أبوك ورأيت أباك ، ومررت بأبيك الإعراب على الباء بالضّمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ، وهذه الحروف بعدها إشباع ، وهو رأي من الضّعف بحيث لا يعارض به الإجماع ؛ لأن إشباع الحركات لا يجوز إلا في الضّرورة ، وهذا محل إجماع أيضاً من العلماء ، حكى

---

(١) سر الصناعة لابن جني ٢/٧١٠ .

(٢) علل التثنية ص ٦٤ ، و يُنْظَر : الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ١/١٧ ، ٣١ .

(٣) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ١/٣٢ . و يُنْظَر : شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١/٥١ ، شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ١/١٨٢ ، شرح ابن عقيل ١/٤٤ .

(٤) المراجع السّابقة و يُنظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٤٣ .

الإجماع عليه الأنباري في أكثر من موضع في كتبه قال : « إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشّعر ...وأمّا في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع »[١] .

وهناك لغة لبعض العرب قليلة يلزمون فيها هذه الأسماء الألف في كل الأحوال[٢] ، وعليها قول الشّاعر[٣]:

إنّ أبَــاهَــا وأبَــا أبَــاهَــا قَــدْ بَلَغَــا في المجْــدِ غَــايَتَاهَــا

(١) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ١/ ٣١ . ١٢١ .٢/ ٧٤٩ .أسرار العربيَّة للأنبـــاريّ ص ٤٦ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١/ ٥٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/ ٧٨ .

(٢) المراجع السّابقة ، و يُنْظَر : مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٠ ، قال : « والقياس قول العرب : هـــذا أبوك ... وهو الاختيار » ص٤٧٦ ، قال أبو حيان في منـــهج السّـــالك ص ٩: « وتعرض الناظم للغات هذه الأسماء ، وليس من علم النحو فكان يليق حذفها مـــن هـــذه الأرجوزة المختصرة ، والعدول إلى الأحكام النحوية بدل هذه اللغات ، لكن من غلـــب عليه شيء أولع بذكره ! » .

(٣) نسب لأبي النجم العجلي ديوانه ص٢٢٧ ، ولرؤبة ديوانه ١٦٨ ، يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/ ٤٥ ،شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١/ ٥٣، شرح ابن عقيل ١/ ٥١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١/ ٧٥.

١٩- الأسماء السّتة معربةٌ بالحركات في حال إفرادها .

إذا لم تضف الأسماء السّتة أعربت بالحركات « لأن الأسماء المنقوصة التي حذفت لاماتها حقها وحكمها أن تعربَ العينات ، وتحرك إذا أفردت »[١] وقد حكى الإجماعَ على ذلك الأنْبَاريّ بقوله : « أجمعنا على أنّ هذه الحركات التي هي الضّمة والفتحةُ والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك : هذا أبٌ لك ، ورأيت أباً لك ، ومررت بأبٍ لك ، وما أشبه ذلك »[٢] .

ونقل الإجماع أيضاً ابن هشام قال : « إذا استعمل "الهن" غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً»[٣] .

وكذا الشّيخ خالدّ الأزهري بقوله : « وإذا استعمل "الهن" غير مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً ، تقول : هذا هنٌ ، ورأيت هناً ، ومررت بهنٍ »[٤] .

ونقل الإجماع أيضاً الزّبيدي قال:«...للإجماع على إعرابها بالحركات مفردةً »[٥].

والنقص في هذه الأسماء حاصلٌ بحذف اللام ، أي إعرابها بالحركات ، فيقال : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ ، كما يقال : هذا غدٌ ، ويعجبني غدٌ ، واعتكفت غدٍ ، وإنما أفردت هذه الأسماء بحكم حال إفرادها ، وإن كانت تشبه سائر الأسماء في حالتها هذه ؛ لأن لها حالةً خاصةً حال الإضافة تختلف فيها عن سائر الأسماء وهي إعرابها بالحروف .

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٧٩/٣ .

(٢) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ١٩/١ .

(٣) شرح قطر الندى ٤٧ .

(٤) التَّصْريح على التّوضِيح للأزهري ٢٢٢/١ .

(٥) ائتلاف النُّصْرةِ للزبيدي ص٢٨ .

٢٠- إظهار الفتحة في نحو "جوارٍ" و "غواشٍ" حال النصب لخفتها .

الجمع الموازن "مفاعل" الذي آخره ياء قبلها كسرة نحو : "جوارٍ" و "غواشٍ" إن لم يضف وخلا من "أل" أجري في حال الرفع والجر مجرى المنقوص كـ "قاضٍ" ونحوه في حذف الياء وثبوت التنوين ، فيقال : هذه جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، قـال تعـالى : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[الأعراف:٤١]وقال تعالى :﴿ وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ ﴾ [الفجر:١،٢] .

وأما في حال النصب فينصب بالفتحة من غير تنوين نحو : رأيت جـواريَ[١] ، قال الله تعالى :﴿ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ [سبأ:١٨] .

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن هشام فقال : « المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونوّن باتفاق كجوارٍ و أُعَيْمٍ »[٢].

ونقله أيضاً السّيوطي بقوله : « باب جوارٍ و غواشٍ يقال فيه في حالة النصب : رأيت جواريَ بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء »[٣].

ونقل الإجماع على تنوينه حال الرفع والجر الأشموني أيضاً فقال : « ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه في الرفع والجر متفقٌ عليه ، نصّ على ذلك الناظم وغيره »[٤] .

---

(١) يُنْظَر : الأصول لابن السّراج ٩٠/٢ ، الإيضاح للزجاجي ص ٩٧ ، سر صناعة الإعراب ٥١١/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٦٣/١ ، وشرح التسهيل للسلسـيلي ٩٠٤/٢ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٢١٣/٤ ، ٢٧٩، شرح الأشْمُونيّ ٣٥٩/٣ .

(٢) أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٣٩/٤ ، و التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهـري ٢٧٩/٤، و أُعَيم تصغير أعْمَى .

(٣) الأشباه والنظائر ١٦١/١ .

(٤) شرح الأشْمُونيّ ٣٦٢/٣ .

٢١- إعراب المضارع إذا لم تتصل به نون التوكيد المباشرة ونون النسوة .

الفعل المضارع معربٌ ، إلا إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة ، فإنه يبنى على الفتح ، وكذا إذا اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السّكون .

وأما علة إعرابه فمختلف فيها منهم من قال : لمضارعته الأسماء وشبهه بها في كونه شائعاً نحو : "يذهب" يصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سوف يذهب اختص بالاستقبال ، كما أن "رجلاً" شائع فإذا قلت : الرجل تخصص ، وفي دخول لام الابتداء عليه نحو : إن زيداً ليقوم ، وهذه اللام تختص بالأسماء ، وأنه يجري على اسم الفاعل في الحركة والسّكون كـ "يضْرِب" و "ضَارِب" ، وأنه يكون صفةً .

ومنهم من قال : لمضارعته الأسماء في توارد المعاني المختلفة عليه فيفتقر في تمييزها إلى إعراب[١]، ولا مانع أن تكون علة إعرابه تلك الأمور مجتمعة .

وقد نقل الأنباري إجماع النحويين على إعراب المضارع يقول : « أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة »[٢] ، وقال : « أجمعنا على أنّ فعل النهي معرب مجزوم نحو : لا تقمْ ولا تذهبْ »[٣] .

ونقل الإجماع أيضاً أبو حيان بقوله : « وأجمعوا على أن المضارع معرب واختلفوا في علة إعرابه »[٤]، وقال « الذي تدخله النون[يعني المضارع] وكان متفقاً على إعرابه قبل دخولها ...»[٥] .

---

(١) يُنْظَر : الكتَاب ٣/١ (١٤/١) ، المقتضب ١١٩/٢ ، الأصول لابن السَّراج ١٤٦/٢ ، الإنصاف ٥٤٩/٢ ، علل النحو لابن الوراق ص ١٤٣ ، أسرار العربية ص ٢٥، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٠/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/٢ ، التَّصْريح علـى التَّوضِيح للأزهري ١٩٨/١ .

(٢) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ٥٤٩/٢ ، ٦٠٩ و يُنْظَر : الكِتَاب ٣/١(١٣/١).

(٣) أسْرار العَربيَّة للأنْبَاريّ ص٣١٨ .

(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٠٩ .

(٥) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٦٦٢/٢ .

وكذا السّيوطي يقول : « والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف في علة إعرابه »[1] .

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٦٦/١ . وتنظر المراجع في مسألتي بناء المضارع مع نون التوكيد ، ونون النسوة .

٢٢- النون علامة إعراب في الأفعال الخمسة .

الأفعال الخمسة هي كل فعلٍ مضارعٍ اتصلت به ألف الاثنين بالتاء للمخاطبين نحو : تفعلان ، أو بالياء للغائبَين نحو : يفعلان ، أو واو الجمعِ بالتاء للمخاطبين نحو تفعلون ، وبالياء للغائبين نحو : يفعلون ، أو ياء المخاطبة نحو تفعلين .

وعلامة رفع هذه الأفعال الخمسة [١] ثبوت النون فوجودها دليلٌ على أن هذه الأفعال مرفوعةٌ ، قال تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[البقرة:٢٤] فهل هذه النون حرف إعراب ، أو علامة إعراب ؟ نقل أبو حيان عن ابن عصفور الإجماع على أنها علامة إعراب قال : « المضارع المتصل به ألف اثنين نحو : يفعلان ، وتفعلان ، وواو الجمع نحو : يفعلون وتفعلون ، وتاء المؤنث نحو : تفعلين ، ذهب الجمهور إلى أنّه معْربٌ بثُبُوت النّون في الرفع ، وبحذفها في الجَزْم والنّصب ...وذهب الأخفشُ وابنُ دُرُستويه إلى أنّ هذه النون ليست إعراباً ، وإنما هي دليلُ إعراب ...ووجودُ الخلافِ يبْطل قولَ ابنِ عُصفور أنّه لا خلافَ بين النحويين في أنّ النّون علامةُ إعراب لا حرف إعراب »[٢] .

و لقد بحثت في كتب ابن عصفور[٣] فلم أر حكاية الإجماع هذه ، والخلاف في النون هنا مثل الخلاف في حروف الإعراب في المثنى والجمع والأسماء السّتة وهو خلافٌ طويلٌ من غير طائل حتى ذكر فيه أبو حيان[٤] فيه عشرة أقوال ، فلا يمكن أن يغيب عن ابن عصفور ، و الخلاف إنما هو في مسمى هذه الحروف مع الاتفاق ـــ كما ذكر

---

(١) ويقال : الأمثلة الخمسة كما عبر ابن هشام ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها فلا تدل هنا على حدث بعينه وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها . يُنْظَر : التَّصريح على التَّوضيح للأزهري ١/٢٨٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٨٤٤ ، والتذييل والتكميل له ١/١٩١ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٥،١١٦، والمقرب ص ٧١ ولم أر فيهما حكاية إجماع في المسألة ، وابن عصفور شيخ أبي حيان فهو أعلم به .

(٤) التذييل والتكميل ١/١٧٧ .

ابن عصفور ــ على أن وجودها معلمٌ بالرفع ، والإعراب مفهوم من هذه الحروف [١] ، فالنون حرف إعراب وهي علامة الرفع كما قال ابن جني [٢] .

وقد حكى الإجماع على أن الإعراب في هذه الأفعال حرفٌ هو النون الزجاجي بقوله : « وأنتم أيضاً مقرّون معنا بأن الإعراب قد يكون حرفاً في بعض المواضع في قولكم : يذهبان وتذهبان وتذهبون وما أشبه ذلك ، فقد أجمعنا نحن وأنتم على أن الإعراب في هذه الأفعال حرف وهو النون » [٣] .

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ١/٨٥ .

(٢) في اللمع ص ١٠٢ ، ودليل ابن عصفور في هذه المسألة وهو حذف الجازم للنون هو دليل الكِتَاب ١/١٩ ، التعليقة على كتاب سِيْبَويه لأبي علي الفارسي ١/٣٧ .

(٣) الإيضاح للزجاجي ص ١٣٢ .

مـا لا ينـصـرف

٢٣- التنوين المحذوف في ما لا ينصرف هو تنوين الصرف .

المعْرَبُ من الأسماء قسمان :

أحدهما : ما تدخله حركات الإعراب الثلاث مع التنوين ، كـ : "زيدٍ" و "رجلٍ" ، ويُسَمَّى المنصرف وهو المتمكن أمكن في باب الاسمية لعدم مشابهته الأفعال .

الثاني : لا يدخله جَرٌّ ولا تنوين ، ويُحَرَّك بالفتحة بدل الكسرة في موضع الجر ، كـ : "أحمد" و "إبراهيم" ، ويُسَمَّى غير المنصرف وهو متمكن غير أمكن .

وسمي الصَّرف بهذا الاسم إمّا من الصوت كصَرِيْف الباب وَالْبَكْرَةِ وغيرهـا ، ومنه قول النابغة(١) :

مقذوفةٍ بِدَخِيْسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا		لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

لأن للتنوين صوتاً يشبه الصريف .

أو من التصريف وهو التقليب لأن المنون يُقَلَّبُ في وجوه الإعراب الثلاثة .

أو من الصَّرْف الذي هو الفضل ؛ لأنه يَفْضُلُ غير المنصرف ، أي : يزيد عليه بالتنوين .

أو من الصِّرْف الذي هو الخالص ؛ لخلوصه عن شبه الفعل .

أو من تحويل الشّيء عن حاله إلى حال أخرى يقال :صَرَفْتُ الشّيء عن كذا إذا حولته عنه ؛ لأنه صُرِفَ عن حكم الثقيل الذي لا يدخله التنوين إلى حكـم الخفيـف الذي يدخله التنوين .

---

(١) ديوانه ص ١٦، الكتاب ٣٥٥/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، جمهرة اللغة ٥٧٨/١ ، شـرح أبيات سيبويه ٣١/١ ، لسان العرب ١٩١/٩ "صرف" "مقذوفـة" أي : لعِظَـم خَلْقِهـا وَتَرَاكُبِ لحمها كأنها رُمِيَتْ باللحم رَمْيًا . والدَّخِيْس : الكثير المتداخل . والنَّحْض : اللحم . وبازلها : نابها لشَقِّه اللـحم عن مَنْبِته . والصريف : الصرير وهو صوت البكرة ، والقَعْو : البَكْرَة ، والْمَسَد : الحبل من ليفٍ .

وللتنوين أنواعٌ هي :

تنوين التمكين ، وهو ما دَلَّ على أمكنيَّةِ الاسم لأصالة الإعراب فيه واستيفائه جميع حركاته ؛ فلذا لم يدخل الفعلَ والحرف .

وتنوين التنكيرِ ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرها فهو يشْعر بِكَوْنِ مدلول ما لَحِقَ به غير مُعَيَّنٍ .

و العِوَض ، وهو ما كان عوضا عن المضاف إليه .

وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السّالم، نحو: "مُسلمات " حيث يقابل النون في جمع المذكر السّالم(كمسلمين).

وتنوين الترنم ، وهو ما لحق آخر الأبيات المُصَرَّعَةِ لتحسين الإنشاد ؛ لاستطابتهم الغُنَّةَ .

والتنوين الذي مُنِعَهُ ما شابه الأفعال من الأسماء هو تنوين الصرف ، وقد نقل البغدادي إجماع النحويين على أن التنوين المحذوف في باب الممنوع من الصرف هو تنوين الصرف أي التمكين ، يقول : « اتفقوا على أن التنوين الذي يحذف فيما لا ينصرف إنما هو تنوين الصرف »[1] .

وذلك لأن الاسم لَمَّا شابه الفعل حُذف منه لأجل المشابهة علامةُ التمكن وهي التنوين ؛ لأن الفعل لا يدخله التنوين .

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٥٧/١ .

٢٤- وجوب منع الصرف فيما سمي به من وزن "مفعاعِل" و"مفاعيل".

يمتنع الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان في الأعلام والصفات ، ولا تستقل علةٌ واحدةٌ بالمنع ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، ولا يزول الشّيء عن أصله إلا بسبب قوي ، وقد اتفق النحويون على ذلك ، يقول السّيوطي : « الأصل في الأسماء الصرف ، ولذا لم يمنع السّبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية »(١) .

ويقوم مقام العلتين علةٌ واحدة استقلت بالمنع وهي مجيء الاسم على وزن "مفاعِل" و "مفاعيل" ، وهذان الوزنان يسميان منتهى الجموع ، إذ انتهى إليهما الجمع فلا يتجاوزهما ، ولا يجمعان مرةً أخرى ، بخلافِ غيرهما من الجموع فقد يجمع نحو : كَلْب ، وأكلُب ، ثم أكالب ، أما آصال فتجمع على أصائل ثم لا تجمع بعد ذلك(٢) .

وما جاء على هذين الوزنين وما شابهما في عدد الحروف والحركات يمنع الصرف ما لم يكن في آخره تاء تأنيثٍ نحو : المناذرة ، والمهالبة ، والصياقلة ، أو ياء نسب نحو : "ظفاري" فهذان ينصرفان ، بخلاف "بخاتِيّ" فإن الياء فيه لغير نسبٍ فلا يصرفُ (٣) .

فإذا سمي بأحد هذين الوزنين مُنِعَ من الصرفِ كأن تسمي رجلاً بمساجد وقناديل ، وذلك باتّفاق النحويين (٤)، كما نقل ذلك غير واحدٍ من أئمتهم .

---

(١) الأشباه والنظائر ٤١/٢ ، ٢/ ٢٧٧ .

(٢) الأصُول لابن السّراج ٩٠/٢ .

(٣) الكِتاب ٢٢٧/٣ ، المقتضب ٣٤٥/٣ ، الأصُول لابن السّراج ٩٠/٢ .

(٤) ما ينصرف وما لاينصرف ص٦٣ ، الجمل ص ٢١٩ ، الإيضاح للفارسي ص ٣٠٣ ، اللمع ص ٣٩ ، التَّبْصَرة والتّذكرة ٥٦٨/٢ ، المرتجل ص ٨٥ ، كشف المشكل ٤٦/٢ ، التخمير ٢١٣/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٦٣/١ ، شرح الجزولية للشلوبين ٩١٨/٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩٥/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٢١٨/٢ ، شَرح الكافيَة

يقول المبرِّد:« فإن سميت رجلاً بمساجد وقناديل فإن النَّحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ، ويجعلون حاله وهو اسمٌ لواحدٍ كحاله في الجمع »[١].

ونقل إجماعهم أيضاً السّيوطي بقوله : « ولو سميت بهذا الجمعِ كمساجد فلا خلاف في منع صرفه ، وقد منعت العرب "شَرَاحِيلَ" من الصرف وهو جمع سمي به الرجل »[٢].

ويقول الأشموني : « اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع »[٣] .

وإنما منع من الصرف ما جاء على هذين الوزنين لأنه لا نظير له في المفرد وهو وزن خاص بالجمع ، والمفرد أشد تمكناً في الاسمية من الجمع ، فلما كان هذا الجمع متوغلاً في الجمعية منع الصرف ، يقول سِيبَويه : « اعلم أنه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرةٍ ، .. وذلك لأنه ليس شيءٌ يكون واحداً يكون على هذا البناءِ ، والواحد أشدّ تمكناً وهو الأول »[٤] .

ومما سمي به من هذا الجمع قولهم "حضاجر" للضبع ومنه قول الحطيئة[٥] :

هَلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا ... رِكَ، إِذْ تَنَبَّذَهُ حَضَاجِرْ

يقول سِيبَويه : « وإنما سميت بجمع "الحضجر" سمعنا العرب يقولون : أَوْطُبٌ[٦] حَضَاجِرُ ، وإنما جعل هذا اسماً للضبع لسعة بطنها »[٧] .

الشّافية ٣/١٥٠٠ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/١٥٠ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٢/٨٥٣ ، أوضَح المسَالك ٤/١١٧ ، شَرْح ابن عَقيل ٢/٣٠١ .

(١) المقْتَضَب للمُبَرِّد ٣/٣٤٥ ، الكِتَاب ٢/١٥ ، ٢٠٠ .

(٢) همع الهوامع ١/٨٨ .

(٣) شرح الأشموني ٣/٣٥٧ .

(٤) الكِتَاب ٣/٢٢٧ .

(٥) ديوانه ص٣٣٠ ، المحكم ٤/٥٠ ، الحماسة البصرية ٢/٢٨٨ ، أساس البلاغة ٤/٦١٣ ، اللسان ٤/٢٠٢ (حضجر) .

(٦) أوطب ج وطْب ، والوَطْبُ: الزِّقُّ يكون فيه السّمْنُ واللّبَنُ ، اللسان ١/٧٩٨ (وطب) .

(٧) الكِتَاب ٣/٢٢٩ .

وعلى هذا الوزن مما سمي به الواحد "هوازن" اسم لقبيلةٍ ، وهو جمع "هـوزن" ضرب من الطير ، و "مدائن" جمع مدينةٍ .

ونقل عن الأخفش[1] جواز صرف ما سمي بالجمع الذي على صيغة منتهى الجموع كمساجد ، معتلاً بأن الاسم الذي على صيغة الجمع المتناهي قبل التسمية مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما سمي به الواحد خرج من ذلك المانع فصرف إذ زالت علة المنع من الصرف[2] .

والذي أراه أن الأخفش لا يطلق الحكم في كل ما سمي به من هذا الوزن ، بل خصَّه فيما إذا كان الاسم أعجمياً ثم عُرِّب كـ "سراويل" ونحوه ، ولذلك حكى المبرد إجماع النحويين ـ كما سبق ـ على عدم صرف ما سمي به كـ "مساجد" اسماً لرجل ، ثم قال بعد ذلك : « وعلى هذا لم يصرفوا "سراويل" وإن كانت قد عرّبت ... إلا الأخفش فإنه كان إذا سمّى بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة » ، ثم نصَّ المبرد على أن الأخفش إذا سمى رجلاً بـ "مساجد" فإنه لا يصرفه ، يقول : « قيل له [يعني الأخفش] فَلِمَ لم تصرف "مساجد" إذا كان اسمَ رجلٍ في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة »[3].

ويقول الأخفش نفسه في قوله تعالى : ﴿ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾[التوبة:٢٥] : « لا تنصرف ، وكذلك كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه "ألفٌ" وبعد الألف حرفٌ ثقيلٌ أو اثنان خفيفان فصاعداً ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة ، نحو : ﴿ مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ ﴾ [سبأ:١٣] و ﴿ مَسَاجِدَ ﴾[البقرة:١١٤] وأشباه ذلك »[4] .

---

(١) المقتضب ٣٤٥/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٣٥٣/٢ ، والمراجع السّابقة .

(٢) شرح الجزولية للشلوبين ٩٨٢/٣ ، شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ١٥٠٠/٣ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٥٠/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٨٥٣/٢ .

(٣) المقْتضب ٣٤٥/٣ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٥٥/١ ، ٥٨٢/٢ .

فهذا تفصيل رأي الأخفش وبه يتبين خطأ قول أبي حيان : « النحويون إذا سموا رجلاً بـــ "مساجد " لم يصرفوه معرفة ولا نكرة إلا الأخفش »[1]

(١) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢/٨٥٣ .

٢٥- إذا قلبت الياء ألفاً في الجمع الذي آخره ياء تلي كسرة لم ينون .

إذا كان الجمع الذي على وزن "مفاعل" منقوصاً بأن كان آخره ياءً ، فالغالب فيه أن تبقى ياؤه مكسوراً ماقبلها ، نحو : جوارٍ ، وغواشٍ ، فإن كان خالياً من "أل" والإضافة مرفوعاً أو مجروراً أجري مجرى قاضٍ ، في حذف يائه وتنوينه ، نحو هؤلاء جوار وغواش ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ ، قال تعالى : ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[الأعراف:٤١] وقوله تعالى : ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ ﴾ [الفجر:٢] .

وقد اتفق النحويون على تنوينه ، يقول ابن هشام : « المنقوص المستحق لمنع الصرفِ ، إن كان غيرَ علمٍ ، حذفت ياؤه رفعاً وجراً ، ونون باتفاق »[١]

ونقل إجماعهم على تنوينه في حالي الرفع والجر الأشموني حيث يقول : « تنوين جوارٍ ونحوه في الرفع والجر متفق عليه »[٢] .

وإن كان منصوباً ظهرت الفتحة على آخره كقوله تعالى : ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ [سبأ:١٨] .

وقد تبدل كسرةُ ما قبل الياء فتحةً ، فتنقلب ياؤه ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، نحو : عَذَارَى جمع عذراء ، ومَدَارَى ، جمع مِدْرَى[٣] ، فهذا لا يجوز تنوينه باتفاق النحويين .

يقول أبو حَيَّان حاكياً اتِّفاقهم : « وياء الجمع المتناهي إذا قلبت ألفاً كـ "عَذَارَى" و "مَدَارَى" و "صَحَارَى" لم يُنوّن باتفاق »[٤] .

---

(١) أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٣٩/٤ ، والتصريح ٢٧٩/٤ .

(٢) شرح الاشموني ٣٦٢/٣ ، ٤٠٠/٣ .

(٣) هو شيء يُعْمل من حَديد أو خَشبٍ على شَكْل سِنٍّ من أسْنان المُشْطِ وأطْوَل منه يُسرَّح به الشَّعَر المُتَلبِّد ويَسْتَعْمله من لا مُشْط له . النهاية ١١٥/٢ .

(٤) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٨٩٠/٢ .هَمْع الهَوامعِ للسُّيوطِيّ ١١٧/١ .

ويقول الأشْمُونيّ : « ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلاً فلـه حالتـان : إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : جَوَارٍ وغَوَاشٍ ، والأخرى أن تقلـب ياؤه ألفاً نحو : عَذَارَى ومَدَارَى ... والثاني يقدر إعرابه ولا ينوّن بحال، ولا خلاف في ذلك »[1] .

ويقدر إعراب هذا الجمع على الألف فيقال فيه : هؤلاء عَـذَارَى ، ورأيـت عَذَارَى ، ومررت بعَذَارَى .

(١) شرح الأشْمُونيّ ٣/٣٦٠ .

٢٦- وجوب منع صرف العلم المؤنث الثلاثي ، ساكن الوسط ومتحركه .

إذا سمي بمؤنث ثلاثيّ فلا يخلو من أحدِ أمرين :

الأول : أن يكون المؤنث الثلاثي متحركَ الوسط نحو : "سَقَر" و "قَدَم" و "لظى" علم على امرأةٍ ، وهذا ممنوع من الصرفِ ، قال تعالى : ﴿ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ ﴾[القمر:٤٨] ، وقال تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾[المعارج:١٥] .

يقول سيبويه : « اعلم أن كل مؤنث سميّته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف »[١] ، وقد نقل العكبري اتّفاق النحويين على منعه ، يقول : « ألا ترى أنك لو سميت امرأة بـ"قدم" لم تصرفها لتحرك أوسطها ولو سميتها بـ"دار" و "فيل" لصرفت بلا خلاف »[٢] .

ويقول الرضي حاكياً اتفاقهم : « ..إن سميت به (يعني متحرِّك الوسط) مؤنثاً حقيقياً كقَدَمٍ في اسم امرأةٍ ، أو غير حقيقي كسَقَرٍ لجهنَّم ، فجميع النحويين على منع صرفه ؛ للتاء المقدّرة »[٣]

ونقله أيضاً أبو حيان ، يقول : « وإنْ كان متحركَ الوسَط نحو : قَدَم ، وسمِّيت به مؤنثاً امتنع خلافاً لابن الأنباري ، إذ جوَّز فيه الوجهين . وفي "البسيط" : قَدَم ، وسَقَر ممنوعا الصرفِ باتِّفاق للتأنيث المعنوي والعلمية »[٤].

وعلّة منعه من الصرفِ أن حركةَ الحرفِ الأوسطِ كالحرف الرّابع ، فهو ملحقٌ بالرباعي كـ "زينب" ، ممنوعُ الصرفَ للتأنيث المعنوي والعَلَمية [٥] .

الثاني : أن يكون ساكنَ الوسطِ ، وهذا على ثلاثة أقسامٍ :

---

(١) الكتاب ٢٢/٢ .

(٢) اللباب ص ١٠٩/١ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ١٤٠/١ .

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٧٩/٢ .

(٥) الأصُول ٨٥/٢ ، اللُّبَاب للعُكْبَريّ ٥٠٩/١ ، شَرح الكَافية ١٤٠/١.

الأول : أن يكون مؤنثاً في أصل وضعه نحو "هند" و "دعد" .

الثاني : أن يكون في الأصل للمذكّر ثم نقل إلى المؤنث كما لوسميت امرأةً بـ "زيد" و "عمرو" .

الثالث : أن يكون أعجمياً .

أما الأول وهو العلم على المؤنث من أصل الوضع كـ "هند" و "دَعْد" فجمهور النحويين [1] على جواز الصرف وتركه ، واتفقوا على أنَّ عدم الصرف أجود ، يقول سيبَويه : « فإن سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً ، أو اسماً الغالب عليه المؤنّث كسُعاد فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود . وتلك الأسماء نحو : قِدْر وعَنْز ودَعْد وجُمْل ونُعْم وهِنْد ، وقد قال الشّاعر[2] :

لَـمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْـلِ مِئزَرِهَـا ... دَعْدٌ وَلَـمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرف ، ولم يصرف »[3] .

وعلة منعه من الصرف هي علة ما زاد على الثلاثة من علم المؤنث وهو العَلَمية والتأنيث .

وعلة مَنْ صَرَفه ما فيه من الخفّة ؛ لأنه على أقل الأصول ، فكان ما فيه من الخفة معادلاً ثقل التأنيث ، وفيه أيضاً ردّ إلى الأصل [1] .

---

(١) الكتَاب ٢٤٠/٣، المقتضب ٣٥٠/٣ ، معاني القرآن للأخفش ١٦٩/١، الأصُول لابن السّراج ٨٥/٢ ، الموجز له ص١٩٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١ ، التَّبْصَرة والتّذكرة للصَّيمريّ ٥٥١/٢ ، الخصائص ٣١٩/٢ ، كشف المشكل ٣٤/٢ ، الاقتضاب ص٣٤٩ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٧٠/١، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٤٣٩/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٢٥/٤ .

(٢) هو جرير ، ديوانه ص ٦٧ ، الكتَاب ٢٤١/٣ ، أدب الكاتب ص ٢٢٢ ، الكامل ٤٠٨/١ ، الخصائص ٦١/٣ ، ٣١٦ ، أمالي ابن الحاجب ١١٢/٢ ، شرح المفصل ٧٠/١ ، اللباب ٥٠٨/١ ، شرح الشذور ص ٤٥٦ ، اللّسان (دعد)١٦٦/٣ .

(٣) الكتَاب ٢٢/٢ (٢٤٠/٣) .

ومن مجيء هذا الاسم الاسم مصرفاً قول الحطيئة [٢]:

ألاَ حَبَذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنـدُ وهِنْدٌ أَتَى من دُونِها النَّأْيُ والبُعْد

وقول حاجب بن حبيب[٣] :

أعلنْتَ في حُبِّ جُمْلٍ أيَّ إعلانِ وقد بدا شأنها من بعدِ كتمانِ

ونسب الرضي إلى سِيبَويه والمبرد القول بامتناع الصرف ، ومضى من كـلام سِيبَويه ما يرد هذا القولَ ، فهو يقول : « أنت بالخيار إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه »[٤] والمبرّد يقول : « فأنت في جميع ذلك بالخيار »[٥] .

وذهب الزّجاج إلى وجوب منع الصرف محتجاً بإجماع النحويين على جـواز منعه من الصرف ولا حجة لهم في صرفه ، يقول : « وأمّا إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سُكّن الأوسط وكان مؤنثاً لمؤنث خَفَّ فصُرف ، وهذا خطأ : لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف ، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار تـرك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف؟! ، وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف »[٦] .

وأمّا ما ورد مصروفاً في الشّعر فيرى الزجاج أنه ضرورة ، محتجـاً بإجمـاع النحويين على جواز صرف ما لا ينصرف في الضّرورة ، يقـول : « علـى جهـة الاضطرار ، وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشّعر »[٧] .

---

(١) المقتضب ٣/٣٥٠ ، الإيضاح ص٢٩٨ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١/٧٠ .

(٢) ديوانه ص ١٤٠ ، الصاحبي ص١١٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٤ ، شَرح المفَصَّل لابـن يَعيش ١/١٠ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣/٣٠ .

(٣) الأصمعيات ص٢١٢ ، المفضليات ص٣٧٠ ، المساعد ٣/٢٣ .

(٤) الكتَاب ٢/٢٢ .

(٥) المقتضب ٣/٣٥٠ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠ .

(٧) السّابق .

فالزجاج يرى أن حجة من أجاز الصرف وهي الخفة غير ثابتة ؛ لأن السّكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[١] ، وواضح من كلامه أنه لا يرى أن الضّرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة .

ونسب أيضاً للأخفش أنه يمنع هذه الأعلام من الصرف مطلقاً ، وما في معاني القرآن له بخلافه [٢] .

أمّا الثاني ، وهو أن يكون في الأصل لمذكر ثم ينقل فيسمى به المؤنث نحو "زيد" و "عمرو" فممنوعٌ من الصرف[٣]، يقول سِيبَويه : « فإن سمّيت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف ، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ؛ لأنَّ المؤنث أشدُّ ملاءمةً للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمَّى المؤنث بالمؤنث كمـا أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكَّر »[٤] .

ونقل الزجاج إجماع النحويين إلا عيسى بن عمر وحده على منع الصرف يقول : « وأجمعوا إلا عيسى وحده على أنهم إن سموا امرأةً بـ"زيد" و "عمرو" لم يصرفوها ؛ وذلك لأنهم سمَّوا المؤنث بالمذكر ، فكان عندهم أثقل ؛ لأن المذكر لا يجانس المؤنث وكان عيسى يذهب إلى أن السّكون الذي في وسطه قد خفَّفه فحطَّه عن الثقل »[٥] .

فالأصل أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، والمذكر بالمذكر ، فإذا سمي المؤنث بالمذكر فقد أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول فهو أثقل مـن "هنـد" و "دعْد" ، فهذا الثقل أوجب منعه من الصرف ، وهو معادل للخفَّة التي بها صُرِفَ مثل "هندٍ" و "دعد" لمن صرفها .

(١) يُنْظَر: شرح السّيرافي للكتاب ١٠٣/٤ ، النكت ٨٣٤/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٦٩/١ ، ٢٧٣ .

(٣) يُنْظَر: الكِتَاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٥١/٣ ، شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ١٤٩١/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيّان ٤٤٢/١ ، والمراجع السّابقة .

(٤) الكِتَاب ٢٢/١ (٢٤١/٣)

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩ .

وأيضاً ألزم المنع لقصد الفرق بين المذكر والمؤنث .

ونقل عن عيسى بن عمر ، وأبي زيدٍ الأنصاري ، وأبي عمر الجرمـي إجـازة صرف مثل "زيد" علماً لامرأةٍ ، يقول أبو حيان : « وإذا سمّيتَ بثلاثي مذكر سـاكن الوسط نحو : زيد ونِعْم وبئس مؤنثاً فابن أبي إسحاق وأبو عمرو والخليـل ويـونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منعَ الصرف وعيسى بن عمـر وأبو زيد والجرمي والمبرد ويونس في نقل خطّابٍ عنه يصرفونه ، ودعوى أنّه ممنـوع الصرف بلا خلاف لا تصحّ »[1] .

وحجتهم أن هذا الاسم قد نقل من مذكرٍ إلى مؤنثٍ ، فأثقل أحواله أن يصيرَ مؤنثاً فيثقل بنقله من التذكير إلى التأنيث إذ هو خلاف الموضوع من كـلام العـربِ والمعتاد من ألفاظهم ، وكونه خفيفاً في الأصل إذ أصله التذكير فهو جارٍ على أصلٍ في وضعه ، لا يوجب له ثقلاً أكثر من الثقل الذي في أصل المؤنث ، فإذا جـاز صـرف "شمس" لامرأةٍ ، وهو مؤنث في الحالين ، في أصل الوضع وبعد النقل ، فصرف هذا من باب أولى[2] .

وأما الثالث وهو أن يكون الاسم الثلاثي المؤنث منقولاً من الأعجميـة كـــ "حمص" و "جُور"[3] و "ماه"[4] فممنوعٌ من الصرف ؛ لأن العجمة لما انضمت للعلمية والتأنيث قضت بحتمية المنع من الصرف[1] .

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٨١/٢ .و يُنْظَر : هَمْع الهَوامِع ١١٤/١ .

(٢) يُنْظَر: المقتضب ٣٥٢/٣ ، الأصول ٨٥/٢ ، شرح السّيرافي ١٠٣/٤ ، التَّبْصَرة والتَّـذكرة للصَّيمريّ ٥٥٣/٢ ، شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ١٤٩٢/٣ .

(٣) جُوْرُ : ــ بضم فسكون ــ مدينة بفارس بناها أردشير وكانت دار مملكته ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ، معجم البلدان١٤٦/١ ، ٢١٠/٢ ، اللسان ١٥٦/٤ (جور) .

(٤) ماه : كلمة فارسية تعني القمر ، وقد أضيفت إليه كثير من بلاد فارس فيقال : مـاه دينـار وماه نهاوند وماه بهراذان وماه شهرياران وماه بسطام وماه كران وماه سكان وماه هـروم ... أو هو القصبة من كل بلد أي وسطها ، فيقولون : ماهُ البَصْرةِ وماهُ الكُوفـةِ. يُنْظَـر: الْمُعَرَّب ص ٣٦٩ ، ومعجم البلدان ٥/ ٤٩ ، ٥٨ ، اللسان ٥٤٥/١٣ (موه).

فإن كان المؤنث الخالي من التاء نحو "يدٍ" ثنائياً صُرِفَ ، ونقل بعضهم الإجماع على ذلك يقول أبو حيان : « وإنْ عُلِّق على مؤنث ، وهو مجرد من الهاء ، فإنْ كان ثنائياً كَيَدٍ مسمّى به ففيه المنع والصَّرف ، وقيل يصرف بلا خلاف »[٢].

واعترض الأشْمُونيّ على حكاية الإجماع في صَرف نحو "يدٍ" يقول: « قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه. وظاهره جواز الوجهين ، وأن الأجود المنع ، وبه صرح في التسهيل ، فقول صاحب البسيط في يد : صرفت بلا خلاف ليس بصحيح »[٣] .

فإن سمي المذكر بما هو من أسماء المؤنث في أصل الوضع كأن يسمى الرجل بهند فمصروفٌ باتفاق النحويين ، يقول الرضي : « فإن سمّيت به مذكراً سواء كان حقيقياً أولا كهندٍ إذا جعلته اسمَ رجلٍ ، أو اسمَ سيفٍ مثلاً فلا خلافَ في صرفه » [٤]

---

(١) المراجع السّابقة والتي قبلها .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٧٨/٢ .و يُنْظَر : هَمْع الهَوامع ١١٢/١ .

(٣) شرح الأشْمُونيّ ٣٧٣/٣ .

(٤) شَرح الكَافية للرَّضي ١٤١/١ .

٢٧- أفعل التفضيل المجرد من "مِن" إذا سمي به ثم نكّر انصرف.

إذا سمي بأفعل التفضيل نحو : أعلم و أكرم ثم نكِّر فلا يخلو :

إما أن يكون مقروناً بـ "مِنْ" التفضيلية فلا يصرف باتّفاق النحويين ؛ وذلك لأن أفعل التفضيل لا يلتبس في هذه الحالة بنحو :"أفَكْل"[(١)] بل يظهر فيه معنى الوصف الذي هو التفضيل ، ولكون "مِنْ" مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى فلو نُوِّن لكان الثاني كالمنفصل ؛ لأن التنوين يشعر بالانفصال .

أو يكون مجرداً من "مِنْ" فيصرف باتفاقهم أيضاً ؛ وذلك خشية التباسه بنحو "أفكل" مما لم يقصد به الوصفية ، بل الاسمية ولا يظهر فيه معنى الوصف .

يقول الرضي حاكياً اتِّفاقهم : « أما أفعل التفضيل نحو : "أعلم" فإنك إذا سميت به ثم نكَّرته ، فإن كان مجرداً من "مِنْ" التفضيلية انصرف إجماعاً ... وإن كان مع "مِنْ" لم يصرف إجماعاً بلا خلاف من الأخفش ، كما كان في "أحمر" »[(٢)] .

ويقول السّيُوطيُ : « ما منع صرفه دون علمية ...فإذا سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً وكذا إذا نكر بعد التسمية ، واستثني من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرداً من "مِن" فإنّه إذا نكر انصرف بإجماع ؛ لأنّه لم يبق فيه شبه الوصف »[(٣)] .

ويقول الأشموني : «إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من "مِنْ" ثم نكِّر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية. قال: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإنَّ وصفيَّته مشروطةٌ بمصاحبة "من" لفظاً أو تقديراً »[(٤)].

---

(١) الأفْكَل الرِّعدة من برد أو خوف ، ولا يبنى منه فعل ، وهمزته زائدة ، ووزنه "أفعل" ، ومنه حديث عائشة رضي الله عنها : « فأخذني أفْكَل وارْتَعَدْتُ مِنْ شِدَّة الغَيرة » المسند ٢٧٧/٦ ، سنن أبي داود ٢٩٧/٣، النهاية ٥٦/١ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ١٩٥/١ (الجامعة) .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١١٨/١ .

(٤) شرح الأشْمُونيّ ٣٩٩/٣ .

والذي أراه أن اسم التفضيل لا يصرف في معرفةٍ ولا نكرة وهذا هو الذي اتفق عليه النحويون ، لأن "أفعل" لا يكون صفةً حتى تتصل به "مِنْ" فحينئذ يكون صــفة ، وقد اتفقوا على أنه إن اقترن بها لم يصرف ، يقول سِيبَويه : « اعلم أنك تركتَ صرفَ "أفعل منك " لأنه صفةٌ »[١] .

و إذا سمي رجل بــلفظ التوكيد "أجمع" ثم نكر صرف باتفاق النحويين ، يقول الرضي : « ولو سميت رجلاً بــ "أجمع " الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته إجماعاً ألبته ، لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعل التفضيل ؛ لأنه كان بمعنى "كل" قبل العلميــة وانمحى عنه الوصف »[٢] .

---

(١) الكِتَاب ٥/٢ ، المقتضب ٣١١/٣ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ١٩٦/١ .

٢٨- ما يُمنع الصرف مع العلمية إذا نُكّر صُرِف .

تأثير العَلَمية في المنع من الصرف على ثلاثة أحوال :

اتفق النحويون[١] على اثنتين منها :

الأولى : أن تكون سبباً لا غير ، وذلك بأن يكون منع الصرف موقوفاً عليها وتكون في موضعين متفقٍ عليهما بين النحويين :

الأول : أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلا علماً كـ "عمر" .

الثاني : أن تكون مع الوزن ، سواء منع قبل العلمية كأحمر ، أو لم يمنع كإصبع وإثمد ويزيد ويشكر ، و نكتل[٢] ، فالعلمية في هذين الموضعين سبب للمنع من الصرف ، وليست شرطاً إذ لا يلزم وجودها فيهما ، بل يُشترط مع وجود أحدهما وجود سبب آخر ، إما هي كما في عُمَر وأحمد ، وإما الصفة كما في ثُلاثَ وَأَحْمَر .

فإذا نكّر الاسم في هذين الموضعين لم يبق إلا سببٌ واحد وهو العدل أو وزن الفعل فيصرف .

الثانية : أن تكون شرطاً وسبباً للمنع مع الصرف ، ومعنى كونها شرطا أن العلة المشروطة بها لا تعَدُّ سببا إلا معها ، ومعنى كونها سببا أنها أحد السّببين ، وذلك في أربعة أشياء :

الأول : المؤنث بالتاء لفظاً كفاطمة ، أو معنى كزينب .

الثاني : الأعجمي نحو : إبراهيم .

الثالث : المركب نحو : بعلبك ، ومعد يكرب .

---

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ١٨٢/١ .

(٢) سمى بعضهم ابنه بـ "نكتل" (!) وهو فعل مضارع ظناً منه أنه اسم أخي يوسف عليه السّلام في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [يوسف:٦٣] .

الرابع :ما ختم بألف زائدة مقصورة كعَلْقى ، و هو ملحق بما فيه ألف التأنيث.

فإذا نكّر واحدٌ من الأربعة السّابقة صرف ؛ لزوال العَلَمية وبقاء السّبب الآخر وهو التأنيث ، والعجمة والتركيب ، وزيادة الألف المقصورة .

وقد نقل اتفاقهم على هذه القاعدة الرضي بقوله : « تكون العلمية شرطاً وسبباً معاً في أربعة مواضع اتّفاقاً : في المؤنث بالتاء ، لفظاً أو تقديراً ، وفي الأعجمي ، وفي المركَّب ، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة »[1] .

ويقول العكبري : « فإن سميت مؤنثا بـ "حائض" و "فاضل" لم تصرفه للتعريف والتأنيث فإن نكرته صرفته اتفاقا ؛ لأنه لم يبق فيه سوى التأنيث ، والوصف بفاعل غير مختص بالأوصاف فإن فاعلاً يوجد في الأسماء نحو : كاهل »[2].

ويقول ابن مالك حاكياً اتّفاقهم : « وما لم يمنع إلا مع العلمية صرفَ منكراً بإجماع »[3] .

ونقل اتفاقهم أبو حيان أيضاً بقوله : « وما لم يمنع إلا مع العَلَميّة إذا نُكّر صُرِف بإجماع ، وذلك ما فيه الزيادتان من غير فَعْلان فَعْلى[4] ، ووزن الفعل من غير أفْعَل فَعْلى ، والعدل في غير العدد ، وأُخَر وألف الإلحاق ، وألف التكثير ، والتركيب والعجمة والتأنيث غير اللازم نحو : بعُثمانٍ آخَرَ ، وأحمدَ آخر ، وعمرٍ آخرَ ، وبأرطىً آخرَ ، وبقَبَعْثَرىً آخر ، وبمعْدي كَرِبٍ آخر ، وبإبراهيمٍ آخر ، وبطلحةٍ آخر ، إذ زال إحدى العلتين وهي العلمية »[5].

فكل ما كان ممنوعاً من الصرف للعلمية وسبب آخر حكمُهُ إذ نُكِّرَ أن يُصرف ؛ لأن العلمية لا تؤثر في شيء من باب الممتنع من الصرف إلا وهي شَرْطٌ فيه إلا

---

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ١٨٦/١ (الجامعة) .

(٢) اللباب ٥١٢/١ .

(٣) شرح التسهيل للسلسيلي ٩٠٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٠٢/١ .

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٨٨/٢ . هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ١٢٠/١ .

العدل ووزن الفعل فإنها تكون فيهما مُؤَثِّرَةً وليست شرطاً ؛ إذ قد يكـون السّـبب الآخر الوصفية ، فإذا نُكِّرَ ما هي فيه مُؤَثِّرَةٌ بقي إما بلا سبب أصلا ، وذلك حيـث تكون شرطا وَمُؤَثِّرَةً ؛ لأنها تزول بالتنكير وهي شرط فيزول بزوالهـا اعتبـار العلـة الأخرى ؛ لأن تأثيرها مشروط بوجود العلمية وقد زال الشّرط فزال المشروط ، وإما على سبب واحد وذلك حيث تكون مُؤَثِّرَةً فقط كما في العدل ووزن الفعل ؛ إذ تزول هي بالتنكير ويبقى في الاسم أحدهما إما العدل كما في عُمَر ، أو الوزن كما في أحمد[1].

---

(١) يُنْظَر: شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٥٠ .

٢٩- "سـحـر" ممـنوع من الصـرف .

"سحر" ممنوعٌ من الصرف إذا أريد به سحر يوم بعينه ، واستعمل ظرفا مجـــردا من "أل" والإضافة نحو : يوم الجمعة سحر ؛ وعلة منعه من الصرف العلمية والعـــدل وقد اتفق على ذلك النحويون[١] ، لأنه معرفة معدولة عن السّحر ، يقول ابن مالك :

والعدل والتعريف مانعا سحـــر		إذا به التعيين قصـــداً يعتبر

وقد نقل ابن هشام إجماعهم على منع سحر بقوله : « وأمَّا "ســـحر" فجميـــع العرب تمنعه من الصرف ، بشرطين ، أحدهما : أن يكون ظرفاً ، والثاني : أن يكون من يوم معين ، كقولك : جئت يوم الجمعة سحر »[٢] .

فإن كان مبهماً صُرف نحو قوله تعـــالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۢ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ [القمر:٣٤] ، وكذا المعين المستعمل غير ظرف فإنه يصرف ويجب تعريفه بـــ "أل" أو الإضافة نحو : طاب السّحر سحر ليلتنا ، وكذا إن كان معيناً وعرف بالألف واللام أو بالإضافة نحو : جئتك يوم الجمعة السّحر أو سحره .

---

(١) الأصُول لابن السّراج ١/١٩٠ ، ٨٧/٢ ، ٢٩٢/٢ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٢٩/٤ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٣٣٥/٣ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣١٥ ،٣١٧. و يُنْظَر : هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٩٨/١ .

٣٠- إذا كان "فعلان" مؤنثه على فعلانه صُرِف .

إن كان "فعلان" في اسم هو صفة فلا يخلو إما أن يكون مما جاء له "فَعْلَى" في مؤنثه أو لا ، فإن كان مما جاء له "فَعْلَى" نحو : "عطشان" الذي مؤنثه "عطشى" فإنه ممتنع من الصرف باتّفاق النحويين[١] ؛ لامتناعه من تاء التأنيث ؛ إذ كل ما يجيء منه "فَعْلَى" لا يجيء منه "فَعْلانَة" إلا عند بعض بني أسد ، فإنهم يقولون في كل فَعْلان جاء منه فَعْلَى : "فَعْلانَة" ، نحو : سكرانة وغضبانة ، ويصرفونه .

يقول سيبَويه : « إذا قلتَ : هذا رجلٌ فَعْلان ، يكون على وجهين ؛ لأنك تقول هذا إن كان عليه وصفٌ له "فَعلى" لم ينصرف ، وإن لم يكن له "فَعْلى" انصرف ، ومثله كل "فَعْلان" كان صفةً ، وكانت له "فَعْلى" لم ينصرف »[٢] .

وإن كان الوصف الذي على وزن "فَعْلان" لم يأت له "فَعْلَى" بل "فَعْلانَة" انصرف اتفاقا ؛ لأنه لم يمتنع من دخول التاء .

وقد نقل الرضي إجماع النحويين على منع صرف "فعلان" الذي له "فعلى"، وصرف "فعلان" الذي مؤنثه "فعلانة" ، يقول : « ولم يختلف في منع "سكران" لحصول الشرط ... ولا في صرف "ندمان " لانتفاء الشرط »[٣] .

ونقل اتفاقهم السّيُوطيُ حيث يقول : « ولو كان لـ "فَعْلان" مؤنّثٌ على "فَعْلانة" صُرف إجماعاً كـ "نَدْمان"[٤] و "سَيْفَان"[٥] للرَّجل الطَّويل ، و "حَبْلان"[١] للممتلئ غضباً ، ويومٌ دَخْنان : فيه كدرةٌ في سواد ...»[٢] .

---

(١) الكتاب٣/٢٠٥ ، المقتضب ٣/٣٣٥ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧ ، الجمل ص ٢١٩ ، اللمع ص ٢٣٥، التَّبْصرة والتَّذكرة ٢/٥٥٦ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٢/٢١٣.

(٢) الكتاب ٣/٢٠٥ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ١/١٧٤ .

(٤) نَدمَ على الشيءِ ونَدمَ على ما فعل نَدَماً ونَدامةً وتَنَدَّمَ:أَسِف والنَّدامى جمع نَدْمان، وهو النَّديمُ الذي يُرافِقُك ويُشارِبُك. ويقال في النَّدَم: ندْمان أَيضاً والمرأَة نَدْمانةٌ . اللسان (ندم).

(٥) رجُلٌ سَيْفانٌ: طويلٌ مَمْشوقٌ ضامِرٌ، وهي: بِهاء . القاموس (سيف).

٣١- يجوز في الضرورة صرف مالا ينصرف .

صرف الممنوع من الصرف جائز في ضرورة الشّعر ، بل هو من أحسن الضّرورات لأنه ردّ إلى الأصل(٣) فالأصل في الأسماء الصرف ومُنعَتْهُ لعلّة .

ومنه قول امرئ القيس(٤) :

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيلاَتُ إنَّكَ مُرجِلي

وقوله أيضاً(٥) :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَل تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقْباً بين حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وقول أمية بن أبي الصلت(٦) :

وَأَتَاهَا أُحَيمِرٌ كَأَخِي السَّهْـ ـمِ بعضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرَا

وقد نقل إجماع النحويين على جواز صرف الممنوع للضرورة غير واحدٍ ، يقول الزجاج : « وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشّعر »(٧) .

ونقله الأنباري حيث يقول : « وقع الإجماع على أن "أحمر" يجوز صرفه في ضرورة الشّعر »(٨) ، ويقول : « وأجمعوا على أنّه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشّعر »(١) ، ويقول الرضي : « وأمّا للضرورة فلا خلافَ في جوازه »(٢) .

---

(١) الحَبَل : الغَضَبُ، وهو حَبْلانُ، وهي حَبْلانَةٌ . القاموس (حبل).

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١٠٣/١ . ليلة دَخْنانة: كأنما تَغشّاها دُخان من شدّة حَرّها. ويوم دَخْنان . اللسان (دخن) . وفي شفاء العليل ٨٩٤/٢ .

(٣) المقتضب ٣٥٤/٣ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٣/١ (الجامعة) .

(٤) ديوانه ص١١ ، أوضَح المسَالك ١٣٦/٤ .

(٥) هو امرؤ القيس ، ديوانه ص ٤٣ ، ولزهير وعجزه: تَحَمَّلْنَ بِالْعَلْياء مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ ، وللراعي وعجزه : تَحَمَّلْنَ مِن وَادي العَنَاقِ وَثَهْمَدِ ، والظعائن : النساء في الهوادج ، والحزم : ما غلُظ من الأرض ، والنَّقب : الطريق في الجبل ، وشَعَبْعَب : اسم ماءٍ .

(٦) ديوانه ص ٤٣ .

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٥٠.

(٨) الإنصَاف للأنْبَاريّ ٤٩٠/٢

ويقول ابن عقيل : « يجوز في الضّرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله :

تَبَصَّرْ خَليلي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ

وهو كثير ، وأجمع عليه البصريون والكوفيون »[٣] .

وقال ابن يعيش حاكياً اتفاقهم : « جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّــعر ؛ لإتمام القافية وإقامة وزنه بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضّرورات ؛ لأنــه ردٌّ إلى الأصل ، ولا خلاف في ذلك »[٤] ، ونقله عنه السّيوطي[٥] .

ويقول الأشْمُونيّ شارحاً قول ابن مالك :

وَلاضْطِرَارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ   ذُو المَنْعِ

: « بلا خلاف ...وهو كثير »[٦] .

ويقول البغدادي : « وأما القياس فإنه لما جاز صرف ما لا ينصرف اتفاقاً وهــو خلاف القياس جاز العكس أيضاً وهو أولى »[٧] .

---

(١) السّابق ص٢/٥٢٠ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ١/١٠٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٣٣٩ . و يُنْظَر : الارْتشَاف ٢/٨٩١ ، تذكرة النحاة ص ٧٠٩ .

(٤) شرح المفصل ١/١٨٧ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢/٤٥ .

(٦) شرح الأشْمُونيّ ٣/٤٠١ ، وعكسه منع ما ينصرف في الشعر .

(٧) الخزانة للبغدادي ١/١٥٠ .

الفصل الثالث

المبنيات

المبحث الأول : المبنيات من الحروف والأفعال .

٣٢- بناء الفعل الماضي والحروف .

بني الفعل الماضي والحروف لعدم وجود مقتضي الإعراب فيهما كما في الاسم والفعل المضارع ، وهو توارد المعاني عليها مما يحوجها إلى تمييزها بالإعراب ، فالمعاني لا تمايز فيما بينها إلا بالإعراب من رفع ونصب وجر ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من المعاني فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، وقد ذكر الزجاجي أن هذه العلة مجمع عليها ولم يخالف فيها إلا قطرب ، قال : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ... هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال »[١] . أما الحرف فلا يجري عليه شيء من ذلك ، إذ لا يظهر معناه إلا مع غيره[٢] .

وهذه المسألة ـــ أعني بناء الفعل الماضي والحروف ـــ نقل الإجماع عليها كثير من النحويين ، منهم الأنباري يقول عن الحروف : « ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء »[٣] .

ومنهم ابن عقيل يقول : « والمبني من الأفعال ضربان : أحدها ما اتفق على بنائه وهو الماضي »[٤] .

---

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٦٩ـــ٧٠ ، ونحوه في ص ٧٧ .

(٢) يُنْظَر : علل النحو للوراق ص ١٤٢ ، أسرار العربية للأنباري ص ٢٤ .

(٣) الإنصاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ٢/٥٥٠ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/٣٨ .

والمرادي يقول : « أجمعوا على أن الماضي مبني »[١] .

و الأزهري يقول : « فالمبني من الأفعال نوعان : أحدهما الفعل الماضي مبني باتفاق »[٢] .

وكذا السّيُوطيُ يقول : « فالمجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضي الإعراب فيهما »[٣] .

والأشموني يقول : « (وَكُلُّ حَرفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) الذي به الإجماع إذ ليس فيه مقتضي الإعراب ؛ لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب »[٤].

---

(١) توضيح المقَاصِد للمُراديّ ١/٥٩ .

(٢) التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ١/١٩٨ ، ٢٠٥ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٥٨ .شرح الفاكهي لقطر الندى ١/٨٧ .

(٤) شرح الأشموني ١/٩٤.

٣٣- ورود "قدْ" اسم فعل ، وهي مبنية .

تأتي "قَدْ" في الكلام على وجوه منها أنها تكون اسم فعل ومنه قول الشّاعر(١) :

قَدْنِيَ منْ نَصْرِ الخُبَيْبَين قَدِي　　　لَيسَ الإمامُ بالشّحيحِ الملْحِدِ

وقول الآخر(٢) :

إذَا قالَ قدْني قلتُ بالله حلفةً　　　لَتغْنِنّ عنّي ذا إناءك أجْمعا

فقدني اسم فعل ، واختلف في الفعل الذي أدى هذا الاسم معناه ، فذكر ابن هشام أنه بمعنى يكفي ، فيقال : قَدْ زيداً درهمٌ أي يكفي زيداً درهمٌ ، وقَدْني درهمٌ أي يكفيني درهمٌ (٣)، وقال ابن مالك والرضي : إن معنى قدْكَ : اكتفِ ، ومعنى قَدْني : لأكتفِ(٤).

قال البغدادي: « والصواب ما قاله الشّارح(٥)... أن معنى قدك : اكتفِ ، ومعنى قدني : لأكتفِ ، فيكون الأول أمراً للمخاطب ، والثاني أمراً للمتكلم نفسه ، وهذا كلام واضح في غاية الوضوح »(٦) ، ثم إن مجيء اسم الفعل من المضارع مختلف فيه أما الماضي فمتفقٌ عليه كما نقله الدّسوقي بقوله : « في إثبات اسم فعل المضارع

---

(١) البيت منسوب لحميد الأرقط ، يُنْظَر : الكِتاب ٣٨٧/١(٣٧١/٢) النوادر لأبي زيد ص ٥٢٧ ، الكامل للمبرد ١٤٤/١ ، الأصول لابن السّراج ١٢٢/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٧/٢ ، والبيان لابن الأنباري ١١٤/٢ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٧٠/١ ،١٣٧ ، التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٨٨ ، الخزانة ٣٨٢/٥ .

(٢) البيت لحريث بن عنّاب ، يُنْظَر : مجالس ثعلب ٦٠٦ (٥٣٨) وفيه : قطني ، معاني القرآن للأخفش ٣٦٢/١ ، المسائل العسكرية ص١٣٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨/٣ ، المقرب ص٤٦٧ وفيه : إذا هو آلى ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٠/١ ، قدني : ليكفني ، آليت حلفة ، قال ثعلب : « أي قلت : حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك! » .

(٣) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٢٢٦ .

(٤) شفاء العليل بشرح التسهيل للسلسيلي ٨٧٤/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٩٨/٣ ،

(٥) يعني الرضي شارح الكافية .

(٦) خزانة الأدب للبغدادي ٣٨٦/٥ .

خلافٌ ، فبعضهم منعه وبعضهم أجازه فالأولى أن يكون مدلوله كفى الذي هو متفقٌ عليه »[١] .

وإذا كانت "قد" اسم فعلٍ لزمتها نون الوقاية مع ياء المتكلم كما في البيت السّابق ؛ لأن اسم الفعل بمترلة الفعل ، وهي لازمة للأفعال[٢] ، وهي مبنية لأن أسماء الأفعال مجمع على بنائها نقل ذلك ابن يعيش حين قال : « فإن قيل فعل الأمر مختلف في بنائه وإعرابه على ما هو معلوم فما بال الإجماع وقع على بناء هذه الكلم »[٣] ثم فصل القول في علة البناء .

ونقل الإجماع أيضاً ابن هشام حيث يقول : « الوجه الثاني من أوجه "قـدْ" أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية اتفاقا ويتصل بها ياء المتكلم فيقال : قدني درهم بالنون وجوبا ، كما يقال : يكفيني درهم ، فياء المتكلم في محل نصب على المفعوليـة ودرهم فاعل »[٤].

(١) حاشية الدسوقي على المغني ١٨٢/١ ، و يُنْظَر : حاشية الأمير على المغني ١٤٧/١.

(٢) يُنْظَر : الجنى الداني للمرادي ص ٢٥٣ ، والمغني ص ٢٢٦ .

(٣) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣١/٤ . و يُنْظَر : ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢٢٩٤/٥ ،

(٤) موصل الطلاب بشرح (قواعد الإعراب لابن هشام) ص ١٣٦ .

٣٤- حرفية "لما" الجازمة ، والاستثنائية .

تأتي "لمّا" في العربية على ثلاثة أنواع[١] :

الأول : أن تكون جازمة للفعل المضارع ، وهي النافية كـ "لم" مع فروق بينهما ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ ﴾[آل عمران:١٤٢] وكقول الشّاعر[٢]:

فَإنْ أكُ مأكُولاً فكُن خيرَ آكلٍ وإلا فأدركْني ولمّا أمَزَّقِ

الثاني : بمعنى "إلا" فيكون الكلام موجباً ، نحو قوله تعالى :﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾[الطارق:٤] وقوله تعالى ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [يس:٣٢] وقوله تعالى ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الزخرف:٣٥] — " فلما" هنا بمعنى "إلا" في قراءة التشديد[٣] ، وفي حديث عائشة مع فاطمة رضي الله عنهما : « عزَمْتُ عَلَيكِ بمَا لِي عَلَيكِ مِنْ الْحَقِّ لَمَّا أَخْبَرْتِني ...»[٤] وحكى سيبويه : « نشدتك الله لـمَّا فعلت »[٥] أي : إلا فعلت .

---

(١) يُنْظَر : حروف المعاني للزجاجي ص ١١ ، حروف المعاني للرماني ص ١٣٢ ، الأزهية للهروي ص ١٩٧، رصف المباني للمالقي ص ٢٨١ ، جواهر الأدب ص٤٢٣ .

(٢) البيت للمزّق العبدي ، الأصمعيات ص ١٦٦ ، أمالي ابن الشجري ٢٠٤/١، المغني ص ٣٦٧ .

(٣) قرأ بها ابن عامر وعاصم وحمزة يُنْظَر : السّبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٧٨ ، الحجة في القراءات السّبع لابن خالويه ص ٣٦٨ وفيه : « فالحجة لمن شدد أنه جعل "إن" بمعنى "ما" الجاحدة وجعل "لما" بمعنى "إلا" للتحقيق والتقدير : ما كل نفس إلا عليها حافظ من الله تعالى » ، حجة القراءات لابن زنجلة ص ٧٥٨ ، الحجة للقراء السّبعة لابن فارس ٣٩٧/٦ ، التذكرة في القراءات لابن غلبون ٦٣٠/٢ .تفسر القرطبي ٢٤/١٥ .

(٤) صحيح البخاري حديث (٦٢٨٥) ٨٠/١١ مع فتح الباري .

(٥) الكتَاب ١٠٥/٣ .

و "لّمّا" في هذين النوعين حرفٌ وقد نقل ابن هشام الإجماع على ذلك بقوله : « وأما "لما " فإنها في العربية على ثلاثة أقسام : نافية بمنزلة "لم " نحـــو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾ ﴾ [عبس:٢٣] أي : لم يقض ما أمره ، وإيجابية بمنزلة "إلا" نحو قولهم : عزمت عليك لَمَا فعلتَ كذا ، أي : إلا فعلت كذا ، أي : ما أطلب منك إلا فعل كذا ، وهي في هذين القسمين حرف باتفاق »[١] .

الثالث : أن تكون حرف وجوب لوجوب ، أو وجود لوجود ، نحو : لَمَّا قمت أكرمتك ، واختلف فيها ، فقيل هي اسم فهي ظرفية بمعنى الحين ، وقيل حرف .

وإذا استعملت "لّما" حرف وجود لوجود أي : أن يقع الشّيء بعدها لوقوع غيره ، فهي تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما لوجود الأولى ، وجوابها يكون فعلاً ماضياً كقوله تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ ﴾[يوسف:٩٦] ، وجملة اسمية كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [العنكبوت:٦٥] وقد نقل ابن هشام الإجمـــاع على الأول قال : ((الثاني من أوجه لما : أن تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجـــدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو : لما جاءني أكرمته ، ويقال فيها : حرف وجود لوجود ... ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً ...))[٢] .

ونقل الاتفاق أيضاً بحرق الحضرمي[٣] في منظومته في الحروف بقوله[٤] :

حرفُ وجودٍ لوجودٍ حيثما　　　ماضٍ تلاها وبظـــرفٍ وسما

---

(١) شرح قطر الندى ص ٤٣. و يُنْظَر : مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣٧٠ .

(٢) مغني اللبيب ص ٣٦٩،٣٧٠ ، و تُنْظَر مراجع المسألة السّابقة .

(٣) هو محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي ، عالم مشارك في الحديث والنحو وغيرهـــا ، ولـــد بحضرموت وأخذ عن جماعة من فقهائها ، وتوفي في الهند سنة ، له شرح لاميـــة العجـــم ، اختصار الأذكار النووية ، مختصر الترغيب والترهيب ، شرح لامية الأفعال . شـــذرات الذهب ١٧٦/٨ ، معجم المؤلفين ٥٦٤/٣ .

(٤) فتح الرؤوف في أحكام الحروف لبحرق الحضرمي ، مجلة الدراسات اللغوية ، المجلد الثـــاني العدد الثاني ص ٧٠ ، اعتنى بها د . عبد الرحمن بن محمد العمار .

ومَاضِياً جَوَابَهَا اتِّفَاقَـــا يَكَونُ أو مُضَارِعاً وِفَاقَـــا

٣٥- بناء الفعل المضارع إذا باشرته النون .

الفعل المضارع معربٌ ، فإذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة بني على الفتح وقد نقل السّيوطي عن ابن النحاس الإجماع على ذلك قال : « قال الشّيخ بهاء الدّين بن النحاس في تعليقه على المقرب : إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظاً ولا تقديراً بني معها إجماعاً نحو : هل تضربَنّ للواحد المخاطب ، وهل تضربِنّ للواحدة الغائبة »[١] .

وحكاية الإجماع هنا غير صحيحة بل الخلاف موجودٌ قال أبو حيَّان : « ومن ذكر من النحويين أنه إذا اتصل به نون التَّوكيد فإنَّه مبني بلا خلاف ليس بحافظ لمقالات النَّحويين ! »[٢] .

والعلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

الأول : البناء مطلقاً ، أي سواء باشرته النون ، أو فُصِل بينها وبينه بالضّمير ، وبه قال الأخفش ، وأبو علي[٣] قال : « وهي إذا دخلت على يفعل فُتِحَ لدخولها ، وبني الفعل معها على الفتح نحو : لتفعَلَنّ » ، ويقول : « وتلحق فعل الجمع أيضاً في نحو : هل تفعلُنَّ ؟ وفعلَ المؤنث نحو : هل تفعَلِنَّ يا هذه ؟ فتحذف في هذه المواضع الثلاثة ؛ لأنها علامة الرفع ، كما تحذف الضّمة في قولك : هل تفعلَنَّ »[٤] فهو يقول : إن النون تحذف لأنها علامة الرفع في الجمع عند توكيد الفعل بالنون كما تحذف الضّمة في فعل الواحد ، فالفعل عنده مبني في جميع أحواله ، باشرت النون أو لم تباشر .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٨٢.

(٢) التذييل والتَّكميل لأبي حيان ١/١٢٧ .

(٣) نسبه إليه أبو حيان في ارْتشَاف الضَّرَب ٢/٦٦٢، ولم ينسبه له في التذييل والتكميل ١/١٢٦.

(٤) الإيضاح ص ٣٢٣ .

الثاني : الإعراب مطلقاً ، بعد دخول النون وقبله[1] ، و نصره المالقي[2] ، ونسب بعضهم إلى الزجاج القول بإعراب المضارع المتصل بنون التوكيد ولا تصح هذه النسبة ، وكلامه واضح في بنائه ، ونسب إليه أبو حيّان القول بالبناء مطلقاً[3] .

وذكرابن الخبّاز[4] أن ابن الدّهّان يقول بالإعراب مطلقاً في كتابه "الغرة" وقد صرح في الفصول له[5] ببناء المضارع المتصل بالنون ، يقول : « النون الثقيلة والخفيفة يؤكد بهما الفعل المستقبل ...ويبنى ما قبلهما على الفتح ».

الثالث : التفصيل ، وهو البناء مع مباشرة النون ، والإعراب مع الفصل ، وهو قول جمهرة النحويين[6]، قال أبو علي الشّلوبين : « ...إن الفعل المضارع مع هذه النونات الثلاث مبني ، وهو لعمري قول أكثر النحويين »[7] وقال الأشْمُونيّ

---

(١) يُنْظَر : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٦٢/١ ، وفيه تفصيل الرد على من قال به .

(٢) رصف المباني ص ٣٣٧ .

(٣) يُنْظَر: معاني القرآن في المواضع المذكورة سابقاً .

(٤) النهاية لابن الخباز ص ٢٣٠ .

(٥) ص ٥٥ .

(٦) يُنْظَر : الكتاب ١٥٣/٢ ، المقتضب ١٩/٣ ، الأصول ١٩٩/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٧/١ ، ٢٣٠، ٤٩٦، ٣٢٧ ، الحجة للقراء السّبعة للفارسي ٢٩٣/٤ ، اللمع ص ٢٧٢، ، شرح ابن الناظم ص ٦٢٦ ، ، شفاء العليل٨٨٥/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٥/٤ ، رصف المباني ص ٣٣٦ ، ارتشاف الضرب ٨٣٥/٢، جواهر الأدب ص ٢٩٥ ، التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ١٨٣/٤ ، أوضَح المسالك ٣٧/١ ، التَّصْريح للأزهري ١٩٢/٤ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ٢٦١/١ ، والمراجع السّابقة .

: « ما ذكرناه من التفرقة بـين المباشرة وغيرها هو الـمشهور والـمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً »[١] .

وبُني المضارع هنا لأن حركة الإعراب لم يبقَ لها موردٌ في الفعلِ ؛ لأن حركة آخره صارت دالةً على معنى وهو كون الفاعل واحداً وعلامته الفتحة نحو : متى تَذْهَبَنَّ ، أو جماعة وعلامته الضّمة نحو : متى تذْهَبُنَّ ، أو مؤنثا وعلامته الكسرة نحو : متى تَذْهَبِنَّ ، فلم يبق الحرف محلا لحركة الإعراب فيعود إلى أصله من البناء ، واختيرت الفتحة لأنها أخفُّ الحركات ، ولأن الضّمة تلبس بفعل الجماعة ، والكسر بفعل المؤنثة[٢].

---

(١) شرح الأشموني ٩٣/١ وتنظر المراجع السّابقة .

(٢) يُنْظَر: اللباب للعكبري ٢٨/٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٥٢٥ .

٣٦- بناء المضارع المسند إلى نون النسوة .

إذا اتصل الفعل المضارع بنون النسوة بُني على السّكون حكى الإجماع على ذلك الإربلي بقوله : « وقد حكموا ببناء المضارع المتَّصل بنون الضّمير بالاتّفاق »[١] .

وذكر أبو حيان[٢] وابن عقيل[٣] والسّلسيلي[٤] [٥] عند شرح قول ابن مالك : « إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ، مالم يتصل به نون توكيد أو نون إناث » أنه نقل إجماع النحويين على ذلك ، وقد شرح ابن مالك العبارة السّابقة ولم يذكر فيها إجماعاً [٦].

قال أبو حيان : « فإذا لحقته نون الإناث فذكر ابن مالك أنه مبني على السّكون بلا خلاف ، وليس كما ذكر بل ذهب ابن دُرُسْتويه[٧] ، وتبعه السّهيلي ، وابن

---

(١) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلّي ص ١٣٥ .

(٢) في الارتشاف ٨٣٥/٢ ، وفي شرحه على التسهيل ١٢٨/١

(٣) شرح ابن عقيل ٣٩/١ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى بن عبد الله السّلسيلي فقيه نحوي ، توفي سنة ٧٧٠ ، لـه شفاء العليل ، أسئلة في العربية ، شرح المنهاج في الفقه .الدرر الكامنة ١٢٩/٤ ، طبقات المفسرين ٢٢٢/٢ .

(٥) شفاء العليل ١١٤/١ .

(٦) ١١٤/١ ،. ٣٧/١ ، وكذا في شَرح الكافيَة الشَّافية له ١٧٥/١ ذكر بناء الفعل مع نون الإناث ولم يذكر الإجماع عليه .

(٧) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه المرزبان الفارسي ، نحوي لغوي له مشـاركة في علـوم مختلفة ، قال الذهبي : « برع في العربية وصنف التصانيف ورزق الإسناد العالي وكان ثقة » ، أخذ عن ابن قتيبة والمبرّد ، وحدث عنه الدارقطني وابن شاهين وابن منـدة ، أبـوه جعفر بن درستويه من كبار المحدثين سمع من علي بن المديني وطبقته ، توفي سنة ٣٤٧ ، له الإرشاد في النحو ، أخبار النحويين ، غريب الحديث . تاريخ بغداد ٤٢٩/٩ ، سير أعلام النبلاء ٥٣١/١٥ ، بغية الوعاة ٣٦/٢ .

طلحة[١] ، وطائفة أنه معرب ، والبناء مذهب الأكثرين من المتقدمين والمتأخرين ، وهو ظاهر قول سيبويه »[٢] .

ويقول ابن عقيل : « نقل المصنف في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور في شرح الإيضاح »[٣] .

وكما ذكر أبو حيان فقد ذهب السّهيلي إلى أن المضارع معرب وإن اتصلت به نون النِّسوة استصحاباً للأصل ، يقول السّهيلي محتجاً لرأيه : « فإن قيل : فقد أثبتم أن فعلَ جماعة المؤنث معربٌ ، وهذا خلافٌ لسيبويه ومن وافقه من النحويين[٤] ، فإنّهم زعموا أنّه مبني وإن اختلفوا في علة بنائه . قلنا : بل هو وفاقٌ لهم ؛ لأنهم علّمونا وأصّلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم ، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب ، وهو موجود في "يفعلْن" و "تفْعَلْن" ...»[٥] .

ولا شك أن مذهب السّهيلي مرجوحٌ ، واعتلاله بعدم نقض الأصول ، ولزوم اطراد القواعد وعدم كسرها التزام بظواهر النصوص وعمومالها ، وإلا فإن تخصيص القاعدة ، وتقييد العام أمرٌ وارد في كثير من المسائل ، ولو اتُّبع هذا التعليل في النحو لفسدت كثير من القواعد والأصول ، وهذا ظاهر ، فالفعل المضارع معربٌ في غير هذه الحالة والأفعال الأصل فيها البناء ، فَلِمَ لم يقل ببناء المضارع حتى لا ينقض هذا

---

(١) هو محمد بن طلحة بن محمد الإشبيلي ، درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة ، موصوف بالعقل والذكاء ، توفي سنة ٦١٨ . البغية ١/١٢١ .

(٢) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢/٨٣٥ . وقال في موضع آخر٢/٦٧٤ : « والمضارع معرب إلا إن اتصلت به نون الإناث فالجمهور على أنه مبني خلافاً لقوم منهم ابن درستويه » . وقد نقل كلام أبي حيان بنصه الأشموني ١/٩٣

(٣) شرح ابن عقيل ١/٤٠ .

(٤) أي:وخلاف جمهور النحويين غير سديد إلا بحجة قوية،فكيف لو كانوا مجمعين.

(٥) نتائج الفكر للسهيليّ ص ١١١ .

الأصل ويكسره عليهم ؟! و « خروج الشّيء عن معناه خلاف الأصل ، فلايرتكب ـــ ما أمكن ـــ حمله على عدم خروجه عنه »[١] .

قال الرضي في رده على الزجاج احتجاجه على بناء المثنى والجمع بتضمنهما واو العطف كخمسة عشر : « ويبطل مذهب الزجاج إعرابُ نحو : مسلمات ورجال اتفاقاً مع اطِّراد ما ذكره فيهما أيضاً »[٢] .

وقد دافع الزجاجي عن مذهب المبرد في اعتبار الاسم بدخول حروف الجر عليه بما يصلح للرد على السّهيلي هنا وبنحو ما ذكرته سابقاً قال : « والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عليه ، واستخرجته له ، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره ، أقول : إن حد أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد ؛ لأن الشّيء قد يكون له أصل مجتمعٌ عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله ، ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف والأفعال ...ثم نرى كثيراً منها غير معربٍ لعلل فيها ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية »[٣]

ثم إن حمل المضارع في البناء على السّكون على الماضي المتصل بتاء الفاعل نحو : كتبتُ وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية ، ليس بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان ، فتبين بهذا أن بناء الفعل المضارع مع نون النسوة هو الصحيح وهو مذهب جمهور النحويين من المتقدمين والمتأخرين كما قال أبو حيان[٤] .

---

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ٢٨٩/١ (الجامعة) .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ٣٥٢/٣ ، وقد بينت أن هذا الرأي لم يصح عن الزجاج في مسـألة إعراب المثنى والجمع ، فلينظر هناك .

(٣) الإيضاح لأبي القاسم الزجاجي ص ٥١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٠/١ ، الأصول ١٤٦/٢ ، وشرح الجمل لابـن عصـفور ٣٢٧/٢ ، ونتائج الفكر للسهيلي ص١١٠ ، رصف المباني للمالقي ص ٣٣٣ ، شَرح المفَصَّل لابـن

يَعيش ٩/٧ ، شَرح الكَافية للرَّضـي ٢٢/٤ ، والأشمـوني ٦١/١ ، و هَمْـع الهَوامِـع للسُّيوطِيّ ٦٧/١ . وتنظر مراجع المسألة السّابقة .

المبحث الثاني : المبني من الأسماء .

٣٧- يبنى الاسم إذا شابه الحرف ولو من وجه واحد .

الاسم الأصل فيه الإعراب ، والأصل في الحرف البناء [(١)] ، فإذا أشبه واحد منهما الآخر أخذ حكمه ، فالاسم إذا أشبه الحرف ولو من وجه واحد من وجوه المشابهة بني ، كما أنه إذا أشبه الفعل منع الصرفَ ، قال أبو الحسن ابن كيسان[(٢)] لأبي العباس المبرد :

« ثم سألته عن العلة التي توجب البناء فقال : الأسماء هي المتمكنة الأُول ، والأفعال لها تَبَع ، وإنما وقع لها النقص في الإعراب ــ يعني ما لا ينصرف ــ والبناء لمضارعتها في حالٍ الأفعالَ وفي حالٍ حروفَ المعاني ، فكل اسم خرج من جملة الأسماء التي وضعت للتمكن في التسمية والتمكن في الإعراب إلى مضارع الفعل وجب أن تحمل تلك المضارعة على الفعل في نقص الإعراب عن جملة الأسماء ، وكل ما ضارع حروف المعاني من الأسماء أخرج من جملتها في باب استحقاق الإعراب إلى البناء ، فأصل كلّ شيء مبنيّ أن يضارع حروف المعاني »[(٣)] .

ومن وجوه مشابهة الاسم للحرف[(٤)]:

الشّبه الوضعي :

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥١ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كَيسَان ، أخذ عن المبرد وثعلب فجمع المذهبين الكوفي والبصري ، له المهذب واللامات والبرهان وغريب الحديث وغيرها ، توفي سنة ٣٢٠ ، معجم الأدباء ١٣٨/١٧ ، تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، بغية الوعاة ١٨/١ .

(٣) مجالس الزجاجي ص ١٦٨ .

(٤) يُنْظَر: شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٧/١، التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ١٣٢/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٨٢/١، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٦٢/١.

وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد مثل تاء الفاعل فإنها شبيهة في حال فتحها بواو العطف وفائه ، وفي حال كسرها شبيهة بباء الجر ولامه ، أو حرفين ، كـ "نا" من قمنا فإنها تشبه الحروف التي على حرفين نحو "قد" و "بل" .

الشّبه المعنوي :

وهو أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لم يوضع فالأول كـ "متى" فإنها تستعمل في الشّرط نحو : متى تقم أقم ، فأشبهت في تأدية هذا المعنى "إنْ" الشّرطية ، وتستعمل في الاستفهام كقوله تعالى : ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢١٤] فأشبهت همزة الاستفهام ، قال أبو الحسن ابن كيسان لأبي العباس المبرد :

« وسألته : ما بال "مَن" و "كم" و ما أشبه ذلك من حروف الاستفهام ؟فقال : لما وضعت للاستفهام ضمّنت معنى الألف و "هل" ، فاستحقت البناء بهذه المضارعة ، وكذلك هي في الجزاء مضارِعة لـ "إن" ألا ترى أنك إذا قلت : من لقيك أزيد أم عمرو ؟ فقد تضمَّنت "مَن" معنى الاسمين والألف و"أم"»[1].

الشّبه الاستعمالي :

وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف بلزومه طريقةً من طرائقها كأن ينوب عن الفعل في معناه وعمله ، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه كأسماء الأفعال نحو : "هيهات" و "صه" و "أوّه" فهي تنوب عن الأفعال التي هي بمعناها : "بَعُدَ " ، و "اسكت" ، و "أتوجع" ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فيؤثر فيها ، فأشبهت "ليت" و "لعل" في نيابتهما عن "أتمنى" و "أترجى" ، ولا يدخل عليهما عامل يؤثر عليهما .

---

(١) مجالس الزجاجي ص ١٦٩ . قال ابن جنّي : « ألا ترى أن "إذ " في هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف إليها فأما قول أبي الحسن إنه جر "إذ " لأنه أراد قبلها "حين " ثم حذفها وبقي الجر فيها وتقديره "حينئذ " فساقط غير لازم ؛ ألا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن "إذ" و "كم" و "من" من الأسماء المبنية على الوقف » سر الصناعة ٥٠٥/٢ .

وكافتقار الاسم إلى جملة اسمية أو فعلية مثل "إذ" و "إذا" و "حيث" فكلها لا بد أن تضاف إلى جملة ، فأشبهت الحروف في افتقارها إلى ما يتمم معناها .

فإذا أشبه الحرف الاسم بواحد من هذه الأنواع أو غيرها مما لم يذكر[1] بني ، وقد نقل السّيوطي الإجماع على ذلك بقوله : «يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجهٍ واحدٍ اتفاقاً »[2] .

(١) يُنْظَر: التذييل ١/١٣٢ ، والهمع ١/٦٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٧ .

٣٨- اسمية "كيف" وبناؤها على الفتح .

"كيف" اسم استفهام للسؤال عن الحال ، فإذا قيل : كيف زيدٌ ، أغنى عن السّؤال عن حال مخصوصة بالهمزة نحو : أصحيح زيدٌ أم سقيم ، أمقيم أم مسافر وهكذا ، لأن "كيف" اسم مبهم يتضمن جميع الأحوال [١] .

وقد يخرج الاستفهام بها عن حقيقته فيراد به التعجب كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة:٢٨] وتكون شرطاً غير جازم وبعدها فعلان متفقان في اللفظ والمعنى نحو : كيف تصنع أصنع [٢] .

وفي الحالين هي اسم وقد نقل العكبري إجماع النحويين على ذلك بقوله : « "كيف" اسمٌ بلا خلاف »[٣] ثم اعتذر عن ذكر هذه المسألة أي اسمية "كيف" في كتابه التبيين وهو موضوع لمسائل الخلاف بخفاء الدّليل على كونها اسماً .

ويدل على اسميتها أمور [٤] :

أحدها : أن الاسم هو ما دل على معنى في نفسه ، من غير دلالة على زمان ذلك المعنى وهي كذلك .

الثاني : أنها سؤال عن الحال فجوابها يكون حالا ، فإذا قيل : كيف زيد ؟ يقال في جوابه : صحيح أو مريض أو غني أو فقير فيجاب عن سؤاله بـ "كيف" بالاسم ، ولو كانت حرفا لما أجيب عنها إلا بالحرف ، لأن الجواب على وفق السّؤال ، فدل ذلك على أنها اسمٌ .

الثالث : أنك تبدل منها الاسم فتقول : كيف زيدٌ ؟ أصحيحٌ أم مريض والاسم لا يبدل إلا من الاسم ، فالبدل يساوي المبدل منه في جنسه .

---

(١) يُنْظَر: شرح المفَصَّل لابنِ يعيش ١٠٩/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢ .

(٢) مغني اللَّبيبِ لابن هشَام ص ٢٧١ .

(٣) التبيين للعكبري ص١٢٩ . و يُنْظَر: الإنصاف للأنباريّ ٦٤٤/٢ .

(٤) يُنْظَر: التبيين للعكبري ص١٢٩، المفصل ص ٢١٧ ، مغني اللَّبيبِ لابن هشَام ص ٢٧١ ، اللُّبَاب في علَل البناءِ والإعْراب للعُكْبَريّ ٨٧/٢ ، أسرار العربية ص ٣٧ .

الرابع : أنه روي عن بعض العرب قولهم : على كيف تبيع الأحمرين[1] ؟ وقولهم : انظر إلى كيف يصنع ؟ فأدخلوا عليها حرف الجر ، وهو وإن كان شاذاً إلا أنه دليلٌ على اسميتها .

الخامس : أنها لو كانت حرفا لما تم الكلام بها مع اسم واحد مع أنها ليست حرف نداء ، ولو كانت فعلا لما وليها الفعل من غير حاجز بينهما وقد وليها كقولك : كيف صنعت ، فتعين أن تكون اسما لأنه الأصل ، وهذا هو دليل السّبر والتقسيم ، فإذا لم تكن حرفاً ولا فعلاً ، فلم يبق إلا أن تكون اسماً .

---

(١) الأحمران : الشراب واللحم ، ويقال : أهلك النساء الأحمران الذهب والزعفران فإذا قيل : الأحامرة ففيها الخلوق ، قال الشاعر :

إنّ الأحامِرَةَ الثّلاثَة أهْلَكَتْ ... مالي وكنتُ بها قَديماً مولَعَا

اللحمَ والرّاحَ العتيقَ وأطّلي ... بالزعفران فلَن أزال مُرَدَّعا

يُنْظَر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٣٦ ، ومجمع الأمثال للميداني ٧٩/٢ ، ٣٥٢/٢، و النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٣٨/١ ، المزهر للسُّيُوطيُّ ١٥٩/٢ .

٣٩- تركيب "هلم" وبناؤها على الفتح .

"هلمّ" اسم فعل أمر بمعنى : ائت ، أو أحْضِر ، مبني على الفتح ومنه قوله تعالى :﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعـام:١٥٠] أي أحضروا شهداءكم ، وقوله تعـالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب:١٨] أي ائتوا إلينا [(١)] .

وهي مركبة ، ونقل بعض النحويين الإجماع على ذلك ، يقول أبو حيان : « وذكر بعض من عاصرنا أن تركيبها إجماع ، وذكر في "البسيط" أن منهم من قال : ليست مركبة ، وهو قول لا بأس به ، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب »[(٢)] .

ونقل في التذكرة الإجماع على التركيب و لم يذكر خلافاً قال : « هلمّ مركبة إجماعاً »[(٣)] .

وقال الشّيخ خالدٌ الأزهري[(٤)] : « والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الإجماع عليه »[(٥)] .

---

(١) يُنْظَر : الفاخر للمفضل بن سلمة ٣٢ــ٣٣ ، الزاهر لابن الأنبـاري ٤٧٦/١ ، تهـذيب اللغة للأزهري ٤٧٩/١٠ ، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٣٥٥/٢ ، مقاييس اللغة لابن فارس ٤١٢/١ ، الصحاح للجوهري ٢٠٦٠/٥ ، أساس البلاغة للزمخشري ص٨٩ ،لسان العرب لابن منظور ١٣١/٤ ، المصباح المنير للفيومي ص٣٧ وما يأتي من المراجع النحوية .

(٢) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢٣٠٥/٥ .

(٣) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٣٦٧ .

(٤) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكرٍ الجرجاوي ، الأزهري ، نحوي ، ولد بجرجة من الصـعيد سنة ٨٣٨ ، وتوفي سنة ٩٠٥ ، له التصريح بمضمون التوضيح ، المقدمة الأزهرية ، ش الآجرومية ، ش العوامل المائة ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعـراب .الضـوء اللامـع للسخاوي ١٧١/٣ ، شذرات الذهب لابن العماد ٢٦/٨ ، معجم المـؤلفين ٦٦٨/١ ، مقدمة تحقيق التصريح ص ٤٦ .

(٥) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٤٩٠/٥ .

ويقول السّيوطي : « في شرح المفصل للأندلسي : اتفق البصريون والكوفيون على تركيب "هلم " ، وإنما اختلفوا فيما ركبت منه ، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب ... أنهم رأوا بني تميم يُصرِّفونها تَصرُّفَ الأفعال فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً إلا إذا قيل إنها مركبة والتركيب عندهم مألوف »(١) . و يقول : « نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ، وفي كيفيته خلاف »(٢) .

وأما كيفية تركيبها فقال البصريون : مركبة من "ها" التي للتنبيه و "لُمَّ" التي هي فعل أمر من قولهم : لَمّ الله شعثه أي جمعه ، كأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفاً (٣) .

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من "هَلْ" التي للزجر و "أُمَّ" بمعنى اقصد ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على السّاكن قبلها ، وحذفت فصارت "هلم" . يقول الفراء : « ونرى أن قول العرب : هلم إلينا ، مثلها إنما كانت "هل" فضمّ إليها "أُمَّ" فتركت نصبها »(٤) .

قال ابن مالك : « وقول البصريين أقرب إلى الصواب »(٥) ؛ لأنهم نطقوا به فقالوا "هَالُمَّ" .

وأما البناء على الفتح فنقل الإجماع عليه أبو علي الشّلوبين ، نقل ذلك عنه أبو حيان فقال : « قال أبو علي : أما "هلم" فمفتوحة عند الجميع »(١) .

---

(١) الأشباه والنظائر ١٣٠/١ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٨٦/٣ . و يُنْظَر: التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٢٣٤/٢ ، شرح قطر الندى لابن هشام ص ٣١ ، و شرح الأشموني ٣٠٤/٣ .

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٣٣٢/٣ ، الأصول لابن السّراج ١٤٦/١ ، سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٣٤/١ و ٧٤٥/٢ ، والخصائص له ٣٥/٣ ، الإنصَاف في مسائلِ الخِـلاف للأنْبَـاريّ ٣٤٤/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٩٠/٢. والتبيان في إعراب القرآن له ٢٦٤/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ .

(٥) الكافية الشافية ١٣٩١/٣ .

ونقل الإجماع أيضاً ابن يعيش على بناء اسم الفعل قال : « فإن قيل فعل الأمر مختلف في بنائه وإعرابه على ما هو معلوم فما بال الإجماع وقع على بناء هذه الكلم؟!»[٢] ، يعني وقوع الإجماع على بناء أسماء الأفعال دون فعل الأمر ، إذ وقع خلافٌ بين العلماء في بنائه .

---

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٨ ، وحديث الشلوبين عنها في التوطئة ص٣١٨.

(٢) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٤/٣١ .

٤٠- بناء اسم فعل الأمر الذي على "فَعَالِ" وما وازنه من المصادر المعدولة .

يصاغ من الفعل الثلاثي اسم فعل أمر على وزن "فَعَالِ" فيبنى على الكسر لوقوعها موقع فعل الأمر ، وقد نقل الإجماع على ذلك الأنباري بقوله : « أجمعنا على أن ما كان على وزن "فَعَالِ" من أسماء الأفعال كـ "نزَالِ" و "تَراكِ" و "مَناعِ" و "نَعاءِ" و "حَذارِ" و "نَظارِ" مبنى لأنه ناب عن فعل الأمر ، فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك ومناع ناب عن امنع ونعاء ناب عن انع وحذار ناب عن احذر ونظار ناب عن انظر قال زهير :

ولأنْتَ أشْجَعُ من أسَامةَ إذ دعيت "نَزَالِ" ولَجَّ في الذُّعر

أراد انزل »[١] .

ونقل الإجماع على البناء ابن مالك أيضاً قال : « واتفقوا على كسر "فَعَـالِ" أمراً أو مصدراً أو حالاً »[٢] والحال كقول الشّاعر[٣] :

وشَرِبْتُ من لَبَنِ المحَلّقِ شَرْبَةً والخَيْلُ تَعْدو بالبعيد بَدَادِ

فتأتي "فَعَالِ" اسماً للمصدرِ معدولاً عن اسم فعل الأمر فتبنى حملاً عليه بشرط أن تكون معرفةً ، مؤنثاً ، معدولاً[٤] و حكى إجماع النحويين على بنائه السّيوطي أيضاً قال

---

(١) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ٥٣٥/٢ وذكر بعده شواهد البقية ، والبيت لزهير في ديوانه ص ٨٦ ، و يُنْظَر : الكتاب ٣٧/٢ (٢٧١/٣)مـع اخـتلاف في الروايـة ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، الأصول لابن السّراج ٨٩/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٥٠/٤ .

(٢) شرح التسهيل للسلسيلي ٩٠٨/٢ ، و مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ومعـه حاشية ياسين ٤٥/١ .

(٣) هو عوف بن عطية التيمي ، يُنْظَر : الكتـاب ٣٩/٢ (٢٧٥/٣) ، المقتضـب ٣٧١/٣ ، شرح أبيات سِيْبَويه لابن السّيرافي ٢٩٩/٢ ، واللسان (بـدد) ، والخزانـة ٨٠/٣ ، و "بَدَادِ" أي متفرقة.

(٤) يُنْظَر : الكتاب ٣٧/٢(٢٧١/٣) ، المقتضب ٣٦٨/٣ ، الخصائص لابن جني ١٩٩/٢ ، ٢٦١/٣ ، شرح أبيات الكِتاب لابن السّيرافي ٣٠٠/٢ ، شَرْح التّسْهيل لابـن مالـك

: « اتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء "فَعَال " المعدول على الكسر إذا كان مصدراً ، ومأخذه السّماع كفجَار ، وحماد ، ويسار ، قال :

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتّى يَسَارِ لَعَلَّنا

وقال :

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ »[١].

فبنيت هذه الألفاظ لمشابهتها "فَعَالِ" الذي هو اسم فِعْلٍ عدلاً ووزناً ، أما الوزن فواضح ، وأما العدل فلأن "فَجَارِ" معدول عن الفَجْرَة فهي علمٌ عليها ، فإذا قيل فجَارِ دل على لفظ الفَجْرَة ، و "يَسَارِ" معدول عن الميسرة وهو علم عليها .

٤١٩/٣ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٥٣/٤ و ٨٠/٣ ، شرح الجمـــل لابـــن عصـــفور ٢٤٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/٣ ، ٣٠٣ ، شرح التسهيل للسلســيلي ٨٧٦/٢ ، ٩٠٨/٢ .

(١) همع الهوامع ١٠٠/١ ، والبيتان في الكِتَاب ٣٩/٢(٢٧٤/٣) ، و منه قــول رســول الله ﷺ: « يا رقادِ ! نمت حتى ذهَب سلاحُك » تاريخ دمشق لابن عساكر ٣١٣/١٩.

٤١- بناء "الآن" .

"الآن" ظرف زمان للوقت الذي أنت فيه ، الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [الجن:٩] يقول ابن قتيبة : « "الآن " هو الوقت الذي أنت فيه ، وهو حدّ الزمانين ، حدّ الماضي من آخره ، وحدّ الزمان المستقبل من أوله »[١] ، واختص هذا الظّرف بملازمته "أل" مع البناء ، وحق ما تدخله "أل " أن يعرب ، كما هو الحال في "أمس" نحو قولهم : خرجتُ أمسِ ، فإذا دخله التعريف أعرب ، كما أن في وسطه مداً .

وهو من الأوان ، فأصل ألفه واو ، وقيل هو من الحين ، فأصل الألف ياء[٢] .

والأصل أن هذا الظّرفَ معربٌ لتحقق موجبات الإعراب ، ولكن العرب لم تستعمله إلا مبنياً ؛ ولذلك اتفق النحويون على أنه مبني على الفتح [٣] ، يقول سيبويه : « قالوا : من الآنَ إلى غدٍ »[٤] نقل الإجماع على ذلك العكبري قال : « وأما "الآن" فاسم لدخول الجار عليها كقولك : من الآن وإلى الآن ، وكذلك الألف واللام ...واتفقوا على بنائها فعلى قول الفراء هي فعل ماض فلا ريب في بنائها...وقال الزجاج : بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة لأن المعنى في قولك : فلان يصلي الآن أي في هذا الوقت »[٥] .

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٣٣ .

(٢) يُنْظَر: العين ٤٠٤/٨ ، الكِتَاب ٣٤٥/٤ ، سرّ صِنَاعَةِ الإعْرَابِ لابـنِ جنِّـيّ ٣٥١/٢ ، الخصائص ٣٧٧/٢ ، المخصص ٨٥/١٤ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٨/١٠ ، شَـرْح التَّسْهيل لابن مالك ٨٤١/١ ، البرهان ٥٤٧/٤ ،

(٣) يُنْظَر : الكِتَاب ٤٠٠/٢ ، الأصول لابن السّرّاج ١٣٧/٢ .

(٤) الكِتَاب ٤٠٠/٢ .

(٥) اللباب ٨٨/٢ . و يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢١٨/٢ .

وحين رأى النحويون استعمال العرب لهذا الظّرف مبنياً مع أن حقه ــ حسب الأصول المرعية الإعراب ــ ذهبوا يلتمسون سبب بنائه ومحصّلة كلامهم في ذلك ما يأتي(١) :

الأول : أنه بُني لتضمنه معنى اسم الإشارة ، فقولك : أنت تفعل كذا إلى الآن معناه : أنت إلى هذا الوقت تفعل ، وهذا رأي سِيبَويه ومن تبعه ، كالزجاج وغيره ، يقول الزجاج : « ...وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة ، المعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعل ، فلم يعرب "الآن" كما لا يعرب "هذا" »(٢).

الثاني : أنه بني استصحاباً لأصله ، لأنه منقول من الفعل "آنَ" من قولك : آنَ لك أن تفعل ، فلما دخلت عليه الألف واللام ترك على ما كان عليه من الفتح ، وهذا رأي الفراء(٣) .

الثالث : أنه بني لوقوعه في أول أحواله معرفاً بالألف واللام ، وحكم الأسماء أن تكون نكرة ثم تعرَّف ، فلما خالفت الأسماء في أصل الوضع ، ولزمت صورة واحدة كالحروف بنيت ، وقال به المبرّد وتبعه ابن السّراج وغيره(٤) .

ولم يرتض ابن مالك هذا الأخير لعدم اطِّراده(٥) بكل ما شابهه من الأسماء ، فهو منتقضٌ بـــ "الجمَّاء الغفير" و "اللات" قال : « ولو كان هذا سببَ بنائه لبُني "الجمَّاء

---

(١) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْباريّ ٥٢١/٢ ، شَرح المفَصَّل لابــن يَعــيش ١٠٣/٤ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢١٩/٢ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّــان ١٤٢٤/٣ ، هَمْــع الهَوامع للسُّيوطيّ ١٣٦/٢

(٢) معاني القرآن للزجَّاج ١٥٣/١ ،٢٤/٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١ ، وله قول آخر وهو أن "الآن" أصلها "أوان" حذفت الهمزة منها ، وقلبت الواو ألفاً ، ثم جيء بالألف واللام فبنيت معها وبقيت على نصبها . و يُنْظَر : إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس ٢٥٨/٢ ، الصاحبي لابن فارس ص ٢٠٢ .

(٤) الأصول لابن السّراج ١٣٧/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٠٣/٤ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢١٩/٢ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٣٦/٢ .

(٥) والطَّرد شرط في العلّة ، وذلك أن يوجدَ الحكم عند وجودها في كل موضعٍ ، يُنْظَر : لمــع

الغفير» و "اللات" ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبةً لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كلّ اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب اطّراح ما أفضى إليه»[١] .

و هناك رأي ضعيف وهو أن من العرب مَنْ يعرب "الآن" تمسُّكاً بقول الشّاعر[٢] :

وقَدْ مرَّ للدارَينِ من بعدنا عصر كَأنّهما مِلآنِ لم يَتَغيَّرا

أراد من الآن فحذف النون لالتقاء السّاكنين ، وأعرب "الآن" فجرّه بالكسرة لدخول "من" عليها ، فصارت عند هذا الشّاعر معربةً ، « وفي الاستدلال بهذا ضعفٌ لاحتمال أن تكون الكسرةُ كسرةَ بناء ، ويكون في بناء "الآن" لغتان بالفتح والكسرِ كما في "شتّان" إلا أن الفتح أكثر وأشهر »[٣] ، ثم إنه لم يرد عن العرب سماعٌ غير هذا يدل على الإعراب ، وكل ما سمع منهم البناء .

الأدلة للأنباري ص ٦٠ .

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢/٢١٩ .

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي ، أشعار الهذليين ٢/٩٥٦ ، أمالي القالي ١/١٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٩،٥٤٠،٤٣٩ ، الخصائص ١/٣١٠ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨/٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٩ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٣/١٤٢٤ ، شذور الذهب ص ١٦٥ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٢/١٣٦ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢/٢٢٠ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/٣٦٣ .

الباب الثاني

المبهمات

الباب الثاني

المبهمـــــــــات

توطئة

المبهمات هي : الضّمير ، واسم الإشارة ، والموصول ، وإنما سميت "مبـــهمات" لأنها محتاجة إلى ما يبين معناها فالضّمير ينبغي أن يسبقه مرجع يعود إليه يوضح المقصود منه ، واسم الإشارة لابد من مشار إليه يوضح المقصود بالإشارة ، والموصول مفتقــر أبداً إلى الصلة التي توضح إبهامه .

وكل هذه المبهمات إنما بنيت لافتقارها ـــ كالحروف ـــ إلى ما يـــبين معناهـــا لإبهامها[١]، قال أبو علي الشّلوبين : « والمشبّه به [أي بالحرف] ما افتقر إلى غـــيره في إفهام معناه كأسماء الإشارة والمضمرات والموصولات »[٢] ، والإبهام في هذه الأسماء هو من جهة وقوعها على الإنسان والحيوان والجماد فلا تختص بشيء معين وليس معنـــاه التنكير فهي معارف[٣] .

وكان حق هذا الباب أن يكون مع الباب الأول في فصل المبنيات من الأسماء ، ولكنني أفردتها بباب لتشابهها ، واستقلالها ببعض الخصائص ، ولكثرة مسائلها .

---

(١) يُنْظَر : الكِتَاب ٤٢/٢ (٢٨٠/٣) ، المقتضب ١٨٦/٣ ، ٢٧٧/٤ ، الأصول لابن السّراج ١٢٧/٢ ، نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٢٧ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٢٦/٣ ، شـــرح الجزولية للشلوبين ٦٥٣/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٧١/٢ ، شرح ابن عقيـــل ٣١/١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٥٢/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٨٦/١ .

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ٣٣١ .

(٣) شرح الجزولية ٦٥٣/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٦/٥ .

الفصل الأول

الضّمير

الإجماع على أن : "التّاء"، و "الكاف"، و "الهاء" ، و ياء "المتكلم"، و "أنا"، و "نحن" من الضّمائر .

الضّمير هو الموضوع لتعيين مسمّاه ، والمسمى إما أن يكون هو المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، وقد اختلف النحويون في ألفاظ الضّمائر وفي عدّ بعضها والذي اتفقوا عليه منها ستة ألفاظ كما قال السّيُوطيّ : « المجمع على كونه ضميراً ستة ألفاظ : "التّاء " و "الكاف" و "الهاء" و "ياء المتكلم" و "أنا" و "نحن" »[(١)] .

ونقل الإجماع أيضاً ابن أبي الربيع فقال بعد عدّه الضّمائر وفروعها ومواضع إعرابها : « فقد تحصل مما ذكرته أنّ الضّمائر المتفق عليها ستون ضميراً »[(٢)] ويريد بالسّتين الضّمائر السّابقة وفروعها .

وهذه الضّمائر المذكورة منها المتصل كـ "التاء" و "الكاف" و "الهاء" و "ياء المتكلم" ، والمنفصل وهما "أنا" للمتكلم المفرد ، و "نحن" للمتكلم ومعه غيره ، ومنها ما هو من ضمائر الرفع وهو "التاء" للمتكلم والمخاطب نحو : قرأتُ وقرأتَ ، و "أنا" و "نحن" .

وقد اختلف النحويون في "أنا" ما الضّمير منه ؟ :

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٠٧/١ . و يُنْظَر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٦،٨٩/٣ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٢٢/١ ، وشرح الكافية له ٢٣٠/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٢٧/٢ .

(٢) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٣٠٧/١ .

فذهب البصريون ومن وافقهم إلى أن الأصل فيها هو الهمزة والنون المفتوحتان ، والألف الأخيرة زائدة لبيان حركة النون في الوقف وهي الفتحة كما زيدت هاء السّكت في مثل "قِه" و "ارْمِه " في الأمر من "وقى" و "رمى" ، فالكلمة عندهم ثنائية الوضع مبنية على الفتح ، والتزمت زيادة الألف فيها لأن آخرها نون وهي خفية وأنها وضعت على أقل عدد يتكلم به مفرداً ، ولولا الألف لسقطت الفتحة من النون للوقف فالتبست بـ "أنْ" الحرفية[١] .

وذهب الكوفيون[٢] إلى أن الكلمة كلها اسم ، وألفها أصلية وليست زائدة فهي عندهم ثلاثية الوضع مبنية على السّكون ، و اختار هذا القول ابن خالويه[٣] وابن مالك[٤] ، ولهم في ذلك أدلةٌ ، وللبصريين إجابةٌ عنها ، وليس هذا موضعَ بسطٍ للخلاف ، والذي يظهر ترجيحه هنا هو الرأي القائل بأن الضّمير هو الكلمة كاملة وهذا هو الذي استقر عليه الرأي في العصور المتأخرة وأنها مبنية على السّكون ، والقول بعدم الزيادة أولى إن لم يمنع مانع ، وأما إثبات الألف في الوصل والوقف فلغة للعرب[٥] .

---

(١) يُنْظَر : الكتَاب ١٦٣/٤ ، ٢٢٧ ، الأصُول لابن السّراج ١١٦/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٦/٣ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١٣٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٣١/١ ، المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ص ١٥٢ ، التكملة له ص ٢٠٢ ، الحجة للقراء السّبعة له ٣٥٩/٢ ، معاني الحروف للرماني ص ٨٠ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٠٧/١ ، سر صناعة الإعراب ٥٥٥/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٣/٣ ، ٨٣/٩ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٩/٢ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ٢٧/١ ، المساعد لابن عقيل ٩٨/١ ، الدر المصون للحلبي ٦٢٠/١ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ١٠٣/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٠١/١ .

(٢) تنظر المصادر السّابقة .

(٣) الحجة في القراءات السّبع لابن خالويه ص ٩٩ .

(٤) التسهيل له ص ٢٥ ، توضيح المقَاصد ١٣٥/١ ، تعليق الفرائد ٦٩/٢ والمصادر السّابقة .

(٥) يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ والمراجع السّابقة .

والكاف والهاء والياء تكون للنصب مثل : أكرمه و هذا كتابه والكتاب له ، وأكرمك وهذا كتابك والكتاب لك ، و أكرمني و هذا كتابي والكتاب لي .

وقد نقل الإجماع على أنها من الضّمير المتصل ابن جني فقال مستدلاً على شدة اتصال الفعل بفاعله حتى صار كأنه جزءٌ منه بحكمهم على الكاف من ضربتك بالاتصال مع الفصل بينها وبين الفعل بالتاء التي هي فاعل ـ قال : « ... وذلك كقولك : ضربتك وأكرمته ونحو ذلك مما يتصل فيه الضّمير المنصوب بالضّمير قبله المرفوع ، فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدّة اتصال الفعل بفاعله ، ووجه الدّلالة من ذلك أنهم أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من الضّمير المتصل كما أن الكاف في نحو : ضربك زيدٌ كذلك ...»(١) .

ونقل الإجماع أيضاً الشّيخ خالدٌ الأزهري فقال : « وجملة الضّمائر البارزة ستون ضميراً ؛ لأن البارز إما متصل ، وإما منفصل ، والمتصل : مرفوعٌ ومنصوبٌ ومخفوض ، والمنفصل : مرفوع ومنصوب فقط ، فهذه خمسة أقسام ، ثلاثة للمتصل ، واثنان للمنفصل ، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة ...وإذا ضربنا خمساً في اثني عشر خرج منها ستون ...» وفصل الضّمائر المتصلة والمنفصلة ثم قال : « فهذه ستّون متفقٌ عليها »(٢) .

---

(١) الخصائص ١/١٠١ ، و يُنظَر : شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/٩١ ، شَرح الكَافية ٢/٤٢٠ .

(٢) التَّصْريح ١/٣٢٨ .

"الهاء والألف" في نحو : "أكرمها" ضمير الغائبة .

للمؤنثة الغائبة "ها" مثل : أكرمها ومر بها ويقال للمثنى المذكر والمؤنث : أكرمهما ومرّ بهما ، والضّمير هو مجموع الهاء والألف[١] .

وقد نقل الإجماع على ذلك العكبري بقوله : « والاسم في "رأيته" الهاء والواو عند سيبَويه ولكن حذفت في الوقف وإذا وصلت بـ "الميم" نحو رأيتهم تخفيفا ودليله أن هذا الضّمير هو الضّمير المنفصل في قولك : "هو" وقال الزّجاج الاسم هو الهاء وحدها واتفقوا على أن الهاء والألف في رأيتهما الاسم »[٢] .

ونقل أبو حيان الإجماع عليه عن السّيرافي قال : « ومثال "ها" للغائبة :﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ ﴾ [الشّمس:٩] وفي البسيط : قيل الهاء والألف هو الضّمير ، وحكى السّيرافي[٣] أنه لا خلاف في ذلك ، واستدل بلزومها ، ولو كانت صلة لم تلزم كما في ضربه »[٤] .

ونقل الإجماع أيضاً السّيُوطيّ[٥] .

وقيل إن الضّمير هو "الهاء" وحدها ، والألف زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث متولدةٌ عنها ، ولزمت لخفائها[٦] ، فهي إما لبيان الحركة أو للإتباع .

وشذّ حذف الألف بعد الهاء في قول الشّاعر[١] :

---

(١) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩١٧/٢ .

(٢) اللباب للعكبري ٤٨١/١ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١٦٦/٥/ب ، عن محقق التذييل .

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٦٢/٢ .

(٥) هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ١٩٤/١ ، ونقل هذا الإجماع عن السّيرافي الدلائي في نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدّلائي ٥٦٠/٢ .

(٦) الحجة لأبي علي الفارسي ١٣٨/١ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ ٧٢٦/٢ ، التذييل لأبي حيان ١٦٢/٢ ، نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدّلائي ٥٦٠/٢ .

أَما تقولُ به شاةٌ فيأْكُلُها أَو أَن تَبِيعَهَ في بعضِ الأَراكِيب

يريد تبيعها فحذف الألف وهذا شاذّ[٢] .

(١) سرّ صِنَاعةِ الإعْرَابِ لابنِ جنّيَ ٢/٧٢٧ ، اللسان "ركب" ١/٤٣٠ .

(٢) سر الصناعة ٢/٧٢٧ .

الإجماع على إشباع هاء ضمير الغائب إذا تحرك ما قبلها .

ضميرُ الغائب المذكر هاء مضمومةٌ مع الإشباع إن لم تل ياء ساكنة كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الكهف:٦٣]

أو كسرة نحو : ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ ﴾ [طه: ١٠] ومثال الضّم : لـهُ ، وكتابُهُ ، وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾[الكهف:٣٧] ، وأهل الحجاز يبقون على ضَمِّهَا فيقولون : بِهُوْ ، وَلَدَيْهُوْ [١] ، و بنو تميم يكسرونها[٢] .

وقد نقل الاتفاق على ضم هاء الغائب الرضي بقوله : « وحركة هاء المذكر ضمةٌ إلا أن يكون قبلها ياء أو كسره ... وإن كان السّاكن غير الياء فضم الهاء متفقٌ عليه »[٣] فتشبع حركة الهاء بعد متحرك ضمةً كانت الحركة ـ كما سبق ـ أو كسرةً نحو : بهِ ، فيتولد من الضّم واو ومن الكسر ياء[٤] .

وقد نقل الإجماع على ذلك السّيُوطيّ بقوله : « أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً »[٥] .

والإشباع استصحاباً لأصل ضمير الغائب "هو" .

(١) الكتاب ١٩٥/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٦/١ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٤٢١/٢ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٣١/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٢١/٢ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ١٦٥/٢ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ٩١٨/٢ ، المساعد بشرح التسهيل ٩٢/١ ، شفاء العليل للسلسيلي ١٨٤/١ .

(٥) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٩٦/١ .

"التّـاء" للمـتكلم والمخاطـب بنوعيـه فاعـل في غـير "أرأيـت" بمعنى أخبرني.

التاء ضمير متَّصل يكون للمتكلم نحو : قـرأتُ ، وللمخاطـب : قـرأتَ ، وللمخاطبة : قرأتِ[1] ، وهذه التاء في محل رفع فاعل باتّفاق النحويين ، وللمخاطب أيضاً الكاف في نحو : أكرمتُكَ ، وللأنثى أكرمتُكِ ، والكاف هنا في محل نصب مفعول به .

وهناك أسلوبٌ خرج عن هذا النظام وهو أرأيتَكَ ، من "رأى" التُزم فيه صيغة الماضي ، وسُبق بهمزة الاستفهام ، وتلحقه تاء موحَّدة مفتوحة ، يتصل بها في الغالب كاف تختلف باختلاف المخاطب إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتأنيثاً ، نحو "أَرَأَيْتَكَ"، "أَرَأَيْتَكُمَا"، "أَرَأَيْتَكُمْ"، "أَرَأَيْتَكُنَّ".

و هذا التركيب ورد كثيراً في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، وقد جمع فيه بين حرفين دالين على المخاطب وهما التاء والكاف .

و "أرأيت" هنا بمعنى أخبرني ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء:٦٢] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام:٤٠] ، وفي الحديث أنه ذكر قارىء القرآن وصاحب الصدقة فقال رجلٌ : يا رسولَ الله أرأيتَكَ النَّجْدَةَ تَكُونُ في الرَّجلِ فقال : « لَيسَتْ لهمَا بِعَدْلٍ »[2] .

والمفرد كغيره في هذه التاء يقول الفراء : « وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجمع في مؤنثه ومذكَّره فتقول للمرأة : أرأيتَكِ زيداً هل خرج ؟ وللنسوة

(١) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٦/٣ والمراجع الآتية .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند و يُنْظَر : النهاية لابن الأثير ١٨/٥ .

: أرأيتَكن زيداً ما فعل ؟ »[١] فقد استغنوا بما اتصل بحرف الخطاب عن التثنية والجمع والتأنيث لعلامة الضّمير التي هي التاء[٢].

والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب[٣] ، يقول الأخفش : « فهذه الكاف ليس لها موضع تَسَمَّى بجرٍ ولا رفعٍ ولا نصبٍ ، وإنما هي من المخاطبة مثل كاف "ذاك " »[٤] . وقال الزّجاج : « والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها »[٥] .

وإنما حُكم على الكاف بالحرفية لأن الفعل "رأى" يتعدى إلى مفعولين نحو : أرأيتَك زيداً ما صنع ؟ ، فـ "زيد" هو المفعول الأول ، و "ما صنع"في موضع المفعول الثاني ، والكاف لا محل لها من الإعراب ، ولو سقطت من الكلام لصحّ فتقول : أرأيتَ زيداً ما صنع .

وأما التاء فهي ــ كما سبق ــ مفتوحةٌ ، « وإنما فُتِحَت التاء في كلّ حال ، واقتُصِر في علامة المخاطبين ، وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل : أَرَأَيْتَكَ

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١ ، معاني القرآن للأخفش ٢٩٩/١ ، المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ١٣٨ ، واللسان ٢٩٤/١٤ (رأى) .

(٢) يُنْظَر : المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ١٣٨ .

(٣) الكِتاب ٢٤٥/١ ، معاني القرآن للأخفش ٤٨٨/٢، المقتضب ٢٠٩/٣، معاني القرآن للزجاج ٢٧٠/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢ ، المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٧٥ ، سرّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ ٣٠٩/١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٩٩/١ .

(٥) معاني القرآن للزّجاج ٢٤٦/٢ ولعله يعني بالنحويين الموثوق بعلمهم البصريين ؛ لأن الكسائي والفراء وغيرهما يقولان بأن لها محلاً من الإعراب هو النصب قال الفراء : « وموضع الكاف نصب » ٣٣٣/١ ، ويُنْظَر : الحجة للقراء السّبعة لأبي علي الفارسي ٣٠٩/٣، جامع البيان للطبري ١٩١/٧ ، مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢٥١/١ ، تفسير القرطبي ٤٢٣/٦ ، اللسان ٢٩٤/١٤ .

زيداً ما صنَع ؟ وللمرأة : أرَأَيْتَكِ زيداً ما فَعَل ؟ وأَرَأَيْتَكُما ، وأَرَأَيْتَكُمْ ، وأَرَأَيْتَكُنَّ بفتح التاء البتة ؛ لأنها أُخْلِصَت اسماً، وجُعِلَتْ علامة الخطاب فيما بعد »[١]

وموضع هذه التاء رفعٌ ؛ لأنها في غير هذا التركيب كذلك بإجماع النحويين ، وقد نقل الإجماع على أن التاء فاعلٌ في غير هذا الأسلوب ابن مالك قال : « التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل [أرأيتك] بإجماع »[٢].

وحكاه أيضاً السّيوطي بقوله : « تتصل هذه الكاف ـ أعني الحرفية ـ بـ "أرأيت" بمعنى : أخبرني نحو أرأيتك يا زيدُ عمراً ما صنع » وذكر الخلاف في هذه التاء والكاف ثم قال : « ... وبأن التاء محكومٌ بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع »[٣] .

---

(١) سر الصناعة ٣١٢/١ .

(٢) شرح التّسهيل ٢٤٧/١ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٥١/١ .

أقسام المضمر و المظهر من جهة التّقديم والتأخير .

الترتيب بين الضّمير ومرجعه مسألة يتعلق بها فهم المعنى المراد ، إذ لا يتم ذلك إلى بمعرفة مرجع الضّمير ؛ إذ هو مبهمٌ لا يفهم معناه إلا بما يعود عليه ولذلك كان الأصل والكثير في القرآن وكلام العرب أن يعود الضّمير على مذكور سابق متقدم في اللفظ والمعنى وهو مقتضى وضع الكلام ، فهو متقدم لفظاً تحقيقاً ، أما تقدمه لفظاً فهو أن يسبق المرجع الضّمير بلفظه ، وأما التقدم في المعنى فهو أن تكون رتبة المرجع متقدمةً كالفاعل نحو قوله تعالى :﴿۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ ﴾ [البقرة:٦٠] ونائبة كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾[عبس:١٧] والمبتدأ كقوله تعالى :﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾، [الفتح:٢٩] وما أصله المبتدأ كأسماء النواسخ نحو قوله تعالى :﴿ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾[الإسراء:٢٧] .

والمرتبة الثانية أن يعود الضّمير على متقدم لفظاً لا معنى كالخبر فهو متأخر في الرتبة نحو قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾[البقرة:١٣٤] وكخبر النواسخ كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُۚ ﴾[النساء:١١] والمفعول به نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْۖ ﴾ [البقرة:٢٢] أوالمجرور بحرف كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ ﴾ [البقرة:١١٠] وهذا القسم كثير أيضاً في القرآن .

والمرتبة الثالثة أن يعود الضّمير على متأخر لفظاً لا معنى وقد يعبر عنه بالتقدم لفظاً تقديراً [١] لأن الفاعل محكوم له بالتقدم وهذه قليلة في القرآن فلم ترد إلا في ثلاث آيات ، هي قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ [طه:٦٧] فالضّمير عائد على "موسى" وهو متأخر لفظاً متقدم رتبة إذ هو فاعل ، وقوله تعالى :﴿ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [القصص:٧٨] فالضّمير في "ذنوبهم" يعود على "المجرمون" وهو متأخر في اللفظ متقدم في المعنى فهو نائب فاعل . وقوله تعالى :

---

(١) شرح الكافية للرّضي ٤٠٣/٢ .

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ ﴾[الرحمن:٣٩]والضمير كالذي قبله[1] .

وهذه المراتب الثلاث للمضمر والظّاهر قد أجمع النحويون على جوازها نقل ذلك السّيُوطيّ عن ابن النحاس[2] قال : « قال ابن النّحاس في التّعليقة : المضمر والمظهر من جهة التّقديم والتّأخير على أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون الظّاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبة ، نحو : ضرب زيدٌ غلامَه .

الثّاني : أن يكون الظّاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُه .

الثّالث : أن يكون الظّاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ ، نحو : ضرب غلامَه زيدٌ . فهذه الثّلاثة تجوز بالإجماع »[3] .

ونقل الإجماع أيضاً على بعض الصور الأنباري قال في معرض جواب البصريين على قول الكوفيين بمنع تقديم الخبر على المبتدأ لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره قال : « هذا فاسدٌ ؛ وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع : ضرب غلامَه زيدٌ ، إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولاً ؛ لأن "غلامه" وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضّمير»[4] .

---

(١) يُنْظَر : شَرح الجزُوليَّة للشّلوبين ٢/٦٢٠،شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد ، أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي ، أخذ عن ابن عمرون العربية ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث من آخرين ، من تلاميذه أبو حيان ، توفي سنة ٦٩٨ ، له إملاء على المقرب . التذكرة لأبي حيان ص٥٢، ٣٣٣، بغية الوعاة ١/١٣ .

(٣) الأشباه والنّظائر ٢/٨٣ .

(٤) الإنصَاف للأنْبَاريّ ١/٦٨.وذكر هذا الإجماع في أسرار العربيَّة ص ٧١ .

ونقل الإجماع أيضاً أبو حيان بقوله : « فأما قوله : ضرب غلامَه زيدٌ فإنما جاز لأن المفعول ـــ وإن كان مقدماً في اللفظ على الفاعل ـــ فإنه مؤخر عنه في المعنى ؛ لأن المفعول رتبته أن يكون بعد الفاعل ، وليس بين النحويين اختلافٌ في جواز هذه المسألة »(١) .

ونقل الإجماع أيضاً الزبيدي بقوله : « ... ولهذا جاز إجماعاً : ضرب غلامَه زيدٌ ، وقال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ »(٢) .

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٦٢ .

(٢) ائتلاف النُّصْرة للزَّبيدي ص ٣٤ .

ضمـــير الشّـــأن

الإجماع علـى أن ضـمير الشـأن اسـم يحكـم علـى موضـعه بالإعراب علـى حسـب العامـل .

ضمير الشّأن للمذكر كقوله تعــالى :﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ [طــه:٧٤] وضمير القصة للمؤنث كقوله تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[الحــج:٤٦] منــه الحديث : « إنَّهُ ليسَ مِن النَّاسِ أحدٌ أَمَنَّ عليَّ في نفْسه ومَاله من أبي بكر بن أبي قُحافةَ ولوْ كنت متَّخذًا من النَّاسِ خَليلاً لاتَّخذتُ أبا بكرٍ خليلا ولكن خُلَّةُ الإسلامِ أفضَـــلُ »[1] ، ومنه قول الشّاعر[2] :

على أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وإنما   تُوكَّلُ بالأدنى وَإنْ جَلَّ ما يَمْضِي

والشّأن والقصة هو اصطلاح البصريين ، ويسميه الكوفيون مجهــولاً لأنـــه لا يرجع على مذكور ولم يتقدمه ما يفسّره ويعود عليه[3] ، وسماه الفراء[4] عماداً في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[النمل:٩] ، والعماد عند الكوفيين أيضاً هو الذي يســـميه

---

(١) رواه البخاري ٥٥٨/١ مع الفتح .

(٢) هو أبو خُرَاش الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣ ، الخصـــائص ١٧٠/٢ ، المحتســـب ٢٠٩/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٤٥٣/١ ، شرح التسهيل ١٦٤/١ ، الارتشاف ٤٨٧/١ ، شفاء العليل ٢٠٤/١ ، المغني ص ١٩٣ ، وشرح شواهد المغـــني ٤٢١/١ ، والخزانة ٤٠٥/٥ . وتَعْفُو : تمحي ، الكُلُومُ : جمع كَلْم ، وهو الجُرْح. تُوَكَّـــلُ بالأدنى : أي يكون حزننا على قريب العهد وإن كان من مضى أعظم شأناً منه.

(٣) يُنْظَر : مجالس ثعلب ٢٣١/١،٢٣٠،١٠٢ ، الخصائص ٣٩٧/٢ ، شَرح المفَصَّـــل لابـــن يَعيش ١١٤/٣ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٦٢/١ ، ارْتشَـــاف الضَّـــرَب لأبي حَيَّـــان ٩٤٧/٢ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٦٣٦ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢ .

البصريون ضمير الفصل ، وبينهما فروقٌ كثيرة [١] ويسمى أمراً [٢]. ولعل تسمية البصريين أولى لأنهم سموه باعتبار معناه لأنه للشأن والقصة ، والكوفيون وصفوه بالمجهول ، فسموه باعتبار وصفه[٣] .

و أما فائدة هذا الضّمير والغرض منه فيقول ابن جماعة : « وجيء بضمير الشّأن لتعظيم الأمر وتهويله ، ولذلك جاء في الأكثر لوعيد أو وعد أو تهديد ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ [طه:٧٤] ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾ {[المؤمنون:١١٧] ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[يوسف:٩٠] »[٤] .

وهذا الضّمير اسمٌ له محل من الإعراب بحسب موقعه من الجملة وقد نقل أبو حيان الإجماع على ذلك بقوله : « ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل ، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة[٥] من إنكاره وزعمه أنه حرف » [٦] .

---

(١) يُنْظَر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٥/٢ ، فقد أورد عشرة فروق بينهما ، والمغني ص ٦٤١ .

(٢) مجالس ثعلب ٢٧٢/١ .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧٢/١ ، تعليق الفرائد للدماميني ١٢٠/٢ .

(٤) شرح الكافية لابن جماعة ص٢٤٩ .

(٥) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطَّرَاوَة السَّبَائي النَّحويّ المالقي الأَرْضِيْطِيّ شيخ الأندلسيين في زمانه ، ولد في "أرْضِيْط" وهي من قرى مالقة ، قرأ على الأعلم كتاب سِيبَويه وروى عن أبي الوليد الباجي ، وعنه السّهيلي والقاضي عياض ، تفرد بآراء ، توفي سنة ٥٢٨ في رمضان ، له الترشيح في النحو ، المقدمات على كتاب سِيبَويه ، الرد على النحاة . معجم البلدان ١٥٢/١ ، إنباه الرواة ١١٣/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٩،٦٠٩ ، بغية الوعاة ٦٠٢/١ .

(٦) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٧١/٢ .

ونقل هذا الإجماع أيضاً ابن أبي الربيع فقال : « وهذا الذي ذكرته من ضمير الأمر والشّأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً »[١] .

ونقل عنه السّيُوطيّ هذا الإجماع[٢] .

وشذ ابن الطراوة فزعم أنه حرفٌ لا محل له من الإعراب[٣] وقد استدل على مذهبه بأمور منها :

ـ أن الهاء في نحو : إنه أمة الله ذاهبة[٤] حرفٌ كف "إنّ" عن العمل ، كما كفتها "ما" في : إنما زيدٌ قائمٌ[٥] ، فقاس "الهاء" على "ما" .

قال : وأمّا ما ليس فيه هاء نحو قوله[٦] :

إنّ مَنْ يدْخُلُ الكَنيسَةَ يومًا   يَلْقَ فيها جَآذِراً وظِبَاءَ

و كان زيدٌ منطلقٌ ، وليس عمرو ضاحكٌ ، وما أشبهها من نواسخ الابتداء فملغاة كظننت ، وثبت أن ظننت تلغيها العرب ، وعمل هذه فرع عنها فتقاس عليها في الإلغاء[٧] .

ـ وأن في ما ذهبوا إليه تناقضاً لجعلهم الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو : إنه زيدٌ قائمٌ ، وكان عمرو ضاحك ، واسم الناسخ الذي هو ضمير الأمر

---

(١) هو الأخطل ، البسيط لابن أبي الربيع ٢/٧٥٥ ، مُغْني اللَّبيب ص٥٦ ، خزانة الأدب ١/٤٧٥ .

(٢) هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ١/٢٢٤ و يُنْظَر : ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢/٩٤٧ .

(٣) المراجع السّابقة ، البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٥٥ .

(٤) الكتَاب ١/١٤٧ .

(٥) يُنْظَر : التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٧١ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢/٧٨٥ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ١/٢٢٤ .

(٦) الأخطل ، ملحق الديوان ص ٣٧٦ ، أمالي الشجري ٢/١٩ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/٤٤٢ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٧١ ، نتائج التحصيل ٢/٦٣٩ .

(٧) التذييل والتكميل ٢/٢٧١ ، نتائج التحصيل ٢/٦٣٩ .

مفسر بالخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولاً ، والمفسر أن يكون معلوماً فقد جعلوا الشّيء الواحد معلوماً مجهولاً[١] .

ـــ وأن العرب لم تذكر "الأمر" بهذا اللفظ في هذا المعرِض ولا "الشّأن" فلم تقل : كان الأمر زيد قائم ، ولا الشّأن زيدٌ ضاحك [٢] .

هذا مجمل ما استدل به ابن الطراوة على أن ضمير الشّأن حرفٌ لا محل له من الإعراب ، وقد ردَّ عليه كثير من العلماء ، ولم يرتضوا طريقته في تناول بعض قضايا النحو ، قال أبو علي الشّلوبين : « ...وهو تناولُ جملة من المتأخرين ومنهم ابن الطراوة وليته لم يفعل إلا هذا ، أعني تناوله لهذه المواضع هذا التناول السّيئ »[٣] .

وأما الجواب عن أدلته السّابقة فيقال :

ـــ أما قياسه "الهاء" على "ما" الكافة للحروف الناسخة فقياس غير صحيح لأنه قياس مع الفارق ؛ لأن "الهاء" لم تثبت حرفاً في غير محل النزاع ، فإخراجها عما استقر لها من الاسمية بجعلها كافةً فاسد[٤]، لأن العرب لا تجعل الأسماء كافةً وإنما استقر هذا للحروف نحو "إنما" و "إنْ" مع "ما"[٥].

وأما إلغاء "كان " و "ليس" إذا لم يظهر لهما عملٌ فيما بعدهما فلم يثبت ذلك فيهما ، ولم يثبت إلغاء فعل مع تقدمه ، وإنما ألغيت "ظننت" متوسطةً أو متأخرة [٦] .

ـــ وأما ادعاؤه التناقض في كلام النحويين بجعلهم جملة : زيدٌ قائم ، من : هو زيدٌ قائمٌ خبراً واشتراطهم في الخبر أن يكون مجهولاً ، وتفسيراً والتفسير لا بد أن يكون معلوماً وهذا تناقض ، فيقال :

---

(١) التذييل ٢٧٢/٢ ، والبسيط ٧٥٥/٢ ، نتائج التحصيل ٦٣٩/٢.

(٢) المراجع السّابقة و يُنْظَر : ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي ص ٢٤٢ .

(٣) شرح الجزولية الكبير ٨٠٤/٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٧٢/٢ ، البسيط لابن أبي الربيع ٧٥٨/٢ ، نتائج التحصيل ٦٣٩/٢ .

(٥) البسيط ٧٥٨/٢ .

(٦) التذييل ٢٧٢/٢ ،

إن النحويين لم يريدوا بكلمة "مجهول" أنه غير مفهوم المعنى ، إذ لا يجوز الإخبار عن معلوم بلفظة أعجمية غير معقولة المعنى ، وإنما أرادوا أن المجهول نسبة المسـند إلى المسند إليه ، فبكونه معلوماً يصح كونه مفسراً ، وبكونه مجهول النسبة صح كونه خبراً [(١)] .

ويقال أيضاً : « إذا قلت : هو زيدٌ قائم ، فـ "هو" ضمير صـالح أن يكـون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضمير الخبر ، فإذا فسِّر بـ "زيد قائم" على أنه ضمير الخبر ، فهو من هذه الجهة[(٢)] تفسير ، وهو من جهة تعيين الخبر خبرٌ ، فيكون تفسـيراً من جهة ، وخبراً من أخرى »[(٣)] .

ــ أما عدم تصريح العرب بـ "الأمر" و "الشّأن" فيقال : إن النحويين لم يريدوا بـ "الأمر" "والشّأن" أنهما المحذوفان بلفظهما ، وإنما ذلك تقريب منهم للمعنى [(٤)] .

وبعد « فقد صح ما ذكره النحويون من صحة ضمير الأمر و الشّأن ونصروه بما لا ينبغي أن يعتقد خلافه »[(٥)] .

وقد احتج عليه أبو علي الشّلوبين بإجماع النحويين ، وأنكر عليه مخالفته إيـاه بقوله : « ثم إنه لو لم يكن في قوله إلا مخالفةٌ لجميع النحويين من الخليل وسيبويه إلى من بعدهم من بصري وكوفي لكان خليقاً بالطّرح والـرفض»[(٦)] ، ولا شـك أن اطّـراد القواعد في سائر الأبواب النحوية وعدم تخلفها سبب للتيسير فالضّمائر كلها أسمـاء ، وكل اسم له محل من الإعراب ، ونواسخ الابتداء لها عمل فيما دخلت عليه ، فخـرم هذه القواعد بجعل بعض الضّمائر حروفاً ليس لها محل من الإعراب ، وإلغـاء عمـل النواسخ مخالفٌ لتلك المقاصد.

---

(١) التذييل ٢٧٣/٢ ، نتائج التحصيل ٦٣٩/٢ .

(٢) في الأصل : الجملة .

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ٧٥٧/٢ .

(٤) المراجع السّابقة .

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ٧٥٩/٢ .

(٦) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٧٣/٢ ، نتائج التحصيل ٦٣٩/٢ .

جواز تقديم الضّمير إذا كان على شريطة التّفسير .

لا يجوز الإضمار ما لم يتقدم مذكور يعود إليه الضّمير لأن ضمير الغائب مبهمٌ مجهولٌ محتاجٌ إلى ما يعين المراد منه ، فالأصل تقديم مفسّره ليعلم المعنيّ بالضّمير عند ذكره بعد المفسِّر[١] يقول ابن السّراج : « واعلم أنهم لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلا على شريطة التفسير ، وإنما خصوا به أبواباً بعينها ، وحق المضمر أن يكون بعد المذكور »[٢] .

وقد يخالَف ذلك الأصل فيضمر قبل الذكر ويؤخر المفسِّر عن ضميره في مواضع محدودة معدودة لقصد التفخيم والتعظيم بذكر ذلك المفسر مرتين ، فالإجمال أولاً والتفصيل بعد ذلك فيكون آكد[٣] ، ولا شك « أن الشّيء إذا أبهم ثم فسِّر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه »[٤] .

والإضمار قبل الذكر يكون في أبواب هي :

ــ نعم وبئس ، مثل : نعم رجلاً زيد .

ــ ربّ ، مثل : ربه رجلاً صحبت .

ــ البدل ، مثل : مررت به زيد .

ــ التنازع يضمر بأول المتنازعين إذا أعمل الثاني وطلبه الأول فاعلاً، كقول الشّاعر[٥] :

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/١٥٦ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢١٨ .

(٢) الأصول / ١/١١٤ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٠٦ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨/٢٨ ، نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدّلائي ٢/٦٢١ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٩٩ ، و شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٠٦ .

(٥) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/١٦٣ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٦٧ ، تذكرة النحاة له ص ٣٥٩ ، تخليص الشواهد لابن هشام ص ٥١٥ ، أوضَح المسَالك ٢/٢٠٠ ، مُغْني اللَّبيب ص٦٣٥ ،

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ ، إِنَّنِي لِغَيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلُ

وهذا لا يجوز عند الكسائي والفراء(١) .

ـ ضمير الشّأن والقصة في الابتداء ونواسخه ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[الإخلاص: ١]

وقد نقل الإجماع عليها بعض النحويين منهم الشّلوبين ذكرها عند مناقشته توجيه بعض النحويين اللغة المسماة لغة أكلوني البراغيث ، أو لغة يتعاقبون فيكم ملائكةٌ كما يقول ابن مالك(٢) نحو : قاما الزيدان فقالوا إنه من باب الإضمار قبل الذكر فرده قائلاً: « لأن العرب غير هؤلاء لا تجيز الإضمار في كلامها قبل الذكر إلا في مواضع خمسة لا تتعداها وهي : ضمير الأمر والشّأن في أبوابه الذي هو الابتداء والخبر إذ أصله ذلك ، والضّمير المفسر بالمنصوب في باب "نعم" و "بئس"، وفي باب "ربّ"، والإضمار قبل الذكر في باب الإعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلاً» .

وهذا التوجيه عنده فاسدٌ لمخالفته الإجماع فهم « قد أضمروا قبل الذكر في غير الأبواب الخمسة التي أجمعت العرب على أن لا يضمر قبل الذكر إلا فيها ، فخرجوا بذلك عن ما اجتمعت العرب عليه في الإضمار قبل الذكر ، وشذوا فيه عن إجماع العرب »(٣) .

وقول أبي علي : « وشذوا فيه عن إجماع العرب » غير مسلّم له إذ قد أجازه غيره من العلماء كالأخفش وقد ورد تفسير البدل لضمير المبدل في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣] في أحد وجوه إعراب

---

(١) شَرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٧٧/١ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٦٧/٢ .

(٢) شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١١٦/١ ، ٢٧٢ ، سماها بالحديث الذي رواه البخاري .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٧٥٦/٢ .

"الذين" إذ جعل بدلاً من الواو في أسروا ، وقوله تعالى :﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة:٧١] فكثير" بدل من الواو ، ومنه قول الشّاعر[١] :

عَلَى حَالَةٍ لَو أنّ في القَوْمِ حَاتماً   عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حَاتمِ

بجر "حاتم" على أنه بدلٌ من الضّمير في "جوده" وكان يمكنه رفعه على الفاعلية ، فلما أمكنه البدل من الضّمير عدل إليه فراراً من الإقواء برفـع "حـاتم" والقـوافي مجرورة[٢] .

وصححه ابن مالك وأبو حيان وغيرهما بل عده ابن مالك من الأبـواب الـتي أجْمِعِ فيها على جواز الإضمار قبل الذكر قال : « ...تقديم الضّمير إذا كان علـى شريطة التّفسير مجمع على جوازه في :

باب نعم كقول الشّاعر[٣] :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ   إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وفي باب ربّ كقول الشّاعر[٤] :

واهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أعْظُمِهِ   وَرُبَّهُ عَاطِباً أنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِه

---

(١) الفرزدق ديوانه ٨٤٢/٢ ، والرواية فيه :

على ساعَةٍ لَوْ كانَ في القَوْمِ حاتمٌ   على جُودِهِ ضَنّتْ بِهِ نَفسُ حاتم

يُنْظَر : طبقات فحول الشعراء ٣١٦/٢ ، اللمع لابن جني ص ١٧٤ ، شرح اللمع لابن برهـان ٢٣٣/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٦٩/٣ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٤٢ .

(٢) يُنْظَر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٣ .

(٣) نسب إلى زهير وليس في ديوانه ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٤٥/٢ ، أوضَح المسَالك مع التصريح ٤٠٩/٣ ، شرح الشذور ١٥١ ، المساعد ١١٤/١ ، شفاء العليـل في شـرح التسهيل ٢٠٢/١ ، حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونِيّ ١/

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٢٧١ ، توضيح المقاصد للمرادي ١٨٥/٢ ، شـرح ابـن عقيـل ١٢/٣ ، شفاء العليل ٢٠٢/١ ، الأشموني مع حَاشية الصَّبَّان ٣٠٩/٢ ، هَمْـع الهَوامِـع للسُّيوطِيّ ٢٢٣/١ ، اللسان ٤٠٩/١ (ريب) عطباً : أي مشرفاً علـى العطـب وهـو الهلاك وإلا لما كان لـ "أنقذته" معنى .

وفي باب البدل كقول بعض العرب[١]: اللهم صل عليه الرّءوفِ الرّحيمِ.

وفي باب الابتداء ونواسخه نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾ [الإخلاص:١] و ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾ [طه:٧٤] وما ذكر من رفع "نعم" و "بئس" ضميراً مستتراً تفسّره النكرة بعده نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، هو رأي الجمهور ففاعل نعم ضمير مستتر و "رجلاً" تمييز ، و "زيدٌ" مخصوصٌ بالمدح ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن زيداً هو الفاعل ، وخالف الكسائي أيضاً في إعراب "رجلاً" إذ جعله حالاً[٢] .

ومنشأ هذا الخلاف هو اختلافهم في فعلية "نعم" و "بئس" فجمهور النحويين يقولون بفعليتهما[٣] وقال الفراء وبعض الكوفيين غير الكسائي إنهما اسمان[٤] .

وللفريقين استدلالات وحجج ستأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ وقيل إن الخلاف بينهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، قال المرادي في طريقتي نقل الخلاف : « والأخرى حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة ، فقال : لا يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن "نعم" و "بئس" فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل »[٥] .

وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في "نعم" و "بئس" وأن الفاعل محذوفٌ ، لأنه لا يبرز في التثنية ولا الجمع ، ولأنه في موضع إبهام لأجل استغراق المدح أو الذم ، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف[٦] .

---

(١) هذه العبارة حكاها الكسائي ، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٤٦/٢ ، المساعد لابن عقيل ١١٤/١ .

(٢) يُنْظَر : شَرح الجمل لابن عصْفور ٥٩٨/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٤٥/٢ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٨٩/٣ .

(٣) يُنْظَر : الأصُول لابن السّراج ١١١/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٥٩٨/١ .

(٤) يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ٥٦/١ ، ٥٧ ، ٢٦٧ ، الأصُول لابن السّراج ٦٨/١ ، الإنصَاف م ١٤ .

(٥) توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٧٥/٣ .

(٦) التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/ل ١٦٢ عن : ابن الطراوة النحوي ص٢٧٢ .

وللضمير المستتر في "نعم" و "بئس" أحكامٌ منها :

ــ أنه لا يجوز إبرازه في حال تثنية ولا جمع استغناء بتثنية مفسِّره وجمعه ، نحو : نعم رجلين الزيدان ، نعم رجالاً الزيدون[١] .

ومنه قول الشّاعر[٢] :

نعمَ امرأين حاتمٌ وكَعبُ   كلاهما غَيْثٌ وسَيفٌ عَضْبُ

يقول سيبويه : « واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في "نعم" لا تقول : نعموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررت بكل ، وقال الله عز وجــل : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [النمل:٨٧] .

وقد نقل الإجماع على توحيد هذا الضّمير وتذكيره الأبذي[٣] بقولــه : « أمـا "نعم" فإن الضّمير لا يكون إلا مفرداً مذكراً على كل حال نحو قولك : نعم رجلاً زيد ونعم امرأة هند...لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين » [٤] ، والحق أن الخلاف واقع في هذا الضّمير فيرى الفراء جواز تثنيته وجمعه ، فيقال : أخواك نعما رجلــين ، وقومك نعموا رجالاً ، وروى ذلك الكسائي عن بعض العرب ، وحكى الأخفــش أن عن بعض بني أسد : نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدوين ، ونعمتم رجالاً ، ونعمن نساء الهندات[٥] .

---

(١) شَرح الجمل لابن عصْفور ٦٠٦/١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٨٧/٣ .

(٢) عمدة الحافظ لابن مالك ص ٧٨٢ .

(٣) هو أبو الحسَن عليّ بن محمّد بن عبد الرّحيم الخشنيّ الأبدي منســوبٌ إلى أُبَّــدَة مدينــة بالأندلس من كورة جَيَّان تعرف بأبَّدَة العرب وقيل إنها بالذال ، كان يقرىء كتاب سِيبَويه ، واقفاً على غوامضه ، حافظاً للخلاف له شرح على كتاب سِيبَويه ، وشرح الجزوليــة ، توفي سنة ٦٨٠ . معجم البلدان ٦٤/١ ، بغية الوعاة ١٩٩/٢

(٤) شرح الجزولية ٥٤٥/١ .

(٥) الأصُول لابن السّراج ٧٦/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٦٠٦/١ ، شرح عمدة الحــافظ لابن مالك ص ٧٨٨ .

ولا شك أن الصحيح الذي تبنى عليه قواعد النحو هو ما عليه عامة العرب وما روي عن غيرهم من القبائل يحفظ لأن العرب قالته ، ولا يقاس عليه ، وأما قول الأخفش بعد نقله ذلك عن بعض بني أسد : « لا آمن أن يكون فيهم التلقين »[١] ، فليس بمسلم له و الناقل لهذا القول من الكوفيين ، فلعل الدّافع له نصرته لمذهب البصريين ، والكسائي موثوق بنقله وأمانته[٢] .

ـ أنه لا يجوز إتباعه ، قال ابن السّراج : « ولا يجوز توكيد المرفوع بـ"نعم" قالوا : وقد جاء في الشّعر منعوتاً لزهير :

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ   حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت ، فكأنه قال : نعم المرّي أنت ، وحكى قومٌ على جهة الشّذوذ : نعم هم قوماً هم ، وليس هذا مما يعرّج عليه »[٣] .

وفي قولهم : ربّه رجلاً ، دخلت "ربّ" على الضّمير وهو معرفة ، وهي مختصةٌ بالنكرات وإنما سوّغ دخولها هنا أن المعنى آل إلى التنكير إذ لم يتقدم الضّمير مذكور يعود عليه فكان مبهماً مجهولاً يحتاج إلى تفسير وبيان فأشبه النكرات[٤] ، ويرى الرَّضي أنه نكرة[٥] .

---

(١) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٣/٢٣ .

(٢) قال في نتائج التحصيل ٢/٨٠٢ راداً على أبي حيان قوله : ولا حجة في شيء من ذلك لإطلاق الكوفية القول بثبوت شيء عن العرب إذا كان على قياس ما فهموه عنهم : « قلت : ويتحاشى منصب الكسائي والفراء وغيرهما من أعلام الكوفية أن يقولوا الشيء لم تقله العرب : قالت العرب كذا ، اعتماداً على ما فهموه منهم في بعض التراكيب مع وثوق الأئمة سلفاً وخلفاً برواياتهم وابتنائهم عليها ما لا يضبطه الحصر ولا يحيط به العد من الأحكام الدينيه » .

(٣) الأصُول لابن السَّراج ٢/١٢٠ .

(٤) الأصُول لابن السَّراج ٢/٤١٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٤٧٣ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/١١٨ ، ٨/٢٨ .

(٥) شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٠٦ .

وهذا الضّمير موحَّدٌ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث[١] ، قيل لأنه كناية عن الشّأن في حال التذكير ، والقصة في التأنيث وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما[٢] ، وحكي عن الكوفيين المطابقة فيقولون : ربها امرأة ، وربهما رجلين و امرأتين ، وربهم رجالاً ، وربهن نساء ؛ لأنه عندهم راجعٌ إلى مذكور كأن سائلاً سأل : هل عندكم من رجلٍ ؟ فقيل : ربَّه رجلاً[٣] .

قال ابن الحاجب : « ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس ؛ لأنه مضمر مبهم فيجب أن يتحد في جميع وجوهه قياساً على الضّمير في "نعم" »[٤] .

والتفسير في التنازع انفرد عن غيره من مواضع الإضمار قبل الذكر لأن مفسر الضّمير في "ربّ" و "نعم" منصوب على التمييز ، و في ضمير الشّأن جملة ، أما في التنازع فالمفسر مفردٌ نحو : زارني وزرت عمراً ففي "زارني" مضمرٌ يفسره عمرو الذي هو معمول الفعل الثاني ، وهذا على رأي البصريين ، أما الكوفيون فيعملون الأول في الاسم الظّاهر[٥] .

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٢/٤١٩ .

(٢) شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/١٦٤ .

(٣) يُنْظَر : شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٥٠ ، الإنصَاف ٢/٨٣٢ ، اللباب للعكبري ١/٤٧٣ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/٥٠٤ ، المساعد ٢/٢/٢٩١ .

(٤) شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٧٥ .

(٥) يُنْظَر : شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/٦٥٢ .

ضمير الفصل

لا يجوز وقوع ضمير الفصل قبل الخبر المشتق إن تقدم عليه ما هو من صلته .

ضمير الفصل هي تسمية البصريين[١] لفصله بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر كالمبتدأ والخبر ونواسخهما ، ويسميه الكوفيون عماداً للاعتماد عليه في الفائدة وتقرير المراد ، فبه يتبين أن الثاني خبرٌ لا تابع ، فإذا قيل : زيد هو المنطلقُ ، وكان زيدٌ هو القائمَ تبين بضمير الفصل "هو" أن "المنطلق" و "القائم" خبر لا نعت لـ "زيد" ولو قلت : زيد المنطلق لتوهم السّامع أن المنطلق صفةٌ فينتظر الخبر ، فإذا جئت بالفصل تعين كونه خبراً لا صفةً ، وبعضهم يسميه دعامة وهو معنى العماد ، وبعضهم يسميه صفةً[٢] .

ويفيد الفصل أيضاً التأكيد والاختصاص فإذا قيل : زيد القائم فقد يشاركه أحد بهذا القيام ، وإذا قلت : زيدٌ هو القائم علم اختصاصه بالقيام وعليه قوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ ﴾. [الأعراف:٨] .

وقد نقل سيبويه إجماع العرب والنحويين على وقوع الفصل في "كان"بقوله : « واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك : حسبت زيداً هو خيراً منك ، وكان عبد الله هو الظّريفَ » ثم ذكر أن بعضهم أعرب "هو" صفةً فرد عليه بقوله : « ويدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظّريفَ ، وإن كنا لنحن الصالحين ، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون »[٣] .

---

(١) الكتَاب ٣٩٤/١ (٣٨٩/٢) ، الأصول لابن السّـراج ١٢٥/٢ ، الإنصَـاف في مسـائلِ الخلاف للأنْباريّ ص ٧٠٦ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٠/٣، شَـرح الجمـل لابـن عصْفور ٦٥/٢، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨٥/٢ ، شرح ألفية ابن معطٍ ص٦٦٧.

(٢) يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ٥١/١ ، ٢٤٨ ،٤٠٩ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٦٧/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٥٦/٢ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٥١/٢ ، هَمْـع الهَوامِـع للسُّيوطيّ ٢٢٧/١ .

(٣) الكتَاب ٣٩٥/١ (٣٩٠/٢) .

ولضمير الفصل أحكام فيما يجوز وقوعه فيه ، منها أنه إذا وقع قبل اسم مشتق تقدم عليه ما ظاهره أنه متعلق به من حيث المعنى نحو : كان زيدٌ هو بالجارية الكفيل ، فالجار والمجرور "بالجارية" ظاهره أنه متعلق بالمشتق "الكفيل" في المعنى أي هو كفيل بالجارية ، كقوله تعالى :﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف:٢٠] فالجار والمجرور "فيه" متعلق بـ "الزاهدين" .

وهذا كقوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة:٢٧٣] فظاهر الآية لمن لم ينعم النظر أن الجار والمجرور "من التعفف" من صلة أغنياء في المعنى أي هم أغنياء بسبب تعففهم والصحيح أنه متعلقٌ بـ "يحسبهم" أي يخفى عليه أمرهم بسبب تعففهم فيحسبهم لذلك أغنياء .

فإن لم يقصد في المثال السّابق وما جرى مجراه تعلق الجار والمجرور "بالجارية" من حيث المعنى بالمشتق "كفيل" جاز وقوع الفصل فيكون "الكفيل" خبر كان و "هو" ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، وأما الجار والمجرور فمتعلقان بمحذوف والتقدير : هو كفيلٌ بالجارية الكفيل [1] .

وإن قصد تعلقه بالمشتق لم يجز الفصل بإجماع النحويين كما نقل ذلك أبو حيَّان بقوله : « وإن كان [الخبر]مشتقاً رافعاً ضميرَ الأول وتقدّم ما ظاهرُه التّعلّق به من حيث المعنى نحو:كان زيدٌ هو بالجارية الكفيل ، فإن أردت أن يكون "بالجارية"[2] في صلة الكفيل لم تجز المسألة بإجماع ، رفعتَ الكفيل أو نصبته... »[3] .

ونقل الإجماع أيضاً السّيوطي بقوله : « وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم ما ظاهره التعلّق به نحو : كان زيدٌ هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون

---

(١) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٩١/٢، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٥٤/٢.

(٢) في الأصل "الجارية" والتصحيح من التذييل .

(٣) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حيَّان ٩٥٤/٢ ، التذييل والتكميل ٢٩١/٢ ، و يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ١٦٥/١ .

"بالجارية" في صـلة "الكفيـل" علـى حـدّ ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف:٢٠] فإن قصدته لم يجز إجماعاً »[1] .

وذلك لأنه فصل بين الخبر المشتق وضمير الفصل بما هو من متعلقات الخـبر ، وهذا غير جائز ، فإن كان هذا الفاصل من غير صلة الخبر جاز الفصل .

وكذا إن لم يتقدم الجار والمجرور جاز الفصل أيضاً نحو : كان زيدٌ هو الكفيـلَ بالجاريةِ ، وظننت زيداً هو القائمَ [2] .

---

(١) هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٢٢٩/١ .

(٢) التَّذْييل والتَّكْميل ٢٩٢/٢ .

إذا عطفت بـ "لا" ولم تذكر الضمير جاز في الخبر والمعطوف الرّفع والنّصب .

ومن أحكام ضمير الفصل أنه إذا عُطف على ما بعد الضّمير بـ "لا" أو بـ "الواو" فلا يخلو من أن يُكرّر ضمير الفصل أولا ، فإن كرر نحو : كان زيدٌ هو القائمَ لا هو القاعدُ ،وكان زيدٌ هو القائمَ وهو القاعدُ ، وجب رفع المعطوف عند البصريين وأجاز هشام الضّرير[1] نصبه[2] ، فالرفع على قول البصريين على أنه من عطف الجمل ، فيكو هو القاعد مبتدأ وخبر ، أما النصب فعلى العطف على الخبر ، و "هو" ضمير فصل .

وإن لم يكرر الضّمير نحو : كان زيدٌ هو القائم لا القاعدَ ، وكان زيدٌ هو القائم والقاعدَ فقد اتفق النحويون على جواز نصب المعطوفِ ورفعه ، أما النصب فعلى العطف على خبر كان ، وأما الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذف دل عليه ما قبله .

وممن نقل الإجماع على جواز النصب والرفع أبو حَيَّان بقوله : « وإذا عطفت بـ "لا" وذكرت الضّمير بعدها نحو : كان زيدٌ هو القائمَ لا هو القاعدُ رَفَعت على قول البصريين ، ونصبت على قول هشام ، وإن لم تذكر الضّمير نحو : كان زيدٌ هو القائمَ لا القاعدُ جاز رفعهما ونصبهما بلا خلاف »[3] .

ونقل الإجماع أيضاً السّيوطي بقوله : « ولو عطف على ما بعد[4]الضّمير بالواو ، فإن كرر الضّمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلفا نحو : كان زيدٌ هو القائم وهو الأمير ، وأجاز هشام نصبه ، ورفع المعطوف والمعطوف عليه إن اتفقا نحو : إن كان زيد هو المقبل وهو المدبر ، وأجاز هشام والفراء نصبهما ، فإن لم يكرر الضّمير جاز اتفاقاً نحو : كان زيد هو المقبل والمدبر ، والعطف بـ "لا" و "لكن" كالواو فيما ذكر

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، تتلمذ على الكسائي ، توفي سنة ٢٠٩ . وفيات الأعيان ٨٥/٦ ، بغية الوعاة ٣٢٨/٢ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ٢٩٣/٢ ، ارْتشَاف الضَّرَب

(٣) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حيَّان ٩٥٦/٢ ، التذييل والتكميل له ٢٩٣/٢ .

(٤) في المطبوع : « ما بعده » .

نحو : كان زيد هو القائم لا هو القاعد ، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد ، أو لكن هو القاعد »[١] .

فتبيّن بهذا أن مذهب هشامٍ جواز النصب والرفع على كل حال تكرر ضمير الفصل أو لم يكرّر ، أما الجمهور فيوجبون الرفع إن تكرر الضّمير ، ويجيزون الرفع والنصب في حال عدم تكرار الضّمير ويمنعون النصب إن تكرر على ما فسّر من توجيه الرأيين ، فيكون اتفاق النحويين على جواز الوجهين في حال عدم تكرار الضّمير.

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٣١/١ .

إذا كان الاسم الثّاني بعد الضّمير كالمعرفة في امتناع دخول "أل" عليه جاز الفصل معه .

ومن مسائل ضمير الفصل أنه إذا جاء بعد ضمير الفصل اسم كالمعرفة في امتناع دخول "أل" المعَرِّفة عليه كأفعل التفضيل إذا كان بعده "من" ، جاز كون الضّمير فصلاً وقد نقل اتّفاق النحويين على جواز ذلك أبو حيَّان قال : « وإن كان الثّاني كمعرفة في امتناع دخول "أل" عليه جاز الفصل معه نحو : كان زيدٌ هو أفضلَ منك ، وكان هذا مجمعاً عليه »[١].

وجعــل منــه الفــراء قولــه تعــالى : ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل:٩٢] قال : « وموضع "أربى" نصبٌ ، وإن شئت رفعت كما تقول : ما أظن رجلاً يكون هو أفضلَ منك وأفضلُ منك ، النصب على العماد ، والرفع على أن تجعل "هــو" اسمــاً ، ومثلــه قــول الله عــز وجــل ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[المزمل:٢٠]: نصبٌ ، ولو كان رفعاً كان صواباً »[٢] .

وهذا الذي ذكره الفراء غير جائز لأن "أمة" نكرةٌ والفصل لا يكون قبلــه ولا بعده إلا معرفة أو ما أشبه المعرفة ، والجملة " هي أربى" في موضع نصب خبر "كان" .

وقد ردّ على الفراء أبو جعفر النحاس بقوله : « قال الكسائي والفراء "أربى" في موضع نصب والمعنى مثل ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل:٢٠] يجعــلان "هو" عماداً ، قال أبو جعفر : وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه رحمهما الله ، ولا يجوز ، ولا يشبه ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمــل:٢٠] ؛ لأن الهاء في "تجدوه" معرفــة و "أمة" نكرة ، ولا يجوز عندهما : ما كان أحدٌ هو جالسّاً ، وقال الخليــل : لا تكــون "هو" زائدةً إلا مع المعرفة ، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدةً عجبٌ فكيف تزاد مــع النكرة ؟! فالقول إن "أربى" في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ والجملة خبر "تكون" »[٣].

---

(١) ارْتشَاف الضّرَب لأبي حَيَّان ٢/٩٥٦ ، التذييل والتكميل له ٢/٢٩٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/١١٣ ، معاني القرآن للزجاج ٥/٢٤٤ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٠٧ ، التبيان للعكبري ٢/٨٥ ، البحر المحيط .

وضمير الفصل من شرطه أن يسبق بمعرفة مبتدأ أو منسوخ ، ولا يقع بعده إلا اسم معرفة ، أو شبيه بالمعرفة في امتناع دخول "أل" عليه نحو : ما ظننت زيداً هو خيراً منك [1] ، فلما أشبه أفعلُ التفضيل المعرفةَ في عدم دخول "أل" عليه جاز أن يقع قبله ضمير الفصل ، يقول الفراء : « وإنما أجازوا النصب في أفضل منك وجنسه لأنه لا يوصل فيه إلى إدخال الألف واللام ، فاستجازوا إعمال معناها وإن لم تظهر ، إذ لم يمكن إظهارها »[2] .

ويقول الرضي في بيان وجه المشابهة بين المعرفة وأفعل التفضيل : « ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيه أفعل التفضيل معنىً ، أعني "من" فهي ملتبسة به ومتحدة معه ، كما أن مخصص ذي اللام حرف متحد معه أي اللام ، ومن ثمة جاز : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، ولكون "من" التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا تقول : الأفضل من زيد »[3] .

---

(١) يُنْظَر : الكتَاب ٢/٣٩٢ ، معاني القرآن للفراء ١/٤١٠ ، ٢/١١٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢/٩٥٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢٢٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٢ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٥٨ .

يجوز وقوع ضمير الفصل بين الضمير والاسم الظاهر .

ومن أحكام ضمير الفصل أنه لا يجوز دخوله بين ضميرين نحو : زيد ظننته هو إياه القائم فوقع ضمير الفصل "هو" بين الهاء في ظننته و الضمير المنفصل "إياه" بدون فاصل[١] .

وإنما امتنع الفصل بين الضميرين لاجتماع ضميرين بمعنى واحد لأنه كالتأكيد من حيث المعنى ، يقول الرضي : « ولم يجوز سيبويه بناءً على ذلك : ظننته هو إياه القائم ، وإن جعلت أولهما فصلاً والثاني تأكيداً ؛ لأن الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مرّ ، قال : فإن فصلت بين الفصل والتأكيد نحو : أظنه هو القائم إياه جاز لعدم الاجتماع »[٢] .

فإن كان أحد الاسمين اللذين وقع بينهما الفصل ضميراً والآخر ظاهراً جاز باتفاق النحويين كما نقل ذلك أبو حَيَّان بقوله : « ولو اجتمع الضّميران مع الفصل ولم يفصل بينهما نحو : زيدٌ ظننته هو إيّاه القائم فمذهب سِيبَويه[٣] أنه لا يجوز ذلك ...فإن كان أحدهما إضماراً والآخر ظاهراً جاز اتفاقاً نحو : ظننته هو نفسه القائم »[٤].

ونقل الإجماع أيضاً السّيوطيّ بقوله : « وكذا لا يدخل بين الضّميرين نحو : زيدٌ ظننته هو إياه خيراً من عمرو عند سيبويه ؛ لأنه تأكيد في المعنى لهذه الثلاثة ، وكل منها يغني عن صاحبه ... فإن كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً ؛ لعدم الضّميرين المؤْذِنَين بالضّعف نحو : ظننته هو نفسه القائم »[٥] .

---

(١) تنظر المراجع الآتية .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٥٧ .

(٣) الكتَاب ٢/٣٨٩ .

(٤) ارْتشَاف الضَرَب لأبي حَيَّان ٢/٩٦٠ ، التذييل والتكميل ٢/٣٠٤ .

(٥) هَمْع الهَوامِع للسُّوطِيّ ١/٢٣٠ .

اتصال الضّمير وانفصاله

إذا نصب العامل غير القلبي ضميرين الأول أعرف من الثاني مقدم عليه وليس مرفوعاً بناسخ فالوصل أرجح .

الأصل أنه متى أمكن اتصال الضّمير لم يعدل عنه إلى انفصاله ؛ لأن الضّمير وضع للاختصار وإزالة اللبس فقد أغنى عن تكرار الاسم الظّاهر في مثل قولنا : جاءني زيدٌ فأكرمته ، ولو قلت : جاءني زيدٌ فأكرمت زيداً لطال الكلام وخرج عن سنن الفصاحة والبيان ، ولظن السّامع أن زيداً الثاني غير الأول ، فإذا كان ذلك كذلك فإن الضّمير المتصل أخصر من المنفصل فلا يعدل عنه مع إمكانه[1] .

وقد استثنى النحويون من هذه القاعدة العامة مسألة أمكن فيها الاتصال وعدل عنه إلى الانفصال لقصد بلاغي وهي :

- أن يكون العامل في الضّمير الذي يجوز فيه الاتصال والانفصال عاملاً أيضاً في ضمير آخر .
- ويكون الأول منهما أعرف من الآخر بأن يكون للمتكلم والآخر للمخاطب ، أو الأول للمخاطب والآخر للغائب .
- وأول الضّميرين في محل نصبٍ أو جرٍ ، فإن كان في محل رفع وجب الاتصال نحو : أكرَمْتُكَ ، وأعطيتُكَ .

---

(١) يُنْظَر : التَّبْصِرَة والتَّذكرة للصَّيمريّ ٤٩٦/١ ، ٥٠٥ ، شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٢٢٨/١ ، شرح ابن الناظم للألفية ص ٢٣ ، تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٤٨ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١٣٧/١ ، شرح ابن عقيل للألفية ٩٩/١ ، التَّصْريح علـى التَّوضِيح للأزهري ٣٢٩/١ ، شرح الأشْمُونيّ ١٧١/١ .

فيجوز حينئذٍ في الضّمير الثاني الوجهان نحو : زيدٌ ظننتك إياه ، وزيدٌ ظننتكه ، والدّرهمُ أعطيتكَ إيّاه وأعطيتكه ، أما الاتصال فلأنه الأصل كما تقـدم ولم يـذكر سِيبَويه[١] غيره ، ولأن علة الإتيان بالضّمير الاختصار والمتصل أخصر[٢] .

وأما الانفصال فلغرض بلاغي كقوله ﷺ : « إنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّـاهُمْ »[٣] قـال الشّيخ خالدّ الأزهري : « ولو وصل لقال : "مَلَّكَكُمُوْهُمْ" ولكنه فـرّ مـن الثِّقَـل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضَمَّات »[٤] ، وهذا التعليل للفصل يَرِدُ عليه قوله تعالى :﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود:٢٨] فقد اجتمعت الواو مع ثلاث ضمَّات ، وقال ابن يعيش : « وأما جواز الإتيان بالمنفصل فلأن ضمير المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل ، إنما يلاقي ضمير المفعول الأول ، وليس كذلك ضمير المفعول الأول ؛ لأنه يلاقي ذات الفعل حقيقة في نحو : ضربك ، أو ما هو مترل مترلة ما هو حرف من حروف الفعـل نحو : ضربتك ألا ترى ، أنه يلاقي الفاعل ، والفاعل يتترل مترلة الجزء من الفعل »[٥] .

ويكون العامل في الضّميرين ناسخاً نحو : خلتكه وخلتك إياه ، وغير ناسخ نحو : سألتكه ، وسألتك إياه .

فإذا كان العامل في الضّميرين غيرَ ناسخٍ وغيرَ قلبيّ كـــ "خـال" و "ظـن" فالاتصال أرجح باتفاق النحويين[٦] كما نقل ذلك ابن هشام بقوله في أول المسـألتين

---

(١) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٢) اللُّبَاب في علَل البنَاء والإعْراب للعُكْبَريّ ٤٨٣/١ .

(٣) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ ، ومعناه مروي بألفاظ مختلفة كقوله ﷺ : « إِنَّهُمْ إِخْـوَانُكُمْ فَضَّلَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَمَنْ لَمْ يُلائِمْكُمْ فَبِيعُوهُ وَلا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ » سـنن أبي داود رقـم (٤٤٩٠)

(٤) التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٣٣٨/١ .

(٥) شَرح المَفَصَّل لابن يَعيش ١٠٥/٣ .

(٦) يُنْظَر : الكتاب ٣٨٤/١ ، ٣٦٤/٢ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٥٣/١ ، شَرح الكَافيـة للرَّضي ٤٤٢/٢ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٣٤/٢ ، التذييل والتكميل له ٢٣٥/٢ ،

اللتين يجوز فيها الانفصال مع إمكان الاتصال : « أن يكون الضّمير ثاني ضــميرين ، أولهما أعرف من الثّاني ، وليس مرفوعاً ، نحو سلنيه وخلتكه ، يجوز أن تقول فيهما : سلني إياه وخِلْتُكَ إياه ... واتّفقوا على أنّ الوَصْل أرجح ...إذا لم يكن الفعل قلبيـاً نحو : سلنيه وأعطنيه ، ولذلك لم يأت في التّتريل إلا به كقوله تعالى : ﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود:٢٨] ﴿إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا ﴾[محمد:٣٧] ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾[البقرة:١٣٧] »[1] .

توضيح المقَاصِد للمُراديّ ١٤٩/١ ، شرح الألفية للأندلسي ١٧١/١ ، المســاعد علــى تسهيل الفوائد ١٠٥/١ ، شرح الأشْمُونيّ ١٧٣/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢١٢/١ .

(١) شرح قطر النّدى ص ٩٦ .

إذا كان الأول من الضّميرين مخفوضاً فالفصل أرجح .

ومن فروع المسألة السّابقة بشروطها إلا أن العامل في هذه المسألة اسمٌ والضّمير مجرور فالانفصال أرجح نحو : الدّرهم أنا مُعْطِيكَهُ ، ومُعْطِيكَ إيّاه ، وعجبت من ضربكه وضربك إياه [(١)] .

وقد نقل ابن هشام الإجماع على ترجيح الانفصال بقوله : « إذا اجتمع ضميران ، أولهما أعرف ، وليس مرفوعاً ، بغير كان وأخواها فالثّاني منهما على ثلاثة أقسام : أحدها ما اتفق على أنّ فصله أرجح ، و ضابطه أن يكون الضّمير الذي تقدمه مخفوضاً ، نحو : عجبت من ضربك إياه » [(٢)] .

ونقل الإجماع أيضاً السّيُوطيّ : « ويجوز الأمران أيضاً في كل ضميرٍ منصوبٍ بمصدر مضافٍ إلى ضميرٍ قبله هو فاعلٌ ، أو مفعول ، أو باسم فاعلٍ مضافٍ إلى ضميرٍ هو مفعولٌ أول ، نحو : زيدٌ عَجِبْتُ من ضَرْبِيْه وضَرْبي إيّاه ، و من ضَرْبكَه وضَرْبكَ إيّاه ، والدّرهمُ زيدٌ مُعطيكَه و مُعْطِيكَ إيّاه ، والفصل في الثّلاثة أرجح بلا خلاف » [(٣)] .

فمن الاتصال قول الشّاعر [(٤)] :

لئن كَـانَ حُبُّكِ لي كَاذِباً ... لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقاً يَقِيناً

وقول عمر بن أبي ربيعة :

وَلَيْسَ بِحُبٍّ غَيْرِ حُبِّيكِ لَذَّة ... ولستُ بشخصٍ بعدَ شخصكِ أجزَعُ

وقول الآخر [(١)] :

---

(١) يُنْظَر : الأصُول لابن السّراج ٢/١١٨ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٤٤٠ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٣٦ . .

(٢) تخليص الشّواهد لابن هشام ص ٨٩ ، ويُنْظَر : خزانة الأدب للبغدادي ٢/٤١٣ .

(٣) هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ١/٢١٢ .

(٤) من أبيات الحماسة ولم ينسب لقائل ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/١٥٣ ، أوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ١/٣٣٩ ، شرح الأشْمُونيّ ١/١٧٤ .

فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطاع

وإنما كان الفصل أرجحَ لاختلاف محَلّي الضّميرين[٢] ، فالأوّل مجرورٌ ، والثّاني منصوب ، وعُلِّل أيضاً ترجيح الفصل هنا بأن الفعل في المسألة الأولى أقعد في اتصال الضّمير به من المصدر واسم الفاعل ، لأن الفعل يطلب الفاعل والمفعول لذاته ، وأما المصدر واسم الفاعل فيطلبانه لمشابهتهما الفعل[٣] .

---

(١) هو قحيف العجلي ، الحماسة ٦٨/١ ، الحماسة البصرية ٧٨/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٥٣/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٤٩ ، توضِيح المَقَاصِد للمُراديّ ١٤٦/٣ ، المساعد لابن عقيل ١٠٧/١ الخزانة ٣٠٢/١ .

(٢) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٣٣٩/١ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٤٤١/٢ .

نـــون الوقـــاية

إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث فالمحذوف نـون الوقايـة نحـو قـولـه : "فَلَيْتِـي" .

نون الوقاية تلحق الفعل إذا أسند إلى ياء المتكلم ، نحو : أكْـرَمَني ، وفائـدهما وسبب تسميتها أمور منها :

- أنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرّ[1] .
- وأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث نحو : أكْرِمْني فإذا قيل : أكْرِمي لا يعلم أهو فعل أمر للمخاطبة ، أو للمذكر ، فدخلت لإزالة هذا اللبس .
- وكذلك إزالة اللبس بين ياء المتكلم وياء المخاطبة في المثال السّابق .

وخص ابن مالك سبب التسمية بالأخيرين لا بالوقاية من الكسر ؛ لأن الكسر حاصل مع ياء المخاطبة في نحو : أكْرِمي[2] ثم أورد ما يؤيد ذلك بقوله : « وقد يؤيد اعتبار وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذي وقي الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثله ، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم ، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة ، فإنه خاص بالفعل ، فلا حاجة إلى صون الفعل منه ، وهذا فرق حسن ، لكنه مرتب على ما لا أثر له في المعنى ، بخلاف الذي اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى »[3] قلت : ولا مانع من اعتبار هذه الأمور مجتمعة .

وتلحق هذه النون غير الفعل تشبيهاً له به مثل "إنّ" وأخواتها جوازاً .

---

(١) يُنْظَر: المفصل ص١٧٧ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٤٩/٢ ، إعراب لامية الشنفرى للعكبري ص ٧١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٩/٣ ،. هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٢١٤/١

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٣٥/١ .

(٣) السّابق .

ومن مسائل نون الوقاية اجتماعها مع نون الإناث في نحو : فَلَيْنَنِي ، من قول الشّاعر[١] :

تَراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسكاً يَسُوء الفَالياتِ إذا فَلَيْنِي

فحذفت هنا إحدى النونين إذ الأصل "فَلَيْنَنِي" فهل المحذوفة نون الوقاية أو نون النسوة ، ذهب جمهور النحويين[٢] إلى أن المحذوفة هي نون الوقاية وهو مذهب الأخفش[٣] ، والمبرّد ، وأبي علي[٤] ، وابن جنّي[٥] ؛ لأنها المتكررة المستثقلة ، ولا تدل على إعراب ، فكانت بالحذف أولى[٦] .

ونقل أبو حَيَّان عن ضياء الدّين بن العلج[٧] إجماع النحويين على أن المحذوفة هي نون الوقاية قال : «وفي البسيطِ : وأمّا في ضمير الفاعل – يريد في نحو "فَلَيْنِي" – فلا خلافَ أنّ نونَ الوقايةِ هي المحذوفة »[٨].

---

(١) هو عمرو بن معدي كرب ، ديوانه ص ١٧٣ ، الكتاب ٥٢٠/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١ ، معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٢١٦/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٤٠/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٥١/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩١/٣ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٤/١ ، ١٨٤/٢ ، ١٩١ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٢٦/٢ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٨٠٨ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٢١٧/١ ، الخزانة ٣٧١/٥ ، الثغام : نبت له نَوْرٌ أبيض يشبه به الشيب ، يعل : يطيب مرة بعد أخرى ، الفاليات : ج فالية وهي التي تفلي الشعر.

(٢) تنظر المراجع السّابقة في تخريج الشاهد .

(٣) معاني القرآن ص٢٣٥ .

(٤) الحجة ٣٣٣/٣ ، ٣٣٥ ، ٤٥/٥ .

(٥) المنصف ٣٣٨/٢ .

(٦) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٥٢/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل ١٩٤/١ .

(٧) هو أبو عبد الله محمد ضياء الدين بن العلج ، له البسيط . طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة ص٢٩٨ .

(٨) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٣/٢ ، وارْتشَاف الضَّرَب ٩٢٦/٢ ، وكلام ابن العلج في البسيط الجزء الأخير ق ٣١/أ قاله محقق التذييل ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٤٠/١ ،

ونقل هذا الإجماع أيضاً السّيوطي[١] والأشموني[٢]وغيرهما .

و عَلَّل الجمهور حذف نون الوقاية في نحو هذا أن نون النسوة ضمير رفع فهي فاعل فكانت أولى بالبقاء من الحرف المجيء به لوقاية الفعل من الكسر ، أو لرفع اللبس بين خطاب المذكر والمؤنث كما سبق ، ولا شيء من ذلك هنا ، فالفعل آخره نون اجتزئ بكسرها عن كسر الفعل ، وهو كذلك غير ملبس ، ونون الرفع دخلت لعاملٍ ، ونون الوقاية جاءت بغير عاملٍ ، فلو قيل إن المحذوفة نون الرفع لوجد مؤثر بغير أثر مع إمكانه [٣] فكان حذف نون الوقاية أولى من حذف الضّمير ، على أن هذا الحذف ضرورة غير مقيس ، وسهَّله اجتماع النونين وهم يكرهون اجتماع المثلين[٤] ، يقول الأخفش : « فحذفت النون الآخرة لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله ، وليست باسم ، فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمر »[٥] .

واختار ابن مالك[٦] أن المحذوفة هي نون النسوة وذكر أنه مذهب سيبويه [١] قياساً على المحذوفة في قوله تعالى :﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[الزمر:٦٤] بتخفيف

توضِيح المَقاصِد للمُراديّ ١/١٥٤، شرح الكافية لابن جماعة ص٢٤٤، و نقل أبو حيان والسّيُوطيّ عن كتاب البسيط كثيراً ، وقد قال محقق الهمع في أكثر من موضع: البسيط في شرح الكافية للاستراباذي ، وليس بصحيح فالبسيط صاحبه هو ضياء الدّين ابن العلج ، قال السّيُوطيّ في الأشباه والنّظائر ٢/٢٠٧: « قلت : وممن ذهب إلى التّرادف ضياء الدّين ابن العلج صاحب البسيط في النّحو ، وهو كتاب كبير في عدة مجلدات ».

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢١٨ .

(٢) شرح الأشْمُونِيّ ١/١٨١ .

(٣) التّذْييل والتّكْميل ١/١٩٥ .

(٤) يُنْظَر : التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/١٩٢ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٥ ، شرح الجمل لابن عصْفور ١/٥٩٠ . والمراجع المذكورة في تخريج الشاهد .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٥ .

(٦) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/١٤٠ .

النون[٢] ، وقياس ابن مالك على الآية فيه نظرَ؛ لأنه نظَّر بشيء مختلف فيه »[٣] إذ الخلاف واقع في النون المحذوفة في الآية ، فقيل : هي نون الرفع ؛ لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ، ونون الرفع لا تكسر ، وقد جاء ذلك في الشّعر كثيرا ، وقيل : هي نون الوقاية ، فهو قياس على مختلف فيه فلا يصح.

وقد اختلفوا في القياس على الأصل المختلف فيه ، فأجازه قوم ومنعه آخرون ، والصحيح جوازه إذا قام الدّليل على صحة الأصل المختلف فيه[٤] .

---

(١) الكتاب ٥١٩/٣ قال : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لَتَفعلُنّ ذلك ولتذهبن لأنه اجتمعت في ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً...وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ، بلغَنَا أن بعْضَ القُرَّاء قَرَأ : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾[الأنعام: ٨٠] وكان يقرأ : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ ﴾[الحجر: ٥٤] وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف » .

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر ، السّبعة ص ٢٦١ .

(٣) التذييل والتكميل ١٩١/٢ .

(٤) يُنْظَر : لمع الأدلة للأنباري ص ٧٠ ، وعنه السّيوطي في الاقتراح ص ٢٤١ ، وقد بين أبو حيان الخلاف في المقيس عليه في التذييل والتكميل ١٩٢/١ .

وجوب استتار اسم "ليس" و "لا يكون" في الاستثناء .

يستثنى بـــ "ليس" و "لا يكون" وهما فعلان ناسخان يرفعان الاسم وينصبان الخبر ، فلذلك يجب أن ينصب المستثنى بهما لأنه خبر نحو : قام القوم لـــيس زيـــداً ، وقاموا لا يكون زيداً ، ولوقوع هذين الفعلين في الاستثناء موقع "إلا" التزم إضـــمار اسمهما لئلا يكون فاصلاً بينهما وبين المستثنى فيخفى غرض الاستثناء [١] .

وقد نقل السّيُوطيّ الإجماع على وجوب إضمار اسمهما إذا كانا في الاستثناء قال : « وكذا "ليس" و "لا يكون" اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار »[٢] .

ومن الاستثناء بـــ "ليس" قوله ﷺ : « يطبع المؤمن على كل خُلُـــقٍ لـــيسَ الخيانةَ والكذبَ » أي : إلا الخيانة والكذب ، فأوقع "ليس" موقع "إلا" .

وقد عبّر ابن مالك[٣] بحذف الاسم بدل إضماره فتعقبه أبو حيان بأنـــه يشـــبه الفاعل والفاعل لا يحذف بل يضمر ، يقول : « قال ابن مالك وصاحب البسيط : هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه ، وهذا مخالف لما اتّفق عليه الكوفيـــون والبصريون من أن الفاعل مضمر لا محذوف »[٤]، ولعلّه تجوّز في التعبير عن الإضمار بالحذف [٥] .

وهاهنا مسألتان :

---

(١) الكتاب ٣٤٧/٢، المقتضب ٤٢٨/٤ ، الأصُول لابن السّراج ٢٨٧/١ ، أســرار العربيــة ١٩٥ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣١١/٢ ، المستوفى للفرخان ٣١٧/١ ، شرح الألفيــة لابن الناظم ص ٣٠٧ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١٢١/٢ ، المساعد ٥٨٧/١ ، الهمــع ٢٠٨/١ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ١//٢٠٨ . و شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٣٠٦/٢ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل ٣٠٦/٢ .

(٤) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٥٣٨/٣ ، المساعد ٥٨٧/١ .

(٥) توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١٢١/٢ .

الأولى : الاسم المضمر فيهما عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام ، تقديره ليس هو أي : بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً(١) وهذا الضّمير العائد على البعض المفهوم من الكلام السّابق نظير قوله تعالى : ﴿فإن كن نساء﴾[النساء:١١] بعد ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ فالنون في "كن" عائد على الإناث وهن بعض الأولاد .

وعند الكوفيين ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل السّابق ، والتقدير : ليس هو أي : ليس فعلهم فعلَ زيد ، ويَرِدُ على رأي الكوفيين أنه غير مطرد(٢)، فقد لا يكون ثمة فعل كما في نحو : القوم إخوتك ليس زيداً ، وهو أيضاً لا يؤدي المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيدٍ من القوم ، والحكم عليه بعدم القيام ، وجعلهم التقدير : ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (٣) .

وأرى أن هذا المأخذ الأخير يتفق مع رأي جمهور البصريين في حد الاستثناء ، إذ يرون أن الأداة تخرج الاسمَ الثاني من الاسم الأول ، وحكمَه من حكمه ، أمّا على رأي الفراء فهذا الاعتراض غير مستقيم لأنه يرى أن "زيداً " في قولنا : قام القوم ليس زيداً لم يخرج من القوم ، وإنما أخرجت "ليس" وصف زيد من وصف القوم ؛ لأن القوم موجَب لهم القيام ، وزيد منفي عنه القيام(٤) .

الثانية : لا يستعمل "لا يكون" في الاستثناء إلا مع "لا" النافية خاصة ، ولو نفيت بغيرها كـ "ما" و "إنْ" لم يصح ، وهي هنا الناقصة (٥) .

---

(١) الكتاب ٣٤٧/٢، المقتضب ٤٢٨/٤، شَرح الجمل لابن عصْفور٢٦١/٢ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣١١/٢، المستوفى ٣١٧/١،المساعد٥٨٧/١، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١٢١/٢، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٢٠٨/١، شرح الأشْمُونيّ٢٤٠/٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٨٧/١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١٢١/٢ ، والهمع .

(٣) شرح الأشْمُونيّ ٢٤٠/٢ .

(٤) يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ٨٩/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٤٩٧/٣ ، الجنى الداني ص ٥١٣ ، المساعد ٥٤٩/١ .

(٥) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٥٣٨/٣ ، المساعد لابن عقيل ٥٨٧/١ .

الفصل الثاني

اسم الإشارة

الإجماع على أن الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب.

"الكاف" تكون اسماً وتكون حرفاً ، فإن كانت ضميراً للمخاطب كانت اسماً في محل نصب نحو : أكرمك ، أو جر نحو : كتابك ، وتكون حرفاً لا محل له من الإعراب ، إذا اتصلت بالفعل "أرأيتك" بمعنى أخبرني[1] ، ويرى الفراء أنها في موضع نصب[2] ، وإذا اتصلت بأسماء الإشارة ، فهي حينئذٍ حرفٌ يدل على المخاطب باسم الإشارة لا محل له من الإعراب .

وقد نقل الإجماع على أن الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف جمعٌ من النحويين منهم العكبري بقوله : « فأما "أولاء" فجمع المذكر والمؤنث من غير لفظه وفيه المد والقصر ، والكاف حرف للخطاب بلا خلاف »[3] .

وابن مالك بقوله : « ...لم يختلف في حرفية كاف "ذلك" »[4] .

ونبه أبو حيان إلى عدم توهم الاسمية لصورة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء بقوله : « ولا خلاف في حرفيتها مع اسم الإشارة ، ولا تتوهم فيه الاسمية وإضافة اسم الإشارة إليها ؛ لأن اسم الإشارة لا يضاف »[5].

---

(١) يُنْظَر : معاني القرآن للزّجاج ٢٤٦/٢ ، الحجة للقراء السّبعة لأبي علي الفارسي ٣٠٩/٣، جامع البيان للطبري ١٩١/٧ ، مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢٥١/١ ، تفسير القرطبي ٤٢٣/٦ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٤٦/١ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٩/٢ ، اللسان ٢٩٤/١٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٣٣/١ .

(٣) اللُّبَاب في علَل البنَاءِ والإعْراب للعُكْبَريّ ٤٨٧/١ .

(٤) شرح التّسهيل ١٤٥/١ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٠٠/٣ ، ٢٠٨/٢ ، ارْتشَاف الضَرَب لأبي حَيَّان ٢٣١٠/٥ .

وبين ابن عقيل الغرض من الكاف مع حكاية الإجماع على حرفيتها بقوله : « وإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها ، فتقول : ذاك ، أو الكاف واللام نحو : ذلك ، وهذه الكاف حرف خطاب ، فلا موضع لها من الإعراب وهذا لا خلاف فيه »[1] .

وكذا السّيوطي بقوله : « لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيِّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث »[2].

والأشموني يقول في شرح قول ابن مالك : (...انطقَا بِالْكَافِ حَرْفَاً...) : « أي انطقن بالكاف محكوماً عليه بالحرفية، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو في غلامك، ولحق الكاف للدلالة على الخطاب، وعلى حال المخاطب من كونه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً »[3] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٣٤ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢٥٠ .

(٣) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونِيّ ١/٢٠٤ .

يجوز الفصل بين هاء التّنبيه واسم الإشارة بغير الضّمير المنفصل .

في العربية حروفٌ الغرض منها تنبيه المخاطب ، ولفت انتباهه للمتكلم ، منها "ألا" و "أمَا" و "الهاء" التي تلحق أسماء الإشارة[1] نحو : هذا وهذي ، وإنما لحقت هذه الهاء أسماء الإشارة لأن تعريفها في أصل الوضع بما يقترن بها من إشارة حسية ، فلذلك لم يؤت بالهاء إلا مع ما يمكن مشاهدته ، فلا تجتمع هذه الهاء مع اللام المفيدة للبعد فلا يقال : هذالك[2] قال الرضي : « ولم يدخل [حرف التنبيه] في البعيد الذي لا يمكن إبصاره ، إذ لا ينبّه العاقلُ أحداً ليرى ما ليس في مرأى ، فلذلك قالوا : لا تجتمع "ها" مع اللام »[3] .

وهذه الهاء حرفٌ لا محل له من الإعراب ، وقد يفصل بينها وبين اسم الإشارة بأحد ضمائر الرفع نحو : ها أنا ذا [4] ، ومنه قوله تعالى :﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ ﴾ [آل عمران:١١٩] ، ومنه قول السّائل عن وقت الصلاة : « هَأَنَذَا يَا رَسُولَ اللَّه »[5] ، وقول حفصة رضي الله عنها حين سألها عمر رضي الله عنه هل طلقها رسول الله ﷺ : « لا أَدْرِي هَا هُوَ ذَا مُعْتَزِلٌ فِي الْمَشْرُبَةِ »[6]

ومنه قوله [7] :

هأنذا ضاقتْ بِيَ الأرض كلُّها إليكَ وقد جوَّلْتُ كلَّ مَكَان

---

(١) يُنْظَر : الأصول ١٧٩/٣ ، أمالي ابن الحاجب ١١٨/٤ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٢١/٤ .

(٢) شَرْح التَّسهيل لابن مالك ٢٤٤/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٧٦/٢ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٤٩/١ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٤٧٧/٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب٢/ ٢٢٠ .

(٥) موطأ الإمام مالكٍ (٣) كتاب وقوت الصلاة .

(٦) صحيح البخاري (٥١٩١) كتاب النكاح .

(٧) هو العديل بن الفرخ العجلي يقوله مخاطباً الحجاج كما في الأغاني ٣٤٣/٢٢ ، وأخباره في الأغاني ٣٢٨/٢٢.

يقول سيبَويه : « وزعم الخليل رحمه الله أن "ها" هنا هي التي مع "ذا" إذا قلت : "هذا" ، وإنما أرادوا أن يقولوا : هذا أنت ، ولكنهم جعلوا "أنت" بين "ها" و "ذا" وأرادوا أن يقولوا : أنا هذا ، وهذا أنا ، فقدمو "ها"وصارت "أنا" بينهما »[١]

فيكون الضّمير مبتدأ واسم الإشارة خبراً ، هذا هو الكثير ، قال الفراء : « العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وصف بـ "هذا" و "هاذان" و "هؤلاء" فرّقوا بين "ها" و "ذا" وجعلوا المكني بينهما وذلك على جهة التقريب لا في غيرها فيقولون : أين أنت ؟ فيقول القائل : هأنذا ، ولا يكادون يقولون : هذا أنا »[٢] ، ويجوز الفصل بغير الضّمير ، فيقال : ها زيدٌ ذا ، ومنه قول الشّاعر[٣]:

تَعْلَمَنْ هَا لَعَمْرِ الله ذا قَسَماً ... فاقْصِدْ بذَرْعِكَ وانْظُر أينَ تَنْسَلِكُ

ففصل بين "ها" و "ذا" بـ "لعمر الله" .

وقول الآخر[٤] :

ونحن اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا ... فقلتُ لهم هَذا لَهَا هَا وَ ذَا لِيَا

أي : وهذا لي ، ففصل بين "ها" و "ذا" بالواو .

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٣١ ، و يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٢٤٤ .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، ديوانه ص ١٨٢ ، الكتاب ٣/٥٠٠ ، ٥١٠ ، المقتضب ٢/٣٢٣ ، الأصُول لابن السّراج ١/٤٣٢ ، شرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٦ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤/٤٢٢ ، المساعد لابن عقيل ١/١٨٧ ، الدر المصون ٢/١٢٧ ، الهمع ١/٢٤٩ ، اللسان ١٠/٤٤٢(سلك) ، الخزانة ١١/١٩٤ ، والمعنى: لعمر الله هذا ما أقسم به ، فاقدر بذرعك : قدر لخطوك .

(٤) هو لبيد بن ربيعة ، ملحق ديوانه ص٣٦٠ ، الكتاب ٢/٣٥٤ ، المقتضب ٢/٣٢٣، سر الصناعة ١/٣٤٤، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨/١١٤ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٢٤٥ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤/٤٢٢ ، المساعد لابن عقيل ١/١٨٨ ، الهمع ١/٢٥٠، الخزانة ٥/٤٦١ ، ١١/١٩٤ ، ١٩٦ .

وقد نقل الإجماع على جواز الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة بغير الضّمير المنفصل أبو حيَّان عن الزجاج(١) بقوله : « وفصل هاء التّنبيه من اسم الإشارة المتقدم الذّكر المجرد من حرف الخطاب بـ "أنا" وأخواته من الضّمائر المرفوعة الموضع المنفصل نحو : ها أنا ذا ... وقال الزّجّاج : لو قال قائل : ها زيدٌ ذا جاز بلا خلاف ، يعني أنه يفصل بينهما بغير الضّمير نحو ما مثّل »(٢) .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤٦٣/١ .

(٢) ارْتشاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٧٧/٢ ، يُنْظَر : هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٥٠/١ .

المجرد من الكاف واللام للقريب .

قال بعض النحويين إن لاسم الإشارة مرتبتين قريبة ، وبعيدة ، فللقريبة "ذا" ، ولغيرها "ذاك" ، و "ذلك" [١] ، وقال آخرون : إن له ثلاث مراتب : قريبة ولها "ذا" ، ومتوسطة ولها "ذاك" ، وبعيدة ولها "ذلك"[٢] ، وقد رجح ابن مالك[٣] الرأي الأول ، والثاني هو المشهور، والأول أرجح لأن ترك اللام لغة التميميين فيقولون : "ذاك" ، والإتيان بها لغة الحجازيين فيقولون : "ذلك" كما نقل الفراء [٤] ، وعلى القول المشهور بأن "الكاف" بلا "لام" للمتوسط ، ومع "اللام" للبعد لم يجعل التميميون للبعد مرتبة ، ولا الحجازيون للمتوسط مرتبة .

واحتج ابن مالك أيضاً بإجماع النحويين على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان قريبة وبعيدة ، والمشار إليه شبيه بالمنادى ، فليلحق النظير بنظيره[٥].

وقد ناقش أبو حيان ابنَ مالك ورد ما استدل به على تصحيح أن لاسم الإشارة مرتبتين بأنه رأي لم يسبق إليه ، وما زال العلماء يتهيبون من الإقدام على قولٍ لم يسبقوا إليه ، يقول أبو حيان : « وهذا المذهب الذي ذكره المصنف عن بعض النحويين أن له مرتبتين واختاره هو ، لم أقف عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن

---

(١) المفصل ص١٨١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٦٥/٢ (العلمية) .

(٢) يُنْظَر: شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٣٩/١ ، شَرح الكَافيـة للرَّضـي ١٩٤/٣ ، التـذييل والتكميل لأبي حيان ١٩١/٣، ارْتشَاف الضَّرَب له ٩٧٦/٢ ، شَرْح ابن عَقيـل للألفيَّـة ١٣٦/١ ، شرح الأشْمُونيّ ٢٠٤/١ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٣٩/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١٠٩/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالـك ٢٤٢/١ ، إعـراب القـرآن للنحاس ١٧٨/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٩٧٦/٢ ، المساعد ١٨٥/١ .

(٥) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٤٢/١ .

»[١] ، والانفراد بقول لم يسبق إليه صاحبه يسمى عند العلماء شذوذاً ، أو هو مخالفة الإجماع[٢] .

وعلى أيّ الرأيين فقد اتّفق النحويون على اختصاص بعض أسماء الإشارة بالبعيد وبعضها بالقريب ، يقول الرضي شارحاً قول ابن الحاجب : « ويقال "ذا" للقريب» : « لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها وبالعس ، لضرب من التأويل ــ كما ذكرنا ــ خالجة الشّك في اختصاص بعضها بالقريب ، وبعضها بالبعيد ، فلم يأخذه مذهباً ، ولم يقطع به ، بل أحاله على غيره ، فقال : ويقال "ذا " للقريب ، يعني لم يتحقق ذلك عندي ، وأقول أنا : لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقريب ، وبعضها بالبعيد »[٣] على أن المجرد من كاف الخطاب من أسماء الإشارة للقريب سواء أكان مصحوباً بـ "هاء" التنبيه أم لم يكن ، وقد نقل الإجماع على ذلك السّيُوطيّ بقوله : « ...إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرد من "الكاف" و "اللام" للقريب »[٤] .

(١) التذييل والتكميل ١٩٧/٣ ، ١٩١ ، وقال : « وقد بينا فساد دعواه في ذلك » ١٩٧/٣ ، وأبو حيان ــ عفا الله عنه ــ كثير المؤاخذة لابن مالك ، وقد قال في رد أحد أدلته ١٩٣/٣ : « هذا الوجه شبيه بكلام الوعّاظ »! ، قال بهاء الدين بن السّبكي في مناقشة أبي حيان في بعض ردوده على ابن مالك : « ولسان حال ابن مالك يتلو :﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾[يوسف:٨٦] لأن قوله الصواب ، وليس منفرداً به » عروس الأفراح ١٩٥/٢ ، نتائج التحصيل ٥٩٧/٢ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨٢/٥ ، المستصفى للغزالي ١٤٧/١ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ١٩٣/٣ (الجامعة) .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٤٦/١ .

بناء "هؤلاءِ" على الكسر .

"هؤلاءِ"بالمد والقصر اسم إشارة للجمع المخاطب الحاضر ، والهاء فيه زائدة للتنبيه[(١)] .

وهو مبني على الكسر نقل الإجماع على ذلك ابن هشام بقوله : « ثم قسمت المبني على الكسر إلى قسمين : قسم متفق عليه وهو "هؤلاءِ" فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال »[(٢)] ، وقول ابن هشام : « جميع العرب يكسرون آخره » يعني العرب المتكلمين بهذه اللغة ، وإلا فهناك لغة قليلة بضم الهمزة فيقولون "هؤلاءُ " ولقلتها حكى الإجماع على بنائها على الكسر[(٣)] .

واختار القول بالإعراب السّيوطي[(٤)] ، لأنه لم يثبت لبنائه علةٌ معتبرة ، و هذا لا يسوّغ له الخروج على إجماع العلماء ، فإن لكلام العرب عللاً قد تظهر وقد تخفى ، فعدم ظهور العلة لا يجوّز الخروج على كلامهم ، وأحكام النحو إنَّما تبنى على النُّصوص لا على العلل ، فالنص مقطوعٌ به والعلل مظنونةٌ .

وسبب بناء أسماء الإشارة مشابهتها الحرف في المعنى ، وذلك أن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولم يضع العرب له حرفاً يؤديه ، فلما أدت هي ذلك المعنى بُنيت ، « وإذا كان الاسمُ يستحقُّ البناء لتضمُّن معنى حرف لم يستغنَ به عن وضعه كاسم الاستفهام ، فبناءُ ما تضمَّن معنى حرفٍ استغني عنه به كاسم الإشارة أحقُّ وأولى »[(٥)] .

---

(١) المقتضب للمبرد ٣٢٢/٢ ، ٢٧٨/٤.

(٢) شرح قطر الندى ص ١٣ و يُنْظَر : الكِتَاب ٤/١ (١٤هارون) ٢٥٦/١ (٧٧/٢) ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٢/٣ .

(٣) يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٤١/١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١٩١/١ .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٣٦/٢ .

(٥) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٥٢/١ .

وهذا السّبب يقتضي بناء جميع أسماء الإشارة طرداً للعلة ، ولكنه تخلّف فيما دلّ على اثنين واثنتين وهما "ذان" و "تان" فهما معربان ، وذلك أنّهما خصّصا بعلة أخرى توجب إعرابهما وهي شبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة ، فأعربا ؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة .

وقيل إنما بنيت لافتقارها كالحروف إلى ما يبين معناها لإبهامها[1] ومعنى الإبهام في أسماء الإشارة هو وقوعها على الإنسان والحيوان والجماد فلا تختص بشيء معين وليس معناه التنكير فهي معارف[2] ، قال أبو علي الشّلوبين : « والمشبّه به ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه كأسماء الإشارة والمضمرات والموصولات »[3] .

وأصل البناء يكون على السّكون وعدل عنه إلى الحركة في "هؤلاء" لئلا يلتقي ساكنان[4] .

(١) يُنْظَر في علة بناء اسم الإشارة : الكتاب ٤٢/٢ (٢٨٠/٣) ، المقتضب ١٨٦/٣ ، ٢٧٧/٤ ، الأصول لابن السّراج ١٢٧/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٢٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٣١/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤٧١/٢ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٥٢/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٨٦/١ .

(٢). يُنْظَر : شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٦/٥ .

(٣) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ٣٣١ ، أي المشبه بالحرف .

(٤) المفصل ص١٦٥ .

الفصل الثالث

الموصول

الموصولات الحرفية

الإجماع على أنّ "أنْ" و "كي" و "أنّ" موصولات حرفية مصدرية .

الموصول قسمان : اسمي وهو المقصود بالبحث في باب الموصول لأنهم يذكرون الموصول في باب المعارف وهو المعرفة ، وحرفي وذكره في باب الموصول استطراداً [١] ، واستكمالاً لأطراف الموضوع في مساق واحد لأن كل واحد من الموصولات الحرفية له باب فـ "أنّ" تبحث في الحروف الناسخة ، و "أنْ" و "كي" في نواصب المضارع وهكذا .

والموصول الحرفي هو ما يؤول مع ما يليه بمصدر[٢] فقولنا : أريد أن تفعل ، تأويله : أريد فعلك ، و الموصولات الحرفية قليلة فالأولى عدّها لا حدّها [٣] لما يعتري الحد — غالباً — من انتقاد بأنه غير مانع من دخول غير المحدود معه في الحد ، أو أو غير جامع لخروج بعض أفراده منه .

وبين الموصولات الحرفية والاسمية وجوه تشابه واختلاف ، فمن التشابه بينها افتقارُ كلٍ منها إلى جملة الصلة ، وإجراء الاسمية مجرى الحرفية في تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[التوبة:٦٩] ، أي كخوضهم ، وهو نادر[٤] .

---

(١) يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٦/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٦٤/١ .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٨/١ ،

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٨/٣ .

(٤) تفسير القرطبي ٢٠١/٨ ، التبيان للعكبري ١٨/٢ .

وأما وجه الفرق بين الموصول الحرفي والموصول الاسمي فهو أن الثاني لابد له من ضمير في جملة الصلة يعود عليه ، بخلاف الحرفي فلا يحتاج إلى ذلك ، فنحو "مـا" في قولنا : أعجبني ما صنعت ، إن قدرنا ضميراً محذوفاً أي : ما صنعته كانت موصولاً اسمياً بمعنى "الذي" ، وإن لم نقدر ذلك كانت موصولاً حرفياً ، وأولت مع ما بعدها بمصدر أي : أعجبني صنيعك[(١)] .

وقد اتفق النحويون على أن "كي" و "أنْ" و "أنَّ" من الموصولات الحرفية المصدرية [(٢)] نحو قوله تعالى :﴿ لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ ﴾ [الأحزاب:٣٧] أي : لعدم كون حرج على المؤمنين ، وقوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [البقرة:١٨٤] أي : صيامكم خير لكم ، وقوله تعالى :﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾ [العنكبوت:٥١] أي : إنزالنا .

وقد نقل الإجماع على ذلك جمعٌ من النحويين منهم العكبري بقوله: « وأما "أنّ" الثّقيلة المفتوحة و "أنْ" النّاصبة للفعل فهما موصولتان وهما حرفان بلا خلاف »[(٣)].

ونقل الإجماع ابن يعيش بقوله : « وأمّا "أنْ" فهي حرفٌ بلا خلاف »[(٤)] .

ونقل الإجماع أيضاً أبو حيّان بقوله عن الموصول : « هو حرفي واسميّ ، وكلاهما محصورٌ بالعدّ ، فلا يحتاج إلى رسم ولا حد ، فالحرفي هو ما ينسبك منه ومن صلته مصدر ، والمتفق على حرفيته ومصدريته "أنْ" و "كي" "وأنّ" »[(٥)].

---

(١) يُنظَر: البغداديات لأبي علي الفارسي ص٢٧٥ ، شَرح المفَصّل لابن يَعيش ١٤٣/٨ ، جواهر الأدب للإربلي ص١٩١.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٨/١ ، التّصْريح ٤١٣/١ ، شفاء العليل ٢٤٤/١ .

(٣) اللُّبَاب في علَل البنَاء والإعْراب للعُكْبَريّ ١٦٢/٢ .

(٤) شَرح المفَصّل لابن يَعيش ١٤٣/٨ .

(٥) ارْتشَاف الضّرَب لأبي حَيّان ٩٩١/٢ ، ١٦٤٥/٤ ، التذييل والتكميل ١٤٧/٣ .

ونقل الإجماع أيضاً السّيوطي بقوله : « ... وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع صلته بمصدر ، وهو خمسة أحرف : أحدها أنْ ... الثاني : كي ، الثالث : أنَّ بالفتح والتشديد إحدى أخوات إنَّ ... وهذه الثلاثة متّفقٌ عليها »[١] .

وذكر ابن هشام أن ابن خروف نقل الإجماع على أن "ما" من الموصولات الحرفية وردّه بورود الخلاف بذلك قال : « وزعم ابن خروف أن "ما" المصدرية حرفٌ باتفاق ، ورد على من نقل فيها خلافاً ، والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر باسميتها »[٢] ونقل القول باسميتها عن بعض الكوفيين[٣] .

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢٦٤ .

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ص ٤٠٢ .

(٣) المسائل البغداديات ص ٢٧١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٤٢/٨ ، الجنى الداني ص ٣٣٢ ، رصف المباني ص ٣١٥ ، نتائج التحصيل ٨٢٠/٢ .

الإجماع على أنّ الموصول الحرفي "أنْ" يستعمل في موضع التّعليل .

من المعاني التي يكثر مجيء "أنْ" المصدرية لها التعليل فتكون بمعنى اللام كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾[المائدة:٢] قال الزمخشري : « ﴿ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ وبفتح الهمزة(١)، متعلق بالشّنآن بمعنى العلة »(٢) و قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾[الزخرف:٥] أي : لأن كنتم (٣) ، ومنه قول الشّاعر(٤) :

أَتَجْـزَعُ أنْ بَـانَ الخَلِيطُ المودِّعُ وَحَبْلُ الصَّفَا مِنْ عَزَّة المتَقَطِّـعُ

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالكسر ، وبالفتح الباقون ، التبصرة ص ٤٨٤ ، النشر ٢٥٤/٢ ، المبسوط ص ١٦١ ، البدور الزاهرة ص ٨٧ ، والإتحاف ٥٢٩/١ .

(٢) الكشاف للزمخشري ٦٠٢/١، وفي البحر المحيط ٤٢٢/٣ : « وقرأ باقي السّبعة: أن بفتح الهمزة جعلوه تعليلاً للشنآن، وهي قراءة واضحة أي: شنآن قوم من أجل أنْ صدوكم عام الحديبية عن المسجد الحرام » ويُنْظَر : معاني القرآن وإعرابه ١٤٣/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٥/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٢١٨/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السّبع ٢٥٥/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣/١ ، التبيان ٤١٧/١ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٢٢٠ ، الدر المصون ١٩٢/٤ .

(٣) الكشاف ٢٣٧/٤، وفي البحر المحيط ٦/٨: « أي من أجل أن كنتم » ، وهما بمعنىً ، و يُنْظَر البحر أيضاً : ١٩٧/٢ ، ٣١٨ ، ٣٤٣/٣ ، ٢٢/٥ ، ٩٨/٦ ، ٢٤٢/٧ ، ٣١٠/٨ ، و : معاني القرآن وإعرابه ٤٠٥/٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٤ ، مشكل إعراب القرآن ٦٤٩/٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٢٥٥/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٣/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ١١٣٧/٢ .

و قرأ بالكسر أبو جعفر ونافع وحمزة والكسائي وخلف ، وبالفتح الباقون ، التبصرة ص ٦٦٩ ، النشر ٣٦٨/٢ ، المبسوط ص ٣٣٤ ، البدور الزاهرة ص ٢٨٦ ، والإتحاف ٤٥٣/٢ .

(٤) الخزانة ٨٠/٩ .

و ذكر ابن مالك أن مجيء "أنْ" بهذا المعنى مجمع عليه ، وردَّ على الزمخشري جعله إياها مضارعة لـ "ما" المصدرية في نيابتها عن ظرف الزَّمان كقوله تعالى :﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود:١٠٨] أي مدة دوام السّموات والأرض ، وذلك في إعراب قوله تعالى :﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٨] .

قال ابن مالك : « وقد أجاز الزّمخشري مشاركة "أنْ" إياها [أي ما] في ذلك [أي وقوعها موقع ظرف الزّمان] وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٨] والذي ذهب إليه غير جائز عندي ؛ لأن استعمال "أنْ" في موضع التّعليل مجمعٌ عليه ، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه... »[1] .

ونقل الإجماع أيضاً ابن هشام في معرض رده على ابن جني والزمخشري قال : « ولا تشارك "ما" في النيابة عن الزمان "أنْ" خلافاً لابن جني ، وحمل عليه قوله[2] :

وتالله ما إنْ شَهْلةٌ أمُّ واحدٍ ... بأَوجَدَ منِّي أنْ يُهانَ صَغيرُها

وتبعه الزمخشري ، وحمل عليه قوله تعالى :﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٨] ، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[النساء:٩٢] ،{أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله}[غافر:٢٨] ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن ، وهو متفقٌ عليه ، فلا معدل عنه »[3] .

ورد عليه أيضاً أبو حيان قائلاً بعد ذكره مجيء "ما" ظرفيةً : « وذهب الزمخشري إلى أنها تشاركها في هذا المعنى "أنْ" وحمل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ

---

(١) شرح التّسهيل ٢٢٥/١ ، و ٢٢٦/١

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ٢١٤/٢ ، أساس البلاغة ٤٧٨/٣ ، البحر المحيط ٣٢٢/٥ ، والشهلة : العجوز.

(٣) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٤٠١ .

﴿ ٱلۡمُلۡكَ ﴾ [البقرة:٢٥٨] وقوله تعالى[1] :﴿ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ [النساء:٩٢] ... وكونها تنوب عن ظرف لا يعرفه أكثر النحويين ، وما احتجوا به لا دليل في لأن ﴿ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ﴾ تعليلٌ ، أي : لأن آتاه الله ، وكذلك إلا أن يصدقوا »[2] .

والذي أراه أن الزمخشري لم يقل إنها واقعة موقع الظّرف مُشارِكةً في ذلك "ما" المصدرية ، بل يقول : إن الكلام على حذف مضاف هو الوقت أو الحين ، ولم ينكر التعليل بل جعله الوجه الأول للآية ، وأنها محتَمِلةٌ للآخر وهذا نص كلامه : « ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ ﴾[البقرة:٢٥٨] متعلق بـ ﴿ حَآجَّ ﴾ على وجهين:

أحدهما : حاجّ لأنْ آتاه الله الملك...والثاني : حاجّ وقت أن آتاه الله الملك »[3] .

وأبو حيان نفسُه سوّغ هذا الوجه ، أي حذف المضاف قال : « وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير: حاج وقت أن آتاه الله الملك ، فإن عَنى أن ذلك على حذف مضاف ، فيمكن ذلك ...وإن عنى أنّ "أنْ" والفعل ، وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان ، كقولك : جئت خفوق النجم ، ومقدم الحاج ، وصياح الدّيك ، فلا يجوز ذلك ؛ لأن النحويين[4] مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه ، فلا يجوز : أجيء أن يصيح الدّيك ، ولا جئت أن صاح الدّيك »[5] .

---

(١) الكشاف ٥٥٠/١ قال : « فإن قلت : بم تعلق أن "يصدقوا"وما محله ؟ قلت : تعلّق بـ "عليه" أو بـ "مسلمة" كأنه قيل : وتجب عليه الدية أو يسلمها ، إلا حين يتصدقون عليه ، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان ، كقولهم : اجلس ما دام زيدٌ جالسّاً » .

(٢) التذييل والتكميل ١٥٣/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٧٢/١ ، الجنى الداني للمرادي ص ٣٣٠ .

(٣) الكشاف للزمخشري ٣٠٥/١ ،

(٤) الأصُول لابن السّراج ١٩٣/١ ، المفصل ص٣٥٥ ، الإنصَاف ١٦٠/١ ، مُغْني اللّبيب ص٨١٣ ، أوضَح المسَالك ٢٣١/٢ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٢٠٠/٢ .

(٥) البحر المحيط ٢٩٨/٢ ، والدر المصون لتلميذه السّمين الحلبي ٦١٨/١ .

وعارضه تلميذه السّمين الحلبي[(١)] [(٢)]في أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر الصريح بـ "ما" المصدرية فإنها تنوب عن الزمان وليست بمصدر صريح . و هو لم يعارض شيخه ــ فيما أرى ــ في عدم صحة مجيء "أنْ" ظرفيةً إذ هو لا يراه ، ولكن اعتراضه على الحجة والاستدلال بأنه منتقضٌ غير محكم .

وواضح من كلام الزمخشري أنه على حذف المضاف ، والعجيب أن الشّيخ جوز تخريج آية أخرى على هذا الرأي الممنوع عند النحويين ، لأن ابن جني أجازه « وما ذلك إلا لأن الزمخشري لم يعرض لهذا التخريج في هذه الآية »[(٣)] إذ أعربها مفعولاً لأجله[(٤)] .

قال أبو حيان في قوله تعالى :﴿ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡ ﴾[يوسف:٦٦] : «فإن جعلت أنْ والفعل واقعة موقع المصدر الواقع ظرف زمان، ويكون التقدير: لتأتنني به في كل وقت إلا إحاطة بكم أي : إلا وقت إحاطة بكم . قلت : منع ذلك ابن الأنباري ... وأجاز ابن جني أن تقع "أنْ" ظرفاً ، كما يقع صريح المصدر ، فأجاز في قول تأبط شراً[(٥)] :

وقَالُوا لها لا تَنْكِحيه فَإنّه ... لأوَّلِ فَصْلٍ أنْ يُلاقيَ مَجْمَعَا

وقول أبي ذؤيب الهذلي[(٦)] :

---

(١) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم بن محمّد الحلبي ، شهاب الدّين ، أخذ النحو عن أبي حيان ، والقراءات عن التقي الصائغ ، وسمع الحديث من يونس الدبوسي ، له تفسير القرآن ، والمصون في إعراب القرآن ، وشرح التسهيل ، وشرح الشاطبية وغيرها ، توفي سنة ٧٥٦ . الدرر الكامنة ١/٣٣٩ ، بغية الوعاة ١/٤٠٢ .

(٢) الدر المصون ١/٦١٩ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة ١/١/٣٤٦ .

(٤) الكشاف للزمخشري ٢/٤٨٧ .

(٥) الحماسة ١/٢٦٣ ، الأغاني ١٠/١٥٥ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٢٢٦ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/١٥٣ وفيه : لأول سَهْمٍ .

(٦) سبق تخريجه ص ١٨٨ .

وتالله ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واحدٍ بأَوجَدَ منِّي أنْ يُهَانَ صَغِيرُها

أنْ يكون "أنْ تلاقي" تقديره : وقت لقائه الجمع ، وأن يكون "أنْ يهان" تقديره : وقت إهانة صغيرها ، فعلى ما أجازه ابن جني يجوز أن تخرج الآية »[١] .

(١) البحر المحيط ٣٢٢/٥ .

"أن" المصـدرية لا يوصـل بهـا الجامـد كـ "عسـى" و "هـب" و "تعلّم" .

توصل "أنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع بالمضارع كثيراً في كلام العرب وفي القرآن كقوله تعالى :﴿ أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ ﴾ [الشعراء:١٩٧] ، ونقل الإجماع عليه الدّلائي[١] بقوله شارحاً قول ابن مالك : « وتوصل بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً » : « أي : سواء كان مضارعاً نحو : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ ﴾[الزمر:٥٦] وماضياً نحو ﴿ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ ﴾[عبس:٢] ، أو أمراً كحكاية سِيبَويه[٢] : كَتبَ إليه بأن قُمْ ، فأمّا الأول فإجماعاً »[٣] ، وبعده الماضي المتصرف كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم ﴾ [الأعراف:٨٢] ووصل "أنْ" بالماضي نازع فيه ابن طاهر[٤] ، ونقل الشّيخ خالدٌ الأزهري الإجماع على وصلها بالمضارع والماضي بقوله : « وتوصل بفعل متصرف ، ماضياً كان أو مضارعاً اتفاقاً »[٥] ، وبعدهما الأمر كقوله تعالى :﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ:١٠] .

---

(١) هو محمد بن محمد بن أبي بكر الدِّلائي ، أخذ العلم عن والده وجماعة ، له نتائج التحصيل في شرح التسهيل ، وشرح الورقات ، وغيرها ، توفي سنة ١٠٨٩ . خلاصة الأثر ٢٠٣/٤ ، مقدمة محقق شرح التسهيل .

(٢) كتاب سِيبَويه ٤٧٩/١ .

(٣) نتائج التحصيل ٨١١/٢ .

(٤) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٦٣٧/٤ ، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٤٤ .

وابن طاهر هو محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بالخِدَبّ ، نحوي بارع ، اشتهر باستظهار كتاب سِيبَويه ، وله شرح عليه ، توفي سنة ٥٧٠ . إنباه الرواة ١٩٤/٤ ، بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٥) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٤١٣/١ .

ووصل "أنْ" بالأمر هو رأي الجمهور[١] وخالف في ذلك الرضي فمنع أن تكون صلة "أنْ " أمراً أو نهياً محتجاً بأنه لو جاز فيها لجاز في أخواتها من الحروف المصدرية ، ولا يجوز ذلك بالإجماع يقول : « صلة "أنْ " لا تكون أمراً ولا نهياً ، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي ، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة "أنّ" المشددة و "ما" و "كي" و "لو" ولا يجوز ذلك اتّفاقاً »[٢] .

وقد اضطرب في ذلك أبو حيان ، فمرة أجاز ، ومرةً منع و ذكر أن كل ما استُدِلّ به على أنها توصل بفعل الأمر محتمل أن تكون تفسيريه [٣]ورد عليه ابن هشام[٤].

وأجاز في موضع آخر ، فقال في قوله تعالى:﴿ أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس:٢] : « "أنْ" تفسيريه ، أو مصدرية مخففه من الثقيلة ، وأصله : أنه أنذر الناس قالهما الزمخشري ، ويجوز أن تكون "أنْ" المصدرية الثنائية الوضع ، لا المخففة من الثقيلة ؛ لأنها توصل بالماضي ، والمضارع ، والأمر ، فوصلت هنا بالأمر ، وينسبك معها مصدر تقديره : بإنذار الناس »[٥] .

هذا ما توصل به "أنْ" المصدرية من الأفعال المتصرفة فإن كان الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر جامداً غير متصرف لم يجز أن يكون صلةً لـ "أنْ" [٦] مثال الماضي الجامد : "عسى" والمضارع "يَهِيْط"[١] والأمر : "تَعَلّم" بمعنى اعلم ومنه قوله[٢] :

(١) الكتاب ٤٧٩/١ (١٦٢/٣) .
(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ٤٤٠/٤ .
(٣) التذييل والتكميل ١٤٨/٣ ، البحر ٣٨١/١ .
(٤) المغني ص ٤٤ .
(٥) البحر المحيط ١٢٢/٥ ، وجوز أن تكون مصدرية في : المائدة:١١٧ ، سبأ:١١ ، النحل:٢ ، الحج : ٢٦ .
(٦) يُنْظَر : شَرح الكَافية للرَّضي ٤٤١/٤، التذييل والتكميل ١٤٨/٣، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٩١/٢، المغني ص٤٣، المساعد ١٧٠/١، نتائج التحصيل ٨١١/٢.

تَعَلّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمكْرِ

وقد اتفق النحويون على أنها لا توصل بالفعل غير المتصرف على ما نقله السّيُوطيّ بقوله : « "أنْ " بالفتح والسّكون ، وهي النّاصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبني أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم ... أمّا الجامد كـ "عسى" و "هَبْ" و "تَعَلَّمْ" فلا توصل به اتّفاقاً »[3].

---

(١) يقال : ما زال منذ اليوم يَهْيطُ هَيْطاً ، وما زال في هَيْطٍ ومَيْطٍ و هياط ومياط أي في ضجاج وشر وجلبة .الأفعال لابن لابن القطاع ٣٦٦/٣، اللسان (هيط) ٤٢٤/٧.

(٢) هو زياد بن سيار ، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٧٧٥ ، أوضَح المسَالك ٣١/٢ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٣٢/٢ ، الخزانة ١٣١/٩ ،

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٦٤/١ .

جواز حذف "أن" اكتفاء بصلتها .

"أنْ" المصدرية هي الناصبة للفعل المضارع ، وهي أمّ الباب فلذلك اختصت دون غيرها بأمور منها أنه يجوز حذفها والاكتفاء بصلتها ، وإذا حذفت أُبطل عملها وهو الكثير كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم:٢٤] ، وعليه جمهور البصريين [١]، وتعمل وهو أقل[٢] وعليه جمهور الكوفيين[٣] ، كقوله تعالى :﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨] قرأ عيسى "فيدمغَه" بالنصب[٤] .

وكقوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر:٦] قرأ الأعمش "تستكثرَ" بالنصب[٥] ، قال ابن جني : « فأما تستكثر بالنصب فبـ "أن" مضمرةً على ما أذكره لك ، وذلك أن يكون بدلاً من قوله :﴿ وَلَا تَمْنُن ﴾ على المعنى ، ألا ترى أن معناه : لا يكن منك منٌّ واستكثار ، فكأنه قال : لا يكن منك منٌّ أن تستكثر ، فتضمر "أنْ" لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلاً من المن في المعنى الذي دل عليه الفعل »[٦]، ويؤيد هذا التوجيه قراءة عبد الله : ﴿وَلَا تَمْنُن أنْ تَسْتَكْثِرَ ﴾[٧] .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٧٤/٢ ، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، التبيان للعكبري ١٨٥/٢ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٥٤٩ ، ٨٣٩ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٢٨٩/١ ، المساعد ١٧٩/١ .

(٢) المساعد لابن عقيل ١٧٩/١ .

(٣) الإنصَاف م ٧٧ ، ٥٥٩/٢ .

(٤) مختصر الشواذ ص٩١، الكشاف٥٦٦/٢، التبيان١٣١/٢، البحر المحيط٤٣٩/٧.

(٥) مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٦٤ ، المحتسب ٣٣٧/٢ ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٦٤٠/٢ ، الكشاف ١٨١/٤ ، القرطبي ٦٩/١٩ ، البحر المحيط ٣٧٢/٨ ، الإتحاف ص ٤٢٧ .

(٦) المحتسب ٢٣٧/٢ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٥٣/١ ، الشواذ لابن خالويه ص ١٦٤ .

وكقول الشّاعر(١) :

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلدي

وقول الآخر(٢) :

فلم أرَ مثلَها خُبَاسَـةَ واجِـدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كِدتُ أفعَلَهْ

أي : أن أفعَلَه ، قال سيبويه : « حَمَلَه على "أنْ" ؛ لأنَّ الشّعراء قد يستعملون "أنْ" هاهنا مُضْمِرين كثيراً »(٣) .

ومنه قول العرب(٤) : « تَسْمَعَ بالمعَيديّ خيرٌ من أنْ تَرَاهُ » ، أي : أن تسمع .

واتفق النحويون على جواز إعمال "أنْ" محذوفة إذا عوض عنها بالفاء كقوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦] ، والواو كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران:١٤٢] ، أو العطف على اسم صريح كقوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:٥١] (٥) .

---

(١) هو طرفة بن العبد ، ديوانه ص ٣٢ ، الكتاب ٤٥٢/١ ، معاني القرآن للأخفش ١٣٣/١ ، ٤٧٤/٢ ، المقتضب ٨٥/٢ ، ٣١٥ ، الأصول لابن السّراج ١٧٦/٢ ، كتاب الشعر للفارسي ٤٠٤/٢ ، المسائل العسكرية له ص ٢٠٢ ، أمالي ابن الشجري ١٢٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ ٥٦٠/٢ ، شرح المفصل ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، المساعد ١٧٩/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشام ص ٨٤٠ ، والوغى : الحرب .

(٢) هو عامر بن جوين ، الكتاب ١٥٥/١ ، الإنصاف م ٧٧ ٥٦١/٢ ونسبه إلى عامر بن الطفيل ، مُغْني اللَّبيب لابن هشام ص ١٨٣٩ ، الخباسة : الظلامة ، ونَهْنَهْتُ : زجرت .

(٣) الكتاب ١٥٥/١ .

(٤) كتاب الأمثال ٩٧/١ ، فصل المقال للبكري ص١٣٥ ، مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ ، ٤٢٠/٢ ، جمهرة الأمثال ٢٥٥/١ ، البيان والتبيين ١٠٢/١ ، الأغاني ٢٨٨/١، المستقصى ٣٤٥/١ .والمثل يضرب لمن كان الخبر عنه أكبر من مرآه ، ضد قوله :

وأستَكبِرُ الأخبَارَ قَبْلَ لِقائِه فَلَمَّا التَقَينا صَغَّر الخَبَرَ الخُبْرُ

(٥) المصادر السّابقة .

وقد نقل الإجماع على جواز حذف "أنْ" والاكتفاء بصلتها ابن مالك بقوله : « وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم في ذلك أقول ...لأن ذلك ثابت بالقياس والسّماع فالقياس على "أنْ" فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع »[١].

وقد اعترض أبو حيانا على ابن مالك في نقل الإجماع بأن الخلافَ موجودٌ قال : « وقوله في "أنْ" : إن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع ، ليس بصحيح ، ولا إجماع فيه ؛ لأنه إن أراد ما ينتصب بإضمار "أنْ" بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية ، و "أو" و "حتى" و لام "كي" ولام الجحود فالخلاف موجود ، وإن أراد غيرَ ذلك فالخلاف فيه أيضاً موجود »[٢].

وقد بين الصبان المقصود بالإجماع بقوله معلقاً على قول الأشموني : (قد يحذف ما علم من موصول) : « أي اسمي لأن الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا "أنْ" فيجوز حذفها باطراد إجماعاً في نحو : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [النساء:٢٦] وعلى خلاف في نحو :﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم:٢٤] وتسمعَ بالمَعيدي خيرٌ منْ أنْ تراه »[٣].

فتبين أن الإجماع على جواز حذف "أنْ" إذا خلفها بدل يدل عليها كاللام و "حتى" و "أو" والفاء والواو ، والخلاف الموجود فيما إذا حذفت من غير بدل يدل عليها كما أوضح ذلك الأنباري [٤] بقوله : « ذهب الكوفيون إلى أنّ "أنْ " الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصبَ مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل » ، فالاتفاق على أنها تعمل مع الحذف بعد "الفاء" و

(١) شرح التّسهيل ٢٣٥/١ .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧١/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١٠٤٨/٢ .

(٣) حَاشية الصَّبّان على الأشْمُونيّ ٢٥٣/١ .المضارع في القرآن ص١٦٧ .

(٤) في مسألة : عمل "أنْ" محذوفة من غير بدل ٥٥٩/٢ .

"الواو" و "أو" و "اللام" و "حتى" ؛ لأن هذه الحروف دالة عليها ، فتنزلت منزلة مـــا لم يحذف ، فعملت مع الحذف[1] .

(١) السّابق ص ٥٧٠ .

الموصولات الاسمية

"ما" و "من" و "الذي" وفروعه و "التي"، و "ذو" الطائية ، و "أيّ" و "ذا" من الموصولات أسماء .

من الموصولات العامة المشتركة "مَنْ" و "ما" فيجوز أن يراد بهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث ، ولكل واحد منهما بالنسبة إلى ما يعقل وما لا يقل اعتبار ، فـ"مَنْ" للعاقل ، ولغيره في الأحوال الآتية :

- إذا نُزِّل مترلته كقوله تعالى :﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف:٥] فترل الأصنام مترلة من يعقل ، و كقوله[1] :

أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ   لَعَلّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطِيرُ

فترل القطا مترلة العاقل لندائه وخطابه ، والتعبير عنه بـ "مَنْ" .

- وكذا إذا اقترن ما لا يعق بمن يعقل في شمول كقوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ [النور:٤١] ﴾

- أو اقترن معه في تفصيل كقوله تعالى :﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥] بعد قوله تعالى :﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ [النور:٤٥] والدّابة يطلق على كل ما يدب من عاقل وغير عاقل ، فأوقع على الجميع "مَنْ" لاختلاطهما .

وأمّا "ما" فهي لغير العاقل غالباً ، وللعاقل في الأحوال الآتية :

- إذا اقترن مع غير العاقل كقوله تعالى :﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ ﴾ [النحل:٤٩] .

- ولأنواع من يعقل وصفاته كقوله تعالى :﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء:٣] .

---

(١) ينسب إلى مجنون ليلى ، والعباس بن الأحنف ، ديوان الأول ص ١٣٧ ، وديوان الثاني ص ١٦٨ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢١٧/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل ١٢٥/٣ ، تخليص الشواهد ص ١٤١ ، أوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ٤٣٠/١ ، الهمع ٢٩٧/١ .

– وللمبهم أمره كأن يقال للذي لم يتبين أمره : انظر إلى ما ظهر[١] .

وقال بعضهم : إنها تقع على من يعقل وحده ونسب إلى سيبويه قال ابن أبي الربيع : « ويظهر لي من قول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل ؛ لأنه قال[٢] : « إلا أن "ما" مبهمةٌ تقع على كل شيء » ... ولا يبعد أن تقع "ما" موقع "من" »[٣] .

و الموصولات الباقية للعاقل وغيره فـ "أيّ" كقوله تعالى :﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾. [مريم:٦٩]

و "ذو" الطائية كقول شاعرهم[٤] :

فإنّ المـاءَ مـاءُ أبي وجَـدّي وبِئْري ذو حَفَـرْتُ وذو طَـويتُ

أي : التي حفرتها والتي طويتها .

و قد اتفق النحويون على أن "مَنْ" و "ما" و "الذي" وفروعه و "التي"، و "ذو" الموصولة عند طيء ، و "أيّ" و "ذا" من الموصولات الاسمية ، نقل الإجماع على ذلك ابن القواس بقوله : « الأسماء الموصولة على ضربين ، متفق على اسميته ، ومختلف فيه ،

---

(١) يُنْظَر : المقتضب ٢٩٦/٢ ، الأصول لابن السّراج ١٩٦/٢ ، الجمل للزجاجي ص٣٢١ ، حروف المعاني له ٤٥ ، حروف المعاني للرماني ص ٥٤ ، المفصل ص ١٤٩ ، نتائج الفكر ص ١٨١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢١٦/١ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٦/١ ، شرح ابن الناظم ص ٨٦ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٢٨/٣ ، أوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ٤٢٩/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٩٧/١ .

(٢) الكِتَاب ٢٢٨/٤ .

(٣) البسيط ٢٨٨/١ ، ويُنْظَر : التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٢٩/٣ ، توضيح المَقاصِد للمُراديّ ٢٢٠/١ ، البحر المحيط ٤٣٧/٢ ، ٢٠٧/٣ .

(٤) هو سنان بن الفحل الطائي ، الحماسة بشرح المرزوقي ص٥٩١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢ ، الإنصَاف للأنْبَاريّ ٣٣٤/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٤٧/٣ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٩٩/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٢/٣ ، شرح ابن الناظم ص ٨٩ ، تخليص الشواهد ص ١٤٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٢/١ ، الخزانة ٣٤/٦ .

فالمتفق على اسميته : "الذي" و "التي" وتثنيتهما وجمعهما ، "ومَـــنْ" و "مـــا" و "ذو" الطائية و "أيّ" مؤنثة و "ذا" إذا كان معها "ما" الاستفهامية وأريد بها معنى "الذي"»[١].

وحكى الإجماع على اسمية "من" و "ما" أيضاً ابن عقيل بقوله : « وأما "مَـــنْ" و "ما" غير المصدرية فاسمان اتفاقاً »[٢] .

ولم أر من ذكر خلافاً في اسمية هذه الموصولات [٣] ، وإنما قيل إنها أسماء مع أنـــه لا معنى لها وحدها بل بما بعدها ؛ لأنه وُجِدَ فيها حكمُ ما له معنى وحده وهـــو عـــود الضّمير عليها كما يعود عليه[٤] .

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٦٨٩/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٤٩/١ . شرح ألفية ابن معط ٦٨٩/١ ،

(٣) يُنظَر : اللُّبَاب للعُكْبَريّ ١١٣/٢ ، التوطئة للشلوبين ص ١٦٧ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٨/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٦/٣ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٦/١ ، شرح ابـــن الناظم ص٨٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل ١٩،٤٢/٣،ارْتشَاف الضَّرَب لـــه ١٠٠٢/٢ ، شـــفاء العليل ٢٢٠/١ ، أوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ٤١٨/١ ، المســـاعد ١٣٨/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٢/١، شرح الأَشْمُونيّ ٢١٣/١ ، نتائج التحصيل ٧١٤/٢.

(٤) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص١٦٨ .

جعل "ذا" موصولة بعد "ما" الاستفهامية .

من الموصولات الاسمية "ذا" بمعنى "الذي" وقد نقل الاتفاق على اسميتها المرادي بقوله : « واعلم أن أقسام "ذا" المذكورة كلها أسماء باتفاق »[١] ، وتستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وهي في الأصل اسم إشارة ثم جرّد من معنى الإشارة واستعمل موصولاً[٢]وذلك مشروط بأمرين :

الأول : أن تسبق بـ "ما" أو "مَنْ" الاستفهاميتين .

الثاني : ألا تكون ملغاة ، وإلغاؤها هو تركيبها مع "ما" فيصير المجموع اسمَ استفهام ، ويتبين أثر الإلغاء وعدمه في جواب الاستفهام نحو : ماذا صنعت ؟ فتقول : خيراً إن جعلت "ماذا" اسم استفهام ، والرفع أولى إن جعلت "ذا" بمعنى "الذي" ، وكذا في التفصيل في الاستفهام نحو : ماذا صنعت أخيراً أم شراً ، فالنصب إن جعلت "ماذا" اسم استفهام ، والرفع إن جعلت "ذا" بمعنى "الذي" .

ومنه قوله تعالى :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ ﴾ [البقرة:٢١٥] ففي قراءة أبي عمرو "قل العفوُ" بالرفع[٣] على أن "ما" مبتدأ ، "ذا" بمعنى "الذي" خبره ، وجملة "ينفقون" صلة "ذا" والعائد محذوف تقديره ماذا ينفقونه ، والنصب على أن "ماذا" كلها اسم استفهام في محل نصب مفعول مقدم[٤] .

---

(١) الجنى الداني ص ٢٤٢ .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/١٩٦ ، التذييل والتكميل ٣/٤٢ ، المساعد ١/١٤٧ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ١/٢٧٣ ،

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السّبع ١/٢٩٢ ، التذكرة لابن غلبون ٢/٣٣٣ ، الكشاف للزمخشري ١/٢٦٢ ، الاتحاف ص ١٥٧ .

(٤) يُنْظَر : معاني القرآن للزجاج ١/١٠٥، ٢٨٧ ، معاني القرآن للفراء ١/١٣٨ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٦ ، والحجة في القراءات السّبع لابن خالويه ص٩٦ ، مشكل إعراب القرآن ١/٩٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٩٢ ، حجة القراءات لابن زنجلة ص١٣٣ ، البيان ١/١٥٣ ، التبيان ١/١٧٢، البحر المحيط ، الدر المصون ١/.

و منه قول الشّاعر[١] :

ألا تسألان المرءَ ماذا يحاول أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلٌ

وقد نقل جمعٌ من النحويين الإجماع على جواز جعل "ذا" موصولة بعد "ما" الاستفهامية خاصة منهم الزجاج قال : « ومعنى "ذا" في اللغة على ضربين ، فأحدهما : أن يكون "ذا" في معنى "الذي" ، ويكون "ينفقون" من صلته ...وجائز أن يكون "ما" مع "ذا" بمنزلة اسم واحد ، ويكون الموضع نصباً بـ "ينفقون" المعنى : يسألونك أي شيء ينفقون ، وهذا إجماع النحويين ، وكذلك الوجه الأول إجماعٌ أيضاً »[٢] وعليه فكون "ماذا" اسماً واحداً ، أو اسمين مرده قصد المتكلم ، وهذان الوجهان متكافئان في الاستعمال .

ونقل الإجماع أيضاً أبو حيان بقوله : « أمّا جعل "ذا" موصولةً بعد "ما" الاستفهامية فلا نعلم خلافاً في جواز ذلك ، وأما بعد "مَنْ" الاستفهامية ففيه خلافٌ »[٣] وفي الارتشاف : « باتفاق »[٤] .

ونقله أيضاً ابن هشام بقوله : « أن يتقدمها استفهام بـ "ما" باتفاق أو بـ "من" على الأصح كقول لبيد : ألا تسألان المرء ماذا يحاول »[٥].

ونقل الإجماع أيضاً السّيُوطيّ[٦]، والأشموني[٧]، والزبيدي[١]، والمرابط الدّلائي[٢].

---

(١) هو لبيد بن ربيعة ، ديوانه ص ٤٢٥ ، الكِتاب ٤٠٥/١ ، معاني القرآن للفراء ١٣٩/١ ، الأصول لابن السّراج ٢٢١/٢ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٥١٨/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٤٩/٣ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٩٧/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٤٤/٣ ، أوضح المسالك ١٥٩/١ ، ومع التَّصْريح للأزهري ٤٥١/١ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢٨٧/١ .

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٤٢/٣ .

(٤) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حيَّان ١٠٠٨/٢ ، تذكرة النّحاة ص٥١٤ .

(٥) أوضح المسالك ١٥٩/١ .

(٦) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٣/١ .

(٧) شرح الأشْمُونيّ ٢٣١/١ .

"أل" الموصولة لا توصل بأفعل التفضيل ، ولا بالجملة الاسمية والظرف إلا في الضرورة .

ومن الموصولات "أل" وهي موصولٌ اسمي على رأي الجمهور ، وحرفي على رأي المازني ومن وافقه ، وذلك قياساً على "أنّ" و "أنْ" و "كي" فإنها موصولاتٌ حرفية فضلاً على أنها على حرفين أحدهما ألف وصل ، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً ، ولم يوجد ذلك في وضع الأسماء العربية ، وإنما ذلك من خواص الحروف ، وحرفُ تعريف على رأي الأخفش [٣] ، فـ "أل" مُعَرِّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني ، إلا أنها موصول حرفي عند الثاني ، ومعرّفة لا موصولة عند الأول ، فاشترك المذهبان في التعريف ، واختص مذهب المازني بالوصل[٤].

وإذا كانت عهدية ، وهي التي عُهِد مصحوبها بتقدّم ذكره نحو : جاء قادمٌ فأكرمتُ القادمَ ، فنقل الرضي الإجماع على أنها حرفٌ قال : « وإنما الخلاف حيث لا عهد ، أما حيث العهد نحو : جاء ضارب فأكرمت الضّارب فالحرفية إجماعاً »[٥].

وقد اتّفق النحويون على أنها ليس لها محل من الإعراب ، نقل إجماعهم ابن يعيش بقولهِ : « ولا خلافَ إنه لا موضع لها من الإعراب »[٦] .

---

(١) ائتلاف النّصْرةِ للزَّبيدي ص٨١ .

(٢) نتائج التحصيل ٧٣٤/٢ .

(٣) الأصول لابن السّراج ٢٧٠،٢٢٣/٢ ، الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٥٤ ، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٦٩٨ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١٧٨/١ ، التوطئة للشلوبين ص١٦٨، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٠٥/٣(الجامعة) ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦٠/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١٠١٣/٢ ،أوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ٤٤١/١ ، المساعد ١٤٩/١ ، توضيح المقَاصِد للمُـرادِيّ ٢٢٥/١ ، شرح الأشموني مع حَاشية الصَّبَّان ٢٢٦/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٥/١.

(٤) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦٤/٣ .

(٥) شَرح الكَافية للرَّضي ، و نتائج التحصيل ٧٤٠/٢ .

(٦) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٧٩/٣ (العلمية).

وتكون بلفظ واحد في الجميع ، وتوصل بصفة محضة وهي اسم الفاعل كقوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾ [الحديد:١٨] ، واسم المفعول كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝ ﴾ [الطور،٥ــ٦] ، والصفة المشبهة كالحسن على خلاف فيها ، وأما وصلها بالفعل المضارع فسيأتي الحديث عنه[١] .

واتفق النحويون على أنها لا توصل بثلاثة :

الأول : أفعل التفضيل ، ونقل الاتفاق على أنها لا توصل به ابن هشام قال معدداً وجوه "أل" : « أن تكون اسماً موصولاً بمعنى "الذي" وفروعه ، وهي الدّاخلة على الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الدّاخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق »[٢] .

ونقله عنه السّيُوطيّ بقوله : « قال [ابن هشام] ولذلك لا توصل بأفعل التّفضيل باتفاق »[٣] .

وعلة عدم دخولها على أفعل التفضيل أن صلة الموصول لا تكون إلا جملة و اسم الفاعل والمفعول قريب الشّبه بالفعل ، فهو فعل في صورة اسم ، فمعنى الضّارب ، والمضروب : الذي ضَرَب ، والذي ضُرِب ، يقول ابن السّراج : « وتقول : عبدُ الله الضّاربُ زيداً جميعُ النحْويين على أنّ هذا في تقدير : الذي ضرب زيدا »[٤] أما اسم التفضيل فليس معناه الذي فعل[٥] ، فهو لا يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا العمل ، فهو يدل على اشتراك وزيادة ، والفعل يدل على الحدث ، أما عمله فناقص عن الفعل

---

(١) ص٤١٨ .

(٢) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٧١ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٧/١ .

(٤) الأصُول لابن السّراج ١٤/٢ .

(٥) الأصُول لابن السّراج ١٣٤/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٠٨/٢٣ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٧٨/٢ (العلمية) ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦٤/٣ ، والمراجع الآتية .

إذ لا ينصب إلا الضّمير المستتر ، ولا يرفع الظّاهر إلا في مسألة الكحل ، أما الفعل فيرفع الظّاهر والمضمر ؛ ولذلك اتّفق على امتناع وصله بـ "أل".

الثاني والثالث : الجملة الاسمية والظّرف ونقل الاتفاق عليهما السّيوطي بقوله : « ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظّرف إلا في ضرورة باتّفاق ، كقوله[1] :

من القَومِ الرّسولُ اللّه منهُم

وقوله[2] :

من لا يزال شاكراً على المعَهْ

أي : الذين رسول الله ، والذي معه »[3] .

قال أبو علي الشّلوبين : « ولا توصل الألف واللام إلا بالصفات ، وقد جاءت موصولة بالجمل نادراً »[4]، وقال ابن مالك معدداً ما توصل به "أل" : « وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطراراً »[5] ، وقال أبو حيان بعد ذكره البيت الأول : « ولا نعلم ورود "أل" داخلةً على الجملة الاسمية إلا في هذا البيت »[6].

---

(١) وعجزه : لَهُم دَانَتْ رِقَابُ بَني مَعَدّ
اللامات للهروي ص ٥٤ ، الإنصاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ص٥٢١ ، التوطئة للشلوبين ص ١٧١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٠٢/١ ، شرح الكافيَة الشّافية لـه ٣٠١/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١١٣/١ ، رصف المباني ص ١٦٢ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ٦٨/٣ ، الارتشاف ١٠١٤/٢ ، الجنى الداني ص ٢٠٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٨/١ .

(٢) وعجزه : فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ
شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٠٣/١ ، الجنى الداني ص٢٠٣ ، جواهر الأدب ص ٣٢١ ، ، التَّذْييل والتَّكْميل ٦٩/٣ ، الارتشاف له ١٠١٤/٢ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٨/١ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٨٧/١ .

(٤) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٧٠ .

(٥) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٩٦/١ .

(٦) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦٨/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١٠١٤/٢ ، رصف المباني ص٧٦ .

وقال بعض النحويين[1] إن الدّاخلة على الظّرف ، والجملة الاسمية إنمـا هــي "الذي" حذف بعض أجزائها لكثرة الاستعمال ، كما قال الشّاعر[2] :

والَلَّذِ لو شَـاءَ لكُنْتُ صَخْرًا أو جَبَـلاً أصَـمَّ مُشْـمَـخِرًا

فحذف الياء واجتزأ بالكسرة ، وقول الآخر[3] :

فَكُنْتُ وَالأمْرَ الذي قَدْ كِيدَا كاللَّذْ تَزَبى زُبْـيَـةً فاصْطِيدا

سكّن الذال تخفيفاً ، وكما فعل ذلك في "أيمن الله" فقيل : أيم الله[4].

---

(١) يُنْظَر : جمهرة اللغة ص ٦٥٠ ، ٨٥٩ ، التوطئة لأبي علـي الشـلوبين ص ١٧٢ ، شَـرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٩/١ ، شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٣/٣ ، ومراجع الشاهدين .

(٢) الأزهية للهروي ص ٢٩٢ ، رصف المباني ص ٧٦ ، أمالي ابن الشجري٥٣/٣ ، الإنصـاف ٦٧٦/٢ ، شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٢٥٤/١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٩٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١، الخزانة ٥٠٥/٥ ، المشمخر : العالي.

(٣) رجل من هذيل ، شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ ، الأزهية ص ٢٩٢ ، أمالي ابن الشـجري ٥٣/٣ ، الإنصَاف للأنْباريّ ٦٧٥/٢ ، رصف المباني ص ٧٦ ، شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٢٥٥/١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٩١/١ ، الخزانـة ٣/٦ ، الزُبْيَـة : حفيرة يستتر فيها الرجل للصيد ، أو هي حفرة تحفر للصيد وتغطّى ليقع فيها .

(٤) يُنْظَر : الإنصَاف للأنْباريّ ٤٠٤/١ ، اللُّبَاب للعُكْبَريّ ٣٨١/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٥/٨ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٥٠ .

"أل" في التي والذي ... للتعريف .

"الذي" و "التي" تُصُرِّف فيهما بالتثنية والجمع والتصغير ، فصار فيهما شبه بالمعرب ، ويقدر غيرهما من الموصولات بهما فيقال "ما" بمعنى "الذي" ، و "أل" الدّاخلة على "الذي" و "التي" وفروعهما لازمة معرِّفةٌ ، هذا هو رأي الجمهور[1] ، وأصل "الذي" عندهم "لَذي" والدّليل أنك تقول : الّذي قام زيدٌ ، فشُدّدت اللام لإدغام لام "أل" في لام "لذي" فدل على أن اللام من نفس الكلمة[2] ، ومنه قراءة : ﴿ صِرَاطَ لَذِيْنَ ﴾ قرىء بلامٍ واحدةٍ مخففةٍ مفتوحة[3] ، وما لم تكن فيه "أل" من الموصولات كـ "من" و "ما" فهو في معنى ما هي فيه ، أي على نية وجودها ، و "أيّ" مُعَرَّفةٌ بالإضافة[4] .

وقد نقل الهروي الإجماع على أن الألف واللام في "الذي" وفروعها للتعريف قال : « وقد دخلت الألف واللام للتعريف على ضرب سادس وذلك دخولها على بعض الأسماء ثابتة غير منفصلة ، ولم تسمع قط معراة منها كدخولها على "التي" و "الذي" و "اللَّذَين" و "اللَّتَين" و "الذين" و "اللاتي" و "اللائي" وما أشبه ذلك ، فإن إجماع النّحويين كلّهم على أن الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف ولم تَعْرُ قطّ منها »[5] .

---

(١) يُنْظَر : الكتَاب ١٠٧/٢ ، الأزهية للهروي ص ٢٩١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١٣٥/٢ ، شرح الجزولية ٦٥٤/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٤٠/٣ ، التَّذْييل والتَّكميل لأبي حيَّان ١١١/٢ ، ٢٨/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨٠/١ ، والمرجع الآتية .

(٢) الأزهية ص ٢٩١ .

(٣) قرأها أعرابي ، الشواذ لابن خالويه ص١ ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٩٩/١ ، البحر المحيط ١٤٤/١ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ١٨٠/١ .

(٤) الشعر لأبي علي الفارسي ٤١٦، أمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢ ، التَّذْييل والتَّكميل لأبي حيَّان ١١١/٢ ، شرح ابن عقيل ١٨٠/١ .

(٥) اللامات ص ٤٨ .

وحكاية الإجماع هنا غير مُسَلَّمة ، فقد خالف أبو علي الفارسي[١] ومن وافقه فقال : إن المعرِّف لاسم الموصول هو العهد الذي في الصلة ، أي المعهود بين المتكلم والمخاطب ، فلا تقول : جاء الذي نجح إلا لمن يعرف أن هناك شخصاً ناجحاً معروفاً لكما .

والألف واللام فيها زائدتان عنده لأمرين :

الأول : أنها إن لم تجعل زائدةً لزم من ذلك أن يجتمع في الاسم تعريفان ، الألف واللام .

والثاني : اتصال الصلة بها فإنه يوجب لها التعريف ، يدل على ذلك تعريف الموصولات الخالية من "أل" نحو "مَنْ" و "ما" فكما تعرفا بالصلة يجب أن يتعرف بها ما اتصل بـ "أل" فتبين بذلك زيادتها ، واستدل أيضاً بسقوط "أل" في قول الشّاعر[٢] :

ونحن أُلى ضَرَبْنَا رَأسَ حُجْرٍ ... بأسْيَافٍ مُهَنَّدَةٍ رِقَاقِ

وهي عندهم زائدة معرفة تعريفاً لفظياً ، والتعريف المعنوي حاصل بجملة الصلة ، فيتوصل بـ "الذي" إلى وصف المعرفة بالجملة ؛ لأن الجمل نكرات ، ولا توصف المعرفة بالنكرة ، "وأل" لا تدخل على الجمل ؛ لأنها من خواص الأسماء ، فلا يجوز أن نقول : جاء زيد أبوه قائم ، حتى نأتي بـ "الذي" فنقول : جاء زيد الذي أبوه قائم ، فجيء بـ "الذي" ليتوصل بها إلى وصف المعرفة "زيد" بالجملة "أبوه قائم" التي هي صلة "الذي" لفظاً و هي المقصودة في المعنى ، و "الذي" صفة في اللفظ ، و « زادوا

---

(١) كتاب الشعر ص ٤١٤ ، الحجة ١/١٥٢ ، العضديات ١٦٨.

(٢) هو بشر بن أبي خازمٍ ، ديوانه ص١٦٦ ، كتاب الشعر ص ٤١٤ ، الحجة ١/١٥٢ ، العضديات ١٦٨ ، سر صناعة الإعراب ١/٣٥٣ ، ٣٥٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٤ ، اللُّبَاب في عِلَل البنَاءِ والإعْراب للعُكْبَريّ ٢/١١٦ ، شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٧٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ ١/٦٩٠ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/١٤١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٢/١٣٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢/١١١، ٣/٢٨ .

في أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى »[١] .

ويَرِدُ على هذا القول ما ضعّفوا به القول الأول ، وهو أنهم جعلوا لـ"الذي" وفروعه مُعَرِّفَين ، أحدهما لفظي وهو "أل" ، والآخر معنوي وهو العهد في جملة الصلة ، وقد قالوا : إن اجتماع معرفين في محل واحد محالٌ ، وخَلْفٌ [٢] ، وعلى كل حال فقد اتفق القولان على أن "أل" في "الذي" وفروعه زائدة ، لازمة ، معرِّفة : لفظاً ومعنى على القول الأول ، ولفظاً على القول الثاني .

(١) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/١٤١ ، و يُنْظَر : شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٨٠ .

(٢) العضديات ص ١٦٨ ، شرح ألفية ابن معطٍ ١/٦٩٠ .

جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفاً وكان صلة لأي .

عائد الموصول له أحوالٌ من حيث وجوب الذكر ، ووجوب الحذف ، وجواز ذلك .

فيمتنع حذف العائد على الموصول إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ ، بأن يكون فاعلاً أو نائباً عنه نحو : جاء اللذان قاما ، أو ضربا ، أو خبر مبتدأ نحو : جاء الذي الفاضل هو ، أو خبر لـ "إنّ" وأخواتها نحو : جاء الذي إن الفاضل هو[1] .

ويمتنع الحذف كذلك إن كان مبتدأ وكان ما بعده جملة كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ ﴾ [الماعون:٦] ، أو ظرفاً نحو : جاءني الذي هو في الدّار ؛ لأن ما بعده من الجملة والظّرف يصلح أن يكون صلة بعد حذفه فلا يُدرى أحذف من الكلام شيء أم لا .

وإن كان العائد مبتدأ ولم يكن بعده جملة و لا ظرفاً جاز حذفه مطلقاً عند الكوفيين ، وبشرط طول الصلة ــ في غير "أيّ" ــ عند البصريين كقوله تعالى :﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف:٨٤] .

وإن كان الموصول "أيّاً" فقد اتفق النحويون على جواز حذف العائد المرفوع المبتدأ طالت الصلة أو لم تطل ، نحو : يعجبني أيهم هو قائم ، و أيهم قائمٌ[2]، وكقوله تعالى :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم:٦٩] ومنه قول الشّاعر[1] :

---

(١) تنظر هذه المسألة وما بعدها في : شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٢٠٧/١ ، التّذْييل والتّكْميل ٨٥/٣ ، والمراجع الآتية .

(٢) يُنْظَر : التبيان ١١٥/٢ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٥/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١٨٣/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٦/٣ ، المساعد لابن عقيل ١٥٤/١ ، شرح الألفية له ١٦٥/١ ، أوضح المسالك مع التّصْريح للأزهري ٤٦٨/١ ، حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٢٤٥/١ .

إذا ما لَقِيتَ بني مالِكٍ   فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَل

وقد نقل الإجماع على ذلك جمع من أئمة النحو منهم ابن مالك بقوله : « وأما المبتدأ فإن عاد على أيّ جاز حذفه بإجماع طالتّ الصّلة أو لم تطل ، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً »(٢) .

وأبو حيان حيث يقول : « واتفقوا على جواز حذفه في "أيّ" سواء كان في الكلام طول أم لم يكن فيجوز:يعجبني أيُّهم قائمٌ ، أي:هو قائم »(٣) .

وابن هشام حيث يقول : « والاتفاق على أنه قياس مع "أيّ" كقوله : ...»(٤) وذكر البيت : "فَسَلِّم" .

والمرادي حيث يقول : « واتفقوا على عدم اشتراطه في "أي" »(٥) .

والسّلسيلي(٦) ، وكذا السّيُوطيّ حيث يقول : « ومحل الخلاف في غير "أيّ" ، أمّا "أيّ" فلا يشترط فيها الطّول اتفاقاً ؛ لأنها مفتقرةٌ إلى الصّلة وإلى الإضافة ، فكانت أطولَ ، فحسن معها تخفيف اللفظ »(٧) .

---

(١) هو غَسَّان بن وعلة ، كتاب الجيم ٢٦٤/٢ ، المقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٢٨/٣ ، والإنصاف ٧١٥/٢ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣ ، و ٢١/٤ ، و ٨٧/٧ ، المغني ص٧١٧،٥٣٥،١٠٨ ، تخليص الشواهد ص١٥٨ ، جواهر الأدب ص٢١٠ ، شرح ابن عقيل ١٦٢/١ ، التصريح ٤٣٨/١،٤٣٥ ، الهمع ٢٧٥/١ ، شرح الأشموني مع حَاشية الصَّبَّان ٢٤٢/١، الخزانة ٦١/٦ ، شرح أبيات المغني ١٥٢/٢ ، الدرر ١٥٥/١ .

(٢) شرح التّسهيل ٢٠٧/١ . شفاء العليل ٢٣٣/١ .

(٣) ارْتشَاف الضّرَب لأبي حَيَّان ١٠١٧/٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل له ٨٦/٣ .

(٤) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٧١٧ .

(٥) توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٤٦/١ .

(٦) شفاء العليل ٢٣٣/١ .

(٧) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٩٤/١ .

حذف العائد المنصوب بفعل كثير .

لعائد الموصول المنصوب أحوال من حيث ذكره وحذفه ، وذلك بحسب ناصبه : فإذا كان العائد المنصوب اسماً لـ "إنّ" أو إحدى أخواتها نحو : جاء الذي إنه قائمٌ ، أو كأنه قمرٌ ، فلا يجوز حذفه[1] .

وإن كان منصوباً بفعل أو وصف غير صلة "أل" جاز حذفه كقوله تعالى :﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ ﴾[الفرقان:٤١] أي : بعثه ، وكقوله تعالى :﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴾[البقرة:٤١] أي : أنزلته ، وقوله تعالى :﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾[البقرة:٧٧] أي : يسرونه ويعلنونه ، ومنه قول الشّاعر[2] :

كأنّك لم تُسبقْ من الدّهرِ ساعَةً إذا أنْتَ أدْرَكْتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ

أي : تطلبه ، ومثال الوصف : الذي معطيك زيدٌ درهمٌ ، أي : معطيكه ، و منه قول الشّاعر[3] :

ما اللّهُ مُوليكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بهِ   فَمَا لَدَى غيرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

وحذف العائد المنصوب بالفعل كثيراً جداً حتى قال أبو حيان بعد ذكره أمثلة عليه : « والحكم متى كان كثيراً جدّاً فيكفي فيه مثالٌ واحد »[4].

---

(١) ارْتشَاف الضَّرَب ١٠١٩/٢ ، هَمْع الهَوامِع ٢٩٢/١ ، والمراجع الآتية .

(٢) هو الفقعسي ، الحماسة البصرية ٧٥/١ ، الحماسة ١٢٤/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ص٢١٣ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٧٢/٣ .

(٣) شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٢٠٥/١ ، شَرح الكافيَة الشّافية ٢٩٠/١ ، تخليص الشواهد لابن هشام ص١٦١ ، هَمْع الهَوامِع ٢٩٢/١.

(٤) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٧٣/٣ ، و يُنْظَر : الكِتاب ٨٦/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١٨٤/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١٠١٩/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٩٦ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٥٠/١ .

وقد نقل الإجماع على ذلك السّيُوطيّ بقوله : « لا خلاف أن حـذف العائـد المنصوب قوي »[(١)].

وحذف الضّمير المنصوب بالفعل مشروط بشرطين :

الأول : أن يكون الضّمير متعين الربط به مثل : جاءني الذي ضـربته ، وإلا لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي ضربته في داره ، فلو قيل : جاءني الذي ضربت في داره ، لم يعلم أهو المضروب أم غيره .

الثاني : أن يكون الفعل تاماً ، فإن كان ناقصاً لم يجز حذفه نحو : جاءني الـذي ليسَه زيدٌ ، أو كَانَهُ صَديقُك[(٢)] .

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٩٢/١ . اللُّبَاب في علَل البنَاءِ والإعْراب ١٢٥/٢ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٣/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٦ ، ارْتشَاف الضَّـرَب لأبي حَيَّـان ١٠١٩/٢ ، شرح الأشْمُونيّ ٢٤٩/١ .

(٢) التذييل ٧٤/٣ ، الارتشاف ١٠١٩/٢ والمثال فيه : كأنّه صديقك ! ، شَرْح ابـن عَقيـل للألفيَّة ١٧١/١ ، نتائج التحصيل ٧٥٢/٢ .

يتعين ضمير الغائب في العائد على الموصول إذا قصد التّشبيه بالمخبر به .

جملة الصلة لا بدّ أن تشتمل على ضمير يعود على الموصول يربطها به ، ويكون هذا الضّمير مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير والحضور وفروعها ، ويجوز مخالفة هذه المطابقة في الضّمير المتصل بجملة هي خبر عن ضمير حاضر سواء كان لمتكلم مثل "أنا" أو مخاطب نحو "أنت" ، ويشترط في هذا الضّمير أيضاً أن يكون مقدّماً ، فتجوز المطابقة بالحضور باعتبار حال المخبر عنه نحو : أنا الذي فعلتُ ، و أنت الذي فعلتَ ، ومنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1] :

أنا الّذي سمّتْني أمِّي حَيْدَرَهْ ... كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ المَنْظَرَةْ

و تجوز المخالفة بضمير الغائب لاعتبار حال الخبر وهي أكثر ؛ لأن الضّمير ينبغي أن يعود على الموصول لا على الضّمير المتقدم[2] ، نحو : أنا الذي فعلَ أو يفعل ، وأنت الذي فعلَ ، ومنه قول الفرزدق[3] :

وأنت الذي أمْسَتْ نزارٌ تَعُدُّه ... لِدَفْعِ الأعَادي والأُمُورِ الشّدائد

فيراعى في الأول معنى "الذي" لأن معناه "أنا" أو "أنت" في الأمثلة السّابقة ، ويراعى في الثاني لفظ "الذي"[4] .

فإن قصد التشبيه بالمخبر به وجب أن يعود الضّمير غائباً ولا تجوز المطابقة نحو : أنا في الشّجاعة الذي قتل مرحباً ، إذا أراد المتكلم تشبيه نفسه في الشّجاعة بعلي

---

(١) أدب الكاتب ص٧١ ، تهذيب اللغة ٤/٤١٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/١٥٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٧٨ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/١٨٩ ، الصحاح واللسان (حدر) ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ١/٢٨١ ، الخزانة ٦/٦٢ .

(٢) سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ لابن جنّيّ ١/٣٥٩ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣/١٠١ .

(٣) شرح ديوانه ١/١٩٧ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٢١٠ .

(٤) شَرح الجمل لابن عصْفور ١/١٨٩ .

رضي الله عنه الذي قتل مرحباً اليهودي لا أنه هو ، وذلك لأن الكلام على حذف "مثْل" فهو تشبيه ، ولو صرح بـ "مثْل" لزم عود الضّمير غائباً[(١)] .

وقد نقل الإجماع على ذلك السّيُوطيّ بقوله : « وإن قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتّفاقاً نحو : أنا في الشّجاعة الذي قتل مرحباً ، وأنت في الشّجاعة الذي قتل مرحباً ؛ لأن المعنى على تقدير "مثل" ، ولو صرح بها تعينت الغيبة »[(٢)] .

ويجوز الجمع بين الحَمْلَين ـ أعني الحمل على معنى "الذي" ولفظه ـ إن فصل بينهما نحو : أنا الذي ذهب إلى المدرسة أمس وأخذت الشّهادة ، ومنه قول بعض الأنصار رضي الله عنهم [(٣)] :

نحن الذين بايَعوا محمّدا ... على الجهَادِ ما بقينا أبدا

وقول امرئ القيس[(٤)] :

وأنا الذي عَرَفتْ مَعَدٌّ فَضلَهُ ... ونَشَدْتُ عنْ حُجْرٍ بنِ أمِّ قَطَامِ

وقول الآخر[(٥)] :

أأنتَ الهلاليُّ الذي كُنْتَ مَرَةً ... سمعْنَا بِهِ والأرْحَبِيُّ المعَلَّفُ

وقد نقل الإجماع على هذه المسألة الشّيخ أبو حيان بقوله : « وقد أطلق المصنف [ابن مالك] في هذه المسألة ، وفيها تفصيل ، وذلك أنه إمّا أن تفصل بين الحملين أو لا تفصل ، فإن فصلت جاز ذلك باتفاق ، وإن لم تفصل بين الحملين فلا

---

(١) يُنظَر : شَرح الجمل لابن عصْفور ١/١٨٩ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٢٠٩، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣/١٠١ ، ارْتشَاف الضَّرَب لـه ٢/١٠٢٣ ، المساعد ١/١٥٦ ، شفاء العليل ١/٢٣٤ .

(٢) هَمْع الهَوامعِ للسُّيوطيّ ١/٢٨٢ .

(٣) صحيح البخاري ٤/٢٢٥ (مناقب الأنصار) ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٢١١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣/١٠٣ .

(٤) ديوانه ص ١١٨ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/١٨٩ ، التّذْييل والتّكْميل ٣/١٠٣ .

(٥) شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٢١١ ، التّذْييل والتّكْميل ٢/١٢٤ ، ٣/١٠٣ .

يجوز الجمع بين الحملين عند الكوفيين ، فلا يجوز عندهم : أنا الذي قمت وخـرجَ ، وأجاز البصريون ذلك »[١] .

(١) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ١٠٣/٣ ، ارْتشَاف الضّرَب ١٠٢٦/٢ .

"أيٌّ" معربةٌ إنْ لم تُضَف .

"أيٌّ" الموصولةُ اسمٌ مبهمٌ ، لا يتعَين المرادُ منه إلا بما يضَافُ إليه ولذلك اختصّت بين الأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشّرط بالإضافة ، فلا يضاف غيرها منها .

وقد نقل الإجماع على أنه لا يضاف من هذه الأسماء إلا "أي" الموصولة ابن هشام بقوله : « ...أسماء الاستفهام ، وأسماء الشّرط ، والموصولات لا يضاف منها غير "أي" باتفاق »[1] ، يقول ابن هشام ذلك رداً على من قال : إن "ما" من قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران:١٥٩] للاستفهام التّعجبي ، أي فبأي رحمة ، فردّه بأمور منها : ثبوت الألف في "ما" وأن خفض "رحمة" لا يتجه إذا جعلت "ما" استفهامية لأن أسماء الاستفهام لا تضاف ، وأنه لا يضاف إلا "أيّ" .

وإضافتها إما أن تكون لفظاً ، أو معنى لا لفظاً ، وذلك بحذف المضاف إليه في اللفظ مع إرادته في المعنى ، والاستغناء عنه بالتنوين الذي هو عوض منه كقول الشّاعر[2]:

لَنا إبلانِ فيهما مَا عَلِمْتُمُ ... فَعَنْ أيّةٍ مَا شئتُمُ فتَنَكَّبُوا

أي : عن أيتهما شئتم ، حذف المضاف إليه وعوض منه التنوين مع إرادة ذلك المحذوف .

فإذا لم تضف "أيّ" وحذف صدر صلتها فهي معربةٌ باتفاق النحويين كما حكى ذلك غير واحد ، وإعرابها يدل على تمكنها في الإضافة ؛ لاستغنائها بمعناها دون لفظها ، وإلحاق التنوين بها عوضاً من المحذوف [3].

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٩٥ .

(٢) هو شعبة بن قمير ، النوادر ص٤١٧ ، الأصمعيات ص١٦٧ ، الأغاني ٣٨١/٣ ، التكملة ص١٦٨ ، الكشاف ٣٧/٤، اللسان (نكب) ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش١٥٤/٤ .

(٣) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٨١/٢ (العلمية) ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٩٣/٣ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٦٠/٣ .

ونقل إجماع النحويين على إعراب "أيّ" إذا لم تضَف ابن هشام بقوله : « وبالإجماع على أنها [أيّ] إذا لم تضف كانت معربة »[١].

ونقل السّيوطي الإجماع عن ابن مالك بقوله : « الرابع [من أحوال أي] أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو : اضرب أيّاً قائم ، وهي في هذه الحالة معربة ، قال ابن مالك : بلا خلاف »[٢].

قال الأشموني : « وزعم ابن الطّراوة أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت، وأن "هم أشد" مبتدأ وخبر ، ورد برسم المصحف الضّمير متصلاً، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة »[٣] .

وقد ذهب الخليل ويونس إلى أنك تقول : أكرم أيٌّ أفضل ، برفع "أيّ" منونة على الحكاية بقول محذوف عند الخليل ، وعلى التعليق عند يونس[٤] ، أي تعليق العامل السّابق لها عن العمل فيها ، وذلك أنهما يقولان بأنها معربة أبداً ، يقول سيبَويه : « ومن قولهما [يعني الخليل ويونس] : اضرب أيٌّ أفضل ، وأما غيرهما فيقول : اضرب أيّاً أفضل ، ويقيس ذا على "الذي" وما أشبهه من الكلام ، ويسلّم ذلك الضّمة في المضافة لقول العرب ذلك ــ يعني أيهم[٥] ــ ، وأجروا "أيّاً" على القياس ، ولو قالت العرب : أيٌّ أفضل لقلته ، ولم يكن بدّ من متابعتهم ، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشّاذ المنكر في القياس »[٦] .

---

(١) مغني اللبيب ص١٠٩ ، و٧٧٣ ، و٧٧٨ ، شرح شذور الذهب ص١٤١.

(٢) هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٢٩٥/١ .

(٣) شرح الأشْمُونِيّ ٨٣/١ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٩٣/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١٠١٧/٢ .

(٥) يظهر أن هذه زيادة على كلامه رحمه الله .

(٦) الكِتَاب ٣٩٨/١ (٤٠١/٢) .

وقولهما بأن رفع "أيّ" على الحكاية ، أو على تعليق العامل قبلها هو توجيه لرفعها في قوله تعالى :﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾. [مريم:٦٩]: وقد ناقش هذا الرأي ابن مالك بقوله « والحجة عليهما قول الشّاعر[1] :

إذا ما لَقِيتَ بني مالِكٍ فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَل

لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء ، إذ لا قائل بخلاف ذلك »[2]

أما ابن الطراوة فذهب إلى أنها مبنية وكلامه فيما إذا كانت مضافةً كما في الآية ، ومسألتنا في إعرابها إذا لم تضف قال أبو حيان : « وليس قوله بشيء »[3]، والوقوف على السّماع هو الحق كما قال سيبويه : لو قالته العرب لقلته ، فالقول ما قالوه ، ولا قياس في مورد النص ، بل يوقف على السّماع .

---

(١) سبق في ص٢١٢

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٢٠٨ .

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/٩٢ .

إعراب "أيّ" إذا وصلت بجملة فعلية أو اسمية ذكر صدرها ، أو بشبه الجملة . و "أية" للمؤنث مثل "أي" إن صرح بما تضاف إليه.

صلة "أي" إما أن تكون جملة فعلية أو اسميةً أو شبه جملة ، والفعلية لا يحذف منها شيء ، فلا تبنى "أيّ" معها ، والاسمية قد يحذف صدرها الذي هو المبتدأ ، فإن لم يحذف صدر صلتها لم تُبنَ وأعربت ، وكذا إذا وصلت بشبه الجملة وهي الظّرف المكاني ، أو الجار ، فـ "أيٌّ" معربةٌ في هذه الأحوال الثلاثة :

- إذا كانت صلتها جملةً فعلية ، نحو : يعجبني أيُّهم قامَ .
- أو جملةً اسمية لم يحذف صدر صلتها ، نحو : يعجبني أيُّهم هو قائمٌ .
- أو وصلت بشبه الجملة ، وهي الظّرف المكاني التام ، نحو : يعجبني أيُّهم عندك ، أو الجار ، نحو : يعجبني أيُّهم في الدّار ، ومعنى كونهما تامّين أي مفيدين ، فلا يوصل بهما إن كانا ناقصين نحو :جاءني الذي اليوم ، وجاءني الذي لك[1].

فـ "أيٌّ" معربةٌ اتّفاقاً سواء أضيفت أم لم تضف[2] ، يقول ابن السّراج : « إنْ قلتَ : اضربْ أيَّهم في الدّار ، واضربْ أيَّهم هو قائمٌ ، واضربْ أيَّهم يأتيك ، نَصبتْ »[3] .

وقد ذكر الإجماع على ذلك بعض أئمة النحو ، على خلاف في بعضها لا يضر حكاية الإجماع ، منهم الأنباري ذكر الإجماع على إعرابها إذا وصلت بجملة اسمية لم يحذف صدرها قال : « ذهب الكوفيون إلى أن "أيهم" إذا كان بمعنى "الذي" وحذف العائد من الصلة معربٌ ، نحو قولهم : لأضرب أيَّهم أفضلُ ، وذهب البصريون إلى أنه

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٠ .

(٢) الأصُول لابن السّراج ٢/٣٢٣ ، المفصل ١/١٨٩ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٢/٣٨١ ، اللُّبَاب في علَل البنَاءِ والإعْراب ٢/١٢٤ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ١٠٨ ، شرح الشذور ص١٤١ والمراجع الآتية .

(٣) الأصُول لابن السّراج ٢/٣٢٣ .

مبني على الضّم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب نحو قولهم : لأضربنّ أيَّهم هو أفضل »[١] .

ونقله أيضاً العكبري بقوله : « "أيُّهم" يكون بمعنى "الذي" فإن وصلت بجملة كانت معربةً اتفاقا ، كقولهم : لأضربنَّ أيَّهم هو أفضَلُ »[٢] .

ونقل أبوحيان الإجماع عن العكبري ووافقه عليه [٣] .

وقال السّيوطي : « لـ "أيّ" أربعة أحوال :

أحدها : أن يذكر مضافها وعائدها ، نحو : جاءني أيّهم هو قائم .

والثاني : أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو : اضرب أيّاً هو قائم ، وهي معربة في هذين الحالين بإجماع »[٤] .

ونقل الصبان عن أبي حيان ووافقه عليه الإجماع على إعراب الموصولة بالفعلية ، والظّرف والمجرور التامين بقوله : « ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبي حيان أنها إذا وصلت بظرف ، أو مجرور ، أو جملة فعلية أعربت إجماعاً »[٥] .

وإعراب "أيّ" إنما هو حملٌ على نظيرها "بعض" ، ونقيضها "كلّ" بجامع ملازمتهن الإضافة ، الإضافة من خصائص الأسماء ، فإذا لزمت عارضت موجب البناء ، فلم يؤثر ، فأعربت [٦] .

ـ بقي مسألةُ ما إذا استعملت "أي" للمؤنث فإنه يجوز إلحاق التاء به فيقال "أية" وإن صرّح بما تضاف إليه فحكمها حكم "أي" حين يصرح بما تضاف إليه[٧] .

---

(١) الإنصاف ٢/٧٠٩، ٧١٤ .

(٢) اللباب ٢/١٢٣.

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/٨٩ ، ٩٠ ، تذكرة النّحاة ص ٧١٢ .

(٤) هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ١/٢٩٤

(٥) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ١/٢٤٢ .

(٦) اللُّبَاب في علَل البنَاءِ والإعْراب ٢/١٢٤ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/٨٩ .

(٧) يُنْظَر : شَرح الكَافية للرَّضي ٣/ ٢٢ ،٦٣ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/١٧٦ .

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن مالك بقوله : « وإذا قيل في "أيّ" : "أية" لإرادة معنى "التي" فإما أن يصرح بما تضاف إليه ، وإما أن يحذف وينوى ، فإن صرح به فحكم "أية" معه حكم "أي" حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف »[١] .

ويرى بعض النحويين[٢] أن تأنيث "أيّ" بإلحاق تاء التأنيث شاذ لا يقاس عليه ؛ لأنها بدون التاء للمذكر والمؤنث ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : أيتهنّ فلانة ، وأيهنّ فلانة ، فقال إذا قلت "أيّ " فهو بمنزلة "كلّ" ؛ لأن كلاً مذكر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو بمنزلة "بعض" فإذا قلت : أيتهنّ فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل يقول : كلتهنّ منطلقة »[٣] .

---

(١) شرح التّسهيل ٢٠٩/١ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ٢٢/٣ .

(٣) الكِتَاب ٤٠١/١ .

لابد من تقدير الفعل في الظّرف والجار الواقعين صلة .

الظّرف والجار لا بد من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه في غير الواقعين صلةً ، فإذا وقعا صلةً وجب حذف متعلقهما ، ووجب كونه فعلاً ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة كقوله تعالى : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأنبياء:١٩] [(١)] .

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن مالك حيث يقول : « الظّرف الموصول به جملةٌ في المعنى ؛ لأنه لا بد من تعلّقه بفعل لا يستغني عن فاعل ، وكذا حرف الجرّ الموصول به ... وذلك نحو: عرفت الذي عندك ، أي الذي استقرّ عندك ، والذي في الدّار ، أي الذي استقرّ فيها ، وتقدير الفعل هنا مجمعٌ عليه بخلاف تقديره في غير صلةٍ ففيه خلافٌ »[(٢)] .

ونقل عنه حكاية الإجماع أبو حيان ووافقه عليها قال : « قال المصنف وتقدير الفعل هنا مجمع عليه ، وهذا كما ذكر ، لا نعلم خلافاً في تقدير العامل جملة »[(٣)] .

ونقل الإجماع أيضاً ابن هشام قال : « لا خلاف في تعيّن الفعل في بابي القسم والصلة ؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين »[(٤)] .

---

(١) يُنْظَر : شَرح المَفصَّل لابن يَعيش ١/٣،٩٠/١٥١ ، البسيط لابن أبي الربيع ١/٢٨٢، ٢/٦٨٤ ، توضيح المَقاصد للمُراديّ ١/٢٣٨ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشام ص٥٨١ ، ، شرح الألفية لابن عقيل ١/١٥٥ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١/٤٦١ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢١١ .

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/١٠٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ٢/١٠٠١ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص٥٨٣ .

جواز وقوع "نعم" و "بئس" وجملة الشرط والجزاء صلة للموصول

يجوز أن تقع جملة الشّرط وجوابه صلة للموصول ، إذا تضمن الموصول معنى الشّرط نحو : الذي إن تطلع الشّمس ينظر إليها فهو صحيحُ البصر ، ونحو : الذي ـ إنْ قامَ قامَ أبوه ـ منطلقٌ ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾[آل عمران:٧٥] .

وكذا جملة التعجب نحو : جاءني الذي ما أحسنه ، وبـ "نعم" و "بئس" إذا كان فاعلهما ضميراً (١) .

ونقل أبو حَيَّان إجماعهم على جواز الوصل بالشّرط والجزاء و "نعم" و "بئس" حيث يقول : « وفي الإفصاح(٢) : جملة الشّرط والجزاء و "نعم" و "بئس" وجملة التعجب كلّها تكون صلةً لـ "الذي" باتفاق ، إلا جملة التعجب فإن فيها خلافاً »(٣) .

ومنع بعضهم الوصل بالشّرط وجوابه محتجاً باجتماع الشّرطين في الجملة ، والشّيء لا يكون تمام نفسه ، ورُدّ عليه بأنه ليس أحدهما هو الآخر حتى يكون الشّيء تماماً لنفسه ، بل كل واحد شرطٌ على حدته لمشروطه(٤) كالمثال السّابق .

ومنع ابن عصفور وغيره الوصل بجملة التعجب لأنها لا تحتمل الصدق والكذب(٥) ولخفاء سبب التعجب ، والصلة تكون موضحةً فتنافيا ، يقول : « وإنما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجب لأن التعجب خفي السّبب والصلة مبنية للموصول ولا يجوز تبيين شيء بما هو خفي في نفسه »(٦) ، وإن كان على إضمار القول فجائز ،

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٢٤٠/٢ ، البسيط لابن أبي الربيع ص ٨٢ ، والملخص ١٩٣/١ ، والمراجع الآتية .

(٢) لابن هشام الخضراوي ، بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل ١١/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٩٧/٢ ، نتائج التحصيل ٧٠٧/٢ .

(٤) يُنْظَر : التَّذْييل والتَّكْميل ١٢/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٩٧/٢ ، هَمْع الهَوامِع ٢٨٠/١ .

(٥) شَرح الجمل لابن عصْفور ١٨٠/١ ، المقرّب ص ٩١ .

(٦) شَرح الجمل لابن عصْفور ١٨١/١ .

وجوز ابن خروف الوصل بها دون إضمار القول ، ومنعه ابن بابشاذ ووافقه الرضي والمتأخرون لكونها إنشائية[١] كما سبق . إذاً فالخلاف في جملة التعجب إذا كانت من غير إضمار القول[٢] ، فإن أضمر القول جاز الوصل بها .

وخالف الفارسي في الوصل بـ "نعم" و "بئس" إذا كان فاعلهما ضميراً ، وأجازه إن كان بالألف واللام[٣] .

---

(١) شرح الكافية للرَّضي ٣/١٠ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/١١ .

(٢) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣/١١ .

(٣) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حيَّان ٢/٩٩٧ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٢٨٠ .

الأمر والنّهي لا يجوز أن يقعا صلة للموصول .

الأصل في الموصول أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه [١] ، فإذا قلت : لقيت من أكرمته ، فينبغي أن يكون المكرَم والإكرام الذي هو صلة الموصول معهوداً بين المتكلمين ، ولذلك اشترط النحويون أن تكون جملة الصلة خبرية تقبل التصديق والتكذيب ومنعوا أن تكون إنشائية[٢] ؛ لأن الإنشاء ومنه الطلب بنوعيه : الأمر والنهي ، وكذا الاستفهام ، إنما يكون معناها بعد زمن التكلم ؛ لأنه لم يتحصل معناها بعد فلا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها[٣] ، ولذلك اتفق النحويون على منع الوصل بجملة الأمر والنهي ، فلا يصحُّ أن تقول : جاء الذي أكْرِمْه ، ولا جاء الذي لا تكرِمْه ، ولا جاء الذي هل أكرمته ، و لا جاء الذي رحمه الله ؛ لأن الجمل الثلاث السّابقة إنشائية لفظاً ومعنىً ، والرابعة إنشائية معنى فهي دعاء .

وقد نقل الزّجاج الإجماع على عدم جواز وقوع الجملة الإنشائية صلة حيث يقول : « والنّحويون يجمعون على أن "من" و "ما" و "الذي" لا يوصلن بالأمر والنّهي إلا بما يضمر معها من ذكر الخبر »[٤] .

وخالف في المسألة الكسائي كما نقل بعض النحويين فأجاز الوصل بجملة الأمر والنهي فتقول : الذي اضربه ، أو لا تضربه زيدٌ [٥] ، ولا أظن هذا النقل عن الكسائي يصحّ ، وإذا علمنا أنه نُسِب إلى كثير من العلماء آراء لم تثبت عنهم ، بل في كتبهم ما

---

(١) يُنْظَر : شَرح الكَافية للرَّضي ٧/٣ .

(٢) يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٧/١ ، شَرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١ ، ١٨١ ،شَرح الكَافية للرَّضي ٧/٣ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٧/٣ ، الارتشاف ٩٩٦/٢ ، ابن عقيل ١٥٤/١ ، شفاء العليل ٢١٩/١ ، شرح الشذور ص١٤١، التَّصْريح على التَّوضيح ٤٩٥/١ ، هَمْع الهَوامِع ٢٨٠/١ ، حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٢٣٧/١ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٨٧/١، شَرح الكَافية للرَّضي١٠/٣ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٧/٣.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٧٥/٢ .

(٥) التَّذْييل والتَّكْميل ٧/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٩٩٦/٢ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٨٠/١ .

يخالفها ، تبين لنا أن نسبة رأي إلى مثل الكسائي وهو لم يترك لنا كتاباً يضم آراءه النحوية يحتاج إلى تثبت وتمحيص ، خصوصاً وأن هذا الرأي لم يقل به أحدٌ غيره من النحويين ، والزّجاج الذي نقل إجماع النحويين قريب العهد بالكسائي ، مطلعٌ على أقوال الكوفيين .

تشديد النّون في "اللذانّ" و "اللتانّ" و "ذانّ" و "تانّ" مع الألف .

اسمُ الموصول للمثنى المذكر "اللذان" والإشارة "ذان" ، وللمؤنث "اللتان" و "تان" في الرفع و "اللذين" و "ذين" و "اللتين" و "تين" في النصب والجر ، وفي الرفع يجوز تشديد النون بعد الألف ، وهذه النون عوضٌ عن الياء المحذوفة في "الذي" و "التي" [١] ، لأن الأصل "اللذيان" ، كالرحيان والمصطفيان ، قال سيبويه : « حذفت الياء ليفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة » [٢] .

و قرىء قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾[النساء:١٦] ، وقوله تعالى : ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ﴾[القصص:٣٢] و وقوله تعالى : ﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَـٰتَيۡنِ﴾[القصص:٢٧] بالتّشديد فيها [٣] .

وقد نقل أبو حيان الإجماع على جواز تشديد النون حيث يقول : « فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون وقد قرئ في السّبعة : ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾ [النساء:١٦] » [٤] .

وحكى الإجماع المرادي يقول : « وقوله [أي ابن مالك]:

وَالنّونُ إن تُشْدَدْ فَلاَ ملاَمَهْ

إشارةٌ إلى جواز تشديد النون في تثنية "الذي" و "التي" فتقول : "اللذانّ" و "اللتانّ" وهو مع الألف متفقٌ على جوازه ... وقوله :

---

(١) الحجة لأبي علي الفارسي ١٤١/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٨٢ ، التبيان ١٧١/١ ، ١٧٨/٢ ، ولابن عقيل ١٤١/١ ، شرح الألفية لابن جابر الأندلسي ٢١٦/١ .

(٢) الكِتاب ١٠٣/٢ (٤١٠/٣) ، الحجة ٢٣١/٥ .

(٣) تشديد النون في "الذانّ " النساء :١٦ ، وفي "هذانّ" طه :٦٣ ، الحج:١٩ ، "فذانك" القصص :٣٢ ، قراءة ابن كثير ، وشدّد أبو عمرو اسم الإشارة "فذانك" وحدها ، ولم يشدد غيرها ، السّبعة ص ٢٢٩ ، الحجة لأبي علي الفارسي ١٤١/٣ ، ٤١٩/٥،٢٢٩ ، القرطبي ٨٥/٥ ، تفسير البيضاوي ١٥٩/٢ .

(٤) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٢٦/٣ .

وَالنّونُ مِنْ ذَيْن وَتَيْنِ شُدِّدا أَيْضَاً ....

يعني أن النون في تثنية اسم الإشارة قد تشدّد أيضاً مع الألف باتفاق »[١] .

ونقل الإجماع أيضاً الأشْمُونيّ حيث يقول : «(وَالنّونُ) من مثنى الذي والتّي (إن تُشْدَدْ فَلاَ ملاَمَهْ) على مشدّدها ، وهو في الرّفع متفق على جوازه ،...(وَالنّونُ مِنْ ذَيْن وَتَيْنِ) تثنية "ذا" و "تا" (شُدِّدا أَيْضَاً) مع الألف باتفاق »[٢] .

---

(١) توضيح المقَاصِد للمُراديّ ١/٢٠٧ ، ٢٠٩ .

(٢) شرح الأشْمُونيّ ١/٢١٥ .

الباب الثالث

الجملة الاسمية

الفصـــــل الأول
المبتدأ و الخبر

١. جواز حذف الخبر عند وجود الدّليل .

إذا عُلِمَ الخبر في الكلام بأن دلّ عليه دليلٌ جاز حذفه كما إذا عطف المبتدأ على مخبر عنه سابق ، كقوله تعالى : ﴿ أُكُلُهَا دَآيِمٌ وَظِلُّهَاۚ ﴾ [الرعـد:٣٥] ، فخبر الثاني محذوفٌ لدلالة خبر الأول عليه ، وتقديره : كذلك ، أي دائمٌ ، وقوله تعـالى : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[المائدة:٥] أي : حِلٌّ لكم ، وكما في الاستفهام عن المخبر عنه نحـو قولك في جواب من قال : من عندك ؟ : زيدٌ ، أي : عندي ، فالخبر قـد دل عليـه الاستفهام [١] .

ومنه قول الشّاعر[٢] :

نَحْـنُ بِمــا عِنْدَنا وأنْتَ بِمــا عِنْـدَكَ راضٍ والرَّأيُ مختلِــفُ

أي : نحن راضون وأنت راضٍ ، فحذف خبرِ الأول لدلالة خبر الثاني عليـه ، والغالب في مثل هذا أن يحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، كما في الآية السّابقة .

والنحويون متفقون على جواز حذف الخبر إذا دلّ عليه دليل ؛ لكثرة وقـوع ذلك في القرآن الكريم ، وكلام العرب ، وقد نقل إجماعهم على ذلك ابن هشام بقوله

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصْفور ٢٣٣/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٧٥/١ ، التَّـذْييل والتَّكْميل ٢٧٩/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١٠٨٨/٣ ، توضِيح المَقَاصِد للمُراديّ ٢٨٧/١ ، المساعد ٢٠٨/١ ، شرح ابن عقيل ٢٤٤/١ ، شفاء العليل ٢٧٤/١ ، التَّصْريح علـى التَّوضِيح للأزهري ٥٦٦/١ ، هَمْع الهَوامِع ٣٣٤/١ ، شَرح الأشْمُونيّ ٣١٣/١

(٢) هو قيس بن الخطيم ، ملحقات ديوانه ص ١٧٣ ، الكتاب ٣٨/١ ، معاني القـرآن للفـراء ٣٦٣/٢ ونسب فيه لمرار الأسدي ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢٧٩/١ وفيه أنـه لعمرو ابن امرىء القيس ، الأعلم ص ٩٧ ، اللباب في علل البنـاء والإعـراب ٢١٣/١ شرح ابن عقيل ٢٤٤/١ ، شفاء العليل ٢٧٤/١ .

: « وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حـذف الخبر عند وجود الدّليل وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً مـن الحذف ، مع أنه إما أن يكون هو الدّليل ، أو مقوياً للدليل »(١) .

ويجب أن يكون الخبر المحذوف معلوماً بعينه ، فلا يكفي العلم المجمل بـأن في الكـلام حذفاً(٢) ، وأن يكون في الكلام ما يقتضيه ، وإذا ظهر لم يخلّ بـالمعنى(٣)، وأن يكـون الدّليل اللفظي على حذف الخبر مطابقاً للمحذوف ، فلا يصح أن يحذف الخبر إن كان مغايراً في معناه لما يستدل به عليه ، يقول ابن هشام : « شرط الدّليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز : زيد ضارب وعمرو ، أي : ضارب ، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السّفر من قولـه تعـالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[النساء:١٠١] والآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثم أجمعوا على جواز : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو ، وإن زيداً قائمٌ وعمرٌو »(٤) .

ويشترط في المبتدأ الذي حذف خبره أن يكون معرفةً ؛ لتحصل الفائدة في الإخبار عنه ، ويقدر الخبر مؤخراً عن المبتدأ غير مقدم عليه ؛ لأنه لما حذف والأصل فيه التأخير لم يعدل عن الأصل إلا بدليل يخرجه عن ذلك الأصل(٥) .

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص ٥٨٥ والأشباه والنظائر ١/٢٨٩ .

(٢) شرح الأشْمُونيّ ١/٣١٣ .

(٣) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٦١٧ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٧٩١،٧٩٠ .

(٥) ينظر : شرح الجزولية لأبي علي الشّلوبين ٢/٧٤٩ .

٢. وجوب حذف الخبر إذا كان مفهوماً من جملة "لولا".

إذا وقع المبتدأ بعد "لولا" وجب حذف الخبر إذا كان كوناً عاماً مطلقـاً [(١)] ؛ لأنـه معلومٌ بمقتضى دلالة "لولا" فإنها تدل على امتناع الخبر لوجود المبتدأ[(٢)] فإذا قيـل : لولا زيدٌ لأكرمتك لم يشك السّامع أن مراد المتكلم أن وجود زيد مانع من الإكرام ، فلتعيين الخبر بكثرة استعمالهم إياه تعيَّن حذفه [(٣)] ؛ إذ صار معلوماً من اللغة بالضّرورة لاستقراره في الأذهان ، وتواتر كلام العرب به .

وقد نقل اتفاق النحويين على وجوب حذف الخبر بعد "لولا" ابن أبي الربيع بقوله : « فأما الفصل الذي اتفقوا فيه فهو أن الخبر إذا كان مفهوماً من جملة "لولا" فلا يجـوز إظهاره ، ولا بدَّ من حذفه ، وذلك نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، المعنى : لولا زيدٌ حاضر أو موجود أو ما أشبه ذلك مما هو مفهوم من جملة لولا ؛ لأن "لولا" تدل على امتناع الشّيء لوجود غيره »[(٤)] .

وتقييد وجوب حذف الخبر بكونه كوناً عاماً هـو قـول الرمـاني [(٥)] وابـن الشّجري[(١)] وأبي علي الشّلوبين[(٢)] وتبعهم ابن مالك[(٣)] ، وابن جماعة [(٤)] وغيرهـم

---

(١) الكتَاب ٢٧٩/١ ، المقتضب ٧٦/٣ ، الأصُول لابن السّراج ٦٨/١ ، الجمـل ص ٣١١ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٨٧/١ ، الإيضاح العضدي ص ٥١ ، مشكل إعراب القـرآن ٣٥٢/١ ، المقتصد ٢٩٩/١ ، البيان في غريب إعـراب القـرآن ٣٩١/١ ، التبيـان في إعراب القرآن ٦٣٢/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٥/١ ، المقرب لابن عصفور ٨٤/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٧٥/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٨٢/٣ ، ارْتشَـاف الضَّرَب له ١٠٨٩/٣ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٨٨/١ ، الجنى الداني لـه ص ٥٩٩ ، رصف المباني ص ٣٦٣ ، المسَاعد لابن عَقيل ٢٠٨/١ ، شَرْح الألفيّة له ٢٤٨/١ ، أوضح المسالك مع التَّصْريح للأزهري ٥٦٧/١ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٣٣٦/١ .

(٢) ينظر : مجالس ثعلب ٥٥٩/٢ ، الأصول لابن السّراج ٢١١/٢ ، والمراجع السّابقة .

(٣) الكتَاب ٢٧٩/١ (١٢٩/٢) .

(٤) البسيط لابن أبي الربيع ٥٩٣/١ .

(٥) توضيح المقاصد للمرادي ٢٨٩/١ .

وحملوا ما ورد فيه ذكر الخبر بعد "لولا" على الكون المقيد كقوله ﷺ : « يَا عَائِشَةُ لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهدُهُم بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ »[٥] ، فـ "حديث عهدهم" أو "حديثو عهد" خبر "قومك" واجب الظّهور إذ لو لم يذكر لم يعلم من أي جهة كان قومها سبباً لعدم بناء الكعبة على القواعد .

ومنه قول المعرّي[٦] :

يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ   فَلَولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَزَالا

يقول ابن مالك : « المخبر عنه بكون مقيّدٍ ولا يدرك معناه إلا بذكره ، نحو : لولا زيدٌ غائبٌ لم أزرك ، فخبر هذا النوع واجب الثبوت ؛ لأن معناه يجهل عند حذفه ، ومنه قول النبي ﷺ : « لَولا قَومُكِ حَديثو عَهد بِكُفْرٍ ، أو حَديثٌ عَهْدُهم بكُفرٍ » فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُنّ أن المراد : لولا قوم على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة ، وهو خلاف المقصود لأن من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من تقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور ، ومن هذا

---

(١) أمالي ابن الشّجري ٢/ ٥١٠ .

(٢) يُنْظَر : شَرح الجزُوليَّة للشَّلوبين ٢/٧٤٩ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٢٧٥ ، شَرح الكافيَة الشّافية له ١/٣٥٤ .

(٤) شرح الكافية ص ٩٤ .

(٥) صحيح البخاري كتاب العلم ١/ ٤٠ ، الحج ٢/١٥٦ ، الأنبياء ٤/٤١٨ ، ومسلم في الحج ص ٩٨٦ ، ومالك في الموطأ ص٣٦٣ ، و ينظَر : شواهد التوضيح والتصحيح ص٦٥ .

(٦) شروح سقط الزند ١/١٠٤ ، مغني اللبيب ص ٣٦٠ ، أوضح المسالك ١/٢٢١ ، شرح ابن عقيل ١/٢٥١ ، التصريح ١/٥٧٠ ، والمراجع السّابقة في المسألة.

النوع قول عبد الرحمن بن الحارث[١] لأبي هريرة : « إنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أمرًا ولَولا مَروانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فيهِ لَم أذكُرْه لك »[٢]..»[٣] .

وأما جمهور النحويين فأطلقوا القول بحذف الخبر بعد "لولا " إذ لا يأتي عندهم إلا كوناً مطلقاً ، وحملوا ما ورد فيه ذكر الخبر بعدها على الشّذوذ أو الضّرورة ، وخرّجوا الحديث على أمرين :

ـــ أن الرواية المشهورة « لولا حِدْثان قومِك بالكُفْرِ »[٤] .

ـــ احتمال أن تكون جملة « حديثٌ عهدهم » اعتراضية ، وأن الأصل : لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم ، « ثم قدّر ما يقول له : وما شأن قومي ؟ فقال ﷺ : حديثٌ عهدُهم بكُفرٍ ، ويكون "حديث" خبراً مقدماً ، و "عهدهم" مبتدأ ، و "بكفر" متعلق بـــ "حديث" »[٥] .

---

(١) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي ، أبو محمد من أشراف قريش ، ولد في زمن النبي ﷺ واختلف في صحبته ، توفي سنة ٤٣ .الإصابة لابن حجر ٦٦/٣ ، تهذيب التهذيب له ١٥٦/٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (١٧٩١) ٦٧٩/٢ ، ومسلم فيه أيضاً (١٨٦٤) ١١٠٣/٢ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٦٦ .

(٤) هذه الرواية في صحيح البخاري ٥٧٣/٢ (١٥٠٦) ، و مسلم ٢٩٦/٢ (١٣٣٣) ، وموطأ مالك ٣٦٣/١ (٨٠٧) ، وابن خزيمة ٢١٧/٤ (٢٧٢٦) ، وهناك رواية أخرى هي : « لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر » في صحيح مسلم ٩٧٠/٢ ، وسنن النسائي ٢١٨/٥ ، وسنن البيهقي ٣٩٣/٢.

(٥) البَسيط لابن أبي الرَّبيع ٥٩٥/١ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٨٩/١ .

وأما بيت أبي العلاء فحكموا عليه باللحن ، وتأوّله بعضهم على إضمار "أنْ" ، والتقدير عنده : أن يمسكه ، وحذفت "أنْ" فارتفع الفعل ، والمصدر المؤول من "أنْ" المقدرة والفعل بدل اشتمال من الغمد[1] .

وقد جعل ابن الشّجري [2] من ظهور الخبر بعد "لولا" قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء:٨٣] وقوله عزّ وجلّ : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء:١١٣] ، ورُدَّ عليه بأن "عَلَيْكُمْ" متعلق بـ "فَضْلُ" ، أو معمول له ، فلا يكون في موضع الخبر[3] .

ويمكن الاستدلال على ظهور الخبر بعد "لولا" إذا كان كوناً ولم يدلّ عليه دليل بقوله تعالى :﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ﴾ [الأنفال:٦٨] .. فـ "كِتَٰبٌ" مبتدأ ، وجملة "سَبَقَ" خبره و "لَمَسَّكُمْ" جواب "لَّوْلَا" [4] .

وقد وجدت شاهداً يؤيد القول بجواز ذكر الخبر بعد "لولا" إذا كان خاصاً غير مطلق هو قول تأبط شراً [5] :

فَوَاللَّه لَولاَ ابْنَا كِلاَبٍ وَعَامِرٌ بَغَوا أَمرَ غَيَّاتٍ هُمُ وَالأَقَارِعُ
لَجَامَعْتُ أَمراً لَيسَ فِيهِ هَوَادَةٌ وَلاَ غُصَّةٌ وَلَيسَ فِيهَا تَنَازُعُ

---

(١) يُنْظَر : ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٠٩٠/٣ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣٦٠ ، تعليق الفرائد للدماميني ٢٩/٣ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٥٧٢/١ .

(٢) أمالي ابن الشّجري ٥١٠/٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤٠٨/١ ، الجنى الداني ص٦٠٠ ، ومغني اللبيب ص ٣٦٠ .

(٤) وتأولها بعض المعربين على الخبر محذوف تقديره تداركَكم ، أو موجود ، يُنْظَر : إعراب القرآن للنحاس ٦٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩١/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٦٣٢/٢ ، الفتوحات الإلهية للجمل ٢٥٨/٢.

(٥) شرح أشعار الهذليين للسكري ص ٥٩٦ ، ديوان تأبط شراً وأخباره ص ١١١ .
وبَغَوا : جنوا ، وغيات : من الغَيّ ، لجامعت : أي عزمت يعني لقتلتك، والهَوادَة: السّكُون والرُّخصة والمحاباة ، واللينُ والتَّرَفُّق ، والغضة : المنقصة وما يستحيا منه .

فقد ذكر الخبر بعد "لولا" وهو قوله : "بَعَوا" .

وقول الآخر [١] :

فلولا بَنُوهَاَ حَولها لَخَبَطْتها كَخَبْطَةِ فَـرّوجٍ ولم أتَلَعْثَـمِ

وقول الآخر[٢] :

فواللّهِ لولا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السّرِيرِ جَوَانِبُهْ

وبهذه الشّواهد وغيرها تنتفي الحاجة إلى تلحين أبي العلاء ، والاجتهاد في تأويل ماورد من الأحاديث .

والذي أراه أن ما ذهب إليه غير الجمهور هو الصحيح الذي تدل عليه الشّواهد ، وفيه تفصيل مخرج من القول بالضّرورة والشّذوذ والتمَّحُّل في تأويل ما ورود فيه ذكر الخبر بعد "لولا" ، وهذا الوارد فيه ذكر الخبر لونٌ من التوسّع في اللّغة ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى ، مع ما يرد على تلك التأويلات من الاعتراضات ، كما في حذف "أنْ" بعد "لولا" وهو من غير مواطن الجواز أو الوجوب المذكورة ، فهذا الحذف محكومٌ عليه بالشّذوذ عند كثيرٍ من العلماء[٣] ، فالكثير هو إيلاء "أن" "لولا" كما في قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [القلم:٤٩] ، فتكون "أنْ" ومدخولها في تأويل مصدر مبتدأ[٤] .

فالحاصل أن الخبر بعد "لولا" :

ــ إذا كان كوناً عاماً وجب حذفه باتّفاق .

---

(١) هو كعب بن مالك الأنصاري ، ديوانه ص ٢٧٣ ، تحقيق سامي مكي العاني ، الأولى ١٣٨٦ ، ونسب للزبير بن العوام رضي الله عنه ، شرح الكافية الشّافية لابن مالك ٨٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٢ ،مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٥٦٣ .

(٢) هي امرأة من أهل المدينة ، مصنف عبد الرزاق ١٥١/٧ ، تفسير القرطبي ٣٣٤/١٦ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣٦٠ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٣٩ .

(٣) سرّ صِنَاعةِ الإعْرَاب ٢٨٥/١ ، المغني ص٨٣٩ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٢٤/٤ .

(٤) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٣٦٠ .

ــ وإن كان خاصاً فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره ، كما في بيت المعري ، وإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره .

٣. الخبر في المتعلّق بالكون الخاص هو ذلك المتعلّق الخاص ذُكر أو حذف لدليل .

يكون الخبر مفرداً وهو الأصل –كما سيأتي(١) – نحو : زيدٌ قائمٌ ، وجملةً نحو : زيدٌ يقوم ، وشبه جملة وهو الظّرف نحو : زيدٌ عندك ، والجار و المجرور نحو : علــيٌّ في الدّار .

وإذا كان الخبر ظرفــاً نحــو قولــه تعــالى : ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢] ، أو جاراً ومجروراً نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحــة:٢] فلا بدَّ من تعلّقهما بفعل أو شبهه ، وجمهور البصريين على أن المتعلَّق اسمٌ محذوف تقديره : "مستقر" ، ودليلهم على ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون مفــردا كما سيأتي ، و ذهب الأخفش والفارسي والزمخشري إلى أنهما متعلّقان بفعل محذوف تقديره : "استقر" ، ودليلهم أن الظّرف والجار والمجرور معمولان لمحذوف ، والعمل في الأصل للفعل(٢) ، وقد وقع خلافٌ بين النحويين في الخبر هنا :

ــ فذهب بعض النحويين ومنهم الرضي(٣) والنَّقْرة كَار(٤) إلى أن الخبر هــو مجموع الظّرف أو الجار والمجرور ومتعلقهما ، نظراً إلى أن الفائدة متعلقة بهما جميعاً .

---

(١) ص٢٧٣

(٢) تنظر المراجع الآتية .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٩٣/١ .

(٤) العباب في شرح اللباب ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ص ٦٢٥ ، تحقيق محمد ناصر زين ، عن حواشي محقق التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري (د.عبد الفتاح بحيري إبــراهيم) ٥٣٤/١ ، ونسب الشّيخ محيي الدين عبد الحميد في حواشيه على شرح ابن عقيــل هــذا الرأي لجمهور البصريين ، ويخالفه النقل عن ابن يعيش إذ نقل اتفاقهم على أن الخــبر هــو المتعلَّق .

والنَّقْرة كار هو : عبد الله بن محمَّد بن أحمد الحسيني النيسابوري الحنفي ، جمال الــدين ، فقيه أصولي نحوي ، له شرح التسهيل ، وشرح المنار في أصول الفقه ، وشرح التنقــيح في

ـــ وذهب ابن السّراج والفارسي وتلميذه أبو الفتح[١] إلى أن الخبر هو الظّرف أو الجار والمجرور نظراً إلى ظاهر اللفظ ، ولتضمنهما معنى صادقاً على المبتدأ ، هكـــذا نسب هذا الرأي إلى أبي علي والذي في كتبه خلافه قال : « فأما قولهم : زيد في الدّار ، والقتال اليوم فهو كلام مؤتلفٌ من اسم وحرف ، وليس هو من حيز الفعل والاسم ، أو الاسم و الاسم ، ألا ترى أن قولك : "في الدّار" ليس بزيد ، ولا "القتال " باليوم ، وإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظّاهر ، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبلــه ويعلّقه »[٢] ، فإذا كان الكلام على غير هذا الظّاهر كان في الكلام محذوفاً هو الخــبر ؛ إذ به تمام الكلام ومناط الفائدة وهو المتعلَّق ، هذا محصلة كلامه هنا .

نَعَم ، قد نَقَل عن أبي بكر بن السّراج أن الظّرف والجار والمجرور قسمٌ مستقلٌ واستحسنه ، قال : « وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قســماً برأســه ، وذاك مذهب حسنٌ » ، والحق أيضاً أن أبا بكر يقول بقول الجمهور[٣] الآتي فلعل نقل أبي علي[٤] عنه في كتاب غير "الأصول" .

ـــ وذهب ابن كيسان إلى أن الخبر هو المتعلَّق ؛ لأن العامل هو الأصل ومعموله قيدٌ له ، وهو الصحيح وإنما حذف وأقيم الظّرف والمجرور مقامه إيجازاً لما فيهما مـــن الدّلالة عليه ، وهذا الرأي هو ظاهر قول السّيرافي ، وابن عصفور[٥] وصححه ابـــن

الأصول ، توفي سنة ٧٧٦ . الدرر الكامنة ٢/٢٨٦ ، شذرات الذهب ٦/٢٤٢ ، بغيـــة الوعاة ٢/٥٤ .

(١) المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ١٠٥ ، شَرح الجمل لابـــن عصْــفور ١/٣٤٤ ، توضيح المقَاصِد للمُراديّ ١/٢٧٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ١/٣٢٢.

(٢) المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص١٠٥، التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٥ .

(٣) الأصول لابن السّراج ١/٢٤،٦٢،١٨٠ .

(٤) أشار لنقل أبي علي ابن عصفور في شَرح الجمل ١/٣٤٤ .

(٥) شَرح الجمل لابن عصْفور ١/٣٤٤ .

مالك [١] وابن أبي الربيع [٢] وأبو حيان [٣] وابن هشام [٤] والمرادي [٥] والسّيوطي وقال بعد نقله: « وهذا هو التحقيق »[٦]

ونقل ابن يعيش اتفاق البصريين على أنّ المتعلّق هو الخبر بقوله : « واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جارا مجروراً نحو : زيد في الدّار ، وعمرو عندك ، ليس الظّرف بالخبر على الحقيقة ؛ لأن الدّار ليست من زيد في شيء ، وإنما الظّرف معمولٌ للخبر ونائب عنه ، والتقدير : زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك ، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلاخلاف بين البصريين »[٧].

وهذا الذي ذكره ابن يعيش وأبو علي الفارسي قبله تلخيص لكلام ابن السّراج حيث يقول : « وضربٌ يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظّرف على ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان ، وإما أن يكون من ظروف الزمان ، أما الظّروف في المكان فنحو قولك : زيد خلفك وعمرو في الدّار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيدٌ مستَقِرٌ خلفَك ، وعمرٌو مستَقِرٌ في الدّار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر ؛ لدلالة الظّرف عليه ، واستغنائهم به في

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣١٨/١ .

(٢) البَسيط لابن أبي الرَّبيع ١٥٩/١ .

(٣) التذييل والتكميل له ٧/٤ ، ونظّر أبو حيان مسألة الخبر أهو الظرف أم متَعَلّقه بجَعْل سيبويه"موحشاً" من قول الشّاعر : لمية موحشاً طللُ ، حالاً من نكرة ، ولم يجعلها حالاً من الضمير الذي في الخبر ؛ لأن الخبر مؤخر في النية ، وهو العامل في الحال ، وهو معنوي والحال لا تتقدم على العامل المعنوي ، قال: «فهذا يدل على أن الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة»

(٤) أوضَح المسَالك مع التَّصْريح للأزهري ٥٣٥/١ .

(٥) توضيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٧٩/١ .

(٦) هَمْع الهَوامِع للسُّوطيّ ٣٢١/١ .

(٧) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٠/١ .

الاستعمال[١] ، وأما الظّرف من الزمان فنحو قولك : القتالُ يومَ الجمعةِ ، والشّخُوصُ يومَ الخميسِ[٢] ، كأنك قلت : القتالُ مُسْتَقِرٌّ يومَ الجمعَةِ ، أو وقَعَ في يومِ الجمعَةِ ، والشّخوص واقع في يوم الخميس ، فتحذف الخبر وتقيم الظّرف مقام المحذوف ، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام مُحَالٌ ؛ لأن "زيدا" الذي هو المبتدأ ليس من قولك "خلفك" ولا "في الدّار" شيءٌ ؛ لأن "في الدّار" ليس بحديث ، وكذلك "خلفك" وإنما هو موضع الخبر » [٣] .

وهذا الخلاف فيما إذا كان المتعلَّق كوناً عاماً نحو : زيدٌ عندك ، وفي الدّار فالمتعلّق هنا عام هو كائن أو مستقر ، أما إن كان خاصّاً مقيّداً كأن يقال : زيد عندك ، والمراد "نائم" فالمتعلّق كون مقيد بالنوم ـ فقد اتفق النحويون على أن الخبر فيه هو ذلك المتعلَّق الخاص ذكر أو حذف لدلالة المذكور في الكلام عليه ؛ حيث أمكن الجمع بينه وبين الظّرف والجار والمجرور ، فلم ينوبا عنه ، ولم يتحملا الضّمير الذي فيه ولم يعملا عمله .

ومنه قولُه تعالى : ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [البقرة:١٧٨] فالخبر في الآية هو المتعلّق المقيَّد المحذوف لدلالة المذكور عليه وتقديره : مأخوذ مقتول أو يقتل ، لا كائن أو مستقرّ كما في الكون العام[٤] .

وقد نقل الصبان اختلاف النحويين في الخبر إذا كان المتعلّق كوناً عاماً ، ثم حكى اتفاقهم على أن الخبر في المتعلّق المقيد هو ذلك الخاص ، قال : « الخلاف في المتعلق بالكون العام ، أمّا المتعلّق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقاً »[٥] .

---

(١) إذ صار كالعوض منه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه .

(٢) الشُّخُوصُ : السّيْرُ من بَلَدٍ إلى بَلَدٍ ، وقولهم : نحن على سفر قد أَشْخَصْنا أي حان شُخُوصُنا . اللسان (شخص) ٤٦/٧ .

(٣) الأصول لابن السّراج ٦٣/١ .

(٤) يُنْظَر :التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٨/١، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص٥٨٦.

(٥) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٢٩٣/١ .

وعلة عدم ظهور العَامل الذي تعلَّق به الظّرف أو الجار والمجرور إذا كان خبراً أن ذكرهما نائب عنه ومغنٍ عن ذكره فلم يجمع بينهما[1]، إذ من مقاصد العرب في كلامها الإيجاز ، وهذا مظهرٌ من مظاهر الاقتصاد اللغوي .

(١) ينظر : اللباب للعكبري ١/١٤٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠ .

٤. ليس من تعدد الخبر إذا عطف عليه آخر،أو كانا يؤديان معنى واحداً.

يأتي الخبر متعدداً لمبتدأ واحد أو متعدد ، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب(١):

ــ أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، والمبتدأ واحدٌ كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ [البروج:١٤-١٦] وكقول الشّاعر(٢) :

من كان ذا بتّ فهذا بتّي   مُقيِّظٌ مُصيِّفٌ مُشتِّي

ــ أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنىً ، والمبتدأ متعدِّدٌ نحو : بنو زيدٍ فقيهٌ ونحويٌّ وكاتبٌ .

ــ أن يتعدد الخبر لفظاً دون المعنى ، فالمعنى واحد ، والمخبر عنه واحد نحو : الرمان حُلوٌ حَامضٌ ، فمعنى الخبر هنا واحد أي : مزّ ، ونحو : زيدٌ قائمٌ قاعدٌ ، أي مضطرب الرأي ، وكقول الشّاعر (٣) :

---

(١) يُنْظَر في تعدد الخبر : الأصُول لابن السّراج ٦٥/١ ، كشف المشكل لحيدرة ٣٢١/١ ، المفصل للزمخشري ص ٢٧ ، الكافية لابن الحاجب ص ٧٨ ، التسهيل لابن مالك ص ٥٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٦ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٠/١ ، المساعد لابن عقيل ٢٤٢/١ ، شرح الأشموني ٢٢١/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٨٢/١ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٥٣/٢ .

(٢) هو رؤبة ، ملحق ديوانه ص ١٨٩ ، معاني القرآن للأخفش ٣٩/١ ، الكتاب ٨٤/٢ ، معاني القرآن للفراء ١٧/٣ ، الإنصَاف ٧٢٥/٢ ، تخليص الشّواهد ص ٢١٤ ، ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٣٣/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٩/١ ، التذييل والتكميل ٨٨/٤ ، سفر السّعادة للسخاوي ٩٧٩/٢ ، هَمْع الهَوامع ٣٤٦/١ ، شرح الأشموني ٣٢٥/١ .

(٣) هو حميد بن ثور ، ديوانه ص ١٠٥ ، طبقات فحول الشّعراء ٥٨٥/٢ ، الشّعر والشّعراء لابن قتيبة ص ٣٩١ ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص ٣٩٠ ، مجمع الأمثال

يَنام بإحدى مقلتيهِ ويتّقي   بأُخرى الأَعادي فهو يقظانُ هاجعُ

أي حذر [١] .

ومما اتفق عليه النحويون في مسألة تعدد الخبر أن الأخبار إذا عطف بعضها على بعض فليس من التعدد ، وكذلك إذا أخبر عن مبتدأ متعدد حقيقة أو حكماً، فلكل مبتدأ خبره كقول الشّاعر[٢] :

يَداكَ يَدٌ خَيرُهَا يُرتَجَى   وَأخْرَى لأعْدَائِهَا غَائِظَهْ

وكذلك إذا كان الخبر متعدداً لفظاً لا معنى ، كل ذلك ليس من تعدد الخبر في شيء ، نقل اتفاقهم على ذلك ابن هشام بقوله : « وأجمعوا على عدم التعدد في مثل : زيدٌ شَاعِرٌ وكَاتبٌ ، وفي نحو : الزيدَانِ شاعرٌ وكاتبٌ ، وفي نحو : هذا حُلوٌ حَامضٌ ؛ لأن ذلك كلّه لا تعدُّدَ فيه في الحقيقة ، أما الأوَّل فلأن الأوَّل خبرٌ والثاني معطوفٌ عليه ، وأمَّا الثاني فَلأنّ كلَّ واحدٍ من الشّخصَين مخْبَرٌ عنه بخبر واحدٍ ، وأمَّا الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحدِ ، إذ المعنى : هذا مزّ »[3] .

وقال أيضاً في تعدد الخبر في اللفظ دون المعنى : « الثاني : أن يكون متعدداً مخبراً عن جملته أو غير متعدد ، فيجوز بالإجماع أن يخبر عنهما بخبرين ، أو أخبار في معنى خبر واحد من غير عطف ، نحو قولك : هذا الرمانُ حلوٌ حامضٌ ، إذا أردتَ أن كلا من أفرادِه فيه حلاوةٌ وحموضةٌ ، وهذه الرمانة حلوةٌ حامضةٌ »[٤] .

للميداني ٢٢٧/١ ، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ص٣٩٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/١ ، التذييل والتكميل ٥٠/٣ ، ٩٠/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٥٩/١ .

(١) ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان ٩٠/٤ .

(٢) هو طرفة ، ملحقات ديوانه ص ١٥٥ ، المستقصى في الأمثال للزمخشري ص١٧١ ، شرح التّسْهيل لابن مالك ٣٢٦/١ ، شرح ابن الناظم ص ١٢٥ ، تخليص الشّواهد ص ٢١٢ ، أوضَح المسَالك مع التّصْريح ٥٨٣/١ ، شرح الأشموني ٣٢٧/١ ، الخزانة ٦٤/١ .

(٣) شرح قطر الندى ص ١٢٤ ، وينظر توضيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٩٣/١ .

(٤) تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ص٢١٣ .

وهاهنا إشكالٌ فيما ذكر ابن هشام فهو ينقل إجماع النحويين على أن قولهم : زيد شاعر وكاتب ، و الزيدان شاعر وكاتب ليس من تعدد الخبر في شيء ثم هو يقول : « وإن لم يكن الخبران أو الأخبار في معنى خبر واحد جاز بالإجماع التعدد في اللفظ على وجهين ، أحدهما : أن يكون بالعطف نحو : زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ ، والزيدون شعراء وكتّاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام:٣٩] »[١] ، وحل الإشكال أن كلامه الأوّل في تعدد الخبر في الاصطلاح النحوي ، فالثاني يعطف على الأول ولا يعرب خبراً ، و في كلامه الأخير نقل الإجماع على جواز تعدد الخبر في اللفظ وليس في الإعراب .

ونقل الإجماع على جواز تعدد الخبر لفظاً دون المعنى لمبتدأ واحد المرادي بقوله : « وقوله : (وأخْبروا باثْنَينِ ...) يعني عن غير مُتَعَدِّد ، وذلك شاملٌ لصورتين : إحداها متفقٌ على جوازها وهي أن يتعدد الخبر لفظاً ويتّحدَ معنىً نحو : الرمانُ حلوٌ حَامضٌ ، ولا يجوز فيها العطف خلافاً لأبي علي »[٢] .

وإذا كان الخبر متعدِّداً لفظاً متّحداً معنى وكان اللفظان مشتقين كقولنا : الرمان حلو حامض ، و زيدٌ قائم قاعدٌ ، أي مضطرب ، وكما في البيت ، فهل يتحمل كلٌّ منهما ضميراً ، أو يتحمله أحدهما والآخر خالٍ منه ، في المسألة كلامٌ للنحويين فقد نسب أبو حيان لأبي علي الفارسي أن الثاني يتحمل ضميراً والأول خالٍ منه ؛ لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء ، وصار الخبر بتمامهما[٣] .

والذي في كتبه خلاف ذلك فهو يرى أنهما لا يتحملان ضميراً ؛ لأنهما بمنزلة الاسم الواحد ، وفي الاسم المحذوف الذي دل عليه مجموع الاسمين وهو "مز" دليل على الضّمير الراجع إلى المبتدأ يقول : « ليس الذكر في واحد منهما وذلك أنهما

---

(١) تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ص ٢١٤ .

(٢) توضيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٩٣/١ ، وينظَر : الإنصَاف ٧٢٤/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٩/١ ، الهمع ٣٤٥/١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان ٩٠/٤ .

تنزلا بمنزلة شيء واحد ، فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت : هذا مزٌّ ، فجعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف ، وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا ، فرجع على هذا ذكر من شيء محذوف ، قام هذا مقامه »[1] .

ويقول : « وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك ، فإن قلت : فعلام نحمله ؟ قلنا : نحمله على المعنى ، ونرد الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى »[2] .

واختار الشيخ أن كلاً منهما متحَمِّلٌ للضمير من المبتدأ ، ولا يخرجهما عما حكم لهما من تحمل الضمير لأنهما مشتقان ــ كونهما خبرين في معنى خبر واحد [3] .

والذي أراه أن متحمِّل الضمير هو مجموع الاسمين ؛ حيث وقعا موقع "مزّ" وهو وصفٌ يتحمل الضمير ، وكذلك ما يقع موقعه يتحمل الضمير لنيابته عنه ، كما قالوا بأن الظرف والجار والمجرور يتحملان الضمير ويعملان عمل الفعل أوالوصف الذي حلاّ محلّه[4] .

ولأن الخبر مجموعهما ، ولا عبرة بكل واحد من الاسمين على حدة ؛ لأننا لوقلنا إن كل واحد من الاسمين مُتَحَمِّلٌ ضميراً لكنا أخبرنا عن المبتدأ بخبرين متناقضين بأنه مرةً حلوٌ ومرةً حامضٌ ، والمقصود أنه بين هذين الوصفين أي مزّ .

---

(١) المسائل المنثورة ص ٣٢ .

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ٢٠١/١ .

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ٩٠/٤ .

(٤) الإنصاف ٥١/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٥٦٦ ، شرح قطر الندى ص ١١٢ .

٥. جواز وقوع "سيفعل" خبراً إذا كان المخبر عنه عامّاً أو اسماً لـ"إن" .

يكون الخبر جملةً ، والجملة تكون اسميةً وفعليةً ، ويندرج في الفعلية الجملة المصدرة بدليل الاستقبال كالسّين أو سوفَ ، وجمهور النحويين يجوزون الإخبار بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع دخل عليه حرف التنفيس أو سوف نحو : زيدٌ سيقوم ، أو سوف يقوم ومنعه بعض المتأخرين[1] .

وممن منعه أبو الحسين ابن الطراوة ، وتابعه عليه تلميذه السّهيلي يقول : « ولذلك قبح...(زيد سيقوم) ، مع أن الخبر عن "زيد" إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه "السّين" ، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى "زيد" فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد" فتقول : زيد سيفعل » ثم قال : « وهذا مذهب الشّيخ أبي الحسين رحمه الله تعالى »[2] .

وقد ورد الإخبار بالجملة المصدرة بدليل الاستقبال في القرآن في أكثر من موضع كقوله تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء:١٦٢] [3]، وقوله تعالى : ﴿ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾[التوبة:٧١] وغير ذلك من الآيات .

---

(١) يُنْظَر : ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١١١٥/٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣١٥/١ .

(٢) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٢٢ ، بدائع الفوائد لابن القيم ٩٠/١ .

(٣) وجعل بعضهم "أولئك" في محل نصب على الاشتغال ورده أبو حيان في البحر المحيط ١٣١/٤ بقوله : « والأجود إعراب أولئك مبتدأ، ومن نصبه بإضمار فعل تفسيره ما بعده: أنه سيؤتى أولئك سنؤتيهم، فيجعله من باب الاشتغال ، فليس قوله براجح ؛ لأن "زيدٌ ضربته " أفصح وأكثر من "زيداً ضربته "، ولأن معمول ما بعد حرف الاستقبال مختَلَفٌ في جواز تقديمه في نحو: سأضرب زيداً، وإذا كان كذلك فلا يجوز الاشتغال ، فالأجود الحمل على ما لا خلاف فيه» و يُنْظَر : التبيان في إعراب القرآن ٤٠٨/١ .

ومنه قول الشّاعر[١] :

فَلَمَّا رَأَتْهُ آمناً هَانَ وَجْدُهَا وَقَالَتْ أبونَا هَكذا سَوفَ يفْعَلُ

فإن كان المبتدأ عاماً نحو "كل" ، أو كان المخبر عنه اسمَ "إنّ" جاز الإخبار عنه بـ "سيفعل" و "سوف يفعل" باتفاق النحويين كما نقل ذلك ابن هشام و منه قول الشّاعر[٢] :

وكلُّ أُناسٍ سوْفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

فالخبر هنا الجملة الفعلية "سوف تدخل" والمبتدأ "كلّ" وهو من ألفاظ العموم ، قال ابن هشام : « وقوله : "سوف تدخل" دليل على جواز وقوع "سيفعل" خبراً ، وذلك جائز اتفاقاً إذا كان المخبر عنه مبتدأ عامّاً كما في البيت ، أو اسماً لـ "إنّ" »[3]. وإنما منع بعض المتأخرين الإخبار بالجملة الفعلية المصدرة بحرف التنفيس أو سوف ـ فيما أرى ـ لأن الخبر الأصل فيه أن يكون عن شيء وقع أو مؤكد الوقوع ، وقولنا : زيدٌ سوف يذهب أو يأتي ليس مؤكداً « فلا يتصور الإخبار به لأنه غير متحقق الوقوع »[٤]، ومعنى السّين هنا في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه[٥] ، وقد رُدّ هذا المذهب لبطلانه سماعاً وقياساً ، أما السّماع فلوروده في القرآن في غير ما آية كما مر ، وأما القياس فلأن منع مجيء الجملة المصدرة بدليل استقبال خبراً مبنيٌّ على أن للسين "وسوف" حقَّ الصدارة في الكلام ، وليس بصحيح ؛ إذ

---

(١) هو النمر بن تولب ، ديوانه ص ٦٩ ، البحر المحيط ٢٦٤/٧ .

(٢) هو لبيد ، ديوانه ص ٢٥٦ ، الخزانة ٣٤٠/١ ، ٥٦١/٢ ، البحر المحيط ٢٢٩/١ ، أمالي ابن الشّجري ٢٥/١ ، ٤٩/٢ ، ١٣١ ، الإنصاف ١٣٩/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٤/٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٨/٢ ، مغني اللبيب ١٨١ ، الهمع ١٨٥/٢ ، شرح الأشموني ١٥٧/٤ .

(٣) تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ص٤٤ ، نتائج الفكر للسهيلي ص١٢٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ٣/١

(٥) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٢١ .

يقول أبو حيان رادّاً على ابن الطرواة : « حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله ، على أن فيه خلافاً شاذاً وصاحبه محجوج بالسّماع ، قال الشّاعر :

فَلَمَّا رَأتْــهُ آمناً هَانَ وَجْدُهَا وَقَالَتْ أبونَا هَكَــذا سَوفَ يفْعَلُ

فـــ "هكذا" منصوب بـــ "يفعل" وهو بحرف الاستقبال »[١] .

أو هو من قياس جملة الخبر على الحال إذ لا يجوز تصدير جملة الحـــال المبــدوءة بالفعل المضارع بدليل استقبال[٢] لما بين الحال والاستقبال من التضاد وليس الأمر في الحال كالأمر في الخبر والوصف فهو قياس مع الفارق .

وعلة اتفاقهم على جواز الإخبار بها إذا كان المبتدأ لفظاً عاماً أن خـــبر اللفــظ العام مؤكد تماماً كما في البيت ، لأن "كلّ " من ألفاظ العموم فهو يشمل كل أفــراد الجنس ، فإذا دخلت على نكرة أوجبت عموم أفرادها على سبيل الشّمول[٣] فأشــبه المعرف بـــ "أل " الاستغراقية ، فلا مُخَالِفَ في أن كلَّ أحدٍ سيموت ، فجاز الإخبــار بهذه الجملة في هذه الحالة .

وأما إذا كان المخبر عنه اسماً لـــ "إن" فهو مؤكد لأنها تفيد التأكيد فجاز الإخبار عنه بالجملة المصدرة بدليل الاستقبال ، و« لاعتماد الاسم على "إن" ، ومضــارعتها للفعل فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة »[٤] .

فإذا كانت الجملة الفعلية فعلها مضارع عامل في ظرف مستقبل جاز أن تكون خبراً باتفاق النحويين على مانقل أبو حيان بقوله : « ويندرج في الفعلية ... المضــارع العامل في ظرفٍ مستقبلٍ نحو : زيدٌ يقومُ غداً باتفاق »[٥] ، ونقله أيضاً الــدّلائي في

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢٦٤/٧ .

(٢) أوضَح المسَالك ٣٥٠/٢ .

(٣) كليات أبي البقاء ص ٧٤٣ .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٢٢ .

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١١٥/٣ .

شرح التسهيل[١] ، وإنما جاز الإخبار هنا لأن المستقبل محدَّدٌ بيوم معلوم ، وليس في نفس المتكلم فجاز أن يقال : هو يقرأ غدا ويصلي بعد غد[٢] .

---

(١) نتائج التحصيل للدلائي ١٠٥٧/٣ .

(٢) ينظر اللمع لابن جني ص٢٣ .

٦. وجوب إبراز الضّمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ولم يؤمن اللبس .

يكون خبر المبتدأ مفرداً [١] ، والمفرد يكون جامداً نحو : هذا مفتاحٌ ، ومشتقاً نحو : زيدٌ قائمٌ ، والمشتق يتحمل الضّمير بإجماع النحويين ، يقول الأنباري : « وأما ما كان صفة فنحو : زيد ضاربٌ وعمرو حسنٌ ، وما أشبه ذلك ، ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحْوَ يتحمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ ؛ لأنه يتَنَزَّل مَنْزِلةَ الفعلِ ، ويتضمن معناه »[٢].

ويقول ابن الأثير : « وأمّا المجمع على تحمّله الضّمير فهو الأسماء الجارية على الأفعال ، والصفات المشبّهة بها ، و "أفعل مِنْ" ، نحو قولك : زيدٌ قائمٌ ، وعمرو حسنٌ ، وبِشْرٌ أفضلُ من بكر »[٣] .

فإذا كان الوصف المشتق خبراً عن اسم فلا يخلو من أحد أمرين :

الأول : أن يكون لغيره في المعنى بأن يكون الوصف جارياً على غير من هو له ، وفي هذه الحال لا يخلو من أحد أمرين أيضاً : إما أن يكون المعنى ملتبساً نحو : زيدٌ عمرو ضاربه هو ، فبدون الضّمير يحتمل أن يكون الضّارب زيداً ، ويحتمل أن يكون عمراً ، أو يكون المعنى غير مُلْتَبِسٍ نحوُ : زيدٌ هندٌ ضاربها ، فالتباس المعنى مأمون هنا .

فالكوفيون يذهبون إلى وجوب إبراز الضّمير إن كان المعنى ملتبساً نحوُ : غلامُ هند ضاربته هي ، وجوزوا الأمرين : إبراز الضّمير واستتاره إن أمن اللبس ، وأما البصريون فإنهم يوجبون إبراز الضّمير خِيفَ اللَّبس أو لم يُخَفْ فيقال : غلامُ هندٍ ضاربته هي[٤] .

---

(١) يُنْظَر: ص٢٧٣ .

(٢) أسرار العربيّة للأنباريّ ص ٨٢

(٣) البديع لابن الأثير ٧١/١ .

(٤) الأصول ٧١/١ ، مشكل إعراب القرآن ٥٨١/٢ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٣٠٧/١ .

وقد احتج الكوفيون على جواز إبراز الضّمير وعدمه عند أمن اللبس بجملة شواهد منها قوله تعالى : ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٥٣] بقراءة الجرّ في "غير"[١] على أنها صفة لطعام ولم يبرز الضّمير فيقال : "ناظرين أنتم" ، قال الفراء : « ولو خفضت "غير ناظرين " كان صواباً ؛ لأن قبلها "طعام " وهو نكرةٌ ، فتجعل فعلهم تابعاً للطعام لرجوع ذكر الطعام في إناه »[٢] ، وقد منع البصريون جرّ "غير" إلا مع إبراز الضّمير فيقال في غير القرآن : "غير ناظرين إناه أنتم"[٣] .

وبقول الأعشى[٤] :

وَإنّ امْرَأً أسْرَى إلَيْكِ وَدُونَهُ ... فَيَاف تَنُوفاتٌ وَبَيْداءُ خَيْفَقُ
لَمحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجيبي لِصَوْتِه ... وَأنْ تَعْلَمي أنّ الُمعَانَ مُوَفَّقُ

ولم يقل : لمحقوقة أنت .

وقول الآخر[٥] :

أرَأيْتِ إذْ أعْطَيْتُكِ الوُدَّ كُلَّهُ ... ولم يَكُ عِنْدي إنْ أَبيتُ إبَاءُ
أمُسْلِمَتي لِلْمَوتِ أنْتِ فَمَيِّتٌ ... وَهَلْ لِلنُّفُوسِ المسْلمَاتِ بَقَاءُ

---

(١) قرأ الجمهور "غير" بالنصب على الحال ، والجر قراءة ابن أبي عبلة على أنها صفة لـ "طعام" تفسير القرطبي ٢٢٦/١٤ ، و"إناه" أي بلوغه وإدراكه .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٤٧/٢ .

(٣) ينظر تفسير الطبري ٢٤/٢٢ ، الكشاف ، مشكل إعراب القرآن ٥٨١/٢ .

(٤) ديوانه ص٢٧٣ ، وهذه الرواية فيه ، وفي كتب النحو الرواية :

من الأرضِ مَومَاة وبَيْداء سَمْلقُ

العين ٦/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٤٦١/٢ ، مجاز القرآن ٢٤٤/١ ، المسائل البصريات ٥٢٦/١ ، الصاحبي ص ٣٥٨ ، جامع البيان للطبري ٣٤/٢٢ ، أمالي ابن الشّجري ٥٥/٢ ، الإنصاف ٥٨/١ ، تخليص الشّواهد لابن هشام ص ١٨٨ ، اللسان (حقق)١٠/٥١ ، الخزانة ٢٥٢/٣ .

(٥) جامع البيان للطبري ٣٤/٢٢ .

ولم يقل : فميت أنا ، وقال الكسائي : « سمعت العرب تقول : يدك باسطها » [١] يريدون أنت ، وقولهم : « كلُّ ذي عينٍ ناظرٌ وناظرةٌ إليك » [٢] أي : هي ، وقال الآخر [٣] :

تَـرَى أرْبَاقَـهُمْ مُتَقَلِّدِيْهَا إِذَا صَدِئَ الحَدِيْدُ عَلَى الْكُمَاةِ

أي : متقلديها هم .

فكل هذه الشّواهد تدل على جواز استتار الضّمير وإبرازه إذا أمن اللبس وهو الصحيح ـ فيما أرى ـ لكثرة ما سمع من ذلك عن العرب .

وعلى هذا الخلاف السّابق يتبين أنهم أجمعوا على وجوب إبراز الضّمير إن خشي التباس المعنى إذ البصريون يوجبون إبرازه مطلقاً ، والكوفيون عند التباس المعنى ، وقد نقل إجماعهم أيضاً ابن هشام بقوله : « إذا أخبر بصفة[الوصف المشتق] عن اسم وهي في المعنى لغيره ، ورفَعَتْ ضميرَه ، وخُشِي الإلباس وَجَبَ إبراز ذلك الضّمير إجماعاً ، نحو : غلام زيد ضاربه هو ، إذا كان الضّارب زيداً ... » [4] .

ونقله الدّلائي بقوله : « وإلا يَجْرِ متحمله على صاحب معناه برز اتفاقاً من أهل البلدين إن خيف اللبس نحو : زيدٌ عمرو ضاربه هو ، ووفاقاً للبصرية إن أمن نحو : زيدٌ الفرس راكبه هو مرفوعاً على الفاعلية » [٥] .

الثاني : أن يكون الوصف المشتق خبراً عن ذلك الاسم ، بأن يكون جارياً على من هو له ، فلايبرز الضّمير بإجماع النحويين ، نقل إجماعهم غير واحدٍ ، يقول أبو

---

(١) السّابق .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧ .

(٣) السّابق ، الإنصاف ١/٥٩ ، تخليص الشّواهد لابن هشام ص ١٨٩ ، اللسان ٨/٧٣(خضع) ، الخزانة ٥/٢٩١ ، الرِّبْقُ، بالكسر: الحبْلُ والحَلْقةُ تشدّ بها الغنم الصغار لئلا تَرْضَع ، والجمع أَرْباقٌ و رِباقٌ و رِبَق ، اللسان (ربق) .

(٤) تخليص الشّواهد لابن هشام ص١٨٦ ، و يُنْظَر : البديع لابن الأثير ١/٧٠ .

(٥) نتائج التَّحصيل في شَرح التَّسْهيل للدّلائي ٣/١٠٥٠ .

البركات الأنباري : « وأجمعوا على أن الضّمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه »[١] .

وكذا ابن مالك حيث يقول : « وأما الخبر المشتقّ إذا لم يرتفع به ظاهرٌ ...فلا بدَّ من رفعه ضميراً ، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضّمير دون خلاف ، فإن برز فالبارز مؤكِّد للمستكنِّ ...كقولك : زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو ... فالإبراز في مثل هذا مجمعٌ عليه ؛ لكون المعنى ملتبساً بدونه ، فلو كان المراد صدورَ الضّربِ من المبتدأ الثاني ووقوعه على الأول لاستكن الضّمير بإجماع ؛ لعدم الحاجة إلى إبرازه ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشّاعر[٢] :

لكلِّ إلفينِ بَيْنٌ بَعْــدَ وَصْلِهِمَا والفَــرْقَدَانِ حِجَاهُ مُقْتَفِيه هُمَا »[٣] .

ونقل السّيوطي عن ابن مالك هذا الإجماع ووافقه عليه بقوله : « ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضّمير قال ابن مالك : بإجماع ؛ لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو : زيدٌ هندٌ ضاربته أي هي »[٤].

ونقله عنه الدّلائي أيضاً[٥] .

و اعترض أبو حيان على حكاية ابن مالك الإجماع فقال : « وإذا جرت الصفة على من هي له ، فذكر ابن مالك أنه يستكنّ الضّميرُ بإجماع نحو : زيد هندٌ ضاربته ، وليس كما ذكر بل لك ألا تبرزه ، ولك أن تبرزه ، فإذا أبرزته فعلى وجهين : أحدهما : أن يكون تأكيداً للضمير المستكنِّ في الصفة ، والثاني : أن يكون فاعلاً بالصفة فلا ضمير فيها... »[٦] .

---

(١) الإنصاف للأنباري ٥٨/١ .

(٢) فيه جواز انفصال الضمير إذا رُفع بوصف جرى على غير صاحبه ، ينظر : المسَاعد على تسْهيل الفوائد لابن عَقيل ٢٢٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٠٧ ، والمساعد ٢٢٨/١ .

(٤) هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٣١٣/١ .

(٥) نتائج التحصيل للدلائي ١٠٩٤/٣ .

(٦) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١١١/٣ .

والظّاهر أن الضّمير إن برز فهو تأكيد للمستكن كما ذكر ابن مالك ، وأما إعرابه فاعلاً فعلى القول بأن اسم الفاعل إذا وقع خبراً وجرى على غير صاحبه لم يستتر فيه ضمير[1] ، وفي هذا القول إخراج لاسم الفاعل المشتق لما استقر له من احتمال الضّمير .

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٨١/٢ .

٧. وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا خيف التباسه بالفاعل

المبتدأ عاملٌ في الخبر عند جمهور النحويين[١] وإذا كان كذلك فحقه أن يتقدم على الخبر شأن بقية العوامل في تقدمها على معمولاتها ، ويتأخر عنه الخبر لشبهه بالصفة لأنه موافق في الإعراب لما هو له دالّ على حقيقته أو على شيء من سببه[٢] ، هذا هو الأصل ، لكن أجيز تأخير المبتدأ لشبهه بالفاعل في كونه مسنداً إليه ، وتقديم الخبر لشبهه بالفعل في كونه مسنداً ، إلا أن تقديم الخبر مشروط بانتفاء اللبس .

فإذا أخبر عن المبتدأ بفعل له ، أي مستكن فيه ضميره لم يجز تقديم الخبر عليه لئلا يلتبس بالفاعل نحو : زيد قام أو يقوم ، فلا يجوز تقديم الفعل "قام" ؛ لأنه لو تقدم لأوهم أن زيداً فاعل فلا يقال : قام زيد على أن "زيداً" مبتدأ مؤخر[٣] ، ثم إن قائل الجملة أراد التأكيد على أن زيداً قائم وهو مايؤديه تقدم المبتدأ هنا إذ ذكر المسند إليه مرتين ظاهراً ومضمراً فهو أقوى وآكد .

وأمرٌ آخرٌ يمنع من تقديم الخبر هنا هو أن فيه تهيئة العامل الذي هو الفعل "قام" للعمل في الفاعل وهو "زيد" ثم قطعه عنه لإعماله في ضمير "زيد" ، وفيه أيضاً إعمال العامل الضّعيف وهو الابتداء فهو عامل معنوي مع وجود العامل القوي اللفظي وهو الفعل .

---

(١) الكتَاب ١٢٦/٢ ، معاني القرآن للفراء ١٨٥/٣ ، المقتضب للمبرد ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، الأصُول لابن السّراج ٦٢/١ ، الإيضاح لأبي علي الفارسي ص٤٩ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْباريّ م٥ ٤٤/١ ، التبيين للعكبري م ٢٧ ، شَـرْح التَّسْـهيل لابْـن مالك ٢٧٠/١ ، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٤٢/٢ ، الهمع ٣١١/١ .

(٢) شَرح الكافيَة الشّافية لابن مَالك ٣٦٦/١ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٥٨/١ ، شرح ابن الناظم على الألفية ص ١١٥ ، التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٣٩/٣ ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٨٨ ، توضِيح المقَاصِد للمُرادي ٢٨٣/١ ، نتائج التحصيل في شرح التسهيل ١٠٢٤/٣ .

وقد نقل ابن هشام إجماع النحويين على منع تقديم الخبر في هذه المسألة فقال : « ولاجتماعهما[١] مع الإلباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو : زيدٌ قامَ »[٢] .

وذكر بعض النحويين أن الكوفيين يجيزون تقديم الخبر وإن كان فعلاً ومنهم أبو حيان حيث يقول : « اتّفق على تقديم خبر المبتدأ عليه إذا لم يكن فعلاً ، فإن كان فعلاً أجازه الكوفيون ولم يجزه البصريون نحو : يقوم زيدٌ ، ويقوم الزيدان »[٣] ولم يـذكر هذا الخلاف في بقية كتبه[٤] والمعتمد من رأيه ما حرره هو في كتبه ، أما التذكرة فينقل فيها من كتب غيره ، وقد صحح النقل عن الكوفيين بقوله:« والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو جملة »[٥] .

ونقل الدّسوقي أيضاً هذا الخلاف فقال في حاشيته على المغني عند قـول ابـن هشام : جميع النحويين : « أي جميع البصريين ، وأما الكوفيون فيجيزونه »[٦]وكذلك ذهب الأمير في حاشيته أيضاً[٧] .

وكيف يجيز الكوفيون تقديم الخبر إذا كان فعلاً على المبتدأ مع الإلباس ، وهـم يمنعون تقديمه عليه دون إلباس؟![٨] مع اتفاق النحويين غيرِهم على جواز تقديمه عليـه

---

(١) أي تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، وإعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي اجتمعا في هذا المثال مع الإلباس كما ذكر .

(٢) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٧٩٥ وينظر شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٩٨/١ ، شرح ابـن الناظم ص ١١٥أوضح المسالك مع التَّصْريح ٥٥٠/١ ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٨٨

(٣) تذكرة النحاة لأبي حيّان ص ١١١ .

(٤) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣٣٩/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حيَّان ١١٠٤/٣ .

(٥) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣٥٣/٣ .

(٦) حاشية الدسوقي على مُغْني اللَّبيب ٢٤٣/٢ .

(٧) حاشية الأمير على مُغْني اللَّبيب ١٥٩/٢ .

(٨) ثم رأيت الأستاذ الدكتور عبد الرحمن إسماعيل قد تعجب مما تعجبت منه فقال في كتابه العذب السّلسبيل ص١٦١: « مذهب الكوفيين هنا لايتفق وسعة مذهبـهم ، إذ لهـم توسـعات وترخصات ليست للبصريين، أليسوا المجوزين تقدم الفاعل على عامله الفعل في نحو:(زيـد

إن لم يمنع مانعٌ[١] ، وليس بصحيح ما حكاه هو من الاتفاق على تقديم خبر المبتدأ عليه إذا لم يكن فعلاً . ، بل خالف الكوفيون في ذلك فمنعوا تقديم الخبر إلا في نحو : في داره زيد – كما سيأتي [٢] – وهي من مسائل الخلاف المشهورة[٣] ، وقد ردّ ابن عقيل حكاية ابن الشّجري الإجماع قال : « ونقل ...ابن الشّجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين »[4] .

فابن الشّجري ينقل إجماع النحويين على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، وابن عقيل يثبت أن الكوفيين خالفوا في المسألة فمنعوا تقديم الخبر ، وهذا يرد نقل أبي حيان الاتفاق على جواز تقديم الخبر إذا لم يكن فعلاً ، فالكوفيون يمنعون تقديم الخبر تقديم الخبر مفرداً كان أو جملةً كما يقول أبو حيان ، فثبت بهذا اتفاق النحويين جميعاً على عدم جواز تقديم الخبر إذا كان فعلاً .

وسرّ منع الكوفيين تقديم الخبر أن المبتدأ ــ وهو العامل في الخبر ــ عاملٌ ضعيفٌ فلا يقوى على العمل متأخراً ، لكن يَرِد عليه أن الخبر عندهم هو العامل في المبتدأ ، ومع ذلك حكموا بوجوب تأخيره ! .

فإن لم يلتبس المبتدأ بالفاعل وذلك ببروز الفاعل في حال التثنية والجمع نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ على خلاف في ذلك بين النحويين .

وكذا إن كان الفعل لغير المبتدأ نحو : زيدٌ قام أبوه ، فيصحّ تقديم الخبر وتأخير المبتدأ فيقال : قام أبوه زيدٌ ، لعدم اللبس .

قام) خلافاً للبصريين ، فما ذهبوا إليه هنا غريب مدهش، إذ في تقدم الفاعل على فعله إلباس وغرابة، وليس كذلك في تقدم الخبر على المبتدأ ».

(١) اللمع لابن جني ص ٣٠ ، المفصل ص ٤٤ .

(٢) ص ٢٦٤

(٣) ينظر : الإنصَاف ٦٥/١ ، توضِيح المقَاصِد ٢٨٢/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٢/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٣١/١ .

٨. جواز تقديم الخبر إذا كان مسنداً إلى "أنّ" المفتوحة المشددة وصلتها وولي "أمّا".

من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ إسناد الخبر إلى "أنّ" المفتوحة مع اسمها وخبرها كقوله تعالى : ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[يس:٤١][١] ونحو : معلومٌ أنّك فاضلٌ ، فـ "أنّ" مع صلتها في تأويل مبتدأ ، و "معلوم" خبر مقدم ، والتزم تقديم الخبر في هذه الحال لأمور منها :

ــ خوف التباس "إنّ" المكسورة بالمفتوحة إذا أخّر الخبر بعد خبر المفتوحة الهمزة في نحو : أنّ زيداً قائم عندي ، و أنّ زيداً قائمٌ حقٌّ ؛ لأن ابتداء الكلام من مواقع المكسورة فيحدث اللبس ، فإذا قدّم الخبر عُرِفَ أنه خبر الابتداء وليس من خبر "أنّ" ؛ لأنها موصولٌ حرفي ، ولا يتقدم عليه ما في حيِّز صلته[٢] .

ــ لئلا تتعرض لدخول "إنّ" المكسورة على "أنّ" مباشرة ففي ذلك استثقال ظاهر[٣] .

ــ خوف التباس "أنّ"[٤] المصدرية بالكائنة بمعنى "لعل" ، نحو : ائت السّوق أنّك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك[٥]، وكقوله تعالى[٦] : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأنعام:١٠٩] أي : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، ومنه قول عدي بن زيد :

---

(١) التبيان للعكبري ١٠٨٣/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٤/٣ ، شرح الكافية للرَّضي ٩٩/١ ، المساعد ٢٢٣/١ ، تعليق الفرائد ٧٠/٣ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ١٧٤/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٦/٢ .

(٣) الكتاب ١٢٤/٣ ، النُّكَت للأعْلَم الشَّنْتَمَريّ ٧٦٦/٢ .

(٤) في شَرْح التَّسْهيل لابن مالك "أنْ" والصحيح "أنّ" لأن الكلام عليها .

(٥) الكتاب ١٢٣/٣ .

(٦) "أنها" بالفتح ، هي قراءة أهل المدينة والأعمش وحمزة، أي لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون. تفسير الطبري ٢٠٨/٧ ، تفسير القرطبي ٦٢/٧ ، الكشاف ٤٣/٢ ، البحر المحيط ٥٨٩/٤ ، اتحاف فضلاء البشر للبناء ص٢١٥ .

أعَـاذلَ مـا يُدْرِيـك أنَّ مَنِيَّتي إلى ساعةٍ فِي اليَومِ أوْ فِي ضُحَى الغَدِ

بمعنى: لعلّ منيتي .

فهذه ثلاثة محاذير في تأخير المبتدأ هنا فوجب تقديمه[١] ؛ لأن المكسورة والـتي بمعنى "لعلّ" لا يتقدم معمول خبرهما عليهما .

وإنْ ابتدىء بـ"أنّ" بعد "أمّا" الشّرطية المفتوحة الهمزة فقد اتفق النحويون على جواز تقديم الخبر وتأخيره ؛ لانتفاء المحاذير السّابقة ؛ لأن مكسورة الهمزة لا تلي "أمّا" فأُمِنَت مباشرتها المفتوحة ، وكذا التي بمعنى "لعلّ" ؛ لأن "لعل" لا تقع هنا فلا تشتبه "أن" المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى "لعل" [٢] ؛ لأن كلاً منهما مع معموليهما جملـةٌ تامـةٌ مستقلةٌ ، و "أمّا" لا تفصل من الفاء بجملة تامة ، وإنما تفصل باسم مفردٍ أو جملة شرط دون جوابه نحو قوله تعـالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾[الواقعـة:٨٨] فجائز أن يقال : أمّا معلوم فأنّك فاضلٌ ، وأمّا أنّك فاضلٌ فمعلومٌ [٣] .

وقد نقل اتفاق النحويين على جواز تقديم الخبر وتأخيره إذا وليت "أنّ" "أمّـا" أبو حيان حيث يقول : « ويجب تقديم الخبر إذا كان ... مسنداً[٤] دون "أمّا" إلى "أنّ" وصلتها نحو : معلوم أنّك فاضل ... فإنْ وليتها "أمّا" جاز التقديم بلا خلاف نحو : أمّا أنّك فاضل فمعلومٌ »[٥] .

ونقل الإجماع أيضاً المرادي [٦] والسّيوطي[١] ، والدّلائي[٢] .

---

(١) ينظر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٠١/١ ، شَرح الكَافيـة للرَّضـي ٢٦٢/١ ، التَّـذْييل والتَّكميل لأبي حيَّان ٣٥٠/٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١١٠٧/٣ ، شفَاء العليل للسَّلسيلي ٢٨٥/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام مع التَّصْريح ٥٥٦/١ .

(٢) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣٥٦ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٠٢/١ ، والمراجع السَّابقة .

(٤) في الأصل بالرفع .

(٥) ارتشاف الضرب ١١٠٧/٣ ، و التَّذْييل والتَّكْميل له ٣٥٠/٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/١ ، أوضَح المسَالك مع التَّصْريح ٥٥٧/١ ، مغني اللبيب ص ٣٥٦ .

(٦) شرح التسهيل ١١٧/١ .

ومن تأخير الخبر إذا وليت "أنّ" "أمّا" قول الشّاعر[٣] :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وأمَّا أنَّني جَزِعٌ يَومَ النَّوى فَلوجْدٍ كادَ يَبْريني

فالمصدر المؤول من "أنّ" ومعموليها في محل رفع مبتدأ ، والجار والمجرور "لوجد" متعلقان بمحذوف خبر ، والفاء واقعة في جواب "أمّا" ، وجاز تأخير الخبر لأمن اللبس بين نوعي "أنّ" المفتوحة والمكسورة ؛ لأن "أمّا" لابد أن يليَها مفردٌ ، ولــذا فتحـت الهمزة لتؤوّل بمفرد .

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٣٣٣/١ .

(٢) نتائج التّحصيل في شَرح التّسْهيل للدّلائي ١٠٣٢/٣ .

(٣) بلا نسبة في شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٣٠٢/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّـان ٣٥٠/٣ ، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٣٥٦ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٢١٣/١ ، هَمْع الهَوامِـع للسُّيوطيّ ٣٣٣/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦١/٢ ، نتَائج التّحصيل في شَـرح التّسْهيل للدّلائي ١٠٣٢/٣ ، الـجَزُوع: ضد الصَّبُورِ علــى الشّـرِّ، و الــجَزَعُ نَقِـيضُ الصَّبْرِ ، والنوى : البعد والفراق ، ويبريني : ينحلني ، بَرى العُودَ والقَلَــم يَبْريه بَرْياً: نَـحَتَه .

٩. جواز تقديم الخبر على المبتدأ في مثل : في داره زيد .

إذا كان الخبر شبه الجملة ــ وهو الجار والمجرور ــ مشتملاً على ضمير يعـود على المبتدأ فيجوز تقديمه عليه بإجماع النحويين لأن عود الضّمير على المتأخر في اللفظ المتقدم الرتبة جائز كما نقل الإجماع على ذلك جمعٌ من العلماء منهم ابن مالك بقوله : « ويجوز نحو : في داره زيد إجماعاً » ثم قال في الشّرح : « نحو : في داره زيدٌ جائزٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متـأخر ، ولا بأس بذلك ؛ لأنه مقدم الرتبة فأجمع على جوازه كما أجمع في باب الفاعل على جـواز نحو : ضرب غلامَه زيدٌ »[1] .

ونقل الإجماع أيضاً الرضي فقال مبيناً رأي الأخفش في عمـل الظّـرف دون اعتماد : « وله في جواز عمل الظّرف بلا اعتماد قولان ، وذلك لأن الظّرف أضـعف في عمل الفعل من الصفة ، وثبوت الإجماع على جواز : في داره زيد ، يصحح تقـديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلاً ، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر »[2].

وحكاه ابن عقيل بقوله : « وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير ، وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز : في داره زيد ...»[3]ونقل الإجماع أيضا الشّاطبي[4].

وقد اعترض أبو حيان ــ كعادته رَحِمَهُ اللهُ ــ على حكاية ابن مالـك الإجمـاع في هذه المسألة قال : « قال ابن مالك : ويجوز نحو : في داره زيد إجماعاً ، وليس كما ذكر ، بل ذكر النحاس فيها خلافاً عن الأخفش ، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظّرف »[5] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٠/١ . شَرح الكَافية للرَّضي ٢٤٨/١ ، وينظر المساعد علـى تسـهيل الفوائد لابن عقيل ٢٢٢/١ ، التّبيين للعكبري ص ٢٣٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٢٨/١ .

(٤) اتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي ٢٩٤/١ .

(٥) ارتشاف الضرب ١١٠٨/٣ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣٤٤/٣ .

ووجه منع الأخفش رَحِمَهُ اللهُ تقديم "في داره زيد" إذا كان "زيدٌ" مرفوعاً بالظّرف أمران : أحدهما أنه يؤدي إلى تقديم الفاعل على عامله ، والآخر أن الظّرف عاملٌ ضعيفٌ ؛ فهو فرعٌ عن الفعل ، ولو قدّم "زيد"وأخّر الظّرف لأدى إلى مساواة الفرع للأصل والفروع لا ترقى إلى درجةِ الأصولِ .

وظاهر أن ارتفاع زيدٍ في نحو هذا المثال بالابتداء كما نقل الإجماع على ذلك ابن هشام بقوله : « ولا خلاف في تعيّن الابتداء في نحو " في داره زيد " ؛ لئلا يعود الضّمير على متأخر لفظاً ورتبة »[(١)] .

يقول سيبويه رَحِمَهُ اللهُ عن المبتدأ المؤخر وأنه مرفوع بالابتداء : « ... والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله ... وذلك قولك : فيها عبدُ الله ، ومثله ثَمَّ زيدٌ ، وههنا عمرٌو ، وأينَ زيدٌ ، وكيفَ عبدُ الله ، وما أشبه ذلكَ »[(٢)] .

فقولنا : فيها عبدُ الله مبني على التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر عند سيبويه ، فعبدُ الله مبتدأ مؤخرٌ ، والجار والمجرور خبر ، والعامل عنده في المبتدأ عند تأخره هو الابتداء كما كان ذلك كذلك عند تقدّم المبتدأ وذلك قوله : « والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله » .

وقد عضد الرماني رأي سيبويه هذا باسم "إنّ" إذا كان مؤخراً فإنه يجب نصبه عند الجميع ولم يرفع بالظّرف ، قال : « والدّليل على أن الظّرف لا يعمل في الاسم قولهم : إن فيها زيداً ؛ لأنه بمنزلة إن زيداً فيها ، فلولا أنه على التقديم والتأخير لوجب رفع زيد بالظّرف على أنه سدّ مسدّ خبر "إنّ" كما تقول : إن قائماً أخواك على هذا الوجه ، وهذا مذهب سيبويه »[(٣)] .

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص ٥٨٠ .

(٢) الكتاب ٢٧٨/١ (١٢٨/٢) .

(٣) شرح الرماني ١١٢/٢ ، و ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٧٨/١ قال في قوله تعالى :﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾[المائدة:٢٢]« فأعمل "إن" في "القوم" وجعل "جَبَّارِينَ" من صفتهم لأن "فِيهَا" ليس باسم » .

و خالف الأخفشُ سيبويه في هذه المسألة إذ قال بارتفاع الاسم بالظّرف والجار والمجرور المتقدمين نحو : في الدّار زيدٌ ، يقول أبو علي الفارسي : « ومن ثَمَّ جعله[١] أبو الحسن عاملاً في الاسم المحدَّث عنه ومرتفعاً به إذا تقدمه في كل موضع كما يرفع سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها »[٢].

هذا هو رأي الأخفش في هذه المسألة ، وأما قولنا : في داره زيد فمتفقٌ على ابتدائية "زيد" كما ذكر أئمة النحو .

(١) يعني الجار والمجرور والظرف المتقدمين .

(٢) المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ١٠٨ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٨١/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٥/٢ .

١٠. وجوب تقدم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة ، والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً ليصح الإخبار عنه ؛ إذ لا يحكم على مجهولٍ فلا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ[١]، يقول ابن السّراج : « وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة ... وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به »[٢] .

فإن لم يكن للنكرة مسوّغٌ للابتداء بها إلا تَقَدُّم الخبر وهو ظرفٌ أو جار ومجرور لم يجز في هذه الحال أن يتقدم المبتدأ النكرة على الخبر ، بل يجب تقديم الخبر باتفاق النحويين ؛ لأنه لو أخّر لجاز أن يظن السّامع أن الظّرف أو الجار والمجرور صفةٌ والخبر لما يأتِ بعْدُ ، وبتقديم الخبر في هذه الحالة زوالُ ذلك الظّنّ ، ونصٌّ على خبريته[٣]، ثم إن الابتداء بالنكرة هنا ليس له مسوّغ إلا تقدم الخبر عليها وفي تقَدُّمه تصحيحٌ للابتداء بها ؛ إذ في تقدم خبر النكرة عليها تخصيصٌ لها وتقليلٌ لشيوعها[٤] .

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن عصفورٍ معقباً على سيبويه في عدم إشتراطه في الابتداء بالنكرة غير حصول الفائدة في الإخبار بها ، قال : « إلا أنه يدخل على سيبويه إجازة مثل : رجل في الدّار ؛ لأن فائدته وفائدة (في الدّار رجل) واحدة ، وهو مع تقديم الظّرف جائز فينبغي أن يجوز مع تأخيره ، وقد أجمع النحويون قاطبةً على أن ذلك لا يجوز ، وأنه ليس بمسموع من كلام العرب ؛ وإنما لم يجز ذلك وإن كان فيها فائدة لما عَلَّلَ به الكسائي من اللبس ، وذلك أنك لو قلت : رجلٌ في الدّار لم يُعْلَم هل

---

(١) الكتاب ٣٢٩/١ ، ١٢٧/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢ ، المقتضب للمبرد ١٢٧/٤ ، معاني القرآن للزجاج ٤٧٣/٢ .

(٢) الأصول لابن السّراج ٥٩/١ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٥/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٦٠/١ ، اتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي ٢٩٣/١ عن الشّاطبي في شرحه على الألفية .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣١/١ ، ٢٦٠ .

المجرور صفةٌ أو خبرٌ ؛ لأن النكرة إذا جاء بعدها الظّرف والمجرور فينبغي أن يحملا على الصفة لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت»[١] .

ونقل إجماع النحويين أيضاً أبو حيان بقوله : « وأجمع النحاة على أنه لا يجوز : رجل في الدّار ، وعلى أنه يجوز : في الدّار رجل »[٢] .

وحكاه ابن عقيل حيث يقول : « وجوب تقديم الخبر في ...مواضع : أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مسوغٌ إلا تَقَدُّم الخبرِ ، والخبر ظرف أو جار ومجـرور ، نحـو : عندك رجلٌ ، وفي الدّار امرأةٌ ، فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا تقول : رجلٌ عندَك ، ولا امرأةٌ في الدّار ، وأجمع النحاة والعربُ على منع ذلك »[3] .

ومن الابتداء بالنكرة والخبر جار ومجرور مقدَّم قوله تعـالى : ﴿ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٌ ﴾ [آل عمران:١٥] فالجار والمجرور "لِلَّذِينَ" خبر مقدم ، و "جَنَّٰتٌ" مبتدأ مؤخَّرٌ وهو نكرةٌ[٤] ، ويجوز أن يتعلق الجار والمجرور بـ "خير"[٥] ويكـون "جَنَّٰتٌ" خبراً لمبتدأ مقدر أي : هو جَنَّاتٌ ، ويؤيد هذا الإعراب قراءة "جَنَّات" بالجر[٦] على أنه بدل من "خير" ، وقوله تعالى : ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٌۖ ﴾ [البقرة:٧] فالجار والمجرور "عَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ" في محل رفع خبر مقدم ، و "غِشَٰوَةٌۖ" مبتدأ مؤخَّر وهو نكرة[٧] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٠٢/٣ ، وفي ص ١١٠٦ قال : « ويجب تقديم الخـبر إذا كان ... مصححاً تقديمه الابتداء بالنكرة نحو : في الدار رجلٌ » التَّذْييل والتَّكْميـل لـه ٣٣٤/٣ ، ٣٤٦ ، وينظر : شرح الجزولية للشلوبين ٧٤٥/٢ ، شـرح الجمـل لابـن عصفور ٣٤٣/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٤٠/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١٩٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ١٤٨/١ ، مشكل إعراب القـرآن لمكي ١٥١/١ ، التبيان للعكبري ١٢٧/١ ، تفسير أبي السّعود ١٥/٢ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ ۞ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡۚ ﴾[آل عمران:١٥]

(٦) التبيان للعكبري ١٢٧/١ ،مشكل إعراب القرآن لمكي ١٥١/١ ،تفسير البيضاوي ١٥/٢ .

(٧) معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، إعراب القرآن للنحاس ١٨/١ ، المقتضب للمبرد ١٢٧/٤ .

ويشترط في الظّرف والمجرور أن يكونا معرفتين فلا يقال : في دارٍ رجلٌ لعــدم الفائدة [١] ، وسبق أن الإفادة شرط في صحة الابتداء بالنكرة .

(١) ينظر : شرح الجزولية للشلوبين ٢/٧٤٤ .

١١. لا يجوز تقدم المبتدأ إذا اشتمل على ضمير يعود على شيء في الخبر مثل : صاحبها في الدّار .

إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض متعلق الخبر فلا يجوز تقديمه عليه بإجماع النحويين ، نحو : صاحبها في الدّار ، فصاحبها مبتدأ والضّمير المتصل به راجع إلى الدّار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر ، لئلا يعود الضّمير على متأخر لفظا ورتبة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾ [محمد:٢٤] فـ"أَقْفَالُهَآ" مبتدأ مؤخر ، و "على قلوب" خبر مقدّم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لئلا يعود الضّمير في "أَقْفَالُهَآ" عليه وهو متأخر في الرتبة و "قُلُوبٍ" بعض متعلق الخبر ، والخبر على الصحيح – كما سبق[١] – المتعلّق وهو محذوف تقديره كائن أو مستقر ، ومثله : في الدّار ساكنها ، وخلفَ دارك من يشتريها ، ومعرضٌ عن هندٍ أخوها[٢] .

نقل الإجماع على منع ذلك غير واحد من النحويين منهم ابن عقيل يقول : « ولم يجر خلاف ــ فيما أعلم ــ في منع : صاحبها في الدّار »[3] .

ونقله ابن هشام بقوله : « ويمتنع بالإجماع نحو : صاحبها في الدّار ؛ لاتصال الضّمير بغير الفاعل »[٤] .

ويقول أيضاً : « أجاز الأخفش ...أن يعود ضميرٌ من الفاعل المقدّم على المفعول المؤخّر نحو : ضَرَبَ غلامُه زيداً ...ومنعه الجمهور لعود الضّمير على متأخر لفظاً ورتبه ، وللاتفاق على المنع في قولك : صاحبها في الدّار »[1] .

---

(١) ص ٢٤١ .

(٢) يُنْظَر : شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/ ٣٠٢، ١٦١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص١١٧ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣/ ٣٥٠ ، تخليص الشّواهد وتخليص الفوائد لابن هشام ص ٢٠١ ، أوضَح المسَالك له مع التصريح ١/ ٥٥٩ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤٠ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ١/ ٢٨٦ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/ ٢٢١ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٢ .

(٤) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٦٤٠ .

و مثل : صاحبها في الدّار قولهم : على التَّمْرَة مثْلُها زُبْداً ، وقول الشّاعر[٢] :

أهَابُكِ إجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيّ وَلَكنْ مِلءُ عَينٍ حَبيبُهَا

فـ "ملْء عينٍ " خبرٌ مقدم ، و "حبيبها" مبتدأمؤخر ، ولا يجوز أن يكوْن "حَبيبُهَا " خبراً و "ملْء عينٍ " مبتدأ لئلا يعود الضّمير على متأخر لفظا ورتبة .

ومنه قول الرسول ﷺ في حديث الجنة والنار : « وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ منْكُمَا مِلْؤُهَا»[٣] ، فـ "ملؤها " مبتدأ اشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر وهو "لكل واحدة" .

وإنما امتنعت هذه المسألة ـ إضافةً إلى ما تقدم ـ أن العاملَ فيما اتصل به الضّمير وهو "صاحبها " وما عاد عليه وهو "الدّار" مختَلِفٌ ، بخلاف : ضرب غلامُه زيداً فقد اشتركا في العامل ، مع عود الضّمير هنا على متأخّر لفظاً ورتبةً كما في الأولى[٤] ، فالخبر حكمٌ على المبتدأ ، والحكم مرتبته التأخير عن المحكوم عليه وهو المبتدأ .

---

(١) تخليص الشّواهد ص ٤٨٨ .

(٢) سيأتي تخريجه إن شاء الله ص٢٧٨ .

(٣) صحيح البخاري ٨/٥٩٥ مع فتح الباري ، وصحيح مسلم ٤/٢١٨٦ .

(٤) ينْظر : شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ١/٢٤٢ .

١٢. ما يخبر به من الجمل .

ذهب بعض النحويين منهم أبو بكر ابن الأنباري وبعض الكوفيين(١) إلى أنــه لا يجوز الإخبار بالجملة الطلبية نحو : زيدٌ اضربه ، وعمرو هل جاء ؟ ، قالوا : لأن الجملة الواقعة خبراً لابد من احتمالها للصدق أو الكذب ، والطلبية لا تحتمل ذلك ، فلا يصح أن تكون خبراً .

وبعض البصريين يقول بهذا القول أيضاً كابن السّراج فهو يقول : « وحق خبر المبتدأ إذا كان جملةً أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكــون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ، ولكــن العرب اتسعت في كلامها فقالت : زيدٌ كم مرةً رأيته ؟ هذا لّما كان زيــدٌ في المعــنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه ؛ لأن الهاء هي زيدٌ ، وكذلك كل ما اتســعوا فيه من هذا الضّرب »(٢) .

وعدّ ابن هشام الإخبار بالجملة الطلبية خلاف القياس للتعليل السّابق(٣) .

وقد رُدّ هذا القول بأنه وَهَمٌ أوقع فيه الاشتراك في لفظ الخبر بين مــا يقابــل الإنشاء ، وبين خبر المبتدأ ، فليس الخبر عند النحويين ما يحتمل الصدق والكذب(٤) ، وإنما المعتبر هو نسبته إلى المبتدأ ، فالمبتدأ إنما ذكر لينسب إليه بطريق من الطرق حــالٌ من أحواله ، ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من أحكامه(٥) .

---

(١) الأصول ٧٢/١ ، وينظر أيضاً المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢٥٢/١ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ٢٣٧/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٠٩/١ ، التَّذْييلْ والتَّكْميــل لأبي حيَّان ٢٦/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١١١٥/٣ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٥٣٠ ، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٨٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٣١٥/١ .

(٣) شرح قطر الندى ص١٩٣ .

(٤) شَرح الكَافية للرَّضي ٢٣٧/١ ، التذييل ٢٧/٤ ،شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٨٤

(٥) ينظر حاشية الشّريف الجرجاني على المطول ص١١٣ ، نتائج التحصيل ١٠٥٨/٣ .

- وقوع الخبر مفرداً .

وهذا دليلٌ آخر على صحة وقوع الجملة الطلبية خبراً ، وهو إجماع النحـويين على أن خبر المبتدأ الأصل فيه أن يكون مفرداً[١] والمفرد لا يحتمل الصدق أو الكذب فينبغي قياس الجملة الطلبية عليه ، وممن حكى الإجماع على ذلك ابن مالك بقولـه : « منع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية ، نظراً إلى أن الخبر حقـه أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك ، وهذا نظرٌ واهٍ ؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً ، والمفرد من حيث هو مفردٌ لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقةٌ بأن لا يشـترط احتمالهـا للصـدق والكذب ؛ لأنها نائبة عما لا يحتملها »[2] .

وحكم ابن عصفور على القول بمنع الإخبار بالجملة الطلبية بالفساد للإجمـاع على وقوع الخبر مفرداً قال : « ذلك فاسدٌ لأنا قد أجمعنا على أنّ خبر المبتدأ يكـون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب »[٣] .

ونقل الإجماع أيضاً أبو حيان[٤] .

وكذا ابن هشام بقوله : « ... الخبر الذي شرطه احتمال الصِّـدق والكـذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد »[٥] ، ونقل الإجماع أيضاً السّيوطي[٦] .

---

(١) والجملة فرعٌ عليه ونائبة عنه ومجزية منه ، قالوا : كما تقوم المرأتان مقام الرجل الواحـد في الشّهادة ! ، يُنظَر : ثمار الصناعة للجليس الدينوري ص ٢٥٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣١٠/١ . التذكرة ص٢٧٣ . البسيط ص٥٥٣ ، شَرح الكَافيـة للرَّضـي ٢٤٥/١ .

(٣) شَرح الجمل لابن عصْفور ٣٤٧/١ .

(٤) التَّذْييل والتَّكْميل له ٢٧/٤ وهو نص كلام ابن عصفور .

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ص ٥٣١ .

(٦) هَمْع الهَوامعِ للسُّيوطيّ ٣١٥/١ .

ـ **وقوع الخبر مفرداً طلبياً .**

فإن اعترضَ مُعْتَرِضٌ بأن المفرد ينتظم منه مع ما قبله خبرٌ يحتمل الصدق والكذب ، قيل له : قد أجمع النحويون أيضاً على أن الخبر يقع مفرداً طلبياً نحو : كيفَ زيدٌ ؟ ، وأينَ عمروٌ ؟[١] ، ومتى القتالُ ؟ ، فينبغي قياس الجملة الطلبية عليه[٢] .

وقد احتج بإجماع النحويين على وقوع المفرد طلبياً ابن مالك بقوله : « وأيضاً فإنّ وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو : كيف أنت ؟ ثابت باتفاق ، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لوكان غير مسموعٍ ، ومع ذلك فهو مسموعٌ شائعٌ في كلامِ العربِ ، كقولِ رجلٍ من طيئ[٣] :

قُلْتُ مَنْ عِيْلَ صَبْرُهُ كَيفَ يسْلو صَالياً نارَ لَوعةٍ وغَرَامِ »[4] .

وقوع الجملة الخبرية خبراً .

وأما الجملة الخبرية فقد اتفق النحويون على وقوعها خبراً لأنها في المعنى حكم على صاحبها ، فينبغي أن يكون المتكلم عالماً بتحققها على المحكوم عليه وهو المبتدأ ، وإنما اختلف في الطلبية لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير معلوم التحقُّق إلا بعد وقوعه ،

---

(١) قال ابن الحاجب : « وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدّر بجملة » وقال الرضي موضحاً ما قد يعترض به عليه : « فإن قيل : كيف الجمع بين قوله ههنا : "أين" مفرد ، وبين قوله قبلُ : وما وقع ظرفاً ... قلت : لاشك أن لفظ "أين" اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد فـ "أين" في (أين زيدٌ) واقعٌ موقعَ الجملة على الأصح ، فيصح أن يقال إنه خبر مفرد » شَرح الكَافية للرَّضي ٢٩٧/١ ، طبعة جامعة الإمام .

(٢) ينظر : التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٧/٤ ، وقد وقع في المطبوع اضطراب وتصحيف ، ففيه : « ... لأنا نقول : قد يقع الخبر اسماً لا ينتظم منه مع المبتدأ خبر نحو : كيف زيد ؟ » ، والصحيح : «... لأنا نقول : قد يقع الخبر استفهاماً ينتظم منه مع المبتدأ خبر نحو : كيف زيد ؟ » (الطبعة الثانية)

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٧/٤ ، شِفَاء العليل للسَّلسيلي ٢٨٩/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٣١٥/١ ، نتائج التحصيل للدلائي ١٠٥٩/٣ .

(٤) شرح التسهيل٣١٠/١ ، و ١٠٥/٤ ، وينظر شرح الكافية ٢٣٨/١ ، المغني ص٢٧٢ و ٧٦٣ .

بخلاف الخبرية ، ثم إن الأمر والنهي صفة قائمة في المتكلم الذي هو الآمر أو النـاهي وليست حالاً من أحوال الاسم المبتدأ به إلا باعتبار تعلقه به ، أو كونه مقولاً في حقه ، أو بالحمل على المعنى فمعنى قولك : زيدٌ اضربه ، أوجبُ عليك ضربَه ، وهو ضـربٌ من توسع العرب في كلامها كما يقول ابن السّراج[١] .

وممن نقل إجماعهم أبو حيان بقوله : « والمتفق على[٢] وقوعه خبراً من الجمل هي الجملة الخبرية »[٣] .

لا يخبر بجملة ندائية ، ولا مصدرة بـ "لكن" أو "بل" أو "حتى" .

وقد يَعْرِض للجملة الخبرية ما يمنع الإخبار بها كأن يدخل عيلها "لكن" أو "بل" أو "حتى" ، وكذا غير الخبرية كالجملة الندائية[٤] فلا يجوز نحو : محمّد يا أخاه ، ولـو قيل : محمد يا عمرو قم إليه لكان الخبر جملة "قم إليه" و "يا محمد" اعتراض .

وهل الجملة الندائية طلبية أو إنشائية ، مذهب الجمهور أنها إنشائية ؛ لأن فيها طلباً من المنادَى بالإقبال على المنادِي ، وذكر السّيوطي أن بعضهم ذهب إلى أن من النداء ما هو خبرٌ لا إنشاء وهو النداء بصفة نحو : يا فاسق ، ويا فاضـل ، لاحتمـال الصّدق والكذب في تلك الصفة ، وأما إن كان بغير صفة فهو إنشاء[٥] .

وأرى أن قولهم : (يا فاسق) ونحوه ليس نداءً على الحقيقة ، فليس فيه طلـب إقبال من المخاطب ، بل المقصود إطلاق صفة الذم على المخاطب ، كأنه قال : أنـت فاسق ، فتبقى جملة النداء إنشائية ، وقد نقل السّيوطيُ عن شيخه الكـافيجي إجمـاع

(١) الأصُول لابن السّراج ٧٢/١ ، وينظر :المقتصد في شرح الإيضـاح ٢٥٢/١ ، ارْتشَـاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١١١٥/٣ ، الكناش في النحو للمؤيد الأيوبي ١٤٧/١ ، شرح قواعـد الإعراب للكافيجي ص ٨٤ .

(٢) في الأصل (عليه)..

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١١٥/٣ ، التَّذْييل والتَّكميل له ٢٨/٤ .

(٤) التَّذْييل والتَّكميل لأبي حَيَّان ٢٨/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١١١٥/٣ .

(٥) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٦/٢ .

النحويين على امتناع الإخبار بهذه الجمل الثلاث يقول : « قال شيخنا الكافيجي رحمه الله : ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو : زيدٌ يا أخاه ، و لا مصدرة بـ "لكن" أو "بل" أو "حتى" بالإجماع في كل ذلك »[1] .

وإنما لم يصح الإخبار بالجملة المصدرة بـ "لكن " و "بل" و "حتى" لأن هذه الحروف تقتضي كلاماً مفيداً قبلها والمبتدأ ليس جملة ، فالاستدراك بـ "لكن" و الإضراب بـ "بل" و الغاية بـ "حتى" كل ذلك يقتضي كلاماً قبلها ، فلا يصح أن تكون في صدر جملة الخبر .

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣١٥ .

١٣. إذا كان الاسمان مختلفين تعريفاً وتنكيراً فإن كان الأول هو النكرة ولا مسوغ للابتداء به فهو خبر .

حقّ المبتدأ أن يكون معرفةً [١]، وذلك لأنه محكومٌ عليه بالخبر ، فلا بدَّ أن يكون معلوماً للمخاطب ؛ لأن الحكم على المجهول غير مفيد للسّامع ، فإذا قيل : رجلٌ قائمٌ لم يكن في الكلام فائدة لأنه لايخلو الوجود من رجلٍ قائمٍ أو قاعد أو عالم أو نحو ذلك .

وأما الخبر فهو محكومٌ به فحقه أن يكون مجهولاً عند السّامع لتتحقق الفائدة المرجوة من الخبر بإفادة المخاطب ما ليس عنده ، فإذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ ، كانت المعرفةُ هي المبتدأ والنكرةُ الخبرَ ، وإن اقترنت النكرة بما يسوّغ الابتداء بها جاز لحصول الفائدة ، هذا هو الأصل في المبتدأ والخبر .

والأصل أيضاً تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، ويجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ مالم يمنع مانع يوجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، وليس هذا محلَّ بسط هذه المسائل .

فإن اجتمع اسمان فلا يخلو أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فإن كانا معرفتين جُعل المجهولُ منهما للسّامع خبراً والآخر مبتدأ ، نحو : زيدٌ أخو عمرو ، فيجعل "أخو عمرو" هو الخبر إن كان المخاطب يعلم زيداً ويجهل أخوَّته لعمرو والعكس بالعكس .

وإن كانا نكرتين فإن كان الأوّل منهما له ما يسوغ الابتداء به صحّت المسألة بجعله مبتدأ والآخر خبراً نحو : أرجلٌ قائمٌ ؟، وإلا لم تصح[٢] .

وإن كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً فإن كان المقدّم منهما نكرةً والمؤخّر معرفة جاز جعل النكرة مبتدأ إن اقترنت بما يسوّغ الابتداء بها لتحقّق الفائدة وهذا رأي سيبويه[٣] ومن تبعه ، والمشهور من رأي النحويين كما يقول ابن هشام[١] أنه إذا

---

(١) الكتاب ٣٢٨/١ ، المقتضب ٩٢/٤ .

(٢) يُنظَر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٢/١ (١٦٠/٢) وهذا الموضع من الكتاب أجاز فيه سيبويه جعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً في صورة محددة كما سيأتي لا مطلقاً .

اجتمعت نكرة ومعرفة كانت المعرفة هي المبتدأ مطلقاً ، يقول ابن السّراج معدّداً أحوال المبتدأ والخبر : « أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشّاعر»[٢] وبنحو هذا القول قال المبرد[٣] وأبو علي الفارسي[٤] والجرجاني[٥] والزجاجي[٦] وابن عصفور[٧] ، وعلى هذين الرأيين أعرب قول الشّاعر[٨] :

أهَابُك إجْلالاً وَمَا بِك قُدْرَةٌ عَليّ وَلَكنْ مِلءُ عَينٍ حَبيبُهَا

فعلى الرأي المشهور "ملْء" خبرٌ مقدم ، و "حبيبها" مبتدأ مؤخر ، وعلى رأي سيبويه يكون "ملء عين" مبتدأ ، وهو نكرة أفادت فصحّ الابتداء بها ، يقول المرزوقي : « و "ملء عين " جاز الابتداء به وإن كان نكرةً لحصول الفائدة في تعلق الخبر »[٩] ، "وحبيبها" خبر وهو معرفة[١٠] ، إذ قدّر أن المخاطب يجهله فأفاده المتكلم ، فالنكرة هنا متخصصة بالإضافة فقربت من المعرفة .

والحق أن سيبويه لا يجيز جعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً مطلقاً بل حصر ذلك في الشّعر والضّرورة وضعفه في سعة الكلام فهو يقول : « ولا يبتدأ بما يكون فيه

---

(١) تخليص الشّواهد لابن هشام ص ٢٠١ ، أوضَح المسَالك مع التصريح ١/٥٥٩ .

(٢) الأصُول لابن السّراج ١/٦٧ .

(٣) المقتضب للمبرد ٤/٩٢ .

(٤) الإيضاح لأبي علي الفارسي ١/٩٨ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٠٣ .

(٦) الجمل ص ٤٦ .

(٧) شَرح الجمل لابن عصْفور ١/٣٥٤ .

(٨) هو نصيب الأكبر بن رباح ، ديوانه ص ٦٨ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٦٣ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٣٠٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١١٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٤١ ، أوضَح المسَالك مع التصريح ١/٥٥٩ ، تخليص الشّواهد ص ٢٠١ .

(٩) شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٦٣ .

(١٠) المراجع السّابقة والكناش لأبي الفداء الأيوبي ١/١٤٥ ولم يذكر إلا الإعراب الأخير.

اللبس وهو النكرة ، ألا ترى أنّك لو قلت : كان إنسانٌ حليماً ، أو كان رجلٌ منطلقاً كنتَ تُلْبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدّنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفةَ خبراً لما يكون فيه هذا اللبس »[١] ، ويقول : « وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام ، ولو قلت : رجلٌ ذاهب لم يحسن حتى تعرّفه بشيء فتقول : راكب من بني فلان سائر ، وتبيع الدّار فتقول : حدٌّ منها كذا ، وحدٌّ منها كذا ، فأصل الابتداء للمعرفة »[٢] .

وأجاز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في صورتين لا غير :

إحداهما : نحو : كم مالك ، فـ "كم" مبتدأ وهو نكرة ، و "مالك" خبر وهو معرفة ، سوّغ ذلك أن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظّروف ، ومتعَين في هذه الحال جعل اسم الاستفهام مبتدأ ، نحو : مَنْ قائمٌ ؟، ومَنْ قَامَ ؟، ومَنْ عندك ؟، فحكم على "كم" بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر .

الثانية : أفعل التفضيل نحو : خيرٌ منك زيدٌ ، أو اقصد رجلاً أفضل منه أبوه[٣] ، وهو كسابقه في التوجيه[٤] .

وإن لم يكن للنكرة ما يسوّغ الابتداء بها والثاني معرفةٌ فإجماع النحويين منعقدٌ على أن المعرفة مبتدأ والنكرة خبر لتتحقق الفائدة من الخبر .

وقد نقل إجماع النحويين على ذلك ابن هشام بقوله : « يجب الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل : ... الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً ، والأول هو المعرفة كـ "زيد قائم" ، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً نحو : خزٌّ ثوبك ، ذهب خاتمك »[٥] .

---

(١) الكتاب ٤٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٨/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٩/١ (٢٤/٢) ٢٩٢/١ (١٦٠/٢) .

(٤) يُنْظَر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١ ، المساعد ٢٢٠/١ ، الهمع ٣٢٥/١ .

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ص ٥٨٨ .

١٤. للمبتدأ عمل في موضع المجرور بحرف جر زائد .

للمعنى في العربية شأنٌ عظيم ، ولذلك كان التمييز بين المعاني المختلفة سمةً واضحة في أساليبها ، فالفعل لما كان منه قوي يصل إلى المفعول به بنفسه ولم يحتج معه إلى واسطه ، وقاصر عن ذلك لضعفه فيوصل بسبب إلى المفعول به ، ميّزوا بين الفعلين فجعلوا القوي متعدياً بنفسه ، والضّعيف متعدياً إلى المفعول بواسطة حرف جر ، يقول أبو الفتح : « اعلم أن هذه الحروف أعني "الباء" و "اللام" و "الكاف" و "مِنْ" و "عَنْ" و "في" وغير ذلك إنما جَرَّت الأسماءَ من قِبَل أن الأفعال التي قَبْلَها ضَعُفَتْ عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها كما يتناول غيرُها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم بلا وساطة حرف إضافة ... فلما احتاجت هذه الأفعالُ إلى هذه الحروفِ لتوصلها إلى بعض الأسماء جُعلت تلك الحروفُ جارةً وأعْمِلت هي في الأسماء ولم يُفْضِ إلى الأسماء النصب الذي يأتي من الأفعال ؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقا ، ليميزوا السّبب الأقوى من السّبب الأضعف »[1].

وحرف الجر ضربان : ضربٌ يخل سقوطه بالكلام فلا يتصل بعضه ببعض وهو حرف الجر الأصلي نحو : سلمت على علي ، وضربٌ زائد لتوكيد المعنى لايخل سقوطه في اتصال الكلام ، فالأول يعمل فيما دخل عليه الجرَّ لفظاً وموضعاً ، ويؤدي معنىً خاصّاً جديداً في الجملة ، ويحتاج مع مجروره إلى متعلّق ، وأما الآخر فعمله في اللفظ وأما الموضع فيبقى على أصله وهو لا يؤدي معنى خاصاً جديداً في الجملة ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلّق .

وقد زيد حرف الجر في مواضع كثيرة منها : الفاعل نحو : ما جاء من أحدٍ ، وكقوله تعالى : ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[الرعد:٤٣] .

(١) سرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/١٢٤ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٧/٨ .

قال سيبويه : « وقد تكون باء الإضافة بمنـــزلتها في التوكيد ، وذلك قولك : ما زيد بمنطلق ...وكذلك : كفى بالشّيب ، لو ألقى الباء استقام الكلام »[١] .

والمفعول كقوله تعالى : ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ﴾[الأعراف:١٠٢] ، وكقوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[٢][البقرة:١٩٥] .

وفي المبتدأ كقولهم : بحسبك أن تفعل الخير ، ونحو : هل من أحدٍ ؟ .

وأجمعوا على أن موضع ما بعد حرفِ الجر الزائد يكون بحسب ما قبله فالفاعل في محل رفع ، والمفعول في محل نصبٍ ، والمبتدأ في محل رفع ، يقول ابــن السّــراج : «وكذلك قولك : هل من طعام ؟ ، وإنما هو : هل طعامٌ ؟ فموضع "من طعــام" رفــعٌ بالإبتداء »[٣] .

وقد نقل الإجماع على أن للابتداء وغيره عملاً في المبتدأ المجرور بحرف جر زائد ابن مالكِ حيث يقول : « ... كما له [يعني الابتداء] بإجماع عمل في موضع المجرور بـــ "مِنْ" في نحو : هل من رجل في الدّار ؟ »[4] .

وتظهر ثمرة المحل في تابع المجرور بحرف جر زائد إذ يكون تابعة علـــى إعــراب موضعه نحو قوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٧٣] برفع "غَيْرُهُ" على محل "إِلَٰهٍ" إذ محله الرفع على الابتداء ، وقرئ بجره على اللفظ[٥] .

---

(١) الكتاب ٢٦/٢ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٦٩/٢، سر صناعة الإعراب لابن جني ١٤١/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٧٠٠/٤ ،شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٥/٢ .

(٢) يُنظَر : سر صناعة الإعراب ١٣٦/١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٢٤/٨ ، البحر المحيط لأبي حيان ٧١/٢ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١٧٠١/٤ .

(٣) الأصُول لابن السّراج ٦٨/١ .

(٤) شرح التسهيل ٦٩/٢ .

(٥) قرأ بالجر الكسائي وأبو جعفر على النعت أو البدل من "إله" لفظاً ، والباقون بـــالرفع علـــى المحل . التذكرة في القراءات لابن غلبون ٤٢٠/٢، اتحاف فضلاء البشر للبناء ص ٢٢٦ .

١٥. ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث .

يخبر عن المبتدأ ــ كما سبق ــ بمفرد أو جملة بنوعيها ، أو شـــبه جملـــة وهـــي الظّرف والجار والمجرور ، والظّرف زمانٌ ومكانٌ ، والمبتدأ يكون ذاتاً ومعنى ، فالذات ماكان جسماً محسوساً مثل "زيد"، و "شجرة" ونحوهما ، ويسمى اسم ذات واسم عين وجثة ، واسم المعنى مالم يكن له جسم محسوس كالعلم والذكاء والكرم ، وإنما يــدرك بالعقل ويسمى أيضاً اسم حدث .

فإذا كان المبتدأ اسم معنى صح الإخبار عنه بالظّرف بنوعيه الزماني منصــوباً أو مجروراً بفي مطلقاً تقول : القتال يومَ الجمعة ، بنصب "يوم" ، والقتال في يومِ الجمعة ، والسّفر اليوم ، والمكاني نحو : العلم عند زيد ، والصبر عندك. وإذا كان المبتدأ اســم ذات صح الإخبار عنه بظرف المكان أيضاً نحو : زيد عندك ، وعلي تحت الشّجرة .

ولايصح الإخبار عن اسم الذات بظرف الزمان فلا يقال : زيد اليوم ، ولا محمد غداً لعدم حصول الفائدة [١] ؛ لأن الظّروف تفيد معنى استقرار المبتدأ فيها ، فإذا قلنا : زيدٌ عندك كان معناه أن زيداً مستقر عند المخاطب ، وإذا قلنا : العلم عنـــدك كـــان المعنى كذلك أن العلم مستقرٌ وموجود عنده .

والجثة قد تكون في مكان دون مكان ، فالإخبار باستقرارها في بعض الأمكنـــة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقـــع في

---

(١) الكتـــاب ١/١٣٦ ، ٤١٨ ، المقتضـــب ٣/٢٧٤ ، ٤/١٣٢ ، ١٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٥١ ، الأصُول لابن السّراج ١/٦٣ ، الجمل ص ٣٨ ، اللمع لابن جـــني ص ١١١ ، التّبْصَـــرة والتّذكرة للصّيمريّ ١/١٠٢ ، المقتصد ١/٢٨٩ ، الإنصَاف ١/٦٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١/٨٩ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٨٩ ، شَـــرح الجمـــل لابـــن عصْفور ١/٣٤٨ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٣١٩، شرح عمدة الحافظ له ص ١٦٤ ، شَرح الكافيَة الشّافية له ١/٣٥١ ، شواهد التوضيح له ص ٩٤ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/٢٤٨ ، شرح اللمع ١/٣٩ ، البسيط في شرح الجمل ١/٦٠٠ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٣/١١٢٣ ، المساعد لابن عقيل ١/٢٣٧ ، التّصْريح علـــى التّوضـــيح للأزهـــري ١/١٦٧ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣٢٢ ، الأشباه والنظائر له ٣/٧٤ .

مكان دون مكان نحو : القتال أمامك ، فيصح الإخبار باستقراره في بعـض الأمكنـة لاختصاصه به مع جواز أن يقع في مكان غيره فيكون في مثل هذا الإخبار فائدة .

وأما الزمان فالجثث أشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها في زمان دون زمان ، فإذا قلت : زيد اليوم ، أو عمرو السّاعة لم تفد المخاطب شـيئاً ليس عنده ؛ لأن تقدير الكلام : زيد مستقر في اليوم ، وعمرو مستقر في السّـاعة ، وذلك معلوم ؛ لأنه لا يخلو أحد من الأشخاص من اليوم إذ نسبة الجثـث إلى جميـع الأزمنة على السّواء فلا فائدة لتخصيص حصول الشّيء بزمان هو في غـيره حاصـل مثلُهُ .

والأحداث والمعاني ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان بـل تحـدث في وقت دون وقت ، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، فالإخبـار بالزمـان عـن الحدث يفيد معنى جديداً باختصاص هذا الحدث بهذا الزمان مع احتمال خلوه منـه ، فقولنا : الخروج بعد غدٍ ، أفاد معنى استقرار هذا الحدث في هذا الزمان وفيه فائـدة للمخاطب لاحتمال خلوه منه [١] .

وقد سمع عن العرب ما ظاهره الإخبار عن الذات بالزمان نحو قولهم[٢] : الليلة الهلال ، وقول امرئ القيس[٣] : اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ ، والثلج شـهرين ، و كقـول الشّاعر[٤] :

---

(١) يُنْظَر : شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٩/١ ، نتائج الفكر ص ٤٢٦ والمصادر السّابقة .

(٢) تنظر هذه الأقوال في المصادر السّابقة .

(٣) قاله عند سماعه خبر مقتل أبيه وقد انقطع للذته ولهوه ، ينظر : جمهـرة الأمثـال ٤٣١/٢ ، ومجمع الأمثال ٥٢٦/٣ ، والمستقصى ٥٣٨/١

(٤) هو قيس بن يزيد الحارثي ، يُنْظَر : الكتَاب ١٢٩/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، اللمع لا بـن جني ص ٢٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٣٠٦/١ ، شرح أبيات الكتاب لابـن السّـيرافي ١١٩/١ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنبَاريّ ٦٢/١ ، شواهد التوضيح لابن مالك ص ٩٥ ، اللسان "نعم" ٥٨٥/١٢ ، الخزانة ٤٠٧/١ ، والنعم الإبل ، وتحوونه أي تستولون عليه وتضمونه إليكم ، ويلقحه قوم أي يحملون الفحولة علـى النـوق ، وإنتـاج الإبـل

أَكُـلَّ عَـامٍ نَعَـمٌ تحوونَهُ   يُلْقِحُـهُ قَـومٌ وَتَنْتِجُـونَهُ

فـ "نَعَم" جثة ، و "كل عام" ظرف زمان .

وقد وجه النحويون هذا المسموع توجيهاً يظهر الفائدة المرجوة في الإخبار عن الجثة بالزمان ، وذلك بتقدير مضاف من أسماء المعاني والأحداث قبل اسم الذات الذي هو المبتدأ تدل عليه قرينة الحال وسياق الكلام ، وهذا المقدر هو المبتدأ على الحقيقة ، فقولهم : الليلة الهلال أي : الليلة طلوع الهلال ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، حيث لا يقال ذلك إلا عند توقّع طلوعه ، وكذلك بقية النصوص فيقال في اليوم خمر أي : اليوم شرب خمرٍ ، و الثلج شهرين أي نزول الثلج ، وكل عام نَعَم ، أي كل عام أخذ نَعَم ، أو إحراز نَعَم.

ويجوز رفع الليلة من قولهم : الليلة الهلال على أنه مبتدأ ويرفع الهلال على الخبرية ويقدر مضاف إلى الخبر أي : الليلة ليلةُ الهلال .

ومنه قول الرسول ﷺ في فضل يوم الجمعة : « نَحنُ الآخِرُونَ السّابِقُونَ يَومَ القِيامَةِ بَيدَ أَنَّهُم أُوتُوا الكِتَابَ مِن قَبلِنَا ثُمَّ هَذَا يَومُهُم الَّذي فُرِضَ عَلَيهِم فَاختَلَفُوا فيه فَهَدَانَا اللَّهُ فَالنَّاسُ لَنَا فِيه تَبَعٌ اليَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعدَ غَدٍ »[1] ، أي عيد اليهود غداً ، وعيد النصارى بعد غدٍ[2] ، وقال القرطبي : « "غدا" هنا سيما على الظَّرف وهو متعلق بمحذوف وتقديره : اليهود يعظمون غدا ، وكذا قوله : بعد غد ، ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة »[3] ، وقال ابن مالك : « في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبرَ مبتدأ هو من أسماء الجثث ، والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني ، كقولك : غداً التأهب ، وبعد غدٍ الرحيل ،

استيلادها ، والمعنى : أتغيرون على عدوكم كل عام فتستولون على إبلهم التي ألقحوها فتلد عندكم .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة (٨٧٦) ، ٣٥٤/٢ مع فتح الباري ، ومسلم ٥٨٥/٢ (٨٥٥) .

(٢) يُنْظَر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٤٣/٦ ،

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ٣٥٦/٢ .

فلو قيل : غداً زيد ، وبعد غدٍ عمرو لم يجز ، فلو كان معه قرينة تدل على اسم معنى محذوف جاز ، كقولك : قدوم زيد اليوم وعمرو غداً ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى ، فكذلك يقدر قبل اليهود والنصارى مضافان من أسماء المعاني ليكون ظرفا الزمان خبرين عنهما والمراد ــ والله أعلم ــ فغداً تعييد اليهود ، وبعد غدٍ تعييد النصارى »[١] .

وهذا التأويل المذكور فيما سمع من العرب ما ظاهره الإخبار بالزمان عن الجثة ليس مطلقاً بل في أمور محدودة ذكرها النحاة لتحصل بذلك الفائدة من الخبر :

أحدها : أن تُشْبِهَ العينُ اسم المعنى في حدوثها وقتا دون وقت ، نحو : الهلالُ الليلةَ ، والرطب شهري ربيع ، والطيالسّة ثلاثة أشهر .

الثاني : أن يُعرف إضافة معنى إليه تقديرا ، كقول امرئ القيس : اليومَ خَمْرٌ ، وغدا أَمْرٌ . أي : شربُ خمرٍ وحدوثُ أمرٍ .

الثالث : أن يكون اسم العين عامّاً واسم الزمان خاصا ؛ لأن ذلك العام يتخصص بتقييده بذلك الخاص فتحصل الفائدة حينئذ ، فيصح الإخبار به ، كقولك : لا كوكب الليلة ، قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [الواقعة:٢] ، "الكاذبة" صفة والموصوف محذوف ، أي ليس لوقعتها حال كاذبة ، أو نفس كاذبة ، أي كل من يخبر عن وقعتها صادق[٢] .

وزاد بعضهم[٣] إذا كان فيه معنى الشّرط نحو : الرطب إذا جاء الحر ، وهو راجع إلى ما سبق ، أو إذا وصف الظّرف ثم جر بـ "في" نحو : نحن في يوم طيّب ، وفي الحقيقة أنه هنا لا يعرب ظرفاً ، ولا يسمى ظرفاً اصطلاحاً ، لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظّرفية .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ١٢١/٣ ، إعراب القراءات السّبع وعللها لابن خالويه ٣٤٢/٢ ، تفسير القرطبي ١٢٦/١٧ ، الكشاف للزمخشري ٤٥٥/٤ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٢٠٢/٢ ، البحر المحيط ٧٣/١٠ .

(٣) هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٣٢٢/١ .

والمعتمد في هذه الأمور حصول الفائدة بدلالة قرينة على أن في الكـــلام اســـم معنى محذوفاً ، فإن لم يتضح التقدير للمخاطب لم تحصل الفائدة فيمتنع الإخبار به على ظاهره ، وقد نقل إجماع النحويين على ذلك ابن أبي الربيع بقوله : « وأمـــا ظـــرفُ الزّمان فيكون خبراً عن الحدث ، ولا يكون خبراً عن الجثث ، فتقول : القيـــامُ يـــومُ الجمعة ، ولا يقل : زيدٌ يوم الجمعة ، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابـــن الطرواة ، فإنه ادّعى أنّ ظروفَ الزمان تكون أخباراً عن الجثث إذا أفـــادت ، وإذا لم تفد لم تكن أخباراً »[1] ، ونقله عنه السّيوطي[2] .

وقد تعلّق ابن الطّراوة بما نقل عن العرب مما ظاهره الإخبار عن الجثة بالزمـــان فأجاز كما يقول ابن أبي الربيع الإخبار عن الذات بالزمان ، ولا مزيد على قـــول أبي الحسين في الرّد عليه : « فإذا حققت هذه الأربعة المواضع وجدها إنما جاءت على جهة الاتساع ، وإذا رجعت إلى قصد الإخبار بالمراد وجدته على خلاف الظّاهر ، وأنه من باب الإخبار بالمفرد عن المفرد وذلك : نحن في شهر رمضان الأصل : شـــهرنا شـــهر رمضان ، أو من باب الإخبار عن الحدث بالزمان وذلك : الهلال الليلة ، التقـــدير : حدوث الهلال الليلة »[3] ، ثم قال : « أما الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بالقصد من غير أن يكون الكلام أحيل عن طريقته فشيء لم يعقل وجوده ؛ لأنه لا فائدة فيه »[4].

والخلاصة أنه إذا كان المبتدأ اسم معنى صح الإخبار عنه بظرف المكان وبظرف الزمان إجماعاً فتقول: القتال عندك ، والقتالُ اليوم. وإن كان المبتدأ اسم ذات نحـــو : "محمد" ، و "علي" صحّ الإخبار عنه بظرف المكان إجماعاً أيضاً نحو: زيد أمامـــك، أو عندك . وأما الإخبار عنه بظرف الزمان فلا يخلو الأمر من أن يكون معه قرينةٌ تـــدلّ

---

(١) البسيط ص٦٠٠ ،٦٨٦ ،

(٢) الأشباه والنظائر ٧٤/٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/١ ، شَرح الجمـــل لابـــن عصْفور ٣٤٨/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٤٨/١ ، ارتشاف الضرب ١١٢٣/٣ ، شرح اللمع ٣٩/١ ، همع الهوامع ٣٢٢/١ .

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ٦٠٤/١ .

(٤) البسيط لابن أبي الربيع ٦٠٥/١ .

على اسم معنى محذوف فيجوز ، أو لا يكون معه قرينة فلا يجوز في هذه الحال الإخبار عن الذات بظرف الزمان لعدم الفائدة ، و ينبغي لزاماً حمل كلام ابن الطرواة على ما كان معه قرينة يتضح معها تقدير المحذوف لأنه يقول : « فالرابط لهذا كله الفائدة بالإخبار ، فمتى وقعت الفائدة جاز الإخبار ، كان الظَّرف ظرفَ زمان أو ظرف مكان ، ومتى لم تقع الفائدة لم يكن خبراً »[(١)] ، ومعلومٌ أن الفائدة لا تتحقق إلا بوضوح تقدير اسم المعنى المحذوف ليستقيم الكلام ، فإذا قلنا : نحن في شهر كذا ، لم يكن لهذا الكلام معنى إلا أن يراد : الشّهر الذي نحن فيه شهر كذا ، أو شهرنا شهر كذا ، وهذا التقدير واضح ، وكلام العرب فيه كثير من الاتساع الذي يفهم من سياق الكلام ومجريات الأحوال ، إذ مبنى العربية على الاختصار والاقتصاد باللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف:٨١] أي : أهل القرية ، وبهذا يمكن إرجاع هذا الرأي الطّروي إلى رأي النحويين[(٢)] .

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع ٦٠٢/١ .

(٢) ثم رأيت بعْدُ كلاماً للدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم يفيد بنحو ما ذكرت يقول : « ولا أرى أنّ ابن الطراوة وابنَ مالك قد خرجا عن دائرة الجمهور في هذه المسألة ، ويمكن أن يقال : الليلة الهلال دون تأويل ؛ لأنها أفادت ، والسّبب في إفادتها أن اسم العين شابه اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت » تحقيقه للتصريح ٥٤٠/١ ، و يُنْظَر في مشابهة الهلال اسم المعنى شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٨٢/١ (الجامعة) .

١٦. إذا وقع الظّرف الزّماني خبراً لمصدر جاز فيه الرفع والنصب.

ظرف الزمان إذا أُخبر به عن اسم معنى حادثٍ فإن كان ذلك الحدث مستغرقا لجميع الزمان الْمُخْبَر به والظّرف معرفة ، جاز النصب والرفع بإجماع النحويين ، والنصب أكثر نحو : الصوم يومُ الجمعة ، وصيامك يومُ الخميس ، وممن حكى الإجماع أبو حيان حيث يقول : « ...إن كان معرفةً فيجوز فيه الرفع والنصب باتّفاق من الكوفيين والبصريين نحو : قيامُك يومُ الخميس ، وصومك اليومَ إلا أنّ النصب هو الأصل والغالب »(١) .

ونقل إجماعهم أيضاً السّيوطي بقوله : « ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ، ثم إن كان واقعاً في جميعه ، وهو معرفةٌ جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو : صيامُك يومُ الخميس بالوجهين ، والنصب هو الأصل والغالب »(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه:٥٩] برفع "يوم" وقرأ الحسن والأعمش وعيسى الثقفي بنصب "يوم" (٣) على الظّرفية كقولنا : قيامنا يوم الجمعة ، والموعد ههنا مصدر ومتعلّق الظّرف بعده خبر عنه ، وهو على حذف مضاف أي : إنجاز موعدنا إياكم في ذلك اليوم(٤) .

ونسب إلى الكوفيين أنهم يوجبون النصب هنا ، قال الرضي : « وإن كان الزمان معرفةً نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً ... وأوجب الكوفيون النصب »(٥) .

---

(١) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٦٢/٤ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٣٢٣/١ .

(٣) المحتسب ٥٣/٢ ، الكشاف ٥٤١/٢ ، القرطبي ٢١٣/١١ ، البيضاوي ٥٧/٤ ، البحر المحيط ٢٥٢/٦ ، تفسير أبي السّعود ٢٤/٦ الإتحاف ص ٣٠٤ .

(٤) المحتسب ٥٣/٢ .

(٥) شَرح الكَافية للرَّضي ٢٨٣/١ (الجامعة) ، وأحال المحقق على التسهيل ص٤٩ ، وذكر قول ابن مالك : « ولا يخص رفع المعرفة بالشّعر أو بكونه بعد اسم مكان خلافاً للكوفيين » ، وابن مالك في هذا الموضع يتحدث عن اسم المكان لا الزمان .

والذي تبين لي أن الكوفيين يجيزون الوجهين وأن حكاية الإجماع هنا صحيحة ، يقول الفراء : « ... ولو جعلت "متى" في موضع رفع كما تقول : متى الميعاد ؟ فيقول : يومُ الخميس ويومَ الخميس ، وقال الله : ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾[طه:٥٩] فلو نصبت كان صواباً ... والعرب تقول : إنما البرد شهران ، وإنما الصيف شهران ولو جاء نصباً كان صواباً... وإنما اختاروا النصب في المعرفة لأنها حينٌ معلومٌ مسند إلى الذي بعده »[١] .

وإن كان نكرةً رُفِعَ غالبا وأوجبه الكوفيون[٢] كقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[الأحقاف:١٥] وقوله سبحانه : ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[سبأ:١٢]؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ، ويجوز نصب هذا الزمان الْمُنَكَّر وَجَرُّهُ بـ "في" ، نحو : الصومُ يومٌ ، أو يومًا ، أو في يومٍ[٣] ، ومنع الكوفيون الجر بـ "في" ؛ لأنها عندهم توجب التبعيض فلا يقال : صمت في يوم الجمعة والمقصود استغراق اليوم فأرادوا صيانة اللفظ عما يوهم التبعيض ، و "في" على الصحيح حرف يفيد الظّرفية ، وكذا إن كان واقعاً في أكثرِه ، نحو : ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة:١٩٧] .

وإن كان الحدث واقعاً في بعض الزمان ، نحو : الخروجُ يوم الجمعة ، والسّيرُ غداً ، إذا أريد السّير في بعضه ، فقد حُكي إجماع النحويين على جواز النصب والرفع والأكثر النصب ويجوزجره بفي ، والنكرة والمعرفة في ذلك سواء[٤] نقل إجماعهم على

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١١٩/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٨٣/١ (الجامعة) وفيها : « ويجوز نصب هذا الزمان المنكر... خلافاً للكوفيين ... يوجبون النصب » والصحيح يوجبون الرفع ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦٢/٤ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٢٠/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٨٣/١ (الجامعة) ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٣٢٣/١ .

(٤) يُنْظَر : معاني القرآن للفراء ١١٩/١ ، شرح التسهيل ٣٢٠/١ ، الارتشاف ١١٢٦/٣ ، همع الهوامع ٣٢٣/١.

ذلك أبو سعيد السّيرافي(١) ، يقول ابن مالك : « ومثال الزمان الموقوع في بعضه قولك : الزيارة يوم الجمعة ، ولا فرق في هذا النوع بين المعرفة والنكرة ، وروي قول النابغة(٢) :

زَعَمَ البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً وبذاكَ خَبّرَنَا الغُرابُ الأسوَدُ

بنصب "غد" ورفعه ، ذكر ذلك السّيرافي ، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع ، إلا أن النصب أجود ؛ لأن الحذفَ معه أقيس واستعماله أكثر »(٣) .

وقال المرزوقي : « وأجمع الفريقان على أن الوقت يرفع وينصب إذا كان خبر المرفوع مبتدأ في حال تعريف الوقت وتنكيره ، فالتعريف قولك : القتال يومُ الجمعة ، واليومُ ، ولو شئت قلت : اليومَ ويومَ الجمعة ، والتنكير كقوله : زعم البوارح أن رحلتنا غداً ، وغدٌ »(٤) .

وقال أبو حيّان : « وإن وقع [ظرف الزمان] خبراً لمصدر معرفةً فالرفع والنصب ، أو نكرة نحو: ميعادي يومٌ أو يومان ، فالبصريون والفراء(٥) يجيزون الرفع والنصب كالمعرفة ، والتزم هشام فيه الرفع ، هذا نقل ابن الأنباري ، وحكى السّيرافي(٦) وتبعه ابن مالك أنّه يجوز فيه الرفع والنصب باتفاق معرفةً كان أو نكرةً »(٧) ، ونقل الإجماع عن ابن مالك أيضاً السّيوطي(٨) .

---

(١) شرح الكتاب ٢/١٣٦/أ (من تحقيق التذييل والتكميل ٤/٦٣) .

(٢) ديوانه ص ٨٩ ، الأغاني ١١/١١ ، الخصائص ١/٢٤٠ ، الشّعر والشّعراء ١/١٦٤ ، طبقات فحول الشّعراء ١/٦٧ .

(٣) شرح التسهيل له ١/٣٢١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣٢٣ .

(٤) الأزمنه والأمكنة ص ٢١٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١١٩ .

(٦) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٤٢١ .

(٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١١٢٦ .

(٨) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣٢٣ .

ووجه الرفع في هذا أنه على تقدير حذف مضاف أي : وقت القتال اليوم ، وأما النصب فعلى إضمار فعل والتقدير : القتال وقع اليوم .

ـ نصب "اليوم" مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملاً.

الأولى رفع "اليوم" في قولك : اليوم الجمعة ، لغلبة الجمعة والسّبت في معنى اليومين المعرفين ، ويجوز نصبه لاقتضاء الجمعة عملاً فهو بمعنى الاجتماع ، ومثله "السّبت" ومعناه الراحة ، والقطع[١] أي انقطاع الأيام عنده ، والعيد وفيه معنى العَود ، وكذا الفطر ؛ والأضحى لأن فيهما معنى الإفطار والتضحية ، وما أشبهها [٢]، وهذا محل اتفاق من النحويين ، يقول ابن مالك : « إذا قلت : اليوم الجمعة ، واليوم السّبت ، جاز نصب اليوم ؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسّبت بمعنى الراحة ، وكذا اليوم العيد ، واليوم الفطر ، واليوم النوروز[٣]، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف ؛ لأن ذكرها منبه على عمل يوقع في اليوم »[٤].

ونقل الإجماع عنه أبو حيان[٥] .

---

(١) القاموس ص ١١٨٠ (سبت) .

(٢) يُنْظَر : الكتاب ٤١٨/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٩٠/١ ، المساعد ٢٤١/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٣٢٤/١ ، والمراجع الآتية .

(٣) هو عيد عند الفرس يوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار "مارس" من السّنة الميلادية ، يُنْظَر : القاموس الوسيط ص ٩٦٢ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٢٣/١ .

(٥) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٧٥/٤ .

ـ الظّرف المكاني إذا وقع خبراً لاسمٍ غير مكان ولا مصدر ، وكان مضافاً إلى نكرةٍ جاز فيه النصب والرفع .

وأما ظرف المكان فإن كان متصرفا وكان معرفة فالرفع مرجـــوح ، والـــراجح النصب ، نحو : زيد خلفك وعمرو أمامك ، مع جواز الرفع ، كقول الشّاعر[1] :

شَهِدْنَا فما تُلْقَى لنـــا من كَتِيبَةٍ ⁂ مدى الدّهرِ إلا جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا

وإن كان نكرة فالرفع راجح ، نحو : المسلمون جانبٌ ، والمشركون جانـــبٌ ، ونحن قُدّامٌ وأنتم خلفٌ[2] ، ويجوز النصب فيه .

وإذا وقع ظرف المكان خبراً لغير مصدرٍ ولا موضع فـــإن أضـــيف إلى معرفـــة فمذهب البصريين جواز الرفع والنصب نحو : زيدٌ خلفك ، ومذهب الكوفيين وجوب النصب ، وإن أضيف إلى نكرة فقد اتفق النحويون على جواز النصب والرفع ، نقـــل إجماعهم أبو حيان بقوله : « وإنْ وقع [الظّرف المكاني] خبراً لاسمٍ غـــير مكـــان ولا مصدر ، وكان مضافاً إلى نكرةٍ نحو : زيْدٌ خلفَ حائطٍ ، وبكْرٌ وراءَ جَبَلٍ ، فالاتفـــاقُ على جوازِ الرفعِ و النصب »[3] .

---

(١) هو كعب بن مالك الأنصاري ﷺ . ينظر ديوانه ص ٢٧١ ، شرح الرضي ٢٥٠/١ ، خزانة الأدب ٤١٤/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٦٧/٤ ، وقوله : «كتيبة» نائب فاعل لـــ "تُلْقَى" ، و "من" زائدة . والكتيبة : هي الطائفة من الجيش مجتمعة ، وفيـــه جـــواز رفـــع الظرف إذا كان معرفة .

(٢) ينظر الكتاب ٤٠٩/١ و ٤١٥ و ٤١٦ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٨٤/١ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٢٨/٣ ، التّذْييل والتّكْميل ٦٧/٤ .

- وجوب نصب ظرف المكان غير المتصرف

وإن كان ظرف المكان غير متصرف كـ "فوق " و "تحت " فقد اتّفق أيضاً على وجوب نصبه ، وقد نقل إجماعهم الأخفش ، قال ابن مالك : « فلو كان الظّرف غير متصرف تعين نصبه وإن كان هو الأول في المعنى ، ولذلك قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن العرب تقول : فوقك رأسك ، فينصبون الفوق لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً ، والقياس أن يرفع لأنه هو الرأس ، وهو جائز غير أن العرب لم تقله ، قال : وتقول : تحتَك رجلاك ، لا يختلفون في نصب التحت »[1] .

وحكى إجماعهم أيضاً الرضي بقوله : « وإن لم يتصرف كـ "الفوق " و "التحت" لزم نصبه إجماعاً »[2] .

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/ ٣٢٤ .

(٢) شَرح الكَافية للرَّضي ١/ ٢٨٥ ، المسَاعد على تسْهيل الفوائد لابن عَقيل ١/ ٢٣٩ ، تعليق الفرائد ٤/ ١١٨ .

١٧. إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً والحال صالحة للخبرية فالرفع مثل : ضربي زيداً شديدٌ .

إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً عاملاً في اسم مفسّرٍ لضمير ذي حال بعده ، فلايخلو الأمر من عدمِ صلاحيّة الحال لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ فيجب النصب نحو : إكرامي الطالبَ متفوقاً ، فـ "إكرامي" مبتدأ و "متفوقاً" حالٌ والتقدير إذ كان متفوقاً إذأ أريد الماضي ، أو إذا كان متفوقاً إذا أريد المستقبل ، على أن كان تامة ، وحذفت جملة "كان" للعلم بها ، وقد سدت الحال هنا مسد الخبر ، والحال هنا "متفوقاً" لا تصلح أن تكون خبراً لمباينتها المبتدأ ، إذ المكافآت لا يصلح أن يخبر عنها بالتفوق ، لأن الخبر وصف بالمعنى ، والإكرام لايوصف بالتفوق .[1]

وإن كانت الحال صالحة لأن تكون خبراً لعدم مباينتها للمبتدأ تعيّن الرفع على الخبرية اتّفاقاً نحو : ضربي زيداً شديدٌ ، ولا يجوز النصب عند قصد الخبرية ، نقل إجماع النحويين على وجوب الرفع حينئذٍ أبو حيان بقوله : « وأجاز ابن الدّهان : رفع قائم على أن يكون معنى ثابت ، ودائم ، كما قالوا : الأمير بيننا قائم ، والحرب قائمة على ساق ، وهذا جارٍ على قولهم : ضربي زيداً شديدٌ ، ولا خلاف في جوازه »[2] .

وورد نصب الحال الصالحة للخبرية شذوذاً في قول الشّاعر[3] :

---

(١) الكتَاب ٤١٩/١ ، المسائل الحلبيات ص ١٩٢ ، المقتصد ٢٤١/١ ، شرح الكافية الشّافية ٣٥٧/١ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٢٧٨/١ ، شَرح الكَافيَة للرَّضي ١٠٤/١ ، الارتشاف ١٠٩٥/٣ ، تذكرة النحاة ص ٦٤٢ ، المساعد ٢١٠/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ١٨٠/١ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٩٥/٣ ، وينظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٢٧/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٥٧٦/١ ، شرح الأشْمُونيّ ٣٢٠/١ ،

(٣) البيت للزبّاء وأخبارها في المعارف ص ٦٤٦ ، مجمع الأمثال ٤١٣/١ ، الخزانة ٢٧١/٣ ، والبيت في : معاني القرآن للفراء ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، الكامل للمبرد ٨٥/٢ ، أمالي الزجاجي ص ١٦٦ ، أدب الكاتب ص١٧٠ ، الأغاني ٢٥٣/١٥ ، مجمع الأمثال ٤١٨/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١٥٩/١ ، شواهد التوضيح ص ١١١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالـك

مَا لِلْجِمَـالِ مَشْيُهَا وَئِيْـداً ... أجَنْدَلاً يَحْمِلْـنَ أمْ حَدِيْـداً

وقول بعض العرب : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً »[١] أي حكمك لك مثبتاً ، ولابدّ في مثل هذا من تقدير خبرٍ محذوف أي : ثابت أو موجود أو واقع ونحوها .

- جواز الإخبار عن الذات بمصدر ، إن لم يلتبس الخبر بالفاعل .

ومن مسائل الإخبار بالمصدر ، أنه إذا أخبر بالمصدر عن اسم ذات ولم يلتبس على المخاطب أنه فاعلٌ جاز الإخبار به باتفاق النحويين ونقل اتفاقهم على ذلك أبو حيّان بقوله : « وإذا أخبرت عن ذات بمصدر ، لا يُلبس أن الخبرَ فاعلٌ جازٌ باتفاقٍ نحو قولك : أكْلُكَ اللَّحمُ ، وشربُك السّويقُ »[٢] ، فالخبر هو المصدر "أكل" و "شـرب" واللحم والسّويق مبتدآن ولا يلتبس على السّامع أنهما فاعلان لأنهما مشروب ومأكول ، فهما مفعولان .

وأجاز البصريون الإخبار به مع مظنة الإلباس نحو : ضَرْبُكَ زَيدٌ ، وإكْرَامُـكَ أخوك ، وخوف الالتباس حاصلٌ هنا ؛ لأن زيداً قد يكون فاعلاً للضـرب ، ومنعـه الكوفيون[٣] .

- جواز : أكثر لبسي الكتانُ .

نقل أبو حيان اتفاقهم على ذلك بقوله : « واتفقوا على جواز : أكثرُ لبسـي الكتّانُ »[٤] ، على أن "أكثر" مبتدأ ، و "الكتان" خبره .

١٠٨/٢ ، اللسان (وأد) ٤٤٣/٣ ، المغني ص ٧٥٨ ، أوضح المسَالك ٨٦/٢ ، الخزانـة ٢٧٢/٣ .

(١) تهذيب اللغة ٣٤٧/١٢ ، جمهرة الأمثال ٣٧٤/١ ، مجمع الأمثال ٣٧٦/١ ، شَرْح التَّسْهيل ٢٧٩/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٢٢٧/١ ، اللسان (سمط) ٣٢٣/٧ ومســمطاً أي متمماً و نافذاً .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٢٦/٣.

(٣) السّابق .

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٩٧/٣ . التَّذْييل والتَّكْميل له ٣١١/٣ .

١٨. روابط جملة الخبر بالمبتدأ .

يأتي الخبر مفرداً وهو الأصل – كما سبق[١] – ، نحو : زيدٌ قائمٌ، وتارة يأتي جملة، والجملة إما اسمية نحو: زيدٌ أبوه قائم، وإما فعلية نحو: زيدٌ يكرم الضّيف ، وجملة الخبر لا تحتاج إلى رابط إذا اتحدت بالمبتدأ معنىً ، وهي كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة ، كقوله ﷺ : « أفضَلُ مَا قُلتُ أنَا وَالنَّبيُّونَ مِن قَبلِي لا إلَهَ إلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ »[٢] ، وقولهم : « هِجِّيرى[٣] أبي بكر لاإله إلا الله »[٤] .

وإذا كانت غير متحدّةٍ بالمبتدأ في المعنى فلابدّ لها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ حتى لا تكون أجنبيةً عنه ، والروابط المتّفق عليها خمسة هي :

الأول : ضميرٌ يعود على المبتدأ ، وهو أصل الروابط ولذلك يأتي مذكوراً تارة ومقدراً أخرى مثال المذكور: محمد قام أبوه ، ومثال الضّمير المقدر: السّمن منوان بدرهم أي : منوان منه بدرهم .

الثاني : الإشارة إلى المبتدأ في جملة الخبر، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف:٢٦] قال أبو حيان مشيراً إلى اتفاق النحويين على هذا الرابط : « الظّاهر أنه مبتدأ ثانٍ و "خَيْرٌ" خبره والجملة خبر عن ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [الأعراف:٢٦] والرابط اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمسة المتفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ إذا لم تكن إياه »[٥] .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه في جملة الخبروأكثر ما يكون في مواضع التفخيم والتهويل والتعظيم كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝٢ ﴾[الحاقة:١-٢] ، فالحاقة " مبتدأ أول ، و "ما" اسم استفهام مبتدأ ثانٍ ، و "الحاقة" خبر المبتدأ الثاني ، والجملة

(١) ص ٢٧٣.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢١٤/١ ، والترمذي بلفظ "خير" ٥٧٢/٥ .

(٣) هِجِّيرَى بكسر الهاء والجيم المشددة مقصور أي شأنه ودأبه .

(٤) التّذييل والتّكميل لأبي حيّان ٢٨/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ .

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٢٨٣/٤ .

من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وليس في الجملة رابط غير إعادة المبتدأ بلفظه ، ومثله قوله عزوجل :﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ ﴾ [القارعة:١] و ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الواقعة:٢٧] ، ومنه قول الفرزدق[١] :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بتَارِكِ حَقِّهِ وَلا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلا مُتَيَسِّرُ

فقوله : " وَلا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ " في موضع خبر معن الأول ؛ لأنه معطوفٌ على خبره ، ولا رابطَ فيه إلا التكرار[٢] ، وليس بصحيح قصر بعضهم تكرار المبتدأ في جملة الخبر في مواطن التفخيم والتعظيم[٣] ، بل يجوز في غيرها .

الرابع : إفادة العموم، نحو: زيدٌ نعمَ الرجل، وعمرٌو بئسَ التاجر. ، ومنه قوله[٤]:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

فالصبر مبتدأ ، والجملة من "لا" واسمها وخبرها خبرٌ عنه ، وخبر "لا" محذوفٌ تقديره : فلا صبر لي ، ولا عائد من الجملة على المبتدأ ، والرابط بينهما العموم في اسم "لا" لأنه نكرة في سياق النفي فتعم ، فدخل الصبر الأول في عموم الصبر الثاني فاستغنى عن العائد [٥] .

وفي قولهم : زيد نعم الرجل ، يدخل "زيد" تحت عموم "الرجل" ؛ لأن المراد به هنا الجنس ، فيستغني المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد إليه من الجملة .

---

(١) ديوانه ٣١٠/١ ، الكتاب ٦٣/١ ، شرح أبيات سيبويه ١٩٠/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٧٣/١ (الجامعة) ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٤٠٧/١ ، الخزانة ٣٧٥/١ .

(٢) مثل المقرب لابن عصفور ، مع المقرب ص١٢٤ .

(٣) ذكره أبو حيان ورده في ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حيَّان ١١١٦/٣ .

(٤) هو ابن ميادة الرماح بن أبرد ، ديوانه ص ١٣٤ ، الأغاني ٦٩٣/٢ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، أمالي ابن الشّجري ٥/٢ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام مع التصريح ٥٣١/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٥٠١ .

(٥) يُنْظَر : أمالي ابن الشّجري ١٣٣/٣ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٥٣١/١ .

الخامس : أن يقترن بجملة الخبر جملةٌ أخرى متضمنة لضمير عائدٍ على المبتـدأ معطوفة عليها بالفاء ، كقول الشّاعر[١] :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

وقد نقل اتفاق النحويين على هذه الروابط الخمسة أبو حيّان قال : « الـرابط المتفق عليه خمسة أشياء :

ـ ضمير المبتدأ ، نحو : زيدٌ قام غلامُه .

ـ وتكرار المبتدأ بلفظه نحو : زيدٌ قام زيدٌ ...

ـ وإشارة إلى المبتدأ ...

ـ والعموم نحو قولك : زيد نعم الرجل ...

ـ وعطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية منه هو خبر المبتدأ »[٢] .

ونقله في موضع آخر عن ابن عصفور[٣] ، ونقل الإجماع أيضاً المرادي فقال بعد ذكرها دون عطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية : « وهذه الـروابط المتفق عليها »[٤] .

وقد يحذف الضّمير ، فلا ينوب عنه شيء نحو : البُرُّ الكُرُّ[١] بستين ، والسّـمْنُ منوانِ بدرهم ، أي : منه ، وكقوله[٢] :

---

(١) هو ذو الرمّة ، ديوانه ص ٤٦٠ ، ونسب في المحتسب لكثير ١/١٥٠ ، و يُنْظَـر : مجـالس ثعلب ص ٥٤٤ ، تذكرة النحاة لأبي حيان ص٦٦٨ ، مُغْني اللّبيب لابن هشام ص ٦٥١ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ١/٣١٩ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ٤/٣١ .

(٣) ارتشاف الضرب له ٣/١١١٧ ، ثم ذكر محاورة بين ابن ولاد والزجاج وفيها « لا يجوز: ما زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين » ، ثم قال : « ودلّ ذلك علـى أنّ قـول ابـن عصفور: باتفاق ليس كما ذكر » وليس في شرح الجمل لابن عصـفور ١/٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ولا في المقرب له ص ١٢٤ حكاية للإجماع عند ذكر تلك الروابط ، البسـيط في شـرح الجمل ١/٥٦٣ ، إتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي ١/٢٨٨ ، هَمْع الهَوامِع ١/٣١٨ .

(٤) توضيح المقَاصِد للمُراديّ ١/٢٧٥ .

فَيَــوْمٌ علينــا وَيَــوْمٌ لَنَــا وَيَــوْمٌ نُسَــاءُ وَيَــوْمٌ نُسَــرْ

أي : فيه ، أو تنوب عنه "أل" كما في حديث أم زرع : « زَوْجِي الريحُ رِيْـحُ زَرْنَب ، والمسُّ مَسُّ أرنَب »[٣] أي ريحه ومسه .

---

(١) الكُرُّ : مكيالٌ لأهل العراق ، وهو اثنا عشر وَسْقا ، وَكُلُّ وَسْقٍ ستون صاعا . ينظر تهـذيب اللغة ٤٤٣/٩ "كرر" .

(٢) هو النَّمِر بن تَوْلَب ، ينظر ديوانه ص ٥٧ ، ، الكتاب ٨٦/١ ، شرح أبيات سيبويه ص ٧٢ و ١٣٠ ، حماسة البحتري ص ١٨٤ ، ما يحتمل الشّعر من الضـرورة ص ١٦٦ ، شـرح التسهيل ٣١٢/١ ، شرح الكافية الشّافية ٣٤٦/١ ، تخليص الشّواهد ص ١٩٣ ، المساعد ٢٣٣/١ ، تعليق الفرائد ١٠١/٣ .

(٣) صحيح البخاري ١٩٨٩/٥ (٤٨٩٣) ، صحيح مسلم ١٨٩٨/٤ (٢٤٤٨) ، والزَّرْنَـب نوع من أنواع الطِّيب وقيل هو نبتٌ طيِّبُ الرِّيح وقيل هو الزعْفَران . غريب الحديث لابن سلام ٢٩٦/٢ ، النهاية ٣٠١/٢ .

١٩. يجوز حذف العائد إذا كان مفعولا ، والمبتدأ "كل" أو شبهه

سبق[١] ذكر روابط جملة الخبر بالمبتدأ وأن منها الضّمير بل هو أصـــل تلــك الروابط ؛ لأنه يقرّب الجملة من أن تكون هي المبتدأ في المعنى فيُـــربط بـــه مـــذكوراً ومحذوفاً ، فإذا كان الضّمير منصوباً فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا في الشّعر ، سواء أدّى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه نحو : زيدٌ ضربه عمرو ، أم لم يؤدّ نحو : زيدٌ هل ضربته[٢] .

وذهب سيبويه رَحِمَهُ اللهُ إلى جوازه في الاختيار على ضعف قال بعد إيراده قول أبي النجم العجلي[٣] :

قَـدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخيَارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لم أصْنَـعِ

« فهذا ضعيف وهو بمنـــزلته في غير الشّعر ؛ لأن النصب لا يكســرالبيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء »[٤] وبنحوه قال ابن جنّي[٥] ، وأشار في موضع آخر إلى أنــه يجوز في الشّعر بلا ضعف ، وفي غيره بضعف قال : « وقال بعضهم[٦]:

ومَا كُلُّ مَنْ وَافى مِنىً أنَا عَارِفُ

---

(١) ص ٢٩٧

(٢) شَرح الجمل لابن عصْفور ٣٥٠/١ ، التّذْييل والتّكْميــل لأبي حيّــان ٤٢/٤ ، ارْتشَــاف الضَّرَب له ١١١٩/٣ ، شرح الأشْمُونيّ ٢٨٦/١ .

(٣) ديوانه ص ١٣٢ ، الكتَاب ٨٥،١٢٧،١٣٧/١، معاني القرآن للفــراء ١٤٠/١ ، ٢٤٢ ، الخصائص ٦١/٣ ، المحتسب ٢١١/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١٤/١ ، أمالي ابن الشّجري ٨،٩٣،٣٢٦/١، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٢٦٥ ، الخزانة ٣٥٩/١ .

(٤) الكتَاب ٨٥/١ .والرفع أقوى للمعنى المراد لأنه أراد التبرؤ من الذنب كله .

(٥) الخصائص ٦١/٣ .

(٦) هو مزاحم العقيلي وصدره : وَقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنى

الكتَاب ٣٧/١ (٧٢/١) ، الخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، المغني ص ٩١٠ ، أوضَــح المسَــالك ٢٨٢/١ .

لزمَ اللغةَ الحجازيّةَ فرفعَ كأنّه قال : ليسَ عبدُ الله أنا عَارِف ، فأضمر الهـاء في عارف وكان الوجهُ عارفَهُ ، حيث لم يعمل "عارف " في "كل" ... لأنهم قد يَـدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشّعرِ كثيراً »[١] .

وفصّل ابن مالك في المسألة بين ما إذا كان المبتدأ "كلاً" أو شبهه ، و كونه غير ذلك ، فإن كان المبتدأ "كلاً" أو شبهه والضّمير مفعولاً جاز حذف العائد وذكر إجماع النحويين عليه يقول : « ويجوز حذفه [أي العائد] بإجماع إن كان مفعولاً ، والمبتـدأ "كل" أو شبهه في العموم والافتقار ...ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعـولاً بـه والمبتدأ كل ، قراءة ابن عامر[٢] :﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[النسـاء:٩٥] ...»[3] برفـع "كلّ" على الابتداء وخبره الجملة الفعلية والعائد محذوف أي : وعده الله الحسنى .

ونقل الإجماع أيضاً شمس الدّين البعلي[٤] فقال مفصلاً ما يحذف وما لا يحـذف من الضّمائر : « والضّمير في حذفه ثلاثة أضرب :

أحدها : ما لا يجوز حذفه اتفاقاً كما إذا كان مرفوعاً نحو إخوتك قاموا .

الثاني : ما يجوز اتفاقاً وهو ما المبتدأ فيه "كلّ" والضّمير مفعول.

الثالث : ما اختلف في جواز حذفه وهو ما هو في غير "كل " مع نصب الضّمير مفعولاً »[٥] .

واعترض أبو حيان على ابن مالك حكايته الإجماع ذاكراً خلاف البصريين وأنه لم يقل بهذا إلا الفراء[١] والكسائي وهشام[٢] متابعاً بذلك ابن عصفور في حصر مـا

---

(١) الكتَاب ٣٦/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٧٢/١ .

(٢) القراء كلهم على نصب "كُلّ" وقرأ ابن عامر بالرفع . السّبعة لابن مجاهد ص ٦٢٥ ، الحجة للقراء السّبعة لأبي علي الفارسي ٢٦٦/٦ ، البحر المحيط ٢٩/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣١٠،٣١٢/١ . ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١١٢٠/٣ ، هَمْـع الهَوامِـع للسُّيوطِيّ ٣١٧/١ .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن عثمان ، سمع الحديث من جماعــة ، تـوفي سـنة ٨٠٣ . المقصـد الأرشد٤٣١/٢ .

(٥) الفاخر على جمل عبد القاهر ورقة ٤٥ ، نتائج التحصيل للدلائي ١٠٦٨/٣ .

ورد فيه حذف الرابط بالشّعر والضّرورة ، وأما في سعة الكلام فلا يحسن ، وما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه[٣] ، وانتصر لابن مالك على أبي حيان ناظر الجيش[٤] فقال : « العجب من الشّيخ أبي حيان كيف وافق ابن عصفورٍ على ما ذكر بعد ثبوت هذه القراءة المتواترة الّتي لا محيص عنها ولا بدّ من الاعتراف بها ، وليس بعد الحق إلا الضّلال ، ودعوى ابن مالك الإجماع في هذه المسألة لاينكر ؛ لأن هذه القراءة ثابتة بالإجماع وليس محل غير ما ذكر ابن مالك فلا يمكن أن يدفعَ ذلك بصري ولا كوفي ، وإذا كان ذلك كذلك فقد صدق أن الضّمير حذف من الجملة الواقعة خبر "كلّ" بإجماع »[٥] .

والحق أن أبا حيان لم يحكم على القراءة بالخطأ ، بل ردّ الإجماع وهو محقّ في ذلك ؛ إذ الخلاف في المسألة قوي ينتفي معه الحكم بالإجماع ، وأمّا صحّة القول بحذف الضّمير فشيء غير حكاية الإجماع ، وأبو حيان نفسه أوجب قبوله في البحر لوروده في بعض القراءات المتواترة فقال : « قرئ "وكلٌّ" والظّاهر أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبرٌ عنه ، أجاز ذلك الفراء وهشام ، وورد في السّبع فوجب قبوله ، وإن كان غيرهما من النحاة قد خصّ حذف الضّمير من مثله بالضّرورة »[٦] .

أما الذي خطّأ القراءة فغير أبي حيان ، وذلك في قراءة ﴿ أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [المائدة:٥٠] بالرفع[٧] ففي المحتسب : « قال ابن مجاهد : وهو خطأ ، قال :

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٤٠ ، ٩٥/٢ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٤٥/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١١٢٠/٣ .

(٣) ضرائر الشّعر لابن عصفور ص ١٧٧ ،

(٤)

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش ١٠٧٠/١ .

(٦) البحر المحيط ٢٥٩/٨ .

(٧) وهي قراءة يحيى بن وثاب وإبراهيم السّلمي وإبراهيم النخعي والعطاردي والأعرج ، المحتسب ٢١٠/١ ، مختصر شواذ القرآن ص ٣٢ ، المحرر الوجيز ١٢٤/٥ ، البحر المحيط ٥٠٥/٣ ، الإتحاف ص ١٢١ .

وقال الأعرج : لا أعرف في العربية "أفحكمُ" ، ...قال أبو الفتح : قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سَرَفٌ ، لكنه وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشّعر » وذكر بيت أبي النجم ثم قال : « ولو نصب وقال "كلَّه" لم ينكسر الوزن فهذا يؤنسك بأنّه ليس للضرورة مطلقة ، بل لأن له وجهاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائدِ الحال أو الصفة وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنها ضربٌ من الخبر » [1] .

ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ ﴾[ص:٨٤] بقراءة الرفع [2] في "الحق" الثانية مبتدأ ، خبره جملة "أقول" ، وحذف العائد والتقدير : أقوله[3] .

---

(١) المحتسب ٢١١/١ .

(٢) هي قراءة ابن عباس ومجاهد والأعمش ، تفسير الطبري ١٨٧/٢٣ ، تفسير القرطبي ٢٣٠/١٥ ، الإتحاف ص ٣٧٤ ، والمراجع الآتية .

(٣) معاني القرآن للفراء ٤١٢/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٠/٢ ، التبيان ١١٠٧/٢ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢٣٤/٢ ، الكشاف ٣٨٤/٣ ، البحر المحيط ٤١١/٧ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٥١٠ .

٢٠. دخول لام الابتداء على المبتدأ .

الغرض من لام الابتداء التوكيد ، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشّك ، وهي لام مفتوحة للفرق بينها وبين "لام" لأن « أول أحوال الاسم هو الابتداء وإنما يـــدخل الرافع أو الناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ فلما كان الابتداء متقدما في المرتبة وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من حاليها جعل الفتح الــذي هــو أول مــع الابتداء الذي هو أول »(١) .

ولام التوكيد شبيهةٌ بلام القسمِ من جهة التأكيدِ ، فمن قال : (لزيدٌ قائمٌ) فهو محققٌ في خبره من غير يمين ، بل قال الكوفيون إنها جواب قسم مقدر والتقـــدير : والله لزيد قائمٌ(٢) ، وقيل إن لام جواب القسم أصلها لام الابتداء ؛ لأنها قد تخرج عن معنى جواب القسم وتَخْلُصُ للابتداء ، ولا تخرج عن الابتداء مطلقاً ، فلذلك كان الابتـــداء أخصَّ معانيها بها(٣) .

وتدخل هذه اللام على المبتدأ بإجماع النحويين نقل ذلك ابن هشـــام بقولـــه : « وتدخل [لام الابتداء] باتفاق في موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحـــو : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[الحشر:١٣] »(٤) .

---

(١) سرّ صِناعة الإعْرَابِ لابنِ جنّيّ ٣٢٨/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٠/١ .

(٢) يُنْظَر : معاني الحروف للرماني ص ٥١ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ لابنِ جنّيّ ٣٢٦/١ ، اللامات للهروي ص ٧٠ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ٢٢٠/١ ، شَرح المفَصَّـــل لابـــن يَعيش ٢١/٩ ، الجنى الداني ص ١٣٠ ، والمراجع الآتية .

(٣) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٢١/٩ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٣٠١ . الكِتَـــاب ١٤/١ ، ١٤٦/٣ ، المقتضـــب ٣٤٣/٢ ، تذكرة النحاة ص٥١٤ ، اللامات للزجاجي ص ٦٤ ، البغداديات لأبي علي الفارســـي ص ٢٣٧ ، المسائل العسكرية ص ٢٥١ ،

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:٣٢] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَقُّ﴾[الرعد:٣٤] ، وكقول امرئ القيس[1] :

لَيَومٌ بذاتِ الطَّلْحِ عِندَ مُحَجَّرٍ ... أحَبُّ إلَيْنا من لَيالٍ عَلى أُقُرْ

(١) ديوانه ص ١٠٩ ، والرواية فيه "لَيالٍ" ، اللامات للزجاجي ص ٧٨ ، اللامات للهروي ص ٧٠ ، و "أقر" جبل لبني مرة ، "ذات الطلح" أرض فيها شجر الطلح ، و "محجر" موضع ببلاد طيء .

٢١. جواز دخول الفاء في خبرِ مبتدأ عامٍّ موصولٍ بظرفٍ ، أو مجرورٍ تامٍّ ، أو جملة تصلح للشرطية .

الخبر مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالمبتدأ ؛ فهو محكومٌ به عليه ، ولذلك لم يلزم وجود رابطٍ لفظي بينهما من حرفٍ أو غيره كالفاء ، ولكن لما لُحِظَ في بعض أنواع الخبر المعنى الذي تدخل الفاء بسببه كالشّرط والجزاء دخلت ذلك الخبر ، وذلك بأن يتضمن المبتدأ معنى الشّرط ، كالاسم الموصول الشّائع غير المخصوص بشخص ، وصلته فعل صالح للشرطية ، أو ظرف أو مجرور ، والنكرة الموصوفة بأحد هذه الثلاثة ، مثل : الذي يأتيني أو في الدّار فله درهمٌ ، وكلُّ رجلٍ يأتيني أو في الدّار فله درهمٌ ، وكلُّ رجلٍ عنده حَزْمٌ فهو سعيدٌ ، وكقوله[١] :

مَا لَدَى الحَازِمِ اللَّبِيْبِ مُعَارًا فَمَصُونٌ ومَا لَهُ قَدْ يَضِيْعُ

فالمبتدأ الاسم الموصول "ما" والصلة الظّرف "لدى" .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[النحل:٥٣][٢] والموصول هنا صلته الجار والمجرور ، وقد أقيم السّبب وهو كونها منه تعالى مقام المسبب وهو الشّكر ، واستغني به عن ذكره ، والمعنى : وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها لأنها منه[٣] ، وكما في قراءة غير نافع وابن عامر[٤] ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشّورى:٣٠] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٢٩/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٩٩/٤ ، المساعد ٢٤٤/١ ، شفاء العليل ٣٠١/١ ، تعليق الفرائد ١٣٩/٣ ، همع الهوامع ٣٤٨/١ ، المطالع السّعيدة ٢٨٠/١ ، الدرر ٣٤/٢ وفيه اتصال الفاء في خبر موصول صِلَتُهُ ظرف .

(٢) ينظر السّبعة في القراءات ص ٣٧٤ ، والحجة للقراء السّبعة ٧٢/٥ ، والإقناع في القراءات السّبع ٦٨٢/٢ ، والدر المصون ٢٣٨/٧ وما بعدها .

(٣) تفسير البيضاوي ٤٠٣/٣ ، التذييل ٩٩/٤ .

(٤) خالف نافع وابن عامر غيرهما من القراء فقراءتهما بغير فاء . ينظر السّبعة ص ٥٨١ ، والمبسوط ص ٣٩٥ ، والتذكرة في القراءات ٦٦٢/٢ .

وتدخل الفاء أيضاً في خبر المبتدأ الموصوف بالموصول المذكور ، كقوله[1] :

صِلُوا الحَزْمَ فَالأمْرُ الَّذِي تَحْسَبُونَهُ يَسِيراً فَقَدْ تَلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّرَا

وقد نص أبو حيان على إجماع النحويين على ذلك بقوله : « وجوازاً في خبرِ مبتدأ عامٍّ موصولٍ بظرفٍ ، أو مجرورٍ تامٍّ ، أو جملة لا تقبلُ أداةَ شرطٍ ، أو نكرة موصوفة بأحد ذلك ــ وخصّ ذلك ابن الحاج بـ "كُلّ" وحدها ــ وكان الخبرُ مستَحَقّاً بالصلة ، أو الصفة هذا باتفاق نحو : الذي عند السّلطان فمعظم ، والذي في بيت السّلطان فمحفوظ ، والذي يأتيني فله درهمٌ ... وكذلك كلُّ رجلٍ عندَ السّلطان فمعظمٌ ، وكلّ الذي في بيت السّلطان فمحفوظ ، وكل رجلٍ يأتيني فله درهمٌ »[2] .

وإنما صَحَّ دخول الفاء لأن الموصول بالفعل ونحوه يجوز أن يقصد به السّببية للثاني فيكون للتعميم لا للعهد ، فقولك : الذي يأتيني فله درهم ، بمعنى : من يأتِ فله درهم ، وكذا النكرة الموصوفة بأحدهما فَيُجَاء بالفاء حينئذ لهذا الغرض جوازا لا وجوباً ، ومعنى الجواز هنا أنه يجوز أن تقصد أن الخبر مستَحَقٌّ بالصلة أو الصفة بأن يكون استحقاق الدّرهم مسبباً عن الإتيان ، فلابد من الفاء هنا ، ويجوز ألا تراعي هذا المعنى بأن لا تقصد السّببية فلا تدخل الفاء ، وذلك نحو قولك : الذي يأتيني له درهم ، فهذا يدل على استحقاق الدّرهم ، وليس الإتيان سبباً لذلك بل هو إقرار[3] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٠/١ ، التذييل ١٠٣/٤ ، والمساعد ٢٤٥/١ ، وشفاء العليل ٣٠١/١ ، وتعليق الفرائد ١٤٣/٣ . وفيه اقتران خبر المبتدأ الموصوف بموصول خبره فعل صالح للشرط بالفاء .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٤٠/٣ ، وينظر : سيبويه ٤٥٣/١ ، المقتضب ١٩٥/٣ ، الأصُول لابن السّرّاج ٣٢٨/٢ ، الإيضاح للفارسي ص٥٥ ، الأزهية في معاني الحروف ص ١٤٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٩/١ ، شرح المفصل ٩٩/١ ، الكناش في النحو للمؤيد الأيوبي ١٤٨/١ ، همع الهوامع للسيوطي ٣٤٨/١ .

(٣) ينظر الكتاب ١٠٢/٣ ، والمقتضب ١٩٦/٣ ، والمقتصد ٣٢٥/١ ، والتخمير ٢٧٧/١ ، وشرح المفصل ١٠٠/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٥٥٣/١ .

فالمشبَّه وهو الموصول العام لا يرقى إلى درجة المشبه به وهو جواب الشّرط الحقيقي ، فلم تلزم فيه الفاء ليكون للأصل على الفرع مزية[1]، قال ابن مالك : « وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝ ﴾ [الزمر:٣٣] »[2] .

"لعل" و "ليت" يمنعان من دخول الفاء

وإذا دخلت "لعل" و "ليت" على المبتدأ منعا من دخول الفاء في الخبر[3] باتفاق النحويين أيضاً نقل إجماعهم الزمخشري بقوله : « وإذا دخلت "ليت" أو "لعل" لم تدخل الفاء بالإجماع »[4] ، وذكر اتّفاقهم ابن الحاجب حيث يقول : « و "ليت" و "لعل" مانعان بالاتفاق »[5].

وابن مالك بقوله : « إذا دخل شيءٌ من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن "إن " أو "أن" أو "لكنّ" بإجماع المحققين »[6] .

ونقله أيضاً أبو حيان بقوله : « وأمّا "ليت" و "كأنّ" فالنص على أنه لا يدخل في خبرهما بلا خلاف »[7] .

وألحقت بهما "كَأَنَّ" لأن هذه الحروف الناسخة أزالت المعنى الذي دخلت الفاء بسببه وهو شَبَهُ المبتدأ بأداة الشّرط ، أَمّا "إنَّ" و "أَنَّ" و "لَكنَّ" فلا تمنع من دخول

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٢٩/١ .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٢٩/١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٣١/١ ، والارتشاف ٧٠/٢ ، ينظر المفصل ص ٢٧ ، والكافية ص ٧٩ ، وهمع الهوامع ٣٥١/١ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ .

(٤) المفصل للزمخشري ص ٤٧ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٩/١ .

(٥) شرح الكافية لابن جماعة ص ٩١ .شَرح الكَافية للرَّضي ٣١٠/١ الجامعة .

(٦) شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ٣٧٦/١ .

(٧) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١١٤٥/٣ .

الفاء على الأصح ، وذلك لضعفها في العمل ، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء[1] ومثال دخولها في خبر "لَكِنَّ" لبقاء المعنى المقصود معها قوله[2]:

بكل واهيةٍ أَلْقَى العُدَاةَ وقـد ... يُظَنُّ أَنِّيَ في مكري بهـم فَزِعُ

كَلاَّ ولكنَّ ما أبديه من فَـرَقٍ ... فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَـعُ

---

(١) ينظر المقتصد ١/٣٢٤ ، والتخمير ١/٢٧٨ ، وشرح المفصل ١/١٠١ ، وشـرح الرضـي ١/٢٧٠ ، والفوائد الضيائية ١/٢٩١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣٥١ .

(٢) لم أقف على قائله ، شرح التسهيل ١/٣٣٢ ، شرح الكافية الشّـافية ١/٣٧٧ ، المسـاعد ١/٢٤٧ ، شفاء العليل ١/٣٠٣ ، شرح الأشموني ١/٢٢٥ .

والْفَرَق : الخوف ، وفيه دخول الفاء على خبر "لكنّ" ، التي اسمها اسم موصول.

دخول الفاء في خبر "إن" إن دخلت على اسم آخر

تدخل الفاء في خبر "إنّ" بشرط أن يتضمن اسمها معنى الشّرط ، كأن يكون اسماً موصولاً شائعاً غير مخصوص بشخص ، وصلته فعل صالح للشرطية ، أو ظرف أو مجرور ، وكذا النكرة الموصوفة بأحد هذه الثلاثة ، نحو : إن الذي يأتيني أو في الدّار فله درهمٌ ، وإنَّ كلَّ رجلٍ يأتيني أو في الدّار فله درهمٌ ، وإنَّ كلَّ رجلٍ عنده حَزْمٌ فهو سعيدٌ .

ونسب إلى الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد "إن "[١] ، ونسب بعضهم ذلك إلى سيبويه ، وذكر الجرجاني[٢]، والخوارزمي[٣]، وابن الحاجب[٤] أن الأخفش يجيز دخول الفاء على خبر "إنَّ "، وأن سيبويه يمنعه .

وذكر الرضي[٥] أن العبدي نسب إلى سيبويه الإجازة وإلى الأخفش المنع ، ونسب هذا إليهما العكبري[٦] ، وابن يعيش[٧] ، والأشموني[٨] .

والصحيح أن سيبويه[٩] والأخفش يجيزان دخول الفاء على خبر "إنَّ" بشرطه السّابق يقول الأخفش : « وأما قوله : ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[النساء:١٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن "الذي" إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ

---

(١) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيّان ١١١/٤ ، قال : في أحد قوليه .

(٢) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٣) التخمير في شرح المفصل ٢٧٩/١ .

(٤) في الإيضاح ٢٠٥/١ .

(٥) شَرح الكَافية للرَّضي ٢٧١/١ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٧/١ .

(٧) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٨) شرح الألفية ٢٢٥/١ وقال : وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ، وهو نص كلام ابن مالك في شرح الكافية الشّافية ٣٧٨/١ .

(٩) الكتاب ١٠٣/٣ .

ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[النساء:٩٧] ثم قال : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء:٩٧] »(١).

وكيف يمنع الأخفش دخول الفاء في خبر "إن" مع تحقق الشّروط وهو يجيز زيادة الفاء وإن لم يكن المبتدأ فيه معنى الشّرط نحو : زيدٌ فقائم(٢).

ومن دخول الفاء مع "إنّ" قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[الجمعة:٨] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج:١٠] .

ولا فرق في ذلك بين المكسورة والمفتوحة(٣)، كقوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾[الأنفال:٤١]

فإن دخلت "إن" على اسم آخر وأخبر عنه بالموصول أو الموصوف جاز دخول الفاء باتفاق النحويين ، حكى إجماعهم السّيوطي قال : « فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم »(٤) ومثال الموصوف : إن زيداً كلُّ رجلٍ يأتيه فله درهمٌ .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٨٧/١ ،الشّعر لأبي علي الفارسي ٣٢٦/١،٢٩٥، شرح الكافية الشّافية لابن مالك ٣٧٨/١ ، التّذييل والتّكميل لأبي حيّان ١٠٧/٤.

(٣) ينظر الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٢٩/١ ، التسهيل ص ٥١ ، وشرحه ٣٢٨/١ و ٣٣١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٧٠/١ ، والجنى الداني ص ٣٨٧ ، والمغني ص ٥٩ .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٥١/١ ، التَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان ١١٣/٤ ، ارْتشاف الضَّرَب له ١١٤٥/٣ .

٢٢. "قائم" من أقائم الزيدان ؟ مبتدأ .

المبتدأ من حيث الإخبار عنه على ضربين :

الأول: مبتدأ له خبر مثل: زيدٌ قائمٌ .

والثاني : مبتدأ له مرفوع[1] يسدّ مسدَّ ، وشرطه أن يكون وصفاً نحو: أقائمٌ زيدٌ ، واشترط جمهور النحويين في ذلك المبتدأ أن يكون معتمداً على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي حالٍ أو استفهام أو نفي[2] ، ومستندهم في ذلك القياس والسّماع :

أما القياس فعلى الفعل لأن الوصف إذا اعتمد على استفهام أو نفي قوي فيه جانب الفعل ، ووقوع اسم الفاعل ونحوه بمعنى الفعل على خلاف القياس ؛ إذ الأصل أن يُستعمل كُلٌّ منهما في معناه فلا بُدَّ من قرينة تُخَصِّصُ استعماله في غير معناه الأصلي[3] وهذه حجة عقلية في وجوب الاعتماد وردٌّ على من أجاز الابتداء بالوصف دون اعتماد بأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء .

وأما السّماع فمنه قول الشّاعر :

غُيرُلاهٍ عِدَاكَ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْـــوَ وَلا تَغْتَرِرْ بِعَـارِضِ سَلْـــمِ

---

(١) ذكر الرضي أن النحاة أدخلوا هذا في حد المبتدأ الأول تكلفاً فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر ، قال وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسدّه ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/٢٥٠ (الجامعة) .

(٢) يُنْظَر : الكِتَاب ٢/١٢٧ ، المقتضب للمبرد ٤/١٢٧ ، الأصُول لابن السّراج ١/٦٠ ، الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٣٥ ، التعليقة له ١/٢٨٢ ، المقتصد ١/٢٤٧ ، المفصل للزمخشري ص ٢٦ ، كشف المشكل لحيدرة اليمني ١/٤٢٠ ، التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٣/١١٠ ، شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٨٤ ، الكافية لابن الحاجب ٧٤ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/٥٥٣ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/٨٧ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢/١٠٢٤ ، النكت لأبي حيان ص ٥٧ ، والارتشاف ٣/١٨٤ ، أوضَح المسَالك ١/١٨٨ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ١/١٥٧ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٢/٦ .

(٣) شرح الكافية ص ٩٤ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/٥٥٣ ، البسيط ٢/١٠٢٤ .

وقول الآخر[١] :

غَيرُ مَأسُوفٍ عَلَى زَمَـــــنٍ   يَنْقَضِي بِالْـهَــــمِّ والحَــــزَنِ

وهذا الرأي يكاد يكون إجماعاً من النحويين كما قال ابن أبي الربيع : « لم أعلم أحداً خالف فيه من البصريين والكوفيين إلا أبا الحسن الأخفش »[٢] وذلك أن أبـا الحسن وبعض الكوفيين ذهبوا إلى عدم اشتراط الاعتماد إذ يجوز عندهم قائم زيـدٌ ، على أن "قائمٌ" مبتدأ وهو وصف غير معتمد على نفي ولا استفهام و "زيدٌ" فاعل سد مسد الخبر[٣] .

واحتجوا بقول الشاعر[٤] :

فخيرٌ نحنُ عَنْـدَ النَّـاسِ مِنْكُمْ   إذَا الدّاعِي الْمُثَـوِّب قَالَ يَالا

فجاء الوصف "خير" عاملا فَيُعرب مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي ولا استفهام ولا يجوز أن يكون "خير" خبراً للضمير "نحن" لما يلزم عليه من الفصل بين أفعل التفضيل "خير" والجار والمجرور "منكم" بالمبتدأ ؛ وأفعل التفضيل و "مِنْ" كالمضاف والمضـاف

---

(١) هو أبو نواس الحسن بن هانئ ، الأمالي الشّجرية ٣٢/١ ، أمالي ابـن الحاجـب ص ٦٣٧ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٥٢/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٢١١ ، ٨٨٦ ، شرح ابـن عقيل ١٩١/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٠٩/١ .

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٩٩٩/٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٩/٦ ، والارتشاف ١٨٤/٣ ، وائتلاف النصـرة ص ٨٦ ، وتعليـق الفرائد ٢٠/٣ .

(٤) هو زهير بن مسعود الضَّبِّيِّ ، أو لأخيه سويد . ينظر نوادر أبي زيد ص ١٨٥ . وَنُسِـبَ في اللسان ١٢/ ٥٦٣ "لوم " إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه ، شواهد شـرح التسـهيل ٢٧٣/١ ، وشرح ألفية ابن معط ١٠٠٤/٢ ، وتخليص الشّـواهد ص ١٨٢ ، وشـرح الألفية لابن عقيل ١٩٤/١ ، وشفاء العليـل ٢٧٣/١ ، والمقاصـد النحويـة ٥٢٠/١ ، والفوائد الضيائية ٢٧٦/١ .

الْمُثَوِّب : المستغيث ، والأصل فيه أن المستغيث إذا كان بعيدا يُلَوِّحُ بثوبه رافعا صوته لِيُرى فَيُغاث . وقوله : «يا لا» ، أي : يا لِبَني فلان .

إليه ، ورفع الضّمير بالوصف على الفاعلية لا يلزم منه ذلك ؛ لأن فاعل الشّيء كالجزء منه .

وقول الآخر[(١)] :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغيًا مَقَالَةَ لِهْبيٍّ إذا الطيرُ حَنَّتِ

وبقراءة من قرأ[(٢)] قوله تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا ﴾ [الإنسان:١٤] بالرفع ، وأما القياس فلأنه في معنى الفعل المضارع أشبهه فعمل عمله[(٣)] .

واضطرب نقل النحويين[(٤)] عن الخليل وسيبويه ، والحق أنهما يجيزانه على قبح يقول سيبويه : « وزعم الخليل أنه يستقبح أن تقول : قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا لم تجعل

---

(١) هو من الطائيين ينظر شرح الكافية الشّافية لابن مالك ٣٣٣/١ ، شَرْح التّسْهيل له ٢٧٣/١ ، شرح عمدة الحافظ له ١٥٧/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٩١/١ ، شرح قطر الندى ص ٢٧٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٩٥/١ ، شفاء العليل ٢٧٣/١ ، المقاصد النحوية ٥١٨/١ ، التصريح ١٥٧/١ و ٦٧/٢ ، همع الهوامع ٧/٢ ، شرح الأشموني ١٩٢/١ ، والدرر اللوامع ٧/٢ .

وبنو لهب : جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر العرب للطير .

وفيه مجيء الوصف عاملا فيعرب مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام . وهو عند الجمهور على التقديم والتأخير ، فالوصف خبر مقدم ، وما بعده مبتدأ مؤخر

(٢) وهي قراء أبي حيوة ، تفسير القرطبي ١٣٧/١٩ ، الكشاف ٦٧١/٤ ، المحرر الوجيز لابن عطية ٤١١/٥ ، البحر المحيط ٣٩٦/٨ ، الدر المصون للحلبي ٤٤٣/٦ .

(٣) شَرح الجمل لابن عصْفور ٥٥٣/١ .

(٤) فبعضهم نقل الجواز على قبح ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وذهب أبو حيان في الارتشاف ٢٧/٢ إلى أن هذا النقل لا يصح عن سيبويه ، ونقله ابن يعيش مرة في ٩٦/١ يقول : « ولو قلت : قائمٌ الزيدان لم يجز عند الأكثر ، وقد أجازه ابن السّراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل وإن كان فيه قبح » ومنعه في موضع آخر: « ومن ظنّ ذلك [أي إعمال الوصف دون اعتماد] بطل عليه ذلك بامتناع سيبويه من جواز : (قائم أخواك) ؛ لأنه لايرفع الأخوين بـ"قائم" لأنه لا يعمله من غير اعتماد ولا يكون خبراً مقدماً ؛ لأنه مفردٌ والمفرد لايكون خبراً عن المثنى » .

قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : يقوم زيد ، وقام زيد قبح ؛ لأنه اسمٌ وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذاكان وصفٌ جرى على موصوفٍ ، أو جرى على اسمٍ قد عَمِلَ فهي كما أنه لا يكون مفعولا في "ضارب" حتى يكون محمولاً على غيره فتقول هذا ضاربٌ زيداً و أنا ضاربٌ زيداً»[١] ، وتبعهما ابن السّراج[٢] وابن مالك[٣] وابنه[٤] .

ويترجح عندي جواز ما ذهب إليه الأخفش وغيره من الكوفيين ولكن على قلة لا على وجه القياس والكثرة ؛ لأن له حظاً من السّماع والقياس يُدْخِلُه في دائرة الصواب اللغوي ؛ ولكن كثرة ما سمع من عدم الإعمال إلا بالاعتماد تجعله هو الاستعمال القياسي ، ولأن جميع ما استُدل به على مذهب أبي الحسن يمكن إرجاعه إلى قول النحويين .

وقد اتفق النحويون على أن "قائماً" من قولنا : (أقائمٌ الزيدان) مبتدأ ، نقل اتفاقهم على ذلك أبو حيان بقوله : « ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم : أقائمٌ الزيدان ؟ فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدَّر محذوف ، و"الزيدان" فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير »[٥] .

وهذا فيما إذا لم يطابق الوصف ما بعده بأن وقع مفرداً وكان الظّاهر بعده مثنى أو مجموعا فهو مبتدأ ، والظّاهر فاعل سادٌّ مَسَدَّ الخبر نحو : أقائمٌ أخواك ، ولا يجوز العكس بأن يكون "أخواك" مبتدأ مؤخراً ، "وقائمٌ" خبراً مقدماً ؛ لأن المفرد لا يُخبر به

---

(١) الكتَاب ١٢٧/٢ .

(٢) الأصُول لابن السّراج ٦٠/١ .

(٣) قال في ألفيته:يجوز نحو فائز أولو الرشد ، قال ابن عقيل في شرحه للألفية ١٩٤/١:«أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام »

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٠٦ .

(٥) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٤٠٧ .

عن المثنى والمجموع[1] ، وإن كان الظّاهر بعده مفرداً والوصف كذلك ، جاز فيه الأمران ، كونه مبتدأ وما بعده فاعل ، وجاز أيضاً جعله خبرا مُقَدَّماً والظّاهر بعده مبتدأ .

وإن وقعت مثناة أو مجموعة والظّاهر بعدها كذلك فهي خبر مقدم والظّاهر مبتدأ ، ولا يجوز تقديرها مبتدأ و الظّاهر فاعلاً ؛ إذ يلزم أن يكون للصفة فاعلان ؛ لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الكثيرة ، ويجوز على اللغة الأخرى لبعض العرب[2] .

وإذا رفع الوصف ضميرا مستترا فليس بمبتدأ اتفاقا ، وإنما الصفة في مثله خبر[3] .

(١) يُنْظَر : شَرح المَفَصَّل لابن يَعيش ٨٠/٦ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٧٢٣ ، التصريح ٥١٤/١ .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٧٣/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٢٥٦/١ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٥١٤/١ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٣١٠/١ .

(٣) حاشية يس على التصريح ١٥٧/١ .

٢٣. مسائل في المبتدأ والخبر .

هذه نماذج نحوية ذكر الاتفاق على جوازها أو منعها أورِدُهَا بإيجاز :

ـ في نحو : عبد الله والريح يباريها . لو عطف بالفاء أو ثم لم تصح المسألة . ولو حذف العاطف صحت .

إذا عطفَ اسم على مبتدأ وبعده فعل لأحد الاسمين واقع على الآخر نحو : عبد الله والريح يباريها ، فالهاء في "يباريها" عائدة على " الريح" فقد اختلفوا في صحة الأسلوب ، فمن منعه قال : لأن "يباريها" خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر ، ومنهم من أجازه والتقدير : عبد الله والريح يتباريان ، فإن عطف الثاني على الأول بالفاء فقد اتفقوا على جواز الأسلوب ، وكذا لو حذف حرف العطف ؛ لأن جملة المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول يقول السّيُوطيّ : « اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو : عبد الله والريح يباريها ؟... ولو كان العطف بـ "الفاء" أو بـ "ثم" لم تصحَّ المسألة إجماعاً ، ولو حذف العاطف صحت المسألة إجماعاً »[1] .

ـ لا يجوز أن يكون الخبر مضافاً إلى ضميرٍ يعود على مضاف إليه المبتدأ . أو جملة مصدّره بمضاف إلى ضميره .

هذه المسألة من مسائل تقديم الخبر ، فقد أجاز الأخفش تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ نحو : في داره قيام زيد ، وذلك لأن المضاف والمضاف إليه كالشّيء الواحد، ومنعها بعض البصريين والكوفيون[2] .

هذا ما اخْتُلِفَ فيه ، وأمّا ما اتَّفَقُوا عليه فيقول أبو حيان : « ولو كان الخبر مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ على مضافٍ إليه المبتدأ نحو : غلامُه محبوبُ زيدٍ ، أو جملة

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣٤٥ .

(٢) ذكر أبو حيان في التذييل ٣/٣٤٥ أن هذا قول البصريين معترضاً على ابن مالك في نسبته إلى الأخفش ، وقد منعه ابن السّراج وقال : « وهذا الذي لم يجيزوه هو كما قالوا » الأصول ٢/٢٣٩ .

مصدّرة بمضاف إلى ضميرِه نحو : أبوه ضرَبَه عمرٌو ، فنقل ابن كيسان أنّ ذلك لا يجوز إجماعاً »[١].

ـ جواز إنّ حُسْنَك لراكباً ، و أمّا حُسْنَك فراكباً ، ومنع : ما حُسْنُك براكبٍ .

ذكر أبو حيان اتفاق النحويين على جواز دخول لام الابتداء و فاء "أمّا" علـى الحال ، واتفقوا كذلك على منع دخول الباء الزائدة بعد "ما" على الحال ، يقــول : « واتفقوا على دخول لام "إنّ" ، وفاء "أمّا" على الحال نحو : إنّ حُسْنَك لراكبـاً ، و أمّا حُسْنُك فراكباً ، واتفقوا على منع ما حُسْنُك براكبٍ »[٢] .

وامتنع دخول الباء على الحال لأنها تغير نصب الحال فتفسد المسألة بدخولها[٣].

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١١٠٨ ، التّذْييل والتّكْميل له ٣/٣٤٦ ، وتنظر هذه المسألة في : شَرْح التّسْهيل لابن مالك ١/٣٠٠ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/٢٨١ (الجامعة) شِـفَاء العليل للسَّلسيلي ١/٢٨٤ ، المساعد لابن عقيل ١/٢٢٢ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٠٩٧ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان

(٣) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ٣/٣١٠ .

الفصل الثاني

الأفعـــال النّـاسخة

- تمهيد:

هذه الأفعال نوعان :

أ – أفعال ناقصة وهي التي لا تكتفي بمرفوعها بل لابد لها من منصوب وتنحصـــر في بابي: (كان وأخواتها) وبعض هذه الأفعال يرد تاماً ، و (كاد وأخواتها) وتسمى أفعال المقاربة ، مع الفرق بينهما في نوع الخبر .

ب – وتامة وهي التي تستغني بمرفوعها عن منصوبها ، وتنحصر في باب (ظن وأخواتها)

ومن النّواسخ حروفٌ وجميعها يعمل بالحمل على غيرها ، وهي أيضاً قسمان :

أحدهما: ما يعمل بالحمل على الفعل وله نوعان :

الأول : ما يعمل بالحمل على "ليس" لقرابة النّفي الجامع بينه وبينها وهـــي الحــروف المشبهة بها (ما النّافية وأخواتها) ، وقد أوردتها في فصل الأفعال النّاسخة لشبهها بها .

الثاني : ما يعمل بالحمل على الفعل غير "ليس" وهو باب "إنّ" وأخواتها .

والآخر: ما يعمل بالحمل على "إنَّ" من حمل الشّيء على ضده وهو "لا" النّافية للجنس ، إذ هي للنفي و "إن" للتوكيد وقد جعلتهما في فصل مستقل .

المبحث الأول : كان وأخواتها

- عددها ، وشرط عملها .

٤٢- أفعال هذا الباب ثلاثة عشر .

"كان" وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ ماكان لهما قبل دخولها ، أما المبتدأ فرفعُه مجدَّدٌ بـ "كان" فهو اسمٌ لها ، وأمّا الخبر فينصب بها على مذهب البصريين ؛ إذ هي عاملةٌ في الاسم والخبر معاً .

واتّفق النّحويون على عدّها ثلاثة عشر فعلاً ، واختلفوا فيما عدا ذلك ، ومن هذه الأفعال ثمانية تعمل بلا شرطٍ مثبةً أو منفيةً ، وأربعة منها اشترط لها أن تسبق بنفي بحرفٍ أو اسمٍ ، أو فعل موضوعٍ للنفي أو غير ذلك ، وواحد بشرط سبقه بـ "ما" المصدرية الظّرفية وهو "دام" .

وقد نقل اتفاق النّحويين على ذلك السّيُوطيّ حيث يقول : « والمتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر : ثمانية لا شرط لها ، وهي "كان" و "أصبح" و "أضحى" و "أمسى" و "ظل" و "بات" و "صار" و "ليس" ، وواحد شرطه أن يقع صلةً لـ "ما" الظّرفية...وهو "دام" ، وأربعة شرطها تقدم نفي أوشبهه ...وهي "زال" ماضي يزال ، و "انفك" و "برح" و "فتئ" »[١] .

نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾ ﴾[الفرقان:٥٤] وقوله سبحانه : ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران:١٠٣] ، وكقول الخنساء[٢] :

قُلْ للّذي أضْحَى بهِ شامتاً إنّكَ والموْتَ مَعاً في شِعارْ

وكقول عروة بن الورد[٣] :

أَحاديثُ تَبْقَى والفَتــى غيرُ خالدٍ إذا هُو أَمْسى هَامَةً فَوْقَ صَيِّر

---

(١) هَمْع الهَوامعِ للسُّيوطِيّ ١/٣٥٤ .

(٢) الديوان ص ٦٨ .

(٣) ديوانه ص٣٥،واللسان (صير)٤/٤٧٧ ، الصّيِّره القَبْر، يقال: هذا صَيِّر فلان أَي قبره

وكقول عنترة[١] :

أَلِفْتُ السّقْمَ حتى صارَ جسْمي إذَا فَقَدَ الضّنــى أمْسَى عليلا

وكقوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾[النحل:٥٨] وكقول الشّاعر[٢]:

وَبَاتَ مُكِبّاً يَتَّـقيها برَوْقه وأرْطاة حقْف خَانَها النَّبْتُ يَحْفرُ

وكقوله سبحانه : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[هود:٨] وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾[مريم:٣١] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾[هود:١١٨] وقوله عزّ وجلّ : ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[طه:٩١] .

فهذه الأفعال الثلاثة عشر هي المتفق عليها وعدّ بعضهم غيرها مما لا يستغني عن الخبر بالاسم نحو "غدا" و "راح" و "آض" و ("قعد" و "أقبل")[٣] و "جاء" و "عاد" و "آل" وغيرها مما في معناها ، وهذا الحصر هو طريقة المتأخرين ولذلك لم يذكر سيبويه من هذه الأفعال إلا أربعة هي : "كان" و "صار" و "مادام" و "ليس" ، ثم قال : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يَسْتَغْني عن الخبر »[٤] ، فهو لم يعمد إلى طريقة العد والحصر ، بل « أعطى قانوناً كلياً يُعرف به ما كان من هذا الباب وهو كون مرفوعها لايستغني عن الخبر ، ولذلك ألحق النّحويون بها أفعال المقاربة ، وهذه هي طريقة النّحاة

---

(١) ديوانه ص

(٢) هو بشر بن أبي خازم ، ديوانه ص٦٩ .

(٣) عدّهما الفراء في المعاني ٢٧٤/٢ ، وهذه الأفعال الأربعة ، هما وما بعدهما يجوز في منصوبها أن يعربَ خبراً حيث رادفت "صار"، وحالاً على الغالب فيها ؛ لأنها أفعالٌ تامةٌ حيث تدلّ على الحدث ولها مصادر ، وأفعال هذا الباب لا تدل على الحدث إذ لا مصادر لها .

(٤) الكِتاب ٤٥/١ .

الذين هم على سَنَن النّحو ، وهو عَذْق[١] الباب بقانون كلي يختبر في شخصيات المسائل فما وافق كان من الباب وما خالف لم يكن منه »[٢] .

وقال أبو حيان بعد أن ذكر الأفعال السّابقة المتفق عليها ، وما زيدَ عليها : « وقد انتهى ذكر الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي إحدى وثلاثون كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه »[٣] .

وقال الشّاطبي بعد شرحه أبيات ابن مالك المتضمنة هذه الأفعال المتفق عليها : « وأضربَ عن ذكر ما زاد بعضهم من الأفعال ، وما زاده هو في التسهيل[٤] ؛ لأنه إما نادرٌ أو محتمِلٌ أو مختَلَفٌ فيه »[٥] .

---

(١) العَذْق وضع العلامة ، و العَذَقَةُ و العِذْقَة : العلامة تجعل على الشاة مخالفة للونها تعرف بها ، اللسان (عذق ٢٣٩/١٠) ، والشيخ يقصد وضع علامة وقانون في الباب ليهتدى به إلى جزئياته .

(٢) السّابق .

(٣) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٦٨/٤ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٣٣/١ .

(٥) شرح الألفية للشاطبي ٣٣٩/١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي ٣٠٧/١ .

٤٣- نصب كان و أخواتها ما بعد المرفوع .

اتفق النّحويون على أنه يأتي بعد هذه الأفعال اسمان : أحدهما مرفـوعٌ والآخـر منصوبٌ ، والمشهور من قول النّحويين أنَّ المرفوع بعد هذه الأفعال يسمى اسماً لهـا ، والمنصوب يسمى خبراً ، وعبر عنهما سيبويه باسم الفاعل واسم المفعـول[١] والمـبرد بالفاعل والمفعول[٢]، فـ "كان" وأخواتها لها عملٌ في الاسم والخبر ، يقول أبو بشر : « ... كما أنك حين قلت : ليس هذا عمراً ، وكان هذا بِشراً عملتـا عملـين رفعتـا ونصبتا »[٣] .

وخالف الكوفيون في المرفوع بعدها فالفراء يقول إنه مرتفع لشـبهه بالفاعـل ، وبعض الكوفيين على أنه باقٍ على رفعه الذي كان له في الابتداء قبل دخولها[٤] .

وأجمعوا على أنَّ الخبر منصوب بها ، نقل اتّفاقهم أبو حيان بقوله : « اتفقوا على نصبها ما بعد المرفوع »[٥].

و يقول الأشموني : « والخبر تنصبه باتّفاق » [٦] .

ونقل الاتفاق أيضاً الشّيخ خالدٌ الأزهريحيث قال : « واتّفقوا على نصبها الجـزء الثاني »[٧].

ونقل اتّفاقهم أيضاً السّيوطي مبيناً تسمياتهم للخبر بقوله : « وينصب الخبر باتّفاق الفريقين ، ويسمى خبرَها ، وربما يسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه به ، عبّر بذلك المبرد[١] ، وعبر سيبويه[٢] باسم المفعول »[٣] .

---

(١) الكتَاب ٤٥/١ .

(٢) المقتضب ٩٧/٣ .

(٣) الكتَاب ١٤٨/٢ .

(٤) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٣١/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١١٤٦/٣ ، هَمْـع الهَوامِـع للسُّيوطِيّ ٣٥٣/١ ،

(٥) ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٤٦/٣ ، التذييل له ١٣١/٤ .

(٦) شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان ٣٣٢/١ .

(٧) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٥٨٨/١ .

ومع اتّفاق النّحويين على نصب هذه الأفعال الخبرَ فقد اختلفوا في علة النّصب ، فقال البصريون إنه منتصب على أنه خبرٌ لها مشبّه بالمفعول ، وقال الفراء[٤] انتصابه على التشبيه بالحال ، وقال بعض الكوفيين على الحال[٥] .

والحق أنه خبرٌ لـ "كان" مشبه بالمفعول به ؛ لأنه اسم بعد الفعل وما يشبه الفاعل فأولى أنّ يلحق به ، ولا يصح جعله حالاً ؛ لأن الحال لا يكون معرفةً ولا مضمراً ويصح حذفه فيستقيم الكلام بدونه ، وليس كذلك خبر "كان" ؛ لأنه مقصود الجملة[٦] ، إذ هو عوض عن المصدر والعوضُ والمعوّض عنه لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً .

وخبر "كان" يشبه الحال من بعض الوجوه ولكنه يختلف عنه بما يمنع حمله عليه ، ولشبهه به جوز الأخفش زيادة الواو فيه ، يقول ابن جني : « وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر "كان" نحو قولهم : كان ولا مال له[٧] ، أي : كان لا مال له ، ووجه

---

(١) المقتضب ٩٧/٣ ، ١٨٩ ، ٨٦/٤ .

(٢) الكتَاب ٤٥/١ .

(٣) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٥٣/١ .

(٤) مَعَاني القُرآن للفرَّاء ٢٨١/١ .

(٥) يُنْظَر رأي الفريقين في : الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٩٥ ،المقتصد في شرح الإيضاح٣٩٨/٢ ، الإنصَاف ٨٢١/٢ ، نتائج الفكر للسهيلي ص ٦٥ ، التبيين للعكبري ص ٢٩٥ ، اللُّباب ١٦٧/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٠/١ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٥٨٤/١ .

(٦) المراجع السّابقة و يُنْظَر : التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٣١/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١١٤٦/٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٥٣/١ ، ائتِلاف النُّصْرة للزَّبيدي ص١٢١ .

(٧) ومنه قول الرسول ﷺ : « كَانَ اللَّـهُ وَلَـمْ يَكُـنْ شَـيْءٌ قَبْلَـهُ » صحيح البخاري ٢٦٩٩/٦(٧٤١٨) ، قَالَ الطِّيبيُّ : « قَوْله : وَلَمْ يَكُنْ شَيْء قَبْله . حَال ، وَفِي الْمَذْهَب الْكُوفِيّ خَبَر ، وَالْمَعْنَى يُسَاعِدهُ إِذْ التَّقْدِير : كَانَ اللَّه مُنْفَرِدًا ، وَقَدْ جَوَّزَ الأَخْفَش دُخُول الْوَاو فِي خَبَر كَانَ وَأَخَوَاهَا نَحْو : كَانَ زَيْد وَأَبُوهُ قَائِم ، عَلَى جَعْل الْجُمْلَة خَبَرًا مَعَ الْوَاو تَشْبِيهًا لِلْخَبَرِ بِالْحَال » فتح الباري ٤١٠/١٣ ، ومثله قول كعب بن مالك :

جوازه عندي شَبَه خبر "كان" بالحال »[١]، ولم يحمله ذلك على القول بأنه منصوب على الحال ولا التشبيه بها[٢]، وكذا الفرخان[٣] علل انتصاب الثاني من الاسمين بأنه خـــبر "كان" ، مع قوله : « واعلم أنَّ خبر "كان" هذه شديد الشّبه بالحال »[٤] .

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ من ماءِ مَحْنِيَةٍ صَافٍ بأبْطَحَ أضْحَى وهْوَ مَشْمُولُ

يُنْظَر: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/٥٨٤ .

(١) الخصائص ٢/٤٦٢ .

(٢) اللمع لابن جني ص١١٩ .

(٣) هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرّخان القاضي كمال الدين أبو سعْد ، له المستوفى في النحو مطبوع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه في كتبه ، بغية الوعاة ٢/٢٠٦.

(٤) المستوفى للفرخان ١/٢٢٦ .

٤٤- يجوز في المنفي بغير "ما" ، وغير المنفي أن يكون خبرها مفرداً طلبياً .

تختص "دام" والأفعال المنفية بـ "ما" بمنع كون خبرها مفرداً طلبياً ، كـ "أين" و "كيف" و "متى" ، فلا يجوز أن يقال : لا أصحبك أين ما دام زيدٌ ، ولا أين ما زال زيدٌ ، فإن كان النّفي بغير "ما" كـ "لم" جاز أن يخبر بالمفرد الطلبي نحو : أين لم يزل زيدٌ ، أو كان الفعلُ غير منفي نحو "كان" و "صار" فيقال : أين كان زيدٌ ، وكُلٌّ نُقِل الاتّفاق عليه[1] .

يقول السّيُوطيّ حاكياً اتّفاقهم : « وشرط ما تدخل عليه "دام" و "ليس" و المنفي بـ "ما" من جميع أفعال هذا الباب...ألا يكون خبره مفرداً طلبياً ... ولا يشترط ذلك في المنفي بغير "ما" كـ "لم" و "لا" و "لن" ولا في غير المنفي إجماعاً »[2] .

وقد ذُكر المفرد الطلبي هنا لأن الجملة الطلبية لا يجوز أن تكون خبراً للنواسخ[3] وشذ قول الشّاعر[4] :

وكُــونِي بالمكَــارِمِ ذَكِّرِينِي وَدلِّي دَلَّ مَاجِــدَةٍ صَنَــاعِ

وإنما امتنع الإخبار بالمفرد الطلبي للمسبوق بـ "ما" المصدرية الظّرفية وهو "دام" ، و المسبوق بـ "ما" النّافية ، لأن لهما حقَّ الصّدارة ، والمفرد الطلبي إذا وقع خبراً وجب تقديمه ؛ لأن "أين" و "كيف" و "متى" أسماء استفهام ، وهذه لها حقّ الصدارة فلما تعارضت المرتبتان هنا إذ التصدر لا ينبغي إلا لواحد ! لم يجز أن يكون المفرد الطلبي خبراً لهذه الأفعال المنفية بـ "ما" لئلا يفضي ذلك إلى تقدم ما في حيز الموصول

---

(١) يُنْظَر : التوطئة للشلوبين ص٢٢٩ ، شرح الجزولية له ٢/٧٧٥ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٣٤٣ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٤/١٣١ ، المساعد لابن عقيل ١/٢٥١ .

(٢) هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ١/٣٦٠ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٣٣٥ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤/١٠٥١ (الجامعة) .

(٤) بعض بني نهشل ، نوادر أبي زيد ص ٢٠٦ ، سرّ صِنَاعَة الإعْرَاب لابن جنِّيّ ١/٣٨٩ ، شَرْح التَّسهيل لابن مالك ١/٣٣٦ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤/١٠٥٢ (الجامعة) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٤/١٣٠ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٣٦٠ ، الخزانة ٩/٢٦٧.

وصلته وهو "ما" المصدرية و "دام" عليه ، وجاز أن يكون خبراً للمنفي بغيرها وغير المنفي ؛ لانتفاء ذلك المحذور مع وجوب تقديمه على الفعل .

وحملت "ما" النافية على "ما" المصدرية للشبه اللفظي ، أمّا غيرها من النوافي فلا شبه بينها وبين "ما" المصدرية ، كما حملت "ليس" على "ما" النافية من ناحية كونها جامدة والجامد عامل ضعيف لا يقوى على العمل متأخراً ، كما أنهم قاسوها على "عسى" وهي مجمع على امتناع تقدّم خبرها عليها فكذلك "ليس" لأنها أختها في الجمود [1] .

---

(١) تنظر المراجع السّابقة .

٤٥- لا تدخل "ما دام" و "ما زال" وأخواتها و "صار" على ما خبره فعلٌ ماضٍ ويكون خبَراً لـ "ليس".

يجوز أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية مصدرة بفعل ماضٍ نحو : زيدٌ قام ، وأما الأفعال النّاسخة فهي بالنّسبة لصحة وقوع الماضي خبراً لها على ثلاثة أقسام : اثنان متفقٌ عليهما ، والثالث مختلف فيه :

فالأول : ما لا يجوز أن يكون خبره فعلاً ماضياً بإجماع النّحويين وهي "ما دام" و "ما زال" و "ما انفك" و "ما فتئ" و "ما برح" ، وذلك أن هذه الأفعالَ معناها الدّوام والثبوت والاتصال بزمن الإخبار وهذا المعنى متفقٌ عليه يقول أبو حيان : « و "مازال" وأخواتها تدل على ملازمة الصّفة للموصوف ... ولا خلاف أن معاني هذه الأفعال الأربعة متفقةٌ »[١] .

ويقول الزّبيدي : « ...لأنّا أجمعنا على أنّ "مازال" ليست لنفي الفعل ، وعلى أنّ "ما" للنّفي »[٢] ، والأفعال الماضية معناها انقطاع الحدث المخبر عنه فامتنع أن يكون خبراً عنها .

وقد نقل الاتفاق على منعه ابن مالك بقوله : « ويوافقهن [الأفعال المذكورة] في عدم الدّخول على ما خبره فعل ماضٍ "صار" باتفاق... »[٣].

ونقله أبو حيان أيضاً قال : « الجملة المصدرة بماضٍ لا تقع خبَراً لـ "صارَ" ، ولا ما كانَ بمعناها ، ولا لـ "دام" و لا لـ "زال" وأخواتها ، وهذا باتفاقٍ ، لا تقولُ : صارَ زيدٌ عَلِمَ »[٤].

---

(١) ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٦٢/٣ ، التّذْييل والتّكْميل لـه ١٢٤/٤ ، هَمْع الهَوامِع ٣٥٤/١ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٨٢/٢ ، المقتصد للجرجاني ٤٠٠/١ .

(٢) ائتلاف النُّصْرة للزَّبيدي ص ١٢٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٤٣/١ ، و يُنْظَر : شَرح المقدمة الجزُوليَّة للشّلوبين ٧٧٩/٢ .

(٤) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١١٦٧/٣ ، التّذْييل والتّكْميل له ١٥٠/٤ .

وقال السّيوطي ناقلاً إجماعهم على ذلك : « وشرط ما تدخل عليه "صار" وما بمعناها و "دام" و "زال" وأخواتها ... ألا يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد عَلِمَ ، وكذا البواقي ؛ لأنها تفهم الدّوام على الفعل ، واتّصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا ، وهذا متّفقٌ عليه »[1] .

والثاني ما يجوز أن يكون خبره فعلاً ماضياً باتّفاق وهو "ليس" نقل سيبويه قول العرب : ليس خلَقَ الله مثلَه[2] وليس خَلَقَ الله أشعرَ منه ، وليس قالَها زيدٌ[3] .

قال ابن عصفور حاكياً الاتفاق على جواز ذلك : « والصّحيح عندي أن هذه الأفعالَ تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يجوز باتّفاقٍ وهو "ليس" »[4] .

ويقول أبو حيان : « وتقع [الجملة المصدرة بماضٍ]خبراً لـ "ليس" باتفاق »[5].

وقد اختلف كلام ابن مالك[6] في هذه المسألة ففي بعض النّسخ[7] اشترط لصحة وقوع الماضي خبراً لـ "ليس" أن يكون اسمها ضميرَ الشّأن وحُمل عليه قولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه ، فاسم "ليس" ضمير الشّأن ، يقول : « وقد تدخل عليه "ليس" إن كان ضمير الشّأن » ، وفي النّسخة التي شرحها هو لم يذكر هذا الشّرط بل قال : « وقد تخالفهن "ليس" » ، و نسب الرضي إليه القول بالمنع مطلقاً واستحسنه قال : « ومنع ابن مالك ــ وهو الحق ــ من مُضِيّ خبر "صار" و "ليس" و "مادام" وكل ما كان

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّوطِيّ ٣٦١/١ .

(٢) الكِتَاب ٧٠/١ .

(٣) الكتَاب ١٤٧/١ .

(٤) شرح الجمل ٣٨١/١ .

(٥) ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٦٧/٣ ، التّذْييل والتّكْميل له ١٥٠/٤، ينظر الكتاب ٧٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١ ، شرح التسهيل ٣٤٣/١ ، همع الهوامع ٣٦١/١.

(٦) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٤/١ .

(٧) كما في النّسخة التي شرحها أبو حيان ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ١٤٧/٤.

ماضياً من "ما زال" و "لا زال" ومرادفاها »[1]، والصّحيح أنه لم يمنعه بل أجازه للسماع الوارد فيه يقول : « وربما خالفتهن "ليس" فوليها فعلٌ ماضٍ كما جاء في الحديث من قول النّبي ﷺ : « أليسَ قَدْ صَلَّيتَ مَعَنَا؟ »[2] وحكى سِيبَويه ... وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي ... قد تخالف "ليس" "صار" و "دام" وما ذكر بعدها بالدّخول على فعل ماضٍ »[3] .

وعلى ما في النّسخة التي شرحها أبو حيان ناقش ابنَ مالك في اشتراطه كون الاسم ضمير الشّأن وردَّه باتّفاق النّحويين على الجواز مطلقاً ، وهو ما يوافق ما في نسخة المؤلف ، ثم قال أبو حيان : « وتحصّل من ذلك أن الماضي يقع خبراً لـ "ليس" على الإطلاقِ ، وقد حكى ابن عصفور اتّفاق النّحويين على ذلك من غير تقييد لا بضمير أمرٍ ولا غيره ، فتخصيص ذلك بما كان اسمها ضمير الشّأن ليس بصحيح »[4] .

ومن الشّواهد التي وقعتُ عليها قول جرير[5] :

أَلَيْسَ اللهُ فَضّلَ سَعْيَ قَوْمٍ   هَداهُمْ للصِّرَاطِ وَمَا هَدَاكَا

وقد وجدت أن أكثر ما يأتي الماضي خبراً لليس يكون مسبوقاً بـ "قد" كما في الحديث السّابق[6] وكما في قول الفرزدق[7] :

أَلَيْسَ مَرْوَانُ وَالفارُوقُ قَدْ رَفَعَا   كَفَّيْهِ وَالعُودُ ماءَ العِرْقِ يَعتصِرُ

وذلك لأنّ "قد" تقرّب الماضي من الحاضر وهذه المسألة شبيهة بوقوع الماضي حالاً مقروناً بـ "قد" ظاهرةً أو مقدرةً ، وهو مذهب البصريين[1] ، نحو : رأيت زيدا

---

(١) شَرح الكَافية للرَّضي ٢/٨٠١ (الجامعة) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه٦/٢٥٠١(٦٤٣٧) ، و مسلم ٤/٢١١٨ (٢٧٦٥).

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٣٤٤ .

(٤) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٤/١٥٠ .

(٥) ديوانه ص ٣٢٥ .

(٦) وقد ورد أحاديث كثيرة جداً مسبوق الماضي فيها بـ "قد" .

(٧) ديوانه ص ١٨٢ .

قد ركب ، أي راكبا ، ويؤتى بـ"قد" في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعا ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ، والحال وصف لهيئة صاحبها عند وقوع الحدث ، والحدث قد يطول حتى يتصل بالحاضر .

أما الثالث : وهو باقي أفعال الباب فقد اتّفق النّحويون أيضاً على وقوع خبرها ماضياً ، واختلفوا هل هو مطلق دون شرط ، أو بشرط مجيء "قد" قبله ، أما البصريون[٢] فقد أجازوا ذلك دون شرطٍ استناداً إلى الشّواهد الكثيرة عليه من القرآن وكلام العرب شعره ونثره ، ومن القرآن قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب:١٥] وقوله سبحانه : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة:١١٦] وقوله تعالى : ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ﴾ [الأعراف:١٠٦] وقال عزّ من قائلٍ : ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[الأنفال:٤١] .

وورد في الشّعر كثير من الشّواهد منها قول زهير[٣] :

وكانَ طَوَى كَشْحاً على مُستكنةٍ ... فلا هُوَ أبْداها ولَم يَتَقدّم

وقول امرئ القيس[٤] :

وَأصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصِّبا غَيْرَ أنّني ... أُراقِبُ خَلاَّتٍ مِنَ العَيْشِ أرْبَعا

وقول الآخر[٥] :

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٢١٦/١ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ لابنِ جنِّيّ ٦٤١/٢ ، التبيان للعكبري ٥٢/١ ، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٢٢٨ ،

(٢) يُنْظَر : الجمل للزجاجي ص ٤٢ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٣٨١/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٤/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٨٠٠/١ ، البَسِيط لابن أبي الرَّبيع ٦٨٢/٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٥١/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١١٦٧/٣ .

(٣) ديوانه ص ٢٢ ، شرح القصائد السّبع ص ٢٧٥ ، شرح القصائد العشر ص ١٨٧ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٥٢/٤ ، والكشح : الجنب ، والمستكنة : الغدرة .

(٤) ديوانه ص ٢٤٠ .

(٥) هو بشر بن أبي خازم ، ديوانه ص ١٤٣ ، المفضليات ص ٣٤٧ ، شرح المفضليات للتبريزي ص ١٤٥٠ ، جمهرة أشعار العرب ص ٥٢٠ ، والعقاب : الراية ، وكانت راية بني تميم

وَرَأَوا عُقَابَهُمُ المُدِلَّةَ أَصْبَحَتْ ... نُبِذَتْ بِأَغْلَبَ ذِي مَخَالِبَ جَهْضَم

وقول الآخر[١] :

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدّهْرُ بِهِم ... وكَذَاكَ الدّهْر حالاً بَعْدَ حالْ

وحكى الكسائي عن العرب : « أصبَحَتْ نَظَرتْ إلى ذات التنانير »[٢] .

وفي كل هذه الشّواهد من القرآن وكلام العرب شعره ونثره جاءت الأخبار ماضية دون "قد" .

وأما الكوفيون ومن تابعهم كابن دُرُستويه وابن القواس[٣] فاشترطوا سبق الماضي بـ "قد" نحو قول امرئ القيس[٤] :

وَإنْ تكُ قد ساءتكِ مني خَليقَةٌ ... فسُلّي ثيابي من ثيابكِ تَنْسُلِ

وما وجد دونها فينبغي تقديرها فيه .

ولاشك أن الصّحيح هو الرأي الأول ؛ لكثرة ما ورد منه في القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره كثرة توجب القياس[٥]،وادعاء الإضمار في كل ذلك تكلّف وتعسّف .

على صورة العقاب ، المدلة : التي تدل على الأقران ، الجهضم : القوي ، والأغلب : غليظ الرقبة .

(١) هو عدي بن زيد ، ديوانه ص ٨٣ ، الكامل ص ٦١٦ ، التّذْييل والتّكْميل ١٥٣/٤ .

(٢) شَرح الجمل لابن عصْفور ٣٨٢/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٥٣/٤ .

(٣) في شرحه على ألفية ابن معط ٨٦٣/٢ .

(٤) ديوانه ١٣ ، شرح القصائد العشر ٣٣ ، والسّبع للزوزني ص ١٩ ، الدر المصون ٣٥٣/٢

(٥) شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٣٤٤/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٥١/٤ .

٤٦- معنى "بات" ثبوت مضمون الجملة ليلاً .

لهذه الأفعال النّاسخة معانٍ تدل عليها وهي في مجملها تفيد الاستمرار والثبوت ، وسبق نقل إجماع النّحويين على أن "لا زال" و "مابرح" و "مانفك" و "مافتئ" متفقة في الدّلالة على ثبوت مضمون الجملة واستمراره إلى زمن التحدث بها ، ونُقل إجماع النّحويين أيضاً على أن "بات" تفيد ثبوت مضمون الجملة ولكن في الليل ، فإذا قلت بات محمدٌ يقرأ ، دل على أنه استمر طَوالَ الليل في القراءة .

وهذه المعنى نقل الإجماع عليه ابن مالك وردّ به على الزمخشري الذي قال إنها تأتي بمعنى "صار" مستدلاً بقول الرسول ﷺ : « إنّ أحَدَكمْ لا يَدْري أيْنَ بَاتَتْ يَدُه » أي : أين صارت يده ، يقول ابن مالك : « وزعم الزمخشري أن "بات" قد تستعمل بمعنى "صار" ، وليس بصحيح ؛ لعدم شاهدٍ على ذلك مع التتبّع والاستقراء ، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النّبي ﷺ : « إنّ أحَدَكمْ لا يَدْري أيْنَ بَاتَتْ يَـدُه »[1]، ولا حاجة إلى ذلك ، لإمكان حمل "باتت" على المعنى المجمع عليه ، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً »[2] .

والذي أراه أنه لامانع من خروج "بات" عن المعنى الغالب لها وهو ثبوت مضمون الجملة ليلاً ، بحيث تستعمل بقطع النّظر عن الوقت الخاص[3] ، فيقال : بات حزيناً ، وإن كان ذلك في النّهار ؛ إذ ليس المقصود اتصافه بالحزن في زمن دون زمن ، وكما أن "ظل" تدل على ثبوت الخبر نهاراً ، فقد تخرج عن هذا التحديد والتقييد بالنّهار قال تعالى : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل:٥٨] والمراد أنه يحدث به ذلك في أيّ وقت بشّر به بالأنثى من ليل أو نهار ، ومع ذلك فالتقيّد بالمعاني الدّقيقة لهذا الأفعال أولى وأبلغ ، وإلا لما كان لتمايز معانيها الأثر المقصود .

---

(١) رواه البخاري ٧٢/١ ومسلم ٢٣٣/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٤/١ ، حروف المعاني ص ٧ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٢٦٨/١ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٣٦٤/١ .

(٣) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٠٦/٧ .

٤٧- "كـان" وأخـواتها أفعـال إلا "لـيس".

لم يختلف النّحويون في فعلية "كان" وأخواتها إلا ما حكي عن بعضهم بأنها حروف ، وهو قول شاذ قليل التداول عند النّحويين فلا يعوّل عليه ، ولا ينتقض به الإجماع ، على حدّ قول الشّاعر :

وليسَ كُلُّ خِلافٍ جاءَ مُعْتَبَراً   إلا خِلاف له حَظٌّ مِنْ النَّظَرِ

ولذلك نفى ابن عصفور أن يكون في فعلية "كان" وأخواتها خلاف يقول : « وهي أفعالٌ كلُّها بلا خلافٍ ، إلا "ليس" فإنَّ فيها خلافاً »[١] .

ونقل اتّفاق النّحويين على فعليتها أبو حيان بقوله : « وكلها أفعالٌ بلا خلاف إلا "ليس" »[٢] .

ونقل اتفاقهم ابن عقيل حيث يقول : « بدأ المصنف بذكر "كـــان" وأخواتهـــا، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا "ليس" ...»[٣] .

وإنما اتَّفق النّحويون على فعليتها لأمور[٤] :

الأول : اتِّصال الضّمائر البارزة المرفوعة بها نحو : كنتُ ، وكانوا ، وكنّا ، وكانا.

الثاني : اتِّصال تاء التأنيث بها نحو : كانتْ .

الثالث : تصرّفها ، فيأتي منها الماضي نحو كان ، والمضارع : يكون ، والأمر : كنْ ، والمصدر : الكون ، واسم الفاعل : كائن .

الرابع : أنه يبنى منها على مثال "تَفْتَعِل" وهو وزن خـــاص بالأفعـــال ، كقـــول الشّاعر[٥] :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١١٧/٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ .

(٤) ينْظَرْ : أسرار العربية للأنباري ص ١٣٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١ ، المغني لابن فلاح النّحوي ٧/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٨.

(٥) لم أقف على قائله ، المغني لابن فلاح النّحوي ٧/٣ .

بُنَيَّ اتَّعِـضْ إنَّ المَوَاعِـضَ جَمَّةٌ ويُوشِكُ أنْ يَكْتَـانَ وَعْراً سَبِيلُهَـا

وقد استدل من زعمَ أن "كان" وأخواتها حروفٌ بعدم دلالتها على المصـدر أي الحدث كسائر الأفعال فإنها تدل على حدث وزمانه ، نحو : ضرب ، فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضّرب ، و "كان" إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و "يكون" على الزمان الحاضر أو المستقبل ، فهي تدل على زمان فقط .

ولا شك أنّ هذا الدّليل لا يخرجها من كونها أفعالاً ، بل يدل على أنّهـا أفعـالٌ ناقصة ، و أطلق عليها بعض النّحويين "أفعال العبارة" ، على أنه قد جبر هذا الـنّقص بإلزامها الخبر عوضاً عن الدّلالة على الحدث ، ثم إن المقصود من وضع هذه الأفعـال تعيين زمن الجملة الاسمية فلا حاجة إلى دلالتها على الحدث ، على أنّ بعضهم ذكر أن "كان" تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، والخبر يدلّ على الكون المخصوص وهو القيام ، فقولنا : "كان" أولاً يدل على حصول شيء ، وذكر الخبر بعده يدل على حصول شيء مخصوص وهو القيام ، كما في ذكر ضمير الشّأن قبل تفسيره بـذكر الخبر[1] .

أمَّا "ليس" فيرى جمهور النّحاة[2] أنها فعل أيضاً بل نقل الإجمـاع علـى فعليتـها الأنباري يقول : « لأنا أجمعنا على أن "عسى" و "ليس" فعلان و مع هذا لا يتصـرفان »[1] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٦٤/١ ، المقتضب ٣٣/٣ و ٩٧ و ١٩٨ ، الأصـول لابـنِ السّـراج ٨٢/١ ، والـموجـز ص ٣٠ ، المسائل البصريات للفارسيِّ ٢٣٢/١ ، الحلبيات لـه ص ٢٢٢ ، اللمع لابنِ جني ص ٨٥ ، شرح اللمـع لابـنِ بَرْهَـان ٤٩/١ ، المقتصـد للجرجاني في ٣٩٨/١ ، أسرار العربية للأنباري ص ١٣٣ ، شرح المفصل لابـنِ يعـيش ٨٩/٧ ، التوطئة للشلوبينِ ص ٢٢٤ ، شرح التَّسهيل لابن مالك ٣٣٨/١ ، وقد أطال في الرد على من زعم أنها لا تدل على الحدث ، قال : « ودعواهم باطلة من عشرة أوجه » ثم ذكرها ، وينظر أيضاً شرح الكافية للرضي ١٠٢٤/٤ .

(٢) يُنْظَر : الكتَاب ٤٥/١ ، ٣٧/٢ ، المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، التَّبْصِرَة والتَّذكرة للصَّيمريّ ١٧٥/١ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويـه ص٧٠ ، ٦٧ ، ١٣٢ ، اللّمـع ص٨٥ ،

والدّليل على فعليتها عندهم لحاق تاء الفاعل لها نحـو: "لسـتُ" و "لسـنا" ، "ولستَ" وفروعه ، وتاء التأنيث نحو : ليستْ هند ظالمة ، وأنها على وزن مـن أوزان الفعل ومثال من أمثلته ، « فكما أنهم يقولون صَيِدَ البَعيرُ يَصْيَدُ ، فإذا خففـوا علـى قول من قال : عَلْمَ زيدٌ ، قالوا : صَيْدَ البَعيرُ ، فكان "ليس" على وزنه »[٢]، وقيل إن أصله لَيِسَ على وزن "فَعِلَ"[٣] .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ في أحد قوليه[٤]، وأبو بكر بن شُقَير[٥] إلى أنها حـرف نفي بمنزلة "لا" ودليلهم أنه يعطف بها بدل "لا" يقال : قام زيدٌ ليس عمرو ، فعمـرو

شرح المقدمة المحسبة ٣٥٠/٢ ، المفصل للزمخشري ص٣٢١ ، المرتجل ص ١٢٦ ، كشف المشكل ٣٢٣/١ ، التبيين للعكبري ص٣١٤ ، ، شرح الوافية لابن الحاجب ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١١/٧ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٣٧٨/١ ، شَـرح الكَافية للرَّضي ١٠٤٦/٤ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٨٥٧/٢ ، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٤٩٣ . مُغْني اللَّبيب ص٣٨٧ ، الأشـباه والنّظـائر للسـيوطي ١٦/٢ ، ٢٢٢/٢ ، الإتقان له ١٧٥/١ ، هَمْع الهَوامِع ٧٨/٢ .

(١) أسرار العربية ص ١١٧ ، ١٢٦ .

(٢) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص ٢٢٤ .

(٣) الفوائد المنثورة للأنباري ص٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١ ، وذكر شرح الكافية للرضي ١٠٤٦/٤ .

(٤) كما في المسائل الحلبيات ص ٢١٠ ، الحجة للقراء السّبعة ٢٥٠/٣ ، المسـائل العسـكرية ص١٤٠ .

(٥) البحر المحيط لأبي حيان٣٣٨/١ ، النّكت الحسان ص٢٩٢ ، الجنى الـداني ص ٤٥٩ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٣٨٧، وشرح قطر النّدى ، ص٢٨ ، شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ وابن شُقَير هو : أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس ، بغدادي ، من طبقة ابن السّراج ، روى عنه أبو بكر بن شاذان ، توفي سنة ٣١٧ ، له مختصر في النّحو ، والمذكر والمؤنث ، والمقصـور والممدود . بغية الوعاة ٣٠٢/١ .

معطوف على زيدٍ بـ "ليس" كما يقال : قامَ زيدٌ لا عمرو ، فـ "ليس" محمولة على "لا" في العطفِ وكما في قوله[١]:

فَـإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فَاجْـزِه إنما يَجْـزي الْفَتَى ليسَ الجَمَـلْ

فـ "الجمل" عندها معطوفٌ على الفتى بـ "ليس" فكأنه قال : لا الجمل لشبهها الحرف في الجمود ؛ لأنها لم تتصرف في نفسها ولا في غيرها ، والذي أراه أن ابن شقَيرٍ قد قال بفعلية "ليس" كما يفهم من كلام ابن عقيل حين نسب إليه القول بحرفيتها لأنه قال : في أحد قوليه ، ولأن ابن شقير أطلق لفظ الحرف على أفعال لم يقل أحدٌ أنها حرف يقول : « والحروف التي يحكى بها أربعة : سمعت وقرأت ووجدت وكتبت »[٢] ، فلعله أطلق على "ليس" لفظ الحرف من هذا الباب .

وذكر ابن هشام[٣] أن أول من ذهب إلى أن "ليس" حرفٌ ابن السّراج ، وليس بصحيح فقد صرّح[٤] بأنها فعلٌ مستدلاً على ذلك بدخول ضمائر الرفع عليها ، وكذا تاء التأنيث يقول : « فأمّا "ليس" فالدّليل على أنها فعلٌ وإن كانت لا تتصرف تصرُّفَ

(١) هو لبيد بن أبي ربيعة ، ديوانه ص ١٧٩ ، الكِتاب ٣٧٠/١ ، المقتضب ٤١٠/٤ ، مجالس ثعلب ص ٤٤٧ ، المسائل الحلبيات ص ٢٦٤ ، الصاحبي ص ٢٦٦ ، الأزهية ص ١٩٢ ، البحر المحيط ٣٣٠/٣ ، أوضح المسالك ٣٥٤/٣ ، الخزانة ١٩٠/١١ ، وقيل إن الجمل اسمها والخبر محذوف ، أي ليس الجمل جازياً ، والعرب قد تحذف خبر "ليس" في الشعر ، كقوله :

لَهَفي عليكَ لِلَهْفَةٍ منْ خَائفٍ يَبْغي جِوارَكَ حين ليسَ مُجِيرُ

قال البغدادي في الخزانة ١٩٢/١١ : « فـ "ليس" في هذا البيت ليست عاطفةً باتّفاق ، ولا يتصور العطف بها ، وخبرها محذوفٌ أي ليس مجيرٌ في الدّنيا » .

(٢)، المحلي لابن شقير ص١٢٥ .

(٣) المغني ص ٣٨٧ ، وذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تعليقه على شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ نحو كلام ابن هشام ، و يُنْظَر : لجني الداني للمرادي ص٤٩٤ .

(٤) في الأصول ٨٢/١ .

الأفعالِ قولُك : لَسْتَ ، كما تقول : ضَرَبْتَ ولَسْتُمَا ..»[١] ويقول في موضع آخر: « الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يُقدم عليها شيء مما عملت فيه وهو نحو : "نعم" و "بئس" وفعل التعجب و "ليس" تجري عندي ذلك المجرى »[٢] ، ويقول أيضاً : « وهي فعل وأصلها " لَيِسَ" مثل صَيِدَ[٣] البعير »[٤]، وقال في كتاب آخر : « وأما ما جاء من الأفعال في موضع الاسم في موضع الاستثناء فقولهم : "لا يكون" و "ليس" و "عدا" و "خلا" »[٥] .

ونسب الزجاجي أيضاً القول بحرفيتها إلى الفراء ولا يصح عنـــه لأنـــه يقـــول : « "ليس" فعلٌ يقبل المضمر ، كقولك : لستُ ، ولسنا »[٦] .

وأجاب من قال بحرفيتها عن إلحاق الضّمير بأنه لتشبيهه بالأفعال ؛ لكونِهِ علـــى ثلاثة أحرف ، كما أُلحق الضّمير "هَاءَ" فقيل : هائِيَا ، هاءُوا ، هائِي ، هائِينَ مع كونـــه اسم فعل تشبها بالفعل .

والأولى الحكمُ بفعلية "ليس" لدلالة اتصال الضّمائر به عليها ، وهي لا تتصل بغير صريحِ الأفعالِ إلا نادرا كما في "هاء" .

---

(١) المصدر السّابق ٨٢/١ .

(٢) المصدر السّابق ٢٢٨/٢ .

(٣) أي أصابه الصَّيد ، وهو داءٌ يُصيب الإبلَ في رُؤوسِها فتَسيل أُنوفها وترفَــعُ رؤَســها ، ولا تَقْدر أن تَلْوِيَ معه أعناقها ، النّهاية لابن الأثير ٦٥/٣ ، اللسان ٢٦٢/٣ .

(٤) المصدر السّابق ٢٩٠/٢ .

(٥) الموجز في النّحو لابن السّرّاج ص٤٠ .

(٦) مَعَاني القُرآن للفرَّاء ٤٣/٢ .

٤٨- "ليس" لا تتصرف .

أكثر النّحويين ـــ كما سبق ـــ على أنّ "ليس" فِعْلٌ ، ونُقل اتّفاق النّحويين على عدمِ تصرفها ؛ لتمكّن شَبَه الحرف فيها ، ومضى قول بعضهم بحرفيتها ، فهي تشبه "ما" في النّفي ، وفي دخولها على المحتمل فتخلصه للحال فيقال : ليس زيدٌ يقوم ، كما يقال : ما زيدٌ يقوم ، وأشبهت أيضاً "ليت" في أنها على وزنها في اللفظ(١).

وقد نقل ابن الشّجري اتفاقَ النّحويين على عدم تصرُّفها ، يقول معترضاً على من قال باسمية "أفعل" في التعجب لعدم تصرفه : « وليس عدم التصرف بموجبٍ له الاسمية ، بدليل أنّ "ليس " و "عسى" فعلان غير متصرفين بإجماع ، فعدم التصرف في الفعل لعلّة أوجَبَتْ له ذلك لا يدخلُه في حيِّز الاسم »(٢)

ونقل اتفاقهم على عدم تصرف "ليس" ابن هشام أيضاً بقوله : « وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام : مالا يتصرف بحال وهو "ليس" باتفاق »(٣).

ونقله أيضاً الأشموني في معرض ردّه على من منع تقدم خبر "دام" عليها بحجة عدم تصرُّفها ، فذكر أنه يجوز تقديمه عليها مع عدم تصرفها « بدليل اختلافهم في [تقديم خبر] "ليس" مع الإجماع على عدم تصرُّفها »(٤) .

ونقله كذلك السّيوطي حيث يقول: « جميع هذه الأفعال تتصرف...إلا "ليس" فمجمعٌ على عدم تصرفها »(٥).

---

(١) تنظر هذه المسألة في المقتضب ٨٧/٤ ، المرتجل ص ١٢٦ ، التبيين ص ٣٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ١٤٦/٤ ، شرح المفصل ١١١/٧ ، والتصريح ٤٠/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢٣٨/١ .

(٤) شرح الأشموني على الألفية ٣٤٣/١ مع حاشية الصبان .

(٥) همع الهوامع ٣٦٤/١ .

وعدم تصرُّفها يقوي شبَهها بالحرف ؛ إذ الجمود أصلٌ في الحروف ، وما أشبه الحروف من الأفعال فهو غير متصرِّفٍ ، إذ شبيه الشّيء منجذِبٌ إليه ، والشّيء إذا أشبه الشّيءَ أخذ حكمَه .

٤٩- جواز تقديم خبر "كان" على اسمها .

تُعامل "كان" معاملة الأفعال الحقيقية فيُتصرفُ في معمولاتها كما يتصرف في معمولات الفعل ؛ لأن اسمها وخبرها بمنزلة الفاعل والمفعول ، وهذان يجوز فيهما التقديم والتأخير إن لم يمنع من ذلك مانع فيقال : أكرمَ محمداً عليٌ ، وأكرمَ عليٌّ محمداً ، وكذلك يقال في اسم "كان" وخبرها : كان قائماً محمّدٌ ، وكان محمدٌ قائماً ، فيجوز توسيط الخبر بين "كان" واسمها إن لم يمنع من ذلك مانع ، يقول سيبويه : « وإن شئت قلت : كان أخاك عبدُ الله ، فقدّمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضَرَبَ ؛ لأنه فعلٌ مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضَرَبَ »[١].

و نقل إجماع النّحويين على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها الأنْباريّ يقول : « وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها نحو : كان قائماً زيدٌ »[٢] .

ونقل إجماعهم أيضاً الأشموني بقوله شارحاً قول ابن مالك :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّط الخَبَرْ   أَجِزْ وكُلٌّ سبْقَه دَامَ حظَرْ

: «أي جميع هذه الأفعالِ حتى "ليس" و "مادام" (تَوَسُّط الخَبَرْ) بينها وبين الاسم (أَجِزْ) إجماعاً »[٣] .

يقول الصّبان معلقاً على قول الأشموني السّابق : « قوله: (أجز إجماعاً) لم يكترث بالمخالف في "دام" و "ليس" لِغَلَطِه في هذه المخالفة كما سيذكره الشّارح فلهذا حكى الإجماع ، والشّارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين ؛ لقوله بعد محل جواز توسُّط الخبر : ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، ويصحُّ أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في : (ليس في تلك الدّار صاحبها) »[٤] ، وإنما وجب تقديم الخبر على الاسم لاتصال الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ،

---

(١) الكتَاب ٤٥/١ .

(٢) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْباريّ ٦٩/١ .

(٣) شرح الأشموني على الألفية ٣٤١/١ مع حَاشية الصَّبَّان .

(٤) المرجع السّابق .

ولو قدّم الاسم على الخبر للزم منه عود الضّمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، وهو ممنوعٌ في غير ما استثني من المسائل .

ومن شواهد تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾[الروم:٤٧] ، وقوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ [يونس:٢] .

٥٠- جواز تقديم معمول خبر "كان" على الاسم إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً .

"كان" وأخواتها لا يجوز أن يليها معمول خبرها ، وذلك بأن يتقدم معمول الخبر على الخبر والاسم ، يقول سيبويه : « لو قلتَ : كانت زيداً الحمَّى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز ، وكان قبيحاً »[١] ، إلا أنهم توسّعوا في الظّرف والجار المجرور ما لم يتوسعوا في غيره فأجازوا أن يليَها المعمولُ إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، سواء كان معمول الخبر مباشراً الخبر ، نحو : كان عندك مقيماً زيدٌ ، أو فصل بين المعمول والخبر بالاسم ، نحو : كان عندك زيدٌ مقيماً ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤] في قراءةٍ ، فالجار والمجرور "له" متعلقٌ بالخبر "كفوا" و "أحد" اسم "يكن" .

وإنما لم يجز الفصل بين كان وأخواتها بمعمول الخبر لأنها لم تعمل فيه ؛ فهو أجنبي عنها ، غير مسند للكلام ، والعامل يطلب معموله فالفصل بينهما يقطعه عنه[٢] يقول المبرد: « وتقول : كان غلامه زيد ضارباً ، فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب ، فأما الوجه الفاسد ، فأن تجعل "زيداً" مرتفعاً بـ" كان" وجعل " الغلام" منتصباً بـ" ضارب" فتكون قد فصلت بين " كان" وبين اسمها وخبرها بـ"الغلام" وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها ، وكذلك لو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذ »[٣] .

وللتوسع في الظّرف والجار والمجرور أجازوا الفصل بهما .

---

(١) الكتاب ٧٠/١ .

(٢) يُنظَر : الأصُول لابن السّراج ٨٦/١ ، ٢٣٧ ، الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، التعليقة له ١٠٥/١ ، ١٠٦ ، اللباب للعكبري ١٦٩/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٥٤/٤ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٠٤/٧ .

(٣) المقتضب ، المبرد ٩٨/٤ ، ٩٩ .

وقد اتّفق النّحويون على ذلك ، نقل اتفاقهم جماعة من النحويين منهم ابن مالك بقوله : « فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلاً بالخبر نحو : كان عندك مقيماً زيد ، ومنفصلاً نحو: كان عندك زيد مقيماً ؛ لأن الظّرف والمجرور يتوسع فيهما توسعاً لا يكون لغيرهما »[١] .

وحكى إجماعهم ابن هشام أيضاً بقوله : « ففي الآية [﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾] دليل على جواز الفصل بين "كان" ومعموليها بمعمول معمولها ، إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : كان في الدّار زيد جالسًا ، وكان عندك عمرو جالسًا ، وهذا مما لا خلاف فيه »[٢] ، ويقول : «ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا »[٣]

ونقل اتّفاقهم ابن عقيل أيضاً حيث يقول : « إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه "كان" عند البصريين والكوفيين نحو : كان عندك زيد مقيما ، وكان فيك زيد راغباً »[٤] .

ويقول الأشموني شارحاً قول ابن مالك :

ولا يَلِي العَاملَ مَعْمُولُ الخبر إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرفَ جَرّْ

: «(إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى) أي معمول الخبر (أَوْ حَرفَ جَرّْ) مع مجرور فإنه حينئذ يلي العامل اتفاقاً نحو : كان عندك أو في الدّار زيد جالسًا أو جالسًا زيد للتوسع في الظّرف والمجرور »[٥] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٦٨/١ وينظر التّذييل والتّكميل لأبي حيّان ٢٣٨/٤ ، ارتشاف الضّرب له ١١٧٣/٣ ، همع الهوامع ٣٧٥/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٥ .

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ٢٤٨/١ ، والتصريح ٦١١/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٨٠/١ .

(٥) أشموني / كان وأخواتها .

وأمَّا قول الشّاعر[١] :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِمْ بما كَانَ إياهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا

فمؤول على أن في "كان" ضميرا مستترا هو ضمير الشّأن وهو اسم "كان"، فلم يلِها معمول الخبر بل ضمير الشّأن ، وظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فـ"إيّاهم" مفعول به للفعل "عوّد" وجملة "عود" هي الخبر ، "وعطية" اسم "كان" ، فيكون مثل قولنا : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ، وتأويله ما ذكر.

فإن تقدم الخبر على المعمول فيجوز يقول الزجاجي: « واعلم أنه لا يلي "كان" وأخواتها ما انتصب بغيرها ، فتقول : كان زيد آكلاً طعامَك ، وكان آكلاً طعامَك زيدٌ ، كل ذلك جائزٌ ، ولو قلتَ : كان طعامَك زيدٌ آكلاً لم يجز ؛ لأنك أوليت الطعام "كان" وليس باسم لها ولا خبر ، فلم يجز ذلك ، وكذلك إن قلت : كانت زيداً تأخذ الحمى لم يجز »[٢] .

وقد اتفق النحويون على جواز تقديم معمول الخبر على الاسم إن تقدم معه الخبر يقول السّيُوطيّ: « لا يجوز أن يلي "كان" وأخواتها معمول خبرها من مفعولٍ وحالٍ وغيرِهما إلا الظّرف والمجرور فلا يقال : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ...فإنْ تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو : كان آكلاً طعامَك زيدٌ »[٣] .

---

(١) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٤/١ ، المقتضب ١٠١/٤ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٦٧/١ ، شرح ابن النّاظم ص ١٣٨ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٥٥/٤ ، تخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٤٥ ، أوضَح المسَالك ٢٤٨/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٧٩٥ ، المساعد ٢٧٧/١ ، شرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، التصريح ٦١١/١ ، الخزانة ٢٦٨/٩ ،

(٢) الجمل في النحو للزجاجي ص ٤٥ ، و يُنْظَر : شَرح الجمل لابن عصْفور ٣٩٢/١ ، شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ٤٠٣/١ .

(٣) هَمْع الهَوامع للسُّيوطِيّ ٣٧٦/١ .

ونقل اتّفاقهم الصّبان أيضاً بقوله : « قوله : (سواء تقدم الخبر على الاسم) أي وتَقَدَّم المعمول أيضاً على الخبر كما مثَّل ، أما إذا تقدَّم الخبر عليه فإنه يجوز إجماعاً نحو : كان آكلاً طعامك زيد »[1] .

(١) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٣٤٩/١.

٥١- يجوز بلا قبح تقديم خبر "كان" عليها مع تأخر معموله إذا كان ظرفاً أو مجروراً .

إذا تقدم خبر كان عليها ، فلا يجوز أن يتأخر المعمول عن الفعل نحو : آكلا كان زيدٌ طعامك لما في ذلك من الفصل بين العامل ومعموله بما هو أجنبي عنه ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تأخره وتقدّم الخبر اتفاقاً ؛ وذلك لأنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما من المعمولات ، نحو : مسافراً كان زيدٌ اليوم ، فـ "اليوم" معمول للخبر "مسافر" وقد تقدم الخبر على "كان" وتأخر المعمول ، ونحو : قائماً كان زيدٌ عندك .

وقد حكى السّيوطي إجماعهم على ذلك بقوله : « لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع ، فلا يقال : قائماً كان زيدٌ أبوه ... فإن كان [معمول الخبر] ظرفاً أو مجروراً جاز [تقديم الخبر مع تأخر المعمول] بلا قبح إجماعاً ؛ لأن العرب تتسع في الظّرف والمجرور مالا تتسع في غيرهما نحو : مسافراً كان زيدٌ اليوم ، وراغباً كان زيدٌ فيك »[1] .

---

(١) همع الهوامع ٣٧٥/١ .

٥٢- لا يجوز تقديم خبر "ليس" و "لا يكون" الاستثنائيتين عليهما .

وقع خلافٌ بين النحويين في تقديم خبر "ليس" عليها فمنعه الكوفيون(١) وتابعهم بعض البصريين فنسب إلى المبرد القول بالمنع(٢) ولم أقف له على نص واضح وإن كان كلامه قد يشعر بالجواز يقول : « هذا قول مغنٍ في جميع العربية ، كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنه مدخل على غيره »(٣) ، ويقول : « وأن الشّيء إنما يتصرف عمله ، كما يتصرف هو في نفسه ، فإذا لزم طريقة واحدة ، لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة »(٤) .

ومنع التقديم ابن السّراج(٥) والزجاج وأكثر المتأخرين يقول عبد القاهر الجرجاني : « اعلم أن الشّيخ أبا علي جوّز تقديم خبر "ليس" على "ليس" ، والاختيار المـذهب

---

(١) يُنْظَر : الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٢٨٠ ، شرح اللمع لابن بَرهـان ص٥٨ ، أسـرار العربية ص ١٤٠ ، الإنصَاف للأنبَاريّ ١/١٦٠ ، التّبيين للعكبري ص ٣١٥ ، شَـرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٣٥١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤/١٠٤٩ ، التَّذْييل والتَّكْميـل لأبي حيَّان ٤/١٧٨ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٧/١١٤ .

(٢) كلام المبرد عن "ليس" في المقتضب ٤/١٩٠ وما بعدها ، والخصائص ١/١٨٨ ، والمراجع السّابقة ، وقد ذكر بعض الباحثين كمحقق التذييل أن المبرد يجيز تقديم الخبر وأحال علـى المقتضب ٤/١٩٤ والمبرد هنا يتكلم عن تقدّم الخبر على الاسم ، وليس على تقدم الخـبر على الفعل ، وقد أورد البيت :

فَلَيسَ بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّها ... صِحَاحاً ولا مسْتَنْكَرٌ أن تُعقَرا

ثم قال : «... و "ليس" تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء ... فـ "ردّها" اسم "ليس" و "بمعروف لنا" الخبر » وواضح أن خبر "ليس" قد تقدم على الاسم .

(٣) المقتضب ٤/١٩٠ .

(٤) المصدر السّابق ٤/١٨٩ .

(٥) الأصُول لابن السّراج ١/٨٩ ، ٢/٢٢٨ .

الثاني »[١] وعلي بن فضال المجاشعي[٢] وابن الحاجب [٣] وابن مالك[٤] ، ويقول أبو حيان : « وما أظن العرب فاهت بمثل : قائماً لست ، ولا قائمين لسنا ، ولا خارجين لسنا»[٥].

وأجازه بعض البصريين يقول أبو علي الفارسي : « وهكذا خبر "ليس" [أي في جواز تقديمه] في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس فتقول : منطلقاً ليس زيدٌ »[٦] ، والفراء من الكوفيين[٧] وبعض المتأخرين كابن جني[٨] والسّيرافي[٩] وابن بَرهان[١٠] والزمخشري[١١] والشّلوبين[١٢] وابن عصفور[١٣] ، والعكبري [١٤] ، وغيرهم ، ونسب ابن جني القول بالجواز إلى الكوفيين بل قال : إنه مذهب الكافة من البلدين ، وليس بصحيح .

---

(١) المقتصد ٤٠٨/١ .

(٢) شرح عيون الإعراب ، ص٢٠٢ .

(٣) شرح الوافية ، ص٣٦٨ .

(٤) شرح التسهيل ٣٥١/١ ، شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ .

(٥) النكت الحسان لأبي حيان ص٧١ .

(٦) الإيضاح العضدي ص١٠١ ،و يُنْظَر : ، المقتصد للجرجاني ٤٠٨/١ ، الحلبيات للفارسي ص ٢٨٠، البسيط لابن أبي الربيع ٦٧٤/٢ .

(٧) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٤/٧ ،

(٨) الخصائص ١٨٨/١ ، ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ ، اللمع ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٩) شرح الكتاب ٣٦٣/٢ .

(١٠) شرح اللمع ص ٥٨ .

(١١) الكشاف ٣٨١/٢ ،المفصل ص٣٢١ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٤/٧ .

(١٢) التوطئة ص ٢٢٨ ، شرح الجزولية ص ٧٧٣ .

(١٣) شرح الجمل ٣٨٨/١ ، المقرب ص١٤٧ .

(١٤) التبيان في إعراب القرآن ٦٩٠/٢ .

أما سيبويه فقد اختلف النقل عنه فنسب قومٌ إليه المنع ، ونسب إليه آخرون الإجازة[١] ، والصحيح أنه ليس في كلامه ما يدل على ذلك[٢] .

ولكلٍّ من الرأيين أدلةٌ مفصّلةٌ في مواضعها[٣] .

وهذا الخلاف في تقديم خبر "ليس" عليها هو في غير الاستثنائية ، أما "ليس" الاستثنائية نحو قوله ﷺ : « يُطْبَعُ المؤمن عل كلّ خلقٍ ليسَ الخيانةَ والكذبَ »[٤] فقد أجمع النحويون على امتناع تقديم خبرها عليها ، وكذلك "لا يكون" .

وقد نقل الصّبان إجماعهم بقوله : « قوله: (ومنع سبق خبر إلخ) الخلاف في غير "ليس" الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعاً ، ومثلها "لا يكون" في الاستثناء »[٥] .

فـ "ليس" و "لا يكون" مما يستثنى بهما ولا يكون المستثنى بهما إلا منصوباً على أنه خبرٌ لهما نحو : ما قام القوم ليس زيداً ، واسمهما مضمر مستترٌ وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بما سبق الأداة ؛ لأنهما أُنيبا مناب "إلا" الاستثنائية ، و "إلا" لا يكون بعدها في الاستثناء إلا اسم واحد فكذلك ما قام مقامها[٦] .

---

(١) الخصائص ١/١٨٨ ، النُّكَت للشَّنْتَمَريّ ١/٢٣٢ ، إصلاح الخلل للبطليوسي ص ١٤٠ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٧/١١٤ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٣٥١ ، شرح ابن الناظم ص ١٣٥ .

(٢) المقتصد ١/٤٠٩ ، شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٧٣ ، الإنصَاف للأنْبَاريّ ١/١٦٠ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٤/١٧٩ .

(٣) تفصيل الأدلة والعلل في المراجع السّابقة .

(٤) مسند الإمام أحمد ٥/٢٥٢ بلفظ "إلا" ، وبلفظ "ليس" في الكامل لابن عدي ٤/٣٢٣ ، الدر المنثور للسيوطي ٤/٣١٨ .

(٥) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ١/٣٤٥ .

(٦) يُنْظَر : شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٢/٧٨ ، هَمْع الهَوامِع ٢/٢١٥ ، الأشْمُونيّ ٢/٢٣٩ .

٥٣- جواز تقديم خبر "مادام" على اسمها .

"دام" من أخوات "كان" ، ويشترط لعملها أن تسبق بـ "ما" المصدرية الظّرفية نحو قوله تعالى : ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم:٣١] أي مدّة دوامي حياً .

وتقديم خبر "دام" على حالين ، فهو إمّا أن يكون على الاسم وحده ، أي بتوسطه بين الفعل والاسم نحو : لن آتيك مادام حاضراً زيدٌ ، أو على الفعل نفسه ، نحو : ما قائماً دام زيدٌ .

أما المسألة الأولى وهي تقديمه على الاسم فقد أجمع النّحويون[1] على جوازها وذلك بأن يتوسّط خبر "مادام" بينها وبين اسمها ، فتقول : أزورك مادام حاضراً زيد ، كما أجمعوا على جواز ذلك في بقية أخواتها إلا "ليس"[2] ، إذا لم يمنع من ذلك ما يوجب تقديم الخبر أو تأخيره.

---

(١) الكتاب ٤٥/١ ، المقتضب ٨٧/٤ ، الجمل ٤٢ ، الإيضاح العضدي ص١٠٠ ، الواضح للزبيدي ص٦٥ ، اللمع ص١٢٠ ، التبصرة والتذكرة ١٨٧/١ ، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥٤/٢ ، المقتصد ٤٠٦/١ ، الإشارة إلى تحسين العبارة للمجاشعي ص٣٩ ، شرح ملحة الإعراب للحريري ص٢١٢ ، الفصول لابن برهان ص ١٦ ، المفصل للزمخشري ص ٣٢١، أسرار العربية ص١٣٥ ، كشف المشكل ص٣٢٨ ، اللباب للعكبري ١٦٧/١ ، ترشيح العلل للخوارزمي ص ١٠١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ ، التوطئة ص ٢٢٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٩١٥/٣، شرح التسهيل ٣٤٩/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٤٨/٤ ، الملخص لابن أبي الربيع ٢١١/١، ارتشاف الضّرب ١١٦٩/٣، التّذْييل والتّكْميل ١٧١/٤، توضيح المقاصد ٢٩٨/١ ، أوضح المسالك ٢٤٢/١ ، شرح ابن عقيل ٣٥٤/١، شرح الأشموني ٢٣٢/١

(٢) يُنْظَر : شرح المفصل ١١٤/٧ ، ارتشاف الضّرب ١١٦٩/٣، توضيح المقاصد والمسالك ٢٩٩/١، أوضح المسالك ٢٤٢/١ ، همع الهوامع ٨٨/٢ .

وذلك لأن خبر "كان" وأخواتها مشبّهٌ بالمفعول ، واسمها مشبّه بالفاعل ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل ، فكذلك ما كان شبيهاً له[١] .

وخالف ابن معطٍ فمنع تقديم خبر "ما دام" على اسمها أي توسيطه بينـــها وبـــين الاسم ، فقال : « وأما "مادام" فلايجوز تقديم خبرها عليها ، ولا على اسمها »[٢] .

وقد رُدَّ[٣] قوله هذا لمخالفته النص والقياس كسائر أخواتها وللإجماع[٤] ، يقـــول أبو حيان رادّاً عليه : « وهم ابنُ معطٍ في منع توسيط خبرها ، وخالف النّص والقياس والإجماع »[٥]

أما النّص فقد ورد توسط خبرها عن العرب ومن ذلك قول الشّاعر[٦] :

لا طيب للعَيْش مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُـــه بادِّكَارِ الموْتِ والهَرَمِ

فـ"منغصة" خبر "دام" مقدم على اسمها "لذاته" .

وقول الآخر[٧] :

مَا دَامَ حافظَ سرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهو الذي لَسْتُ عنه راغِباً أبدا

---

(١) يُنظَر الكِتَاب ٤٥/١ ، التَّبْصِرة والتَّذكرة للصَّيمريّ ١٨٧/١ ، شـــرح ملحـــة الإعـــراب ص٢١٢ ، أسرار العربية ص١٣٥ ، شرح المفصل ١١٣/٧ .

(٢) الفصول الخمسون ، تحقيق الطناحي ، الحلبي ، ص١٨١ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٩/١، التَّذْييل والتَّكْميـــل ١٧١/٤ ، ارْتشَـــاف الضَّـــرَب ١١٦٩/٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٣٧٢/١ .

(٤) همع الهوامع ٣٧٢/١ .

(٥) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٧١/٤ .

(٦) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٩/١، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٤٨/٤ ، التَّذْييل والتَّكْميـــل لأبي حيَّان ١٧١/٤ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٢٩٨/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَـــام ٢٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤١ ، المسَاعد لابن عَقيل ٢٦١/١ ، وشرح الألفيـــة لـــه ٢٧٤/١ ، وهمع الهوامع ٣٧٢/١ ؛ وشرح الأشموني ٢٣٢/١ .

(٧) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٧١/٤ ، تلخيص الشواهد لابن هشام ص ٢٤٠ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٦٠٤/١ .

فالخبر "حافظ" وهو مقدم على الاسم وهو "من" .

ومنه أيضاً قول الآخر(١):

فَمَا أنْتمُ منهمْ ولكنَّكم لَهمْ عبيدُ العَصَا مَادامَ للزَّيتِ عَاصِرُ

فقدم الخبر وهو الجار والمجرور "للزيت" على الاسم وهو "عاصر" ، وقيل إن "دام" ها هنا ليست بناقصة ، وإنما هي تامة ، والزيت متعلق بـ"عاصر" نفسه ، لا أنه خبر "دام"(٢) .

وأمّا القياس فإن توسُّط خبر "ليس" جائز ، وقد حُكي الإجماع عليه(٣) كما سيأتي مع أن "ليس" فيها ما في "دام" من عدم التصرف ، وتفوقها بأن منع التصرف فيها لازم ، بخلاف "دام" فهو فيها عارض ، ولأن "ليس" تشبه "ليت" لفظاً و "ما" معنى وكلاهما حرفٌ ، ومثل هذا الشّبه ليس في الأفعال ؛ فإذا كان تقديم خبر " ليس" على اسمها جائز بالإجماع مع أنها أضعف من " دام" في التصرف فمن باب أولى تقديم خبر "ما دام" على اسمها(٤) .

وقيل إن ابنَ معطٍ رجع عن قوله هذا ، يقول السّيوطي : « ذهب ابن معطٍ إلى أن "دام" لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ذكره في "الفصول" ، قال ابن إياز في شرحه : وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نصٍّ يمنع من ذلك ، وقد أكثرت السّؤال والتفحص عنه فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا المصنف في عدم جوازه ، وحكى لي من لا أثق به عن الشّيخ تقي الدّين الحلبي أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك

---

(١) هو الأخطل يهجو بني أسدٍ ، ديوانه ص ٣٠٨ ، النّكت الحسان ص٧١ ، وقد جرت عبارة "مادام للزيت عاصر" مجرى المثل ووردت في أبيات كثيرة ، يُنْظَر : المفضليات ص ٩٨ ، الأغاني ٩٤/٦ ، المستقصى ٢٤٨/٢ ، إصلاح المنطق ٣٩٣/١ ، المزهر ١٥٢/٢ .

(٢) النّكت الحسان ص٧١ .

(٣) يُنْظَر : الإيضاح العضدي ١٠١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٥٥/٢ ، والمقتصد ٤٠٨/١ ، وشرح عيون الإعراب ٩٥ ، واللباب ١٦٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٩/١ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٩/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٨٧/٢ .

وقال هذا جارٍ مجرى المثل ، وحكى أن ابن الخباز الموصلي سافر إلى دمشق واجتمع بالمصنف وسأله عن ذلك فقال : أتفكر فيه ثم اجتمع به مرة أخرى وعاد وسأله فقال : لا تنقل عني فيه شيئاً »[١] .

---

(١) الأشباه والنّظائر ٧٤/٣ . وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ ، و ارتشاف الضّرب ١١٦٩/٣ قال : « وأمّا خبر مادام فكذلك [ثابت] ووهم ابن معطٍ في منع توسيط خبر مادام » .

٥٤- امتناع تقدم خبر ما دام عليها.

المسألة الثانية من مسألتي تقديم خبر "مادام" هي تقديم الخبر على "ما دام" نفسها أي على الفعل ، ولا يخلو الأمر من أن يتقدم الخبر على "دام" وحدها نحو : ما قائماً دام زيدٌ ، أو على "ما" والفعل "دام" نحو : قائماً مادام زيدٌ .

وقد اتّفق النّحويون[١] على منع الأسلوبين جميعاً ، فلم يجوّزوا تقديم خبر "مادام" لا عليها وحدها ، ولا عليها مع "ما" ؛ وذلك لأن "ما" موصولٌ حرفي وما بعدها صلة لها فلا يجوز أن تتقدّم الصّلة على الموصول ، وكذلك هي حرفٌ مصدري يؤول مع الفعل بعده بمصدر ، والخبر معمول لذلك المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه .

نقل اتّفاقهم على منع ذلك جماعةٌ من النّحويين منهم المجاشعي يقول في تَعداد أحوال تقديم الخبر: « الثالث : ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه وذلك "ما دام" ؛ لأن "ما" موصولة ، وما بعدها في صلتها ، ولا يجوز تقديم الصّلة على الموصول »[٢] .

ونقله أبو البركات الأنباري حيث يقول : « وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" عليها ؛ وذلك لأن "ما" فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه »[٣] .

ونقله العكبري أيضاً بقوله : « وأما خبر "ما دام" فلا يتقدم عليها عند الجميع ؛ لأنها مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ، وكذلك "ماكان" لأن الكلام نفي »[٤] .

ونقله السّيوطي عن ابن أبي الربيع ووافقه عليه يقول السّيوطي : « قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام :

---

(١) تنظَر مصادر المسألة السّابقة .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٠٢ .

(٣) أسرار العربية للأنباري ص ١٣٧ .

(٤) اللباب ١/١٦٨ .

قسم لا يتقدم عليها خبرها باتفاق ، وهو "دام" ، وقسم يتقدم عليه باتفاق ما لم يعْرِض عارضٌ ، وهي "كان" وبقية أفعال الباب »[١]

ونقله ابن مالك ، يقول : « ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً »[٢] .

وابن هشام بقوله :« فأما امتناعه [يعني التقديم] في خبر "دام" فبالاتفاق »[٣] .

وقال ابن هشام أيضاً : « وتقديم أخبارهن جائز بدليل :﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾[سبأ:٤٠] و ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾[الأعراف:١٧٧] إلا خبر "دام" اتفاقا »[٤] .

ويقول الأشموني : «(وَكُلٌّ) أي كل العرب أو النّحاة (سَبْقَهُ) أي سبق الخبر (دَامَ حَظَرَ) أي منع... والمراد أهم أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر "دام" عليها، وهذا تحته صورتان: الأولى أن يتقدم على "ما" ، ودعوى الإجماع على منعها مسلَّمة »[٥] .

ثم ذكر أن دعوى الإجماع على منع تقدم الخبر على الفعل "دام "وحده دون "ما" وذلك بتوسطه بينهما غير مسلمة ، قال : « والأخرى أن يتقدم على "دام" وحدها ، ويتأخر عن "ما" ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معَلَّلٌ بعلتين : إحداهما : عدم تصرُّفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق ، بدليل اختلافهم في "ليس" مع الإجماع على عدم تصرُّفها ، والأخرى أن "ما" موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضاً مختَلَفٌ فيه ، وقد أجاز كثيرٌ الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كـ "ما" المصدرية ، لكن الصّورة الأولى أقرب إلى كلامه ،

---

(١) الأشباه والنّظائر ٢ /٧٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٨/١ ، تذكرة النّحاة لأبي حيان ص ٦٠٢ ،٧٠٥، و شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ ، ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٧٠/٣ ، الهمع ٣٧٣/١ . ائتلاف النُّصْرة للزّبيدي ص١٢٢ .

(٣) شرح قطر النّدى ص١٣٣ ،شرح ابن عقيل٢٧٥/١ ،جوّز تقديم الخبر على دام دون "ما"

(٤) أوضح المسالك ٢٤٤/١ .

(٥) شرح الأشموني ٣٤٢/١ .

أشعر بذلك قوله (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ) أي كما منعوا أن يسبق الخبر "ما" المصدرية كذلك منعوا أن يسبق "ما" النّافية »[١].

والأشموني لم يقدح في صحة الإجماع بنقل خلافٍ في المسألة وإنما اعترض على نقل الإجماع بالقدح في العلة بأنها مختلفٌ فيها ، والحق أن الخلاف في علة الإجماع لا تقدح في الإجماع ؛ لأنه قد يكون هناك عللٌ أخرى لم تذكر ، أو يكونوا أجمعوا مع قصور العلة ، فلا يصح إبطال الإجماع بذلك حينئذٍ ولو أنه نقلَ خلافاً في المسألة لنُظِر في قوة ذلك الخلاف وهل ينقض الإجماع أو لا[٢].

وأما قوله : « بدليل اختلافهم في "ليس" » أي في امتناع تقديم خبرها عليها فيقول الصّبان معترضاً عليه : « قد يقال اختلافهم في "ليس" مع الإجماع على عدم تصرُّفها لا ينافي الاتفاق في "دام" لمدْرَكٍ يخصُّها ... وإذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرُّف »[٣] .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية مع حَاشية الصَّبّان ١/٣٤٢ .

(٢) يُنْظَر : حاشية الصبَّان على الأشموني ١/٣٤٣ ، والمراجع السّابقة .

(٣) حاشية الصبَّان على الأشموني ١/٣٤٣ .

٥٥- جواز توسيط خبر "ليس" .

سبق القول أن الصحيح والأولى بالقبول من أقوال النحويين هو الحكمُ بفعلية "ليس" ؛ لاتصال الضّمائر بها ، وهي لا تتصل بغير صريحِ الأفعالِ إلا نادرا كما في "هاءَ" فيقال : لستُ ، ولسنَا ، يقول المبرّد: « ...لأن "ليس" فعلٌ وهذه [يعني "ما"] ليست بفعلٍ ، تقول : لست ، ولسنا ، وليسوا ، ولسنَ » ثم قال : « هذا قول مغنٍ في جميع العربية ، كل ما كان متصرفاً عمل في المقدّم والمؤخّر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه لأنه مدخل على غيره »[1] ولذلك فـ« "ليس" تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء »[2] .

وقد اتّفق النحويون[3] على جواز توسيط خبر "ليس" نقل جماعةٌ من العلماء اتّفاقهم ، يقول أبو علي الفارسي : « فلما وجدنا "ليس" قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر كما جاز ذلك في الفعل ، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها ، فكما جاز : (ليس قائماً زيدٌ) بلا خلاف ، كذلك جاز :

---

(١) المقتضب ١٩٠/٤ .

(٢) السّابق ١٩٤/٤ .

(٣) يُنْظَر إضافة إلى ما سيأتي : الكتاب ٣٧/٢ ،.مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ١٠٣/١ ، المقتضب ١٩٤/٤، الجمل للزجاجي ص ٤٢ ، الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ١٣٨ ، المسائل الحلبيات ص٢٨٠ ، التَّبْصِرة والتَّذكرة ١٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن للقيسي ١١٧/١ ، إصلاح الخلل للبطليوسي ص ١٣٨ ، المفصل للزمخشري ص ٢٦٩ ، التبيان للعكبري ١٤٣/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٨٦٠/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٢/٧ ، شَرح الكافيَة الشَّافية ٤٠٠/١ ، شرح ابن الناظم ص ١٣٣ ، شَرح الكَافيَة للرَّضي ١٠٤٨/٤ ، توضِيح المقَاصِد ٢٩٩/١ ، أوضَح المسَالك ٢٤٢/١ ، الدر المصون ٢٤٥/٢ ، المسَاعد ٢٦٠/١ ، همع الهوامع ٣٧٢/١

(قائماً ليس زيدٌ) »[1] ، ويقول : « ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو : ليس منطلقاً زيدٌ »[2]

وأضاف إليها أبو الحسن المجاشعي "مازال" و "ما انفك" و "ما فتئ" و "ما برح" يقول : « وأجمعوا على جواز التوسيط وذلك "مازال" و "ما انفك" و "ما فتئ" و "ما برح" و "ليس" »[3] .

وذلك لأن هذه الأفعال أعني "مازال" و "ما انفك" و "ما فتىء" و "ما برح" لا اختلافَ في تصرّفها[4] فتأتي منها التصاريف المختلفة كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [هود:١١٥] ، وكقول الشّاعر[5] :

قضى اللّهُ يا أسماءُ أَنْ لستُ زائلاً أُحبُّك حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ

وكقوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف :٨٥] ، وقول الشّاعر[6] :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيْـ ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

ونقل إجماعهم أيضاً على جواز توسيط خبر "ليس" ابن مالك يقول : « توسيط خبر "ليس" جائز بإجماع »[1] .

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، الإيضاح ١/١٠١ ، المقتصد ١/٤٠٨ .

(٢) الإيضاح ص ١٠١ .

(٣) شرح عيون الإعراب لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي ص ١٠١ . و تذكرة النّحاة لأبي حيان ص ٦٠٢ . معاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٦ .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ١/٣٦٤ .

(٥) هو الحسين بن مطير الأسدي ، ديوانه ص ١٧٠ ، مجالس ثعلب ١/٢٦٥ ، المحكم ٥/٤١٦ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١/٢٤٠ ، هَمْع الهَوامِع ١/٣٦٥ ، اللسان ٧/١٩٩ .

(٦) هو خليفة بن بَرَاز ، فصل المقال ص ٦٤ ، الإنصاف ٢/٨٢٤ ، شرح المفصل ٧/١٠٩ ، شرح التسهيل ١/٣٣٥ ، شرح عمدة الحافظ ١/١٠١ ، تخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، المقاصد النحوية ٢/٧٥ ، همع الهوامع ٢/٦٦ ، خزانة الأدب ٩/٢٤٢ .

ونقله العكبري أيضاً فهو يقول : « فأما "ليس" فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها »[٢].

و اضطرب رأي الشّيخ أبي حيان في هذه المسألة فنقل إجماعهم على الجواز في بعض كتبه حيث قال : « وأما "ليس" فيجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلافٍ »[٣] ولم يلتفت إلى من خالف بعد ذلك فيقول : « وأمّا توسيط خبر "ليس" فثابت من كلام العرب ، فلا التفات إلى مَنْ منع ذلك »[٤] ثم هو يرد في موضع آخر على من حكى الإجماع بنقل الخلافِ في المسألة يقول : « ودعوى الفارسي ، وابن الدّهان ، وابن عصفور ، وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر "ليس" ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن دُرُسْتُويه تشبيهاً بـ"ما" » .

وأقول : هذا الخلاف لا التفات إليه كما ذكر هو ، فتكون حكاية الإجماع من هؤلاء الأعلام صحيحة ، فليس كل خلاف ينظر إليه ، وقد علم به ابن مالك ولم يعتدَّ به إذ قال : « وقد وقع في ذلك ابن معطٍ فضمّن ألفيته منع توسيط خبر "ليس" و "ما دام" وليس له في ذلك متبوعٌ ، بل هو مخالفٌ للمقيس والمسموع »[٥] .

وفي ألفية ابن معط ما يدل على أنه لم يمنع توسط خبر ليس حيث يقول[٦] :

ولا يجوزُ أنْ تُقَدَّمَ الخبر ... عَلَى اسْمِ مَادَامَ وَجَازَ في الأُخَر

ومن شواهد توسيط خبر "ليس" قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة:٧٧] قرأ حمزة وحفص[١] بنصب البر خبراً ، والمصدر المؤول من "أن" والفعل في محل رفع اسم "ليس" .

---

(١) شرح التسهيل ٣٤٨/١ ، و النُّكت للأعلم الشَّنْتَمَريّ ١٨٢/١.

(٢) اللباب ١٦٨/١ .

(٣) تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٦٠٢ .

(٤) الارتشاف ١١٦٩/٣ ، و يُنْظَر : تذكرة النّحاة ص ٤٤٠ ، التَّذْييل والتَّكْميل ١٧٩/٤.

(٥) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٨/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ ٨٦٠/٢ .

وقول الشّاعر[٢] :

سَلي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   وَلَيْسَ سَوَاءً عَالِـــمٌ وَجَـهُولُ

وقول الآخر[٣] :

أليـــسَ عظيماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   وَلَيسَ علينَا في الخُطُوبِ مُعَوَّلُ

أما ابن دُرُستويه فقد نقل عنه منع توسيط خبر "ليس" لأنها حرفٌ فلا لا تتصرّف تصرفَ الأفعال ، فهي تشبه "ما" الحجازية و "ما" لا يجوز تقديم خبرها على اسمها .

والذي يظهر عدم صحة نسبة هذا الرأي لابن دُرُستويه ، وكم من رأي نُسبَ إلى عالم وفي كتبه ما يخالفه ، وقد صحّحت ـــ بتوفيق الله ـــ نسبة كثير من هذه الأخطاء ، وإن صح أنه قال بهذا الرأي فلا يلتفت إليه لمخالفته إجماع العلماء ، والقراءة المتواترة ، وكلام العرب .

---

(١) التبصرة ص ٤٣٥ ، النشر ٢٢٦/٢ .

(٢) هو السّموأل بن عاديا ، ديوانه ص ٩٢ ، ونسب لغيره ، ديوان الحماسة لأبي تمام ٧٩/١ ، الحماسة البصرية ٤٥/١ ، البيان والتبيين ١٨٥/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٤٩/١ ، البحر المحيط ٣/٢ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٢٧٣/١ ، شِفَاء العليل للسَّلسيلي ٣١٤/١ ، معاهد التنصيص ٣٨٣/١ ، خزانة الأدب ٣٣١/١٠ ،

(٣) هو عروة بن الورد ، ديوانه ص ٦٢ ، حماسة أبي تمام ٣٠/٢ ، البحر المحـيط ٣/٢ ، الـدر المصون ٢٤٥/٢ .

٥٦- اختصاص "كان" بجواز زيادتها وسطاً .

مما تختص به "كان" جواز زيادتها وسطاً بلفظ الماضي بين مسند ومسند إليه كالمبتدأ والخبر أي : كل متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، والغرض من زيادتها تأكيد مضمون الجملة التي أقحمت بين جزئيها ، فـ"كان" تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت في الإعراب لما يفيده معناها من توكيد أن الفعل حدث في الماضي(١) ، يقول سيبويه : « وتقول : ما كان أحسن زيداً ، فتذكر "كان" لتدل أنه فيما مضى »(٢).

وقد اتّفق النحويون على جواز زيادتها وسطاً ، نقل ابن مالك إجماعهم بقوله : « تختص "كان" بمرادفة "لم يزل" كثيراً ، وبجواز زيادتها وسطاً باتفاق »(٣).

فمن زيادتها بين المسند والمسند إليه قول أبي ذرٍّ رضي الله عنه(٤) للرسول ﷺ : « يا نبيَّ اللّه أَوَ نَبيٌّ كَانَ آدَمُ »(٥) ، ومن كلام العرب(٦) : « ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ لم يوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ »(٧).

ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قول الفرزدق(١) :

---

(١) يُنْظَر : معاني القرآن ٤٠/١ ، المقتضب ١١٧/٤ ، الأصُول ١٠٦/١ ، ٢٥٨/٢ ، الخصائص ٣١٦/١ ، الصاحبي لابن فارس ص١٦٥ اللباب ٢٠٤/١ ، شرح الكافية الشافية ٤١١/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص١٣٩ .

(٢) الكِتَاب ٧٣/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٦٠/١ .

(٤) في التّذْييل والتّكْميل ٢١٢/٤ ، أن السّائل أبو أمامة والصحيح أنه أبو ذر كما في مصادر تخريجه .

(٥) مسند الإمام أحمد ٢٦٥/٥ ، المعجم الكبير للطبراني ٢١٧/٨ .

(٦) القائل هو قيس بن غالب البدري ، وفاطمة هي زوج زياد بن عبد الله العبسي من منجبات قريش ، المعارف لابن قتيبة ص٣٧ .

(٧) المقتضب ١١٦/٤ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٤٠٩/١ ، شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ص٤١١ ، شَرْح التّسْهيل لابن مالك ٣٦٠/١ ، التّذْييل والتّكْميل ٢١٣/٤ .

فكيف إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لنا كانوا كِرَامِ

ويرى المبرّد أن "كان" في البيت غير زائدة يقول : « وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء "كان" ، وذلك أن خبر "كان" "لنا" فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا »[٢] ، ورجحه الرضي « لإفادتها معنًى ، وَعَمَلِهَا لفظًا »[٣]

ومن زيادتها وسطاً زيادتها بين ما وفعل التَّعجّبِ ، وقد اتفقوا على جواز زيادتها في هذا الموضع وذلك لكثرتها ، يقول ابن مالك : « ولا خلاف في زيادة "كان" بعد "ما" التعجبية كقول الشّاعر[٤] :

ما كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذاً بِهُدَاكَ مجتَنِباً هَوىً وَعِنَادا »[٥] .

ومنه قول الشّاعر[٦] :

ما كان أَبْصَرَنِي بِغِرَّاتِ الصِّبا فالْيَوْمَ قَد رُفِعَتْ لِيَ الأَشْبَاحُ

وقول الآخر[٧] :

لله دَرُّ أنوشِرْوانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أعْرفَه بالدّون والسّفَلِ

ومن زيادتها قول الشّاعر[٨] :

---

(١) ديوانه ٢/٢٩٠ ، الكتاب ٢/١٥٣ ، مجاز القرآن ٢/٧ و ١٤٠ ، المقتضب ٤/١١٦ ، المسائل البصريات ٢/٨٧٥ ، الصاحبي ، ص١٦٥ ، والأزهية ص ١٨٨ ، أسرار العربية ، ص١٣٦ ، شرح التسهيل ١/٣٦١ ، تخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٩/٢١٧ ، لسان العرب ٣/٣١٧ .

(٢) المقتضب ٤/١١٧ .

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ٤/١٠٣٨ .

(٤) هو عبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، العيني ٣/٦٦٣ .

(٥) شرح التسهيل ١/٣٦٢ ، وينظر : ارْتشَاف الضَّرَب ٣/١١٨٤ ، والمساعد ١/٢٦٨.

(٦) المحكم ١/٣٧٨ ، اللسان ٨/١٢٩ ،

(٧) الخزانة ٣/٢٤٥ .

(٨) المفضليات ص٥٦ ، والصِّفاح : الإعراض .

وَمَا كَانَ أكْثَرِ مَا نَوَّلَتْ مِنَ القَولِ إلا صِفَاحاً وَقِيلا

وقول الآخر[١] :

حَجَبَتْ تَحِيَّتها فَقُلْتُ لِصاحِبي مَا كَانَ أكْثَرَها لَنا وأقَلَّها

وقول الآخر[٢] :

أبَا خَالِدٍ مَا كانَ أدْهَى مُصِيبَةً أصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أصْبَحْتَ ثَاوِيا

فـ "كان" في الأبيات السّابقة زائدةٌ ملغاة عن العمل ، وقد تكون دالّةً على الزمان الماضي ، وقد لا يكون ذلك مراداً بل يقصد التوكيد ، إذ لا مدح في قولنا : ما كان أحسن زيداً إنْ أردنا أن الحسْنَ كان فيما مضى ، و "ما" مبتدأ ، و "أحسن زيدا" الخبر .

وشذّ زيادهّا بين الجارّ والمجرور كقول الشّاعر[٣] :

جِيَادُ بني أبي بَكْرٍ تَسَامَى على كان الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

(١) الحماسة البصرية ١٤٩/٢ ، حماسة أبي تمام ٦٩/٢ .

(٢) الحماسة لأبي تمام ٤٠٣/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، المفصل ص٣١٦ ، أسرار العربية ص١٣٦ ، الأزهية ص ١٨٧ ، ضرائر الشعر ص ٧٨ ، شرح التسهيل ٣٦١/١ ، والرواية فيه : على كان المطهمة الصلاب ، كشف المشكل ٣٢٧/١ ، شرح المفصل ٩٨/٧ ، أوضح المسالك ٢٥٧/١ ، تخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، الخزانة ٢٠٧/٩ .

٥٧- "أمّا" التي تحذف "كان" بعدها مركبة من كلمتين : "أنْ" و "ما" ، فإن أتى بعدها فعل كسرت .

تختص "كان" من بين سائر أخواتها بأنها تعملُ محذوفةً ، وحذفها على وجوه :

الأول : أن تحذفَ مع اسمها ويبقى خبرها دالاً عليها ، وهو كثير بعد "إن" و "لو" الشّرطيتين[١] وذلك نحو قول ابن عبَّاس ﵄ : « النّاسُ مجْزيونَ بَأعْمَالِهِمْ إنْ خَيراً فَخَيرٌ ، وَإنْ شَرّاً فَشَرٌّ »[٢] أي : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ومنه قول الشّاعر[٣] :

لا تَقْـــرَبَنَّ الدّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظالماً أَبـــداً وإنْ مَظْلُومَـــا

يريد : إن كان الرجل في الناس ظالما أو مظلوما ، ومثال الحذف بعد "لو" قـــول الرسول ﷺ : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »[٤] ، أي : ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد ، ومنه قول الشّاعر[٥] :

لا يَأْمَنُ الدّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً   جُنُودُه ضاق عنها السّهْلُ والجَبَلُ

أي : ولو كان صاحب البغي ملكاً .

والثاني : حذف "كان" مع خبرها وبقاء اسمها وهو ضعيفٌ ، نحو : ألا طعامَ ولـــو تمرٌ ، أي : ولو يكون عندنا تمر[١].

---

(١) يُنظَر : الكِتَاب ٢٥٨/١ ، الأصُول لابن السّـراج ٢٤٨/٢ ، الجمـل ص١٣٧ ، شَـرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٤١٨/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٢٦١/١ ، شرح قطـر الندى له ص ١٤١ ، شرح الشذور ص ٢٤٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٨٣/١ .

(٢) تفسير الطبري ٦٨/١ وقال السّخاوي في المقاصد الحسنة ص٢٨٢: « وقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها : الناس... ، وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن عبـاس موقوفاً » وهو في الكِتَاب ٢٥٨/١ .

(٣) هي ليلى الأخيلية ، ديوانها ص ١٠٩ ، الكِتَاب ٢٦١/١ ، أمالي ابن الشـجري ٣٤١/١ ، ٣٤٧/٢ ، شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٤١٧/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٨٣/١.

(٤) صحيح البخاري ١٩٧٣/٥ .

(٥) هو اللّعين المنقري ، شرح ابن الناظم ص ١٤١ ، مُغْني اللّبيب ص ٣٥٤ ، هَمْـع الهَوامِـع ٣٨٣/١ ، الخزانة ٢٥٧/١ .

الوجه الثالث : أن تحذفَ وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وذلك واجبٌ بعد "أنْ" المفتوحة الهمزة ، و "ما" ومن ذلك قول العرب : أَمّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك وأَمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه(٢)، ومنه قول الشّاعر(٣):

أبا خُرَاشة أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمَى لم تأكُلْهُمُ الضّبُعُ

أي : لأن كنت ، فحذف اللام ، فبقي "أنْ كنت" ثم حذف "كـان" وانفصل الضّمير المتصل ، وجاء بـ "ما" قبله عوضاً من "كان" ، والتزم الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه(٤) .

و"أمّا" هذه مركبة من "أنْ" المصدرية و "ما" فأدغمت "النون" في "الميم" فصارت "أمّا" وقد وقع اتفاق النحويين على ذلك .

يقول ابن هشام حاكياً اجماعهم : « و "أمَّا" بالفتح ، وليست التي في قولك : أمّا بعد ، بل هي كلمتان بالاتفاق ، الثانية منهما عوض من "كان" محذوفة ، والأولى "أنْ" المصدرية ...»(٥) .

---

(١) يُنْظَر : الكِتَاب ٢٦٩/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٢٦٤/١ .

(٢) الكِتَاب ٢٩٣/١ .

(٣) هو العباس بن مرداس ، ديوانه ص ٥٨ ، الكِتَاب ٢٩٣/١ ، الاشتقاق ص ٣١٣ ، الخصائص ٣٨١/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، الإنصَاف للأنْبَاريّ ٧١/١ ، مُغْني اللَّبيب ص ٥٤ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٢٩٧/١ ، الخزانة ١٣/٤ .

وأبو خراشة هو : خفاف بن عمير بن الحارث ، عرف بأمه فيقال : ابن نَدْبة ، مخضرم أدرك الجاهلية ثم أسلم ، وثبت في الردة ، ومدح أبا بكر ، بقي إلى أيام عمر ، وهو أحد فرسان قيس وشعرائها المذكورين ، الإصابة ٣٣٦/٢ ، والضبع : السّنة المجدبة ، مقاييس اللغة ٣٨٧/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٦٥/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٨٦/١ .

(٥) تخليص الشواهد ص ٢٦٤ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/١ ، وارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٩٢/٣ .

و «أن» في (أمّا أنت منطلقاً) مفتوحةٌ ، وهي في موضع نصب مفعول من أجله ، بعد حذف حرف التعليل[١] و «ما» زائدة مؤكّدة ، ولا يجوز حذفها فلا يقال : أن أنت منطلقاً ؛ لأنها عوضٌ من «كان» ، وكذلك لا يجوز ذكر «كان» لئلا يجمع بين العوض والمعوض، واسم «كان» هو المرفوع بعد «أمّا» ، والمنصوب خبرها .

وقال الكوفيون إن «أنْ» هذه أداة شرط كـ «إنْ» المكسورة ، وإنما جاز حذف الفعل على الرأيين ، أي أنها مصدرية أو شرطية لأنهما لا يأتي بعدهما إلا الفعل .

وإذا حُذفت «كان» وعوض عنها بـ «ما» فلا يكون اسمها إلا ضمير مخاطب حيث لم يرد السّماع بغيره ، نحو: أما أنت منطلقاً ، ولم يسمعْ من العرب مع ضمير المتكلم نحو : أما أنا منطلقا انطلقت ، والأصل أن كنت منطلقا ، ولا مع الظّاهر نحو : أمّا زيد ذاهبا انطلقت ، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب[٢] .

واتفق النحويون على أنه إذا أتي بالفعل بعد «أمّا» كسرت فتكون «إمّا» فتقول : إمّا كنت منطلقاً انطلقت معك ، ومنه قول الشّاعر[٣] :

إمّا أقَمْتَ وَأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً ... فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأتِي وَمَا تَذَرُ

فكُسِرتْ الأولى لظهور الفعل ، وفتحتْ الثانية لحذفه .

وقد نقل إجماعهم على ذلك أبو حيان بقوله : « واتفقوا على أنّه إذا حذفت «ما» وأُتي بالفعل كانت «إنْ» مكسورةً »[٤] .

---

(١) شَرح المفَصَّل ٩٩/٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٢٣٢/٤ ، تخليص الشواهد ص ٢٦٥ .

(٢) شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٢٩٨/١ .

(٣) شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٤١٨/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٩/٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٢٣٤/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب ١١٩٢/٣ ، مُغْني اللَّبيب ص ٥٤ ، المسَاعد لابن عَقيل ٢٧٥/١ ، الخزانة ١٨/٤ ، اللسان ٤٧/١٤ .

(٤) ارتشاف الضّرب ١١٩٢/٣ ، التّذْييل والتّكْميل ٢٣٣/٤ .

٥٨- إذا اجتمع معرفة ونكرة ، فإنْ كان للنكرة مسوغٌ ونويت الإخبار عن المعرفة بالنّكرة كان مقلوباً ، والقلب جائز للضرورة .

إذا جاء بعد الأفعال الناسخة معرفتان فأنت بالخيار في جعل أحدهما اسماً والآخر خبراً وذلك بحسب مرادك من الإخبار عما في نفسك وكذا حال المخاطب فتجعل ما يعرفه اسماً وما يجهله خبراً ، يقول سيبويه : «وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتَه ، ونصبتَ الآخر ، كما فعلت ذلك في "ضَرَبَ"»[(١)] ، ومنه قول الشّاعر[(٢)] :

فقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَما كانَ نَصْرَهَا قُتَيْبَةَ إلاَّ عَضُّها بالأَباهِمِ

وقد روي البيت بنصب "نصرها" ورفع "عضها" ورُوي العكس[(٣)] .

وإن كان أحدهما أعرفَ من الآخر جعل الأعرفُ منهما الاسمَ ، والأقلّ تعريفاً الخبر ، نحو : كان زيدٌ صاحبَ الدّار ؛ لأن العلمَ أعرفُ من المضاف إلى ما فيه "أل"[(٤)]

وإذا كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً ، كان المعرفةُ الاسمَ والنكرةُ الخبر وقد اتفق النحويون على ذلك ، يقول الرضي حاكياً اتّفاقهم : «ولا خلافَ عند مُجَوِّزه [الإخبار بالمعرفة عن النكرة] اختياراً أيضاً أنّ الأولى جعل المعرفةِ اسماً والنكرةِ خبراً»[(٥)] .

---

(١) الكِتاب ٤٩/١ .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ص٨٥٥ ، المقتضب ٩٠/٤ ، المحكم ٣٣٩/٤ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ١٨٨/٤ ، خزانة الأدب ٨١/٩ ، اللسان ٥٩/١٢ ،

(٣) المقتضب ٩٠/٤ ، الأصُول لابن السّرّاج ٨٣/١ .

(٤) يُنْظَر : شَرح الجمل لابن عصْفور ٤٠٠/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ١٨٧/٤ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٩٥/٧ .

(٥) شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٥٨/٤ .

وورد الإخبار عن النكرة بالمعرفةِ وهذا بابه الشّعر ولا يجوز في سعة الكلام ، ومنه قول الشّاعر[١] :

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذ هجا تَميماً بِجَوْفِ الشّامِ أَم مُتَساكِرُ

فاسم "كان" في البيت ضمير يعود على "سكران" ، وسكران نكرة فما عاد عليه من ضميرٍ فهو نكرة ، وابن المراغة هو الخبر ، ومثله قول الآخر[٢] :

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي أَسِحْرٌ كانَ طِبَّك أَمْ جُنونُ

وهذا مثل الذي قبله ، وقيل إن اسم "كان" في البيتين ونحوهما معرفةٌ ؛ لأن الضّمير لا يكون نكرةً إلا في نحو : ربه[٣] ، وذكر الرضي[٤] وأبو حيان[٥] أن المبرّد ردّ هذا التأويل على سيبويه ، والذي في المقتضب[٦] موافقٌ لما قاله أبو بِشْرٍ ، ومنه أيضاً قول القطامي[٧] :

قِفي قَبْلَ التَّفرُقِ يا ضُباعَا ولا يَكُ مَوْقفٌ منْكِ الوَداعا

فجعل "موقف" وهو نكرة اسمها و "الوداع" وهو معرفة خبرها .

---

(١) هو الفرزدق ، ديوانه ص٤٨١ ، الكتاب ٤٩/١ ، الخصائص ٣٧٥/٢ ، أساس البلاغة ٣٠٢/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٨٥/٤ ، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٦٣٧ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٢٥/١ ، الخزانة ٢٨٨/٩ .

(٢) هو أبو قيس الأنصاري ، الكِتَاب ٤٩/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل ١٩٢/٤ ، الخزانة ٢٩٥/٩.

(٣) شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٥٩/٤ ، شَرح المفَصَّل ٩٥/٧ ، التَّذْييل والتَّكْميل ١٩٣/٤ .

(٤) شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٥٨/٤ .

(٥) التَّذْييل والتَّكْميل ١٩٣/٤ .

(٦) ٩٣/٤ .

(٧) الكِتَاب ٢٤٣/٢ ، المقتضب ٩٤/٤ ، الأصُول ٨٣/١ ، اللمع ص٣٧ ، المحكم ٤١٧/١ ، الأغاني ٤٤/٢٤ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٤٠/٤ (العلمية) وفيات الأعيان ٩٦/٧ ، معاهد التنصيص ١٧٩/١ ، خزانة الأدب ٣٢٣/٢ ، اللسان ٢١٨/٨ .

وكلّ ذلك ــ أعني الإخبار بالمعرفة عن النكرةِ ــ من قلب ما وضع عليه أصــل الكلام[١] إذ الأصل أن يخبر عن المعروف بما يجهل من أمره ، والذي سوّغ هذا القلب أمْن الإلباس ؛ لأن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد ، فإذا عرّف أحدهما تعــرّف الآخر ، وقد اتّفقَ النّحويون على جواز القلب[٢] .

نقل إجماعهم على ذلك أبو حيان حيث يقول : « وإن اجتمع معرفــةٌ ونكــرةٌ ، فالمعرفة الاسم والنّكرة الخبر نحو: كان زيدٌ قائماً ، ولا يُعكــس إلا في الشّــعر ، وإذا كانت النّكرة لها مسوِّغ ، وبَنَيْتَ[٣] المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنّكرة كان مقلوباً نحو : أكان قائمٌ زيداً ، إذا أردت أن المعنى : أكان زيدٌ قائماً وإنْ بنيتَ المعنى علــى الإخبارِ عن النكرة بالمعرفة لم يكن مقلوباً ، نحو : أكانَ قائمٌ زيداً ، تريد : أكان قــائمٌ من القائمين زيداً ، و[٤] القلب للضرورة جائزٌ باتفاقٍ »[٥] .

وهذا يظهر أثر مقاصد المتكلمين على الإعراب ، فنيّة المتكلم مؤثرةٌ ، وقد نقــل ابن عصفورٍ إجماعهم على جواز قلب الإعراب في الشّعر ، يقول: « والقلب مقيس في الشّعر بلا خلاف ؛ لكثرة مجيئه فيه ، وقد جاء في الكلام ، حكى أبو زيدٍ : إذَا طَلَعَتْ الجوْزَاءُ انْتَصَبَ العُودُ في الحِرْبَاء ، يريد : انتصب الحرْبَاءُ في العُودِ ، وحكى أبو الحسن : عَرَضْتُ الناقةَ عَلى الحوضِ ، وعرضتُها على الماء ، يراد بــذلك : عرضــت المــاء والحوض »[٦].

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٦٧/١ .

(٢) يُنْظَر: مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٩١٣ ففيه أمثلة كثيرة على القلب .

(٣) في الطبعتين : بَيَّنْتَ ، تصحيفٌ.

(٤) في المطبوع "أو" .

(٥) ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٧٨/٣ ، و يُنْظَر : مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ٢١٥/٣ ، شــرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٣/١.

(٦) ضَرائر الشّعْر لابن عصْفورٍ ص ٢٧١ .

٥٩- لا يجوز حذف النّون من "يكون" إذا اتصلت بضمير.

ومما تختص به "كان" أيضاً جواز حذف نونها التي هي لام المضارع منها وذلك بشروط هي : أن تكون بلفظ المضارع ، وأن يكون المضارع مجزوماً ؛ لأن النون إذا تحركت قويت فلا تحذف ، وخالفت حروف اللين إذ لا تكون حروف اللين إلا سواكن[١] ، وأن يقع بعد النون ساكناً ، وألا يقع بعده ضمير متصل ، كقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾[النحل:١٢٠] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ ﴾ [مريم:٢٠] .

فإن كان بعدها ساكن فلا يجوز حذفُ النُّون ، وأجاز يونس حذفها ، و قرىء شاذا : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البينة:١] ﴿ لم يَكُ ﴾ بحذف النون ، ومنه قول الشّاعر[٢]:

لم يَكُ الحَقّ سِوَى أنْ هاجَه   رَسْم دارٍ قد تعفى بالسّرَرْ

وإن كان بعدها ضمير متصل فقد أجمعوا على منع حذف النون كقول الرسول ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : « إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيه وإلا يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْله »[٣] فلا يجوز حذف النون فلا تقول : إن يكُهُ وإلا يَكُهُ ؛ لأن بعدها ضميراً متصلاً ، والضّمير يرُدُّ ما اتصل به إلى أصله ، فمن يقول : لَدُ ، ولم يَكُ ، يقول : لدنك ولم يكنه[٤] .

---

(١) سرّ صِنَاعةِ الإعْرَاب لابنِ جنّيّ ٢/٥٤٠ .

(٢) هو حسين بن عُرْفُطَه ، شاعر جاهلي ، غير النبي ﷺ اسمه من حسيلٍ إلى حسين، النوادر لأبي زيدٍ ص ٢٩٦ ، سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٠ ، الخصائص ١/٩٠ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٣٦٧ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٤/١٠٦٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٤/٢٣٦ ، ، الخزانة ٩/٣٠٦ ، اللسان ١٣/٣٦٤ ، والسّرَر: بفتحتين : وادٍ يدفع من اليمامة إلى خضرموت ، وبكسر السّين : موضع على أربعة أميال من مكة ، الخزانة ٩/٣٠٧ .

(٣) صحيح البخاري ١/٤٥٤ ، صحيح مسلم ٤/٢٢٤٤ .

(٤) أمالي ابن الشَّجري ١/٣٠٧ ، مُغْني اللَّبيب ص ٥٨ ، شرح قطر الندى ص١٣٩ .

وقد نقل اتفاقهم على المنع ابن عقيل بقوله : « ... وأما إذا لاقت [يكون] متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً أولا ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النّون اتّفاقاً »[1].

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠٠ .

المبحث الثاني : الحروف المشبهة بليس

٦٠- إبطال عمل ما إذا انتقض النّفي بـ "إلا".

ألحق الحجازيون «ما» النافية بــ «ليس» في العمل لِشَبَهِهَا بها من حيث إنها لنفــي الحال ، ولدخولها على المبتدأ والخبر مثلها ، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخــبر لهــذا الشّبَه . وبلُغتِهم وَرَدَ التنزيل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[يوسف:٣١] « أجمــع القراء والعرب على قراءتهم « بَشَرًا » موافقةً لخطّ المصحف »[1] و قوله سبحانه : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة:٢].

وكقول الشّاعر[2] :

أبْنَــاؤُهَــا مُتَكَنِّفُــونَ أبَاهُــمُ حَنِقُو الصُّــدورِ ومــا هُمُ أولادَهــا

وَلَكِنَّ عَمَلَها عَمَلَ «ليس» مشروطٌ بشروط منها : ألاَّ ينتقض النفي بــ«إلاَّ» ، فإن انتقض النفي بطل إعمالها ، فلم تنصب ما بعدها ، كقولــه تعــالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[محمد:١٤٤] ، وألاَّ يتقدم الخبرُ على الاسم ، فإذا تقدم ، نحو : (ما قــائمٌ زيدٌ) بطَلَ أيضا .

يقول سيبويه: « وتقول : ما زيد إلا منطلقٌ ، تستوي[3] فيه اللغتان ومثله قولــه عز وجل : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[يس:١٥] لم تقْوَ «ما» حيث نقضــت معــنى «ليس» كما لم تقو حين قدمت الخبر »[4] .

وقد نقل بعض النحويين الإجماع[5] على إبطال عمل «ما» إذا انتقض نفيها بــ "إلا" منهم المجاشعي يقول : « مسألتان جائزتان بلا خلاف بين العرب وهما : ما قائمٌ زيــدٌ ،

---

(١) أمالي ابن الشّجريّ ٢/٥٥٦ .

(٢) هو عدي بن الرقاع ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ١/٣٠٢ .

(٣) أي تستوي لغة تميم والحجاز في الإهمال وعدم الإعمال .

(٤) الكتَاب ١/٥٩ .

(٥) يُنْظَر : المقتضب ٤/١٨٩ ، الأصول ١/٩٢ علل النّحو لابن الوراق ص٢٥٧ ، الجمل ص ١٠٥ الإيضاح ص١١٠ ، اللمع لابن جني ص ١٢٣ ، التبصرة والتذكرة ١/١٩٨ شرح

وما زيد إلا قائمٌ هكذا يقول الحجازي والتميمي ... ومسألتان غير جائزتين بإجماع وهما : ما قائماً زيدٌ ، وما زيد إلا قائماً»[١].

وقال أبوجعفر الصّفار: « لا اختلاف بين النّحويين في قولك : ما زيدٌ إلا أخوك أنه لا يجوز إلا الرفع ، وهو عند البصريين على الابتداء والخبر ، وعند الكوفيين أحدهما مرفوع بصاحبه »[٢]

وحكى ابن الشّجري إجماعَ العربِ على إبطال العمل عندَ نقض النفي يقول : « وأجمعتْ العربُ على تركِ إعمالِها إذا قدّموا الخبرَ عل المخْبَرِ عنه ، أو نقضوا النفي بـ "إلاّ" فقالوا : ما قائمٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا قائمٌ »[٣] . ونقل السّهيلي[٤] أيضاً إجماع العرب على ذلك .

اللمع لابن برهان ٥٩/١ ، المقتصد ٤٣١/١ شرح عيون الإعراب ص١٠٠ ، شرح ملحة الإعراب للحريري ص٢١٨ ، المفصل ص١٠٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢ ، أسرار العربية ص١٤٠ ، نتائج الفكر ص٧٥ ،كشف المشكل ٣٤٥/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٨٧/٢ ، شرح اللمع للعكبري ٢٧١/١-٢٧٢ ، اللباب ١٧٥/١ ، التخمير ٥٢٢/١ ، الفصول الخمسون لابن معط ص٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١ (٢٦٨/١، العلمية) ، التوطئة ٢٧١، وشرح المقدمة الجزولية ٨٩٩/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٨/١ ، المقرب ١٠٢/١ ، شرح جمل الزجاجي ٥٩٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ، شرح عمدة الحافظ ٢١٤/١ ، اللباب للإسفراييني ص ٣٥٧ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٨٦/٢، رصف المباني ص٣١١ الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٩ أوضح المسالك ٢٧٦/١ ، تخليص الشواهد ص٢٨٤ شرح ابن عقيل ٢٨٠/١ ، هَمْع الهَوامِع ٣٨٩/١، شرح الأشموني ٣٦٤/١ .

(١) شرح عيون الإعراب ص ١٠٧ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١ ، ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٩٧/٣ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ٢٧٠/٤ .

(٣) أمالي ابن الشّجري ٥٥٦/٢ .

(٤) نتائج الفكر ص٧٥

ويقول أبو حيان : « ...فإن كان [الخبر] موجباً ...بإلا نحو : ما زيدٌ إلا أخوك فقال النّحاس : لا يجوز إلا الرفع بلا خلاف وذلك فيما كان الثاني فيه هـو الأول ولم يكن صفة ، ولا متزلاً مترلته »[1] .

ومستندُ العلماء في الإجماع على هذه المسألة أن "ما" لم تردْ عاملة في القرآن الكريم عند انتقاض نفيها بـ "إلا" ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[المائدة:٧٥] ، وقوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[الشعراء:١٥٤] ، وقوله سبحانه : ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٧﴾ ﴾[الأحقاف:١٧] وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ ﴾[آل عمران:١٨٥] .

ولأن "ما" الحجازية إنما عملت عمل "ليس" لشبهها بـها في النّفي ، فإذا انتقض بـ "إلا" زال الشّبه وهو سبب عمل "ما" عمل "ليس" فتعود "ما" إلى أصلها ، وهو ألا تعمل شيئاً ، لأنها حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال والحروف المشتركة لا تعمل .

وأجاز يونس[2] عملها مع انتفاء الشّرط الثاني متمسِّكاً بقول الشّاعر[3]:

وما الدّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وَرُدَّ بِأَنَّ فيه مضافا محذوفا ، أي دوران مَنْجَنُونٍ ، فَحُذِفَ وَأُقيم المضـافُ إليـه مقامه ، فهو من باب : ما زيدٌ إلا سَيْرًا ، أي : يسير سيراً ، وكذا "معذباً" منصـوب على المصدر أي : إلا يعذّبُ معذّباً أي تعذيباً .

وقول الآخر[1] :

---

(١) ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٩٩/٣ ، التّذْييل والتّكْميل ٢٦٩/٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والجنى الداني ص ٣٢٧ ، التذييل والتكميـل ٢٦٩/٤ ، وهمع الهوامع ٣٩٠/١ ، خزانة الأدب ١٣٠/٤ والمراجع السّابقة .

(٣) قيل بعض بني سعدٍ ، المحتسب ٣٢٨/١ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٩٩/٢ ، شرح الجمـل ٥٩٢/١ ، ضرائر الشعر ص ٧٥ ، شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، الجنى الـداني ص ٣٢٧ ، تخليص الشواهد ص ٢٧١ ، الهمع ٣٩٠/١ ، شرح الأشمـوني ٢٤٨/١ ، خزانـة الأدب ١٣٠/٤ ،شرح شواهد المغني ٢٢٠/١ ، والمنْجَنُون : الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه .

وما حَقُّ الذي يَعْثُو نَهاراً ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نكَالا

وأوِّلَ على أنه منصوبٌ على المصدر كالسّابق أي : إلا ينَكَّل نكالاً .

أو أن المنصوب في البيتين مفعولٌ به لفعل محذوف ، تقديره : إلا يشبه منجوناً ويشبه معذّباً ، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ "الدّهر" و "صاحب الحاجات"[٢] .

أو أن يكونا منصوبين بنزع الخافض ، وهو الكاف ، أي : كالمنجنون وكالمعذّب[٣] .

قال أبو حيان : «فتقييد صاحب رؤوس المسائل وحكاية الإجماع من الصَّفّار يدلان على مخالفة ما حكاه المصنف عن يونس من جواز النصب على الإطلاق من غير تفصيل»[٤] .

---

(١) هو مغلس بن لقيط الأسدي ، شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، شرح الألفية لابن النّاظم ص ١٤٦ ، التذييل والتكميل ٢٧٣/٤ ، الجني الداني ٣٢٥ ، تخليص الشواهد ص٢٨٢ ، هَمْع الهَوامِع ٣٩٠/١ ، نتائج التحصيل ٢١٥٧/٤ .

(٢) اللباب ١٧٦/١ الإرشاد إلى علم الإعراب ١٦٠ شرح ألفية ابن معطٍ ٨٨٧/٢ شرح شواهد المغني ٢٢٠/١ شرح الأشموني ٢٤٨/١ وخزانة الأدب ١٣١/٤ .

(٣) يُنْظَر : التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٧٤/٤ ، الجني الداني ٣٢٦ ، تخليص الشواهد ٢٨٥ ، شرح شواهد المغني ٢٢٠/١ .

(٤) التَّذْييل والتَّكْميل ٢٧٠/٤ .

٦١- إبطال عمل "ما" إذا تقدم خبرها على اسمها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً .

من شروط إعمال "ما" عمل "ليس" ألا يتقدّم خبرها على اسمها وليس بظرف ولا جارّ ومجرور ، فإن تقدم لم تعمل كقولهم : مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَب ، وكقول الشّاعر[1]:

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعْدَى ولَكِنْ إذَا أدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

وكقول الآخر[2] :

وما حَسَنٌ أن يَمدح المرءُ نفسه ولَكِنَّ أخْلاقاً تُذمّ وتُمْدَحُ

وقد نقل المجاشعي الإجماع على إبطال عمل "ما" إذا تقدّم خبرها على اسمها بقوله : « مسألتان جائزتان بلا خلاف بين العرب وهما : ما قائمٌ زيدٌ ، وما زيد إلا قائمٌ هكذا يقول الحجازي والتميمي ... ومسألتان غير جائزتين بإجماع وهما : ما قائماً زيدٌ ، وما زيد إلا قائماً»[3] .

ونقل ابن الشّجريّ إجماعَ العربِ على إبطال العمل عندَ تقدّم الخبر يقول: « وأجمعتْ العربُ على تركِ إعمالِها إذا قدّموا الخبرَ عل المخبَرِ عنه ، أو نقضوا النفي بـ "إلاّ" فقالوا : ما قائمٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا قائمٌ »[4].

ونقله السّهيليّ أيضاً[5] .

وعلّة منع العمل في هذه الحال أن "ما" عامل ضعيف لأنها حرفٌ ، ولأنها عملت بالحمل على "ليس" ، والحرف لا يعمل في حالة الإخلال في ترتيب الجملة بل يجب أن

---

(١) التّذْييل والتّكْميل ٢٥٧/٤ ، أوضَح المسَالك ٢٧٩/٢ ، شرح الأشْمُونيّ ٣٦٥/١.

(٢) هو ابن الفقير قاله حين خطب امرأةً من هذيل ، العقد الفريد ١٣٦/٤ ، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٢٤٠/٥، التّذْييل والتّكْميل ٢٥٦/٤ ، هَمْع الهَوامِع ٣٩٢/١.

(٣) شرح عيون الإعراب ص ١٠٧ ، وينظر : معاني القرآن للزجاج في ما هذا بشرا شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١ ، ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١١٩٧/٣ .

(٤) أمالي ابن الشّجري ٥٥٦/٢ .

(٥) نتائج الفكر ص ٧٥ .

تبقى على النظام الأصلي بخلاف "ليس" فهي فعلٌ على الرأي الأرجح ، والفعل يعمل بالأصالة فعملت وخبرها متوسط بإجماع النحويين .

فإن كان الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً فإنه لا يبطل العمل ؛ لأنهم يتوسّعون في هذين ما لم يتوسعوا في غيرهما نحو : ما اليومَ زيدٌ ذاهباً ، ومابسيفٍ زيدٌ ضارباً ، ونحو قول الشّاعر[1] :

بِأُهْبَةِ حَرْبٍ كُنْ وإنْ كُنْتَ آمِناً فَمَا كُـلَّ حِينٍ مَنْ تُوَاتي مُؤاتِيـا

فنصب "كلّ" وهو ظرفٌ لأنه مضاف إلى ظرف ، وهو معمول للخبر .

وهذا الرأي قال به بعض العلماء كابن عصفور[2] وتبعه ابن مالك[3] ومنعه غيرهم ، واحتجوا بقول الشّاعر[4] :

أَمَـا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُـرًّا وَمَـا بِالْحُـرِّ أَنْتَ ولا الْخَلِيـقِ

فقدم خبر "ما" مع بقاء عملها ، بدليل دخول الباء على الخبر ، وردّه من منع ذلك بأن الباء المقترنة بالخبر زائدة ، فبهذا لا يكون الخبر جارًّا ومجرورا .

وقد ذكر أبو حيان[5] أن الفراء أجازَ إعمالها مع تقدّم الخبرِ والذي في المعاني[6] بخلافه ، ومما وورد فيه إعمال "ما" مع تقدّم الخبر قول الشّاعر[7] :

نجرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ

ومنه قول الفرزدق[1] :

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٧٠/١ ، ارْتشَاف الضَّـرَب لأبي حَيَّـان ٢٥٩/٤ ، أوضَـح المسَالك لابنِ هشَام ٢٨٣/١ ، مُغْني اللَّبيب ص٩١٠ ،

(٢) ينظر شرح الجمل ٥٩٥/١ ، شرح الرضي ١٨٧/٢ ، الارتشاف ١٠٤/٢ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٧٠/١ ، شَرح الكافيَة الشَّافية ٤٣٢/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٤/٢ ، و ١٩٢/٣ ، كتاب الشعر ٤٤٣/٢ ، الإنصـاف ٢٠٠/١ ، المقاصد النحوية ٤٠٩/٤ ، التصريح ٢٣٣/٢ ، خزانة الأدب ١٤٠/٤ .

(٥) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٦٦/٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٩٢/١ .

(٦) مَعَاني القُرآن للفرَّاء ٤٣/٢ ، ٤٤ .

(٧) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٦٦/٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٩٢/١ .

فَــأصْبَحُوا قَــدْ أعَــادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هِمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بشَــرُ

ولم يحفظ سيبويه غيره في إعمال "ما" مع تقدم الخبر قال : « وهذا لا يكاد يُعْرَف »[٢] ، وقد أجيب عن هذا البيت بأمور :

الأول : أن الفرزدق من بني تميم ، وبنو تميم يرفعون الخبر إذا تأخر فكيــف إذا تقدّم .

الثاني : أن "مثل" مبني لإضافته إلى المبني وهو الضّمير ؛ لأن المضــاف إذا كــان مبهما كــ "غير" و "مثل" و "دون" وأضيف إلى مبني بُني كقوله تعــالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[الذاريات:٢٣] فـ " مِّثْلَ " صفة لـ " حَقٌّ " مبني على الفتح في محل رفع ، وكقوله تعالى﴿ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾[هــود:٨٩] بقراءة "مِثْلَ" على الفتح[٣] فهو فاعلٌ مبني على الفتح ، وهناك أقوال أخرى في توجيه هــذا البيت وما ذُكر أقربها.

وقد أجاب عن الأول ابن مالك بأن « الفرزدقَ كان له أضداد مــن الحجــازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا بزلّةٍ منه يشنّعون بها عليه ، مبادرين إلى تخطئتــه ، ولو جرى شيءٌ من ذلك لنقلَ ؛ لتوفر الدّواعي على التحدث بمثلِ ذلك لو اتّفقَ ، ففي عدمِ نقلِ ذلك دليلٌ عل إجماعِ أضداده الحجازيين والتميميين على تصــويب قولــه ، فثبت بهذا صحةُ استشهادِ سيبويه بما أنشده »[٤] .

والإجماع الذي ذكره ابن مالك هو الإجماع السّكوتي ، وسيبويه إنما ذكر بيــت الفرزدق ليبين أنه لم يحفظ غيره ، فهو لا يكاد يعرف النصب مع تقدم الخبر .

(١) ديوانه ص ٢٢٣ ، الكِتَاب ٦٠/١ ، المقتضب ١٩١/٤ ، مُغْني اللّبيــب ص١١٤ ، الجــنى الداني ص ١٨٩ ، الأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، الخزانة ١٣٣/٤ .

(٢) الكِتَاب ٦٠/١ .

(٣) شواذ القراءات لابن خالويه ص٦١ ، البحر المحيط ٢٥٥/٥ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٧٣/١ .

٦٢- إذا وليت "إنْ" "ما" بطل عملها .

من شروط عمل "ما" الحجازية عملَ "ليس" أيضاً ألا يفصل بينها وبين اسمها بـ "إن" الزائدة فنقول : مامحمدٌ مهملاً ، فإذا دخلت "إن" بين "ما" والاسم رفعَ الخبر نحو : ما إن محمدٌ مهملٌ ، ومنه قول الشّاعر[1] :

وَمَـا إنْ طِبُّنا جُبْـنٌ وَلَكِـنْ ... مَنَـايَـانَا ودَوْلَـةُ اخِرِينَـا

وكقول الآخر[2] :

بَنـي غُدانَةَ مـا إن أَنتُمُ ذَهَبٌ ... ولا صَرِيفٌ ولكن أَنتُمُ خَـزَفُ

على رواية الرفع .

وإنما أهملت "ما" إذا فصل بينها وبين اسمها لأنها ضعيفةٌ في العمل ، ومن هنا لزم في العامل الضّعيف أن يكون متصلاً اتصالاً مباشراً بمعموله ، فإذا فصل بينهما فاصلٌ لم يقو على تخطي ذلك الفاصل للعمل فيما بعده ، وهي أيضاً أعملت استحساناً لا قياساً[3] وهذا ضعف .

وأيضاً لأن "إنْ" وإن كانت زائدةً فهي تشبه "إنْ" النافية لفظاً فصارت كـ "إلا" الناقضة للنفي في نحو : مازيدٌ إلا قائمٌ[4] .

وقد نقل ابن مالك الإجماع على بطلان عمل "ما" إذا زيدت بعدها "إن" يقول : « وأحق هذه الأربعة [يعني شروط إعمال ما] بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة

---

(١) هو فروة بن مسيك، الكامل ١٧٣/١ ، الأصُول لابن السّراج ٢٣٦/١ ، الخصائص ١٠٨/٣ ، التّذْييل والتّكْميل ٢٥٧/٤ ، مُغْني اللّبيب ص ٣٨ ، الخزانة ١٠٣/٤ .

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس ٣٤٣/٣ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٦٩/١ ، التّذْييل والتّكْميل ٢٥٦/٤ ، تخليص الشواهد ص٢٧٧ ، مُغْني اللّبيب ص ٤٤٩ ، اللسان ١٩٠/٩ (وفيه بالنصب) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٩١/١ ، الخزانة ١١٩/٤ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٦٩/١ .

(٤) شَرح الكَافية للرَّضي ٨٥٢/٢ .

"إنْ" ؛ لأن مقارنته لـ "ما" يزيل شبهها بـ "ليس" لأن "ليس" لا تليها "إنْ" ، فإذا وليت "ما" تباينا في الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف »[(١)].

واعترض أبو حيان على ابن مالك في حكايته الإجماع فقال : « فقدان "إن" بعد "ما" ذكر ابن مالك أنه يبطل العمل بلا خلاف ، فتقول : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، وليس كما ذكر ، بل وجوب الرفع مذهب البصريين[(٢)] ، وذهب الكوفيون إلى جواز النّصب ، وحكى ذلك يعقوب...ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه إذا جيء بـ "إنْ" بعد "ما" لا يجوز النّصب »[(٣)].

فمذهب بعض الكوفيين جواز النصب ، ومما ورد بإعمال "ما" مع زيادة "إن" بعدها رواية يعقوب بن السّكيت قول الشّاعر :

بَنـي غُدانَةَ ما إن أَنتُمُ ذَهَبٌ ... ولا صَريفٌ ولكن أَنتُمُ خَـزَفُ

بنصب "ذهب" و "صريف" ، فـ "إنْ" نافية وأتيَ بها لتأكيد النفي السّابق ، ورُدَّ بأنها زائدةٌ ، كما تزاد بعد "ما" الموصولة والمصدرية ، وأنها لو كانت نافيةً لم يبطل عملُ "ما" كما لا يبطل بتكريرها إذا قيل : ما ما زيدٌ قائماً ، ومنه قول الشّاعر[(٤)] :

لا يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّيًا فَمَا ... مَا من حِمَامٍ أحدٌ مُعْتَصِما

ونسب الرضيّ إلى المبرد أن إعمال "ما" مع زيادة "إنْ" بعدها قياسٌ ، يقول: « وقدْ جاءت "إنْ" بعدها غير كافةٍ شذوذاً ، وهو عند المبرّد قياسٌ»[(٥)] وليس بصحيح فكلامُ المبرّد صريح في عدم جواز الإعمال مع "إنْ" يقول: «وتكون "إنْ" زائدةً في قولك : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع بها "ما" من النصبِ الذي كان في قولك : ما زيدٌ منطلقاً »[(٦)] ،

---

(١) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ، ارتشاف الضّرب لأبي حيان ٣/ ١٢٠٠ وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢/١ ، الجنى الداني ص ٣٢٧ ، والأشموني ٢٤٧/١ ،

(٢) الكِتَاب ١٥٣/٣ ، المقتضب ٥١/١ ، ٣٦٣/٢ ، الكامل ص٤٤٠ ، الأصُول ٢٣٦/١ .

(٣) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٢٠٠/٣ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٢٥٦/٤ .

(٤) تخليص الشواهد ٣٩٢/١ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٩٢/١ ، الخزانة ١٢٠/٤ .

(٥) شَرح الكَافية للرَّضي ٨٥٣/٢ .

(٦) المقتضب ٥١/١ .

و حين عدّ المواضع التي تدخل فيها "إن" قال : «والموضع الرابع أن تدخل زائدةً مع "ما" فتردّها إلى الابتداء »[١] .

(١) السّابق ٢/٣٦٠ ، الكامل ٤/١٠ .

٦٣- لا يجوز أن تعمل "لا" العاملة عملَ "ليس" في معرفة .

تعمل "لا" عمل "ليس" وهو قليل ، ويشترط النّحويون لعملها عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو : لا رجل أفضل منك ، وذلك لكثرة الـوارد في كـلام العرب كقول الشّاعر[١] :

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا   ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وكقول الآخر[٢] :

نَصَرْتُكَ إذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ   فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُمَاةِ حَصِينـا

وقد نقل ابن مالك إجماع النحويين على إبطال عملها في معرفةٍ بقوله معلّقاً على قول الشّاعر[٣] :

وحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أنا بَاغِيًا   سِوَاهَا ولا في حُبِّهَا مُتَرَاخيا

« أي : لا أرى باغياً ، فحذف الفعل وجعل باغياً دليلاً عليه ، وهو أولى من جعل "لا" رافعة لـ "أنا" اسماً ، ناصبة "باغياً" خبراً ، فإن إعمال "لا" في معرفة غـير جـائز بإجماع »[٤] .

واشترط لعمل "لا" أن يكون اسمها وخبرها نكرتين لأنها ضعيفةٌ في باب العمـلِ ، فهي إنما أعملت تشبيهاً لها بـ "ليس" ، فهي تعمل بحكم الشّبه لا بحكـم الأصـل ، والنكرةُ ضعيفةٌ ، فلم يعمل العامل الضّعيف إلا في النكرات[١] .

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٧٦/١ ، شرح الألفيـة لابـن النـاظم ص ١٥٠ ، التَّـذْييل والتَّكْميل ٢٨٢/٤ ، توضيح المقاصد ٣١٨/١ ، المغـني ص ٣١٥ ، تخلـيص الشـواهد ص٢٩٤ ، شرح شذور الذهب ص ١٩٦ و ٢٧٨ ، شـفاء العليـل ٣٣١/١ ، تعليـق الفرائد ٢٥٥/٣ ، التصـريح ١٩٩/١ ، همـع الهوامـع ٣٩٧/١ ، شـرح الأشمـوني ٢٥٣/١ .تَعَزَّ : أمر من التَّعْزِيَة ، وهي التَّسْلِيَة ، ومعناه : تَصَبَّر . وَالْوَزَرُ : الْمَلْجَأ .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٧٦/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٢٨٢/٤ ، مُغْني اللَّبيـب لابن هشَام ص ٣١٦ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٣١٤/١ .

(٣) للنابغة الجعدي ، ديوانه ص١٧١ ، أمالي ابن الشّجري ٤٣١/١ ،

(٤) شرح التسهيل ٣٢٥/١ .

ونظير بيت النابغة السّابق قول الآخر[٢] :

ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْـوَامٍ مَضَيْنَ لَهَـا   لا الدّارُ دَارًا ولا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله [٣] :

إذَا الجودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً مِنْ الأذى   فَلا الحَمْدُ مَكْسُوباً وَلا المالُ بَاقِيا

ولم ينكر أبو الفتح على أبي الطيِّب قوله السّابق في شرح ديوانه [٤] وسوّغ أبو حيان القياس عليه[٥] ، وكذا ابن هشام في الشّذور[٦] ، وعُلّلَ ذلك بأن «لا» أخت «ليس» و «ما» و «إنْ » و «لات» وكلها تعمل في المعرفة والنكرة معاً فتقاس على أخواتها ، وبورود السّماع بعملها في المعرفة كما سبق ، ومثله قول الآخر[٧] :

يُؤَلِّلُ عُصْـلاً لا بُنَاهُنَّ هَيْنَـةً   ضِعَـافاً ولا أطْرَافُهُـنَّ نَوَابِيَـا

---

(١) يُنْظَر : أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ .

(٢) جواهر الأدب ص ٣٠٤ ، الارتشاف ١١٠/٢ شرح شذور الذهب ص ١٩٧ .

(٣) ديوانه بشرح أبي العلاء المعري ٢٠/٤ ، أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، مُغْـني اللَّبيـب ص ٣١٦ ، شرح الشّذور ص ٢٥٧ ، شرح قطر الندى ص ١٤٥ ، العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطّيب ص٤٧٢ .

(٤) أمالي ابن الشَّجري ٤٣١/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣١٦ .

(٥) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ٢٨٦/٤ .

(٦) شرح شذور الذهب ص١٩٧ .

(٧) لشاعر أصفهاني ، وقيل لابن الصَّفي ، أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ .

٦٤- تدخل الباء في خبر "ما" و "ليس" إذا لم ينقض النّفي .

تزاد الباء في خبر «ما» و «ليس» لتأكيد النفي ، ومعنى الزيادة هنا أنها لم تحدث معنى ليس موجوداً قبل دخولها نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾[فصلت: ٤٦] وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[الأنعام:١٣٢] ، وكقول الشّاعر[١] :

لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقّه ولا منسيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

ومثال زيادتها في خبر ليس قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾[الزمر: ٣٧] وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[الزمر: ٣٦] .

وتدخل الباء في خبر «ليس» غير الاستثنائية و «ما» سواء أكان عاملةً أم مهملةً في لغة تميم أو الحجازيين ، يقول سيبويه : «ومثل ذلكَ : ما أنتَ بشيءٍ إلا شيء لا يعبأ به ، من قِبَل أنّ «بشيء» في موضع رفع في لغةِ تميمٍ ، فلمّا قبح أن تحملَه على الباءِ ، صارَ كأنّه بدلٌ من اسمٍ مرفوع ، و «بشيءٍ» في لغةِ أهلِ الحجازِ في موضع منصوبٍ »[٢] .

وقد نقل أبو حيان الإجماع على ذلك[٣] بقوله : « ولا يطرد زيادة الباء على قول الجمهور إلا في خبر «ليس» و «ما» على ما سبق مما أجمعوا عليه إذا كان منفياً ليس في باب

---

(١) هو الفرزدق ، شرح ديوانه ص٣٨٤ ، الكتَاب ٦٣/١ ، شرح أبيات سيبويه ١٩٠/١ ، أمالي القالي ٧٢/٣ ، شَرْح التَّسْهيل ٣٨٣/١ ، شَرح الكافيَة الشّافية ٤٣٦/١ .

(٢) الكتَاب ٣١٦/٢ .

(٣) يُنْظَر : الكتَاب ٣١٦/٢ ، مَعَاني القُرآن للفرَّاء ٤٢/٢ ، ٤٣ ، ١٣٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش ١٢٩/١ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١١٩/٢ (العلمية) الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٥٩٥/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٨٣/١ ، شَرح الكافيَة الشَّافية ٤٣٦/١ ، شَرح الكَافيَة للرَّضي ٨٥٧/٢ (الجامعة) ، البسيط لابن أبي الربيع ٧٩٩/٢ ، رصف المباني للمالقي ص ٢٢٦ ، جواهر الأدب للإربلي ص ٤٨ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٣٠٧/٤ ، الارتشاف ١٢٢٠/٣ ، الجنى الداني للمرادي ص ١١٥ ، الدر المصون للحلبي ١٢٣/١ ،

الاستثناء ، وعلى ما وقع فيه الاختلاف ... وقال النّحاس : أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب »[١] .

ونُسبَ الاضطرب في الرأي إلى الفارسي[٢] في هذه المسألة فمرة قال : لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية ، وذلك في قوله : «فمن نصبَ الخبرَ تشبيهاً بـ "ليس" أدخلَ الباءَ عليه لتحقيقِ النّفي فقال : ما زيدٌ بذاهبٍ ، ومن رفعَ الخبرَ لم يجزْ دخولَ الباءِ فيه لأنه مرتفعٌ بأنه خبرُ المبتدأ ... فلما لم يطّرد دخولُ الباءِ في خبرِ المبتدأ كذلك لم يطّرد دخولُه في خبرِ المبتدأ الواقع بعد "ما" في لغةِ بني تميمٍ »[٣] ، ومرة أجاز زيادتها بعد "ما" التميمية[٤] ولم أره ، وذهب الزّمخشري[٥] أيضاً إلى أن زيادة الباء في الخبر المنفي مختصة بخبر "ما" الحجازية .

وردّ أبو حيان عليهما بـ أن « الصحيح خلاف ما ذهبا إليه للسّماع والقياس والإجماع »[٦] .

أمّا السّماع فقد وردَ زريادة الباء في خبر "ما" التميمية ، نص على ذلك سيبويه[٧] والفراء[٨] ، ومنه قول الشّاعر[٩]:

لَعَمْـرُكَ ما سَعْـدٌ بخُلَّةِ آثِـمٍ ولا نأنأٍ يَومَ الحفَاظِ ولا حَصِـرْ

---

(١) ارتشاف الضّرب لأبي حيان ١٢٢٠/٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٢/١ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣١٢/٤ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٣٠٩/١ .

(٣) المسائل المشكلة ص ٢٨٤ ، كتاب الشعر ٤٤٣/٢ ، الشيرازيات ص ٥٦٥ ، شَرْح التَّسْهيل ٣٨٣/١ ، التّذْييل والتّكْميل ٣١١/٤ ، شَرح الكَافية للرَّضي ٨٥٧/٢ .

(٤) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣١٢/٤ .

(٥) المفصل مع شرحه لابن يعيش ١١٨/٢ (العلمية) .

(٦) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣١١/٤ .

(٧) الكِتَاب ٣١٦/٢ .

(٨) مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ٤٢/٢ .

(٩) هو امرؤ القيس ، ديوانه ص ١١٢ ، العين ٢٩٥/٨ ، المقاييس ٣٥٣/٥ ، التذييل ٣١١/٤،الخلة : الصداقة ، النأناة : الضعف والعجز في الأمر ، والحصر : الضَّيِّق الصَّدر.

المبحث الثالث : أفعال المقاربة

٦٥- أفعال المقاربة أربعة عشر فعلاً .

سميت أفعال المقاربة بهذا الاسم تغليباً(١) لأن منها ما لايدل على المقاربة وذلك من باب تسمية المجموع ببعض أفراده ، وإن كانت تجتمع في الدّلالة على قــرب وقــوع الفعل يقول سِيبَويه : «وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها بــبعض ، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال »(٢)وهي أفعالٌ وفي "عسى" كلامٌ سـيأتي تفصـيله في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأفعال هذا الباب تشبه "كان" وأخواتها في العمل ، فترفع المبتدأ وتنصب الخــبر، إلا أنهما يختلفان في نوع الخبر، فهو في باب "كان" يكون مفرداً ، وجملــة بنوعيهــا ، وشبه جملة ، وأمافي هذا الباب فلايكون إلاجملة فعلية فعلها مضارع(٣) نحو : كــادت الشّمس تغرب ، وندر إفراده نحو قوله(٤) :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْـمٍ وَما كِدْتُ آيِباً وَكَـمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

ومجيئه مفرداً تنبيه على الأصل(٥) .

وللنحويين تقسيمات لهذه الأفعال بحسب دلالتها ومعانيها ، أمّا عددها فقد نقل السّيوطي اتفاقهم على أربعة عشر فعلاً منها يقول : « "كاد" و "كرب" و "أوشــك" و

---

(١) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٢٢٢/٣ ، هَمْع الهَوامِعِ للسُّيوطِيّ ٤١٠/١ .

(٢) الكِتَاب ١٦١/٣ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٨٩/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّــان ٣٢٧/٤ ، ارْتشَــاف الضَّرَب له ١٢٢٤/٣ ، هَمْع الهَوامِعِ للسُّيوطِيّ ٤١٥/١ .

(٤) هو تأبط شراً ، ديوانه ص ٩١ ، الحماسة ١٨/١ والرواية فيهــا : وَلَــمْ أكُ ، الخصــائص ٣٩١/١ ، الأغاني ٣٥٠/٩ ، المفصل ص ٣٢٣ ، تخليص الشــواهد ص ٣٠٩ ، هَمْـع الهَوامِعِ للسُّيوطِيّ ٤١٩/١ .

(٥) هَمْع الهَوامِعِ للسُّيوطِيّ ٤١٩/١ .

يُروى برفع "نأنأ" على موضع "بخلة"،وبخفضه على اللفظ ، وسبق بيت الفرزدق.

وأما القياس فلأن "إنْ" إذا كفّت "ما" عن العمل تدخل في خبر المبتدأ اتّفاقاً ، وقد نقل الاتّفاق عليه الرضيّ بقوله: « ... لأنها تدخلُ بعد "ما" المكفوفةِ بـ "إنْ" اتّفاقاً ، نحو : ما إنْ زيدٌ بقائمٍ » ومنه قول الشّاعر[1] :

لعمرُكَ ما إنْ أَبُو مالكٍ ... بواهٍ ولا بضعيفٍ قُواهْ

وكذلك في الخبر بعد هل ، وكلاهما مرفوعٌ ، فكذلك ينبغي جواز دخولها في خبر "ما" التميمية .

وأما الإجماع فسبق حكاية أبي حيان له ، ونقله عن النّحاس ، وقال الصّفّار: « أجمعوا على أن الباءَ تدخلُ على المرفوع والمنصوبِ ، فتقول : ما زيدٌ بمنطَلِقٍ »[2] .

---

(١) هو المتنخل الهذلي ، ديوان الهذليين ٢٩/٢ ، الشعر والشعراء ص٦٦٠ ، أمالي المرتضى ٣٠٦/١ ، الأغاني ٩٦/٢٤ ، شَرْح التّسْهيل ٣٨٣/١ ، شَرح الكافيَة الشّافية ٤٣٧/١ ، شَرح الكَافية للرّضي ٨٥٧/٢ ، محاضرات الأدباء ٢٤٠/١ ، الخزانة ١٤٦/٣ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣١٢/٤ .

"هلهل" و "أولى" و "ألمّ" لمقاربة الفعل ، و "جَعَلَ" و "طَفِقَ" (كسراً وفتحاً وبالباء) ، و "أخَذَ" و "علِقَ" و "أنشأ" و "هبّ" للشروع فيه ، و "عسى" و "اخلولقَ" لترجّيه ...فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب »[1] .

ولم يذكر سيبويه من معانيها إلا المقاربه وعدّ منها سبعة هي : "عسى" و "اخلولق" و "كاد" و "كرب"و "جعل" و "أخذ" و "أوشك" بلفظ المضارع[2].

أما المبرد فأنقص مما عدّه سيبويه فعلين هما : "اخلولق" و "أوشك" ، وعدّ الخمسة الباقية[3] ، وعدّ منها ثعلب "طفق" و "علق" و "نشب" و "جعل" ، و "قام"[4]، وعدّ ابن السّراج منها : "عسى" و "كاد" و "كرب" و "جعل" و "أخذ" و "أوشك"[5] . أمّا الزجاجي فعدَّ منها : "عسى" و "كاد" و "كرب" و "جعل" و "أخذ" و "قارب" و "طفق" ، ثم قال : « وما أشبه ذلك »[6] فهي غير منحصرة عنده بعدد معين بل كل ما أشبهها فهو منها ، وعدّها الزمخشري في المفصل سبعة هي "عسى" و "كاد" و "أوشك" و "كرب" و "أخذ" و "جعل" و "طفق"[7]، وعدّ منها ابن الشّجري في أماليه : "طفق" و "جعل" و "أخذ" و "كرب"[8] ، وعدّ منها المطرزي[9] ما يدل على المقاربة فقط وهي "عسى" و "كاد" و "كرب" و "أوشك"[1] .

---

(١) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١/٤٠٩، ٤١١ .

(٢) الكتَاب ٣/١٥٧ .

(٣) المقتضب للمبرد ٣/٦٨ .

(٤) مجالس ثعلب ١/١٧٦ و ١/٢١٧ ، ارْتشَاف الضَرَب ٣/١٢٢٢ ، هَمْع الهَوامِع ١/٤٠٩.

(٥) الأصول لابن السّراج ٢/٢٠٧ .

(٦) الجمل للزجاجي ص ٢٠٠ .

(٧) المفصل للزمخشري ص٣٠٢ .

(٨) الأمالي لابن الشجري ١/٩٢ و ٢/٤٩٥.

(٩) أبو الفتح ناصر بن عبد السّيد بن علي الخوارزمي الحنفي ، حاذق في النّحو واللغة ، قرأ على أبيه وعلى أبي المؤيد المكي ، له المصباح في النّحو و المقدمة المطرزية و الإقناع في اللغة ، ولد عام توفي الزمخشري ومات في جمادى الأولى سنة عشر وستمائة ورثي بأكثر من ثلاثمائة

ولم يذكر متقدمو النّحاة من معاني هذه الأفعال إلا المقاربة ، ولم يأتوا عليها بالحصر والعدّ وهذه طريقتهم ، يأتون بالقواعد العامة التي يندرج تحتها كثيرٌ من الفروع ، أما المتأخرون[٢] فقد قسّموها بحسب ما تدل عليه من المعاني إلى ثلاثة أقسام : المقاربة ، والشّروع ، والترجي ، وسأذكر من الأفعال ما اتّفق عليه مع شواهدها ومعانيها وهي :

الأول : ما يدل على مقاربة الفعل أو ذات الفعل[٣] وهي "كاد" كقوله تعالى : ﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾ ﴾[الجن:١٩] ، وكقول عمر رضي الله عنه يوم الخندق : « ما كِدْتُ أنْ أصَلِيَ العَصْرَ حَتى كَادَتْ الشّمْسُ أنْ تَغْرُب »[٤] ، وقد ترد "كاد" بمعنى "أراد" ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ كِدۡنَا لِيُوسُفَ ﴾[يوسف:٧٦][٥] والعكس صحيح فالفعل "أريد" قد يكون بمعنى "أكاد" ، يقول الأخفش : « "أريد" قد تجعل مكان "أكاد" ، مثل : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[الكهف:٧٧] أي يكاد أن ينقض ، فكذلك "أكاد" إنما هي "أريد" »[٦] .

قصيدة ، سير أعلام النّبلاء للذهبي ٢٨/٢٢ ، إنباه الرواة للقفطي ٣٣٩/٣ ، بغية الوعاة للسيوطي ٣١١/٢ .

(١) المصباح للمطرزي ص١١٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ له ص٨٠٩ ، ٨١٠ ، لباب الإعراب للاسفراييني ص٤٢٦ ، شَرح الكَافية للرَّضـي ١٠٦٥/٤ (الجامعة) ، شرح الألفية لابن النّاظم ص١٥٣ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٢٢٢/٣ ، تذكرة النّحاة ، ص٤٩٥ ، النّكت الحسان ، ص٧٢ ، تعليق الفرائد للدماميني ٢٨٣/٣ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٢١٥/١ ، شرح شذور الذهب ص١٨١ .

(٣) المقدمة الجزولية ، ص٢٠٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢ المقرب ٩٨/١ .

(٤) صحيح البخاري ٢٢٩/١ كتاب الأذان (٦١٥) .

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٦٨/١ ، شرح اللمع لابن برهان ٤٢٦/٢ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٣٧١/٢ .

ومنها "كرب" كقول الشاعر[١] :

وَمَا أنْتَ أمْ مارُسُومُ الدِّيارِ وسِتّوكَ قَدْ كَرَبت تكْمُلُ

و "أوشك" ، كقوله[٢] :

يوشكُ مَنْ فَرَّ من مَنِيّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

و "هلهل" كقوله[٣] :

وَطِئْنَا بِلادَ المعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نفوسُهُمُ قَبْلَ الإماتةِ تَزْهَقُ

و "أولى" كقوله[٤]:

فعَادَى بينَ هَادِيَتَيْنِ منهاوأولى أنْ يَزِيدَ على الثَّلاث

و "ألَمَّ" كقوله ﷺ : «وإنّ مّما يُنبتُ الرّبيعُ يَقْتُلُ أو يُلِمّ »[٥] أي يلمّ أن يقتل ، وقوله ﷺ : «لولا أنّه شيءٌ قضاهُ اللّه لألَمّ أنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ »[٦] أي يقْرُب[٧].

الثاني : مايدل على الشّروع فيه وهي "طفق" كقوله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾[طه:١٢١] ، و "أخذ" كقول الشّاعر[٨] :

وأخَذْتُ أسْألُ والرُّسومُ تجيبني وفي الاعتِبَارِ إجابةٌ وسؤالُ

و "علق" كقوله :

أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ منْ أجرْنا وظلمُ الجارِ إذْلالُ المجيرِ

---

(١) هو الكميت بن زيد ، ديوانه ٢٩/٢ ، الأغاني ١٠٢/١٠ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨١٥ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢٧٣/٢ ، الخزانة ٢٦٧/٣ .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت ، ديوانه ص٤٢ ، الكتاب ١٦١/٣ .

(٣) شرح الشذور ص ٢٤٩ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٤١٠/١ .

(٤) المقاييس ١٤١/٦ ، هَمْع الهَوامِع ٤١٠/١ ، الخزانة ٣٤٥/٩ ، اللسان ٤١١/١٥ (ولي) .

(٥) صحيح البخاري ٥٣٢/٢ (١٣٩٦) وصحيح مسلم ٧٢٧/٢ (١٠٥٢) .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ٣٥/٧ و يُنْظَر : الهمع ٤١٠/١ .

(٧) النّهاية لابن الأثير ٢٧٢/٤ .

(٨) هو أمية بن أبي الصلت ، ديوانه ص٤٢ ، الكتاب ١٦١/٣ .

و "أنشأ" كقوله :

لما تَبيّنَ مَيْنُ الكَاشِحِنَ لكمْ　　　أنْشَأتُ أعْربُ عمَّا كانَ مَكنونا

و "هب" كقوله :

هَبَبْتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهوى　　　فلجَّ كأني كنتُ باللوم مغريا

و "جعل" كقوله[1] :

وقد جَعَلْتُ إذَا ما قُمْتُ يُثْقِلُني　　　ثوبي فأنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثّمِلِ

فهذه الأفعال تفيد الدّخول في الفعل[2] يقول ثعلب : « ويقال : نَشبَ يعمل كذا ، وطفق وعلق إذا أخذ فيه »[3].

الثالث : مايدل على الترجي أو مقاربة الفعل في الرجاء[4]والخوف[5] أو دنو الخبر رجاء كما يقول ابن الحاجب[6] وهما : "عسى" كقوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ ﴾ [البقرة:٢١٦] " واخلولق" نحو : اخلولقت السّماء أن تمطر ، وفي حديث صفة السّحاب ، « واخْلَولَقَ بَعْدَ تَفرُّقٍ »[7] أي : اجتمع وتهيأ للمطر وصار خليقا به .

---

(١) هو عمرو الباهلي ، ملحقات ديونه ص ١٨١ ، الموشح للمرزباني ص ١١٨ ، الأغاني ١٨/١٠ ، مُغْني اللّبيب ص ٧٥٤ ، هَمْع الهَوامِع ٤١٠/١ ، الخزانة ٣٦٢/٩،٣٥٥ .

(٢) المقدمة الجزولية ، ص٢٠٣ ، التوطئة لأبي علي الشلوبين ص٢٩٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧ ، شرح جمل الزجاجي ١٧٦/٢ المقرب ٩٨/١ .

(٣) مجالس ثعلب ٢١٧/١ .

(٤) المقدمة الجزولية ، ص٢٠٣ .

(٥) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص٢٩٧

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ابن الحاجب ٩٠/٢ .

(٧) النهاية لا بن الأثير ٧٢/٢ .

٦٦- "عسى" فعلٌ.

"عسى" فعلٌ من أفعال المقاربة ، وقد أجمع النحويون على فعليتها[١] ، نقل إجماعهم غير واحدٍ ، منهم ابن الشّجري في معرِض ردِّه على من زعم اسمية "أفعل" في التعجب يقول : «وليس عدم التصرُّف بموجبٍ له الاسميّة ، بدليل أنّ "ليس" و "عسى" فعلان غير متصرّفين بإجماع ، فعدم التصرُّف في الفعل لعلّة أوجبت له ذلك لا يدخله في حيِّز الاسم »[٢] .

ونقل إجماعهم أيضاً ابن مالك مفرقاً بينها وبين "ليس" بالإجماع على فعليتها يقول : « وأما "عسى" فشاركت "ليس" في إعمالها في الأسماء كلِّها ، مظهراتها ومضمراتها ، ومعارفها ونكراتها ، وتفوقها بأشياء منها : أن فعليَّتها مجمعٌ عليها ، وفعليَّة "ليس" مختلفٌ فيها »[٣] .

وسوّى بينهما الأنباري في الإجماع على فعليتهما يقول : « لأنا أجمعنا على أن "عسى" و "ليس" فعلان و مع هذا لا يتصرفان »[٤] .

ومستند إجماعهم على فعليتها أمران :

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤/٢ ، ٦٢/٣ ، المقتضب ٦٨/٣ ، الموجز لابن السّراج ص ٣١، معاني القرآن للزجاج ٣٢٦/١ ، الجمل للزجاجي ص ٢٠٠، الإيضاح العضدي ص ٧٥ ، اللمع ٢٢٤، شرح اللمع لابن برهان العكبري ٤٢٣/٢ ، المفصل ص٣٢١ ، أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢، المرتجل ص ١٢٨ ، أسرار العربية ص١٢٥ ، المقدمة الجزولية للجزولي ص٢٠٣، اللباب للعكبري ١٩١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش١١٩/٣، التوطئة ص ٢٩٧ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٩١٩/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢، شرح التسهيل ٣٨٩/١، شرح الكافية للرضي٢١٣/٤ ، ارتشاف الضرب ١١٨/٢ ، الجنى الداني ص٤٦١ ، مُغْني اللَّبيب ص٢٠١ ، الهمع ٤٢٣/١.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٥٣/١. ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣٢٦/١ .

(٤) أسرار العربية ص ١١٧ ، ١٢٦ .

الأول : اتصال ضمائر الرفع البارزة بها وهي لا تتصل إلا بالأفعال نحو : عسيت وعسيا وعسوا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾[محمد:٢٢]

الثاني : اتصال تاء التأنيث السّاكنة التي تختص بالفعل بها ، على الحدّ الذي تلحق به الأفعال ، بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر ، كقولك : عَسَتْ هندٌ أن تذهب ، وعسى زيدٌ أن يقوم .

واشترط بعض النحويين لفعلية "عسى" ألا تتصل بضمائر النصب ، نحو : عساك وعساني ، وكقول الشّاعر[1] :

ولي نَفْسٌ أقُولُ لها إذَا مَا   تُنَازِعُني لَعَلِّي أو عَسَاني

وقول الآخر[2] :

تَقُولُ بِنْتي قَدْ أنى أنَاكَا   يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

وهذه الضّمائر ثابتٌ في لغة العرب اتّصالها بـ "عسى" ، نقل ابن مالك الإجماع على ثبوتها يقول : « ومن العرب من يقول : عساني وعساك وعساه ، فيكتفي بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع ، كقول الشّاعر :

ولي نَفْسٌ أقُولُ لها إذَا مَا   تُنَازِعُني لَعَلِّي أو عَسَاني

---

(١) هو عمران بن حطان ، الكِتَاب ٣٧٥/٢ ، الكتاب ٣٧٥/٢ ، المقتضب ٧٢/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، الخصائص ٢٥/٣ ، النّكت ٦٦٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٣ ، التّذْييل والتّكْميل ٣٦٣/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٢٥/٢ ، والدماميني ، تعليق الفرائد ٣٠٦/٣ .

(٢) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه ص١٨١ ، الكِتَاب ٣٧٥/٢ ، المقتضب ٧١/٣ ، المسائل الحلبيات ص٢١٩ ، الأمالي لابن الشجري ٢٩٦/٢ شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١٦٤/٢ ، الخصائص ٩٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، الإنصاف ٢٢٢/١ ، شرح المفصل ١٣٢/٧ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣٦٣/٤ ، خزانه الأدب ٣٦٢/٥ .

وكقول الآخر :

أصِـــخْ فَعَسَاك أن تُهدى ارعواءً لَقَلْبِـــكَ بالإصَاخَـــةِ مُسْتَفَـــاد

فالتكلُّم بهذا ومثله جائزٌ بإجماع ...»[١] .

فإذا اتَّصلت بها فهي حرفٌ بمنزلة "لعل" والضّمير بعدها منصوب ، يقول سِيبَويه : « وأما قولهم : عساك ، فالكاف منصوبة، قال الراجز :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

والدّليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسَك كانت علامَتُـــكَ "نِي" ، قـــال عمران بن حطان :

ولي نَفْـــسٌ أقُـــولُ لها إذَا مَـــا تُنَـــازِعُني لَعَـــلّي أو عَسَـــاني

فلو كان الكاف مجرورةً لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة "لعل" في هـــذا الموضع . فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال ، كما كان لـــ "لدن" حال مـــع "غدوة" ليست مع غيرها »[٢] .

و لم يرتض المبرد مذهبَ سِيبَويه هذا فقال رادّاً عليه : « فأما قول سيبويه أنها تقع في بعض المواضع بمنزلة "لعل" مع المضمر فتقول : عساك وعساني فهو غلط منه ، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر »[٣] .

أما البيتان فمؤولان[٤] على أن الخبر مقدم وهو ضمير النصب ، والاسم مستتر ، كأنه قال : عساك الخير أو الشّر ، وعساني الحديث ، فحذف الاسم لعلم المخاطب به.

ونسب إلى بعض النحويين القول بحرفية "عسى"، فقد نسب ابن هشام وغيره [٥] إلى ابن السّـــراج ذلـــك ، ولم يصـــحَّ ذلك عنه بل هو موافـــقٌ للجماعة إذ يقول :

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٩٧ .

(٢) الكِتَاب ٢/٣٧٤ .

(٣) المقتضب ٣/٧١ .

(٤) يُنْظَر: المرجع السّابق ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٧/١٢٣ .

(٥) مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص٢٠١ .

« الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء : فعل متصرف وفعل غير متصرف ... فأما الأول وهو الفعل المتصرف فنحو : قام وضرب .. والثاني : وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو : "ليس" و "عسى" وفعل التعجب ، و "نعم" و "بئس" »(١) .

ونسب ابن هشام أيضاً إلى أبي علي الفارسي القول بحرفيتها مطلقاً ، يقول : « ذهب الكوفيون وابن السّراج وتلميذه أبو علي الفارسي إلى أنها حرف مطلقاً »(٢) .

والصحيح أن رأي أبي علي لم يخرج عن رأي سيبويه ، فهو يقول إنها فعلٌ غير متصرّف ، فإن اتصلت بها ضمائر النصب كانت حرفاً(٣) .

(١) الأصول ١/٧٥ ، الموجز ص٣٣ .

(٢) شرح اللّمحة البدرية ٢/١٤ .

(٣) الإيضاح العضدي ص١١٦ ، كتاب الشعر ٢/٤٩٥ .

٦٧- أفعال هذا الباب تعمل عمل "كان" حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـ "أن" . و "أنْ" والفعل في محل نصب .

ـــ إعراب "أن" والفعل بعد عسى .

ـــ نصب خبرها بها إن لم يقترن بـــ "أنْ" .

أفعال المقاربة من حيث اقتران خبرها بـــ "أنْ" ثلاث أقسام[1] :

الأول : "كاد" و "كرب" والأصل ألا يقترن خبرهما بـــ"أن" نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾[البقرة:٧١] وذلك لأن معناهمـــا قـــرُب حصول الفعل ، و "أنْ" دالّةٌ على الاستقبال .

الثاني : أفعال الإنشاء أو الشّروع نحو "أنشأ" و "طفق" و "علـــق" و "جعـــل" و "هبَّ" و "هلهل" ، ويمتنع اقتران خبرها بـــ "أن" لمنافاتها لـــ "أن" حيث إنها للحال ، و "أن " تخلص الفعل للاستقبال.

الثالث : "حرى" و "اخلولق" ويجب اقتران خبرهما بـــ "أن" وذلك لما فيهما من الطمع والإشفاق ، وهذا يقتضي الاستقبال ، و"أن" تؤذن بذلك نحو : حَرَى عمرو أن يفوز، واخلولقت السّماء أن تمطر .

الرابع : "عسى " من أفعال الرجاء و "أوشك" من أفعال المقاربة ، و يكثر اقتران خبرهما بـــ "أن" باتّفاق النحويين ، نحـــو قولـــه تعـــالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء:٨] ويقل تجرُّده منها ، يقول سِيبَويه : « وتقول : عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلا . و "عسى" محمولةٌ عليها "أن" ... واعلم أنَّ من العرب من يقول : عسى يفعلُ يشبهها بـــ "كاد يفعل" »[2] .

فإذا اقترنت هذه الأفعال بـــ "أنْ" ، فلا يخلو الأمر من أن يـــذكر الاســـم أو لا يذكر ، فإن لم يذكر نحو : عسى أن يقوم ، فقد اتفق أهل العربية على أنَّ (أنْ والفعل)

(١) يُنظَر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٥ .

(٢) الكِتاب ١٥٨/٣ .

بعد "عسى" في محل رفع فاعل ، و "عسى" على هذا الوجه تامّـة ، حيـث اسـتغنت بمرفوعها عن الخبر .

وإن ذكر المرفوع نحو : (عسى زيدٌ أن يقوم) فاتّفق النحويون أيضـاً علـى أنّ "أنْ" والفعل في موضع نصب ، نقل اتفاقهم أبو علي الشّلوبين بقولـه : « و "عسـى" تستعمل مرةً استعمال "قارب" ويكون مفعولها "أنْ" والفعل بالاتفاق نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، ما لم تكن متصلةً بمضمر لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل نحو : عساك أن تفعل »[١].

وجمهور النحويين[٢] على أن "عسى" ناقصة ، والاسم الظّاهر اسمها مرفوع بها، و "أن " والفعل خبر "عسى" في محل نصب .

وحجتهم مجيء الخبر اسما ظاهراً منصوباً ، وهو دليل على أنّ "أنْ" مع صلتها في محل نصب خبر لـ "عسى" وذلك نحو قول الزباء : « عَسـى الغُـوير أبؤسـاً »[٣] وقوله[٤] :

---

(١) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ٢٩٧ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٣٣٤/٤ ، ٣٤٧ .

(٢) المقتضب ٧٠/٣ ، الإيضاح ص ٧٥، الواضح لأبي بكـر الزبيـدي ص ١٢٩ ، اللمـع ص٢٢٤، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٥١/٢- ٣٥٢ ، المفصل ص ٣٢١، المرتجل لابن الخشاب ص١٢٩ ، أسرار العربية ص١٢٦ ، كشف المشـكل ٣٣٥/١، اللبـاب للعكبري ١٩٢/١ ، الفصول الخمسون لابن معط ص١٨١ ، شرح المفصل لابـن يعـيش ١١٦/٧ ، الكناش لأبي الفداء ص ٣٠٠ ، الإيضاح في شرح المفصـل لابـن الحاجـب ٩٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٦٩/٤(الجامعة) ، النّكت الحسان ص ٧٢، التَّذْييل والتَّكْميل ٣٤٧/٤ ،المساعد ٢٩٩/١ .

(٣) الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٣٠٠ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٤٥/٢ ، المستقصى ١٦١/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٦٩/٤ ، الخزانة ٣٢٠/٩ .

(٤) هو رؤبة ، ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ، الخصائص ٩٨/١ ، اللباب ١٩٢/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١٧٨/٢ ، شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، شَـرح الكَافيـة للرَّضـي ١٠٦٩/٤ (الجامعة) ، خزانة الأدب ٣١٦/٩ .

أَكْثَرْتَ في اللَّومِ مُلِحاً دَائماً

لا تَلْحَني إني عَسَيتُ صَائماً

وهذا وإن كان شاذاً إذ « لا يستعمل في حالة السّعة والاختيار وإنما في المثل وفي ضرورة الشّعر »[١] إلا أنه منبه على الأصل ، فهو من الأصول المتروكة فإن « من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك – وقد استمر الاستعمال بخلافه– أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر "كاد" و "عسى" مفرداً منصوباً »[٢] .

ونُسب إلى المبرد أنه يعرب "أنْ" والفعل في محل نصب مفعول به[٣] ، والصحيح أنه يعربه إعراب جمهور النحويين ، فقد صرح بأن الفعل المقترن بـ "أنْ" خبر لأفعال المقاربة بقوله : « وخبرها مصدرٌ ؛ لأنها لمقاربته ، والمصدر اسم الفعل ، وذلك قولك : عسى زيدٌ أن ينطلق ، وعسيت أن أقوم »[٤] وقد يكون مردّ اللبس في تسميته خبر "عسى" بالمفعول في بعض المواضع ، وقد سمى خبر "كان" مفعولاً ، واسمها فاعلاً[٥] ، ولم يقل أحدٌ أنه يعربه مفعولاً لا خبراً .

وقال بعض النحويين إنه في موضع رفع على البدل من المرفوع قبله بدل اشتمال ، و الاسم المرفوع فاعل ، ونسب هذا القول للكوفيين[٦] .

---

(١) المسائل العضديات ص ٦٥ ، المسائل المنثورة ص٢٩٨ .

(٢) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٩٣/١ .

(٣) شَرح الجمل لابن عصْفور ١٧٨/٢ ، التَّذْييل والتَّكْميل ٣٤٧/٤ .

(٤) المقتضب ٦٨/٣ .

(٥) السّابق ٤١٥/٤ ، و يُنْظَر: كتاب "المبرد" لعضيمة ص ٢٠٧ .

(٦) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٣٩٤/١ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٠٧١/٤ (الجامعة) ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٣٤٧/٤ .

وإن كان الفعل بعدها غير مقرونٍ بـ "أنْ" فاتفق النحويون على نصبها الخبر ، نقل إجماعهم على ذلك أبو حيان بقوله : « ما كان غير مقرونٍ بـ "أنْ" فلا خلافَ فيه ان الفعل فيه داخلٌ على المبتدأ والخبر »(١) .

ونقله السّيُوطيُ أيضاً فهو يقول : « أفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ... ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـ "أنْ" »(٢) .

ونقله الشّيخ خالدّ الأزهري بقوله : « خبر "كان" مختلَفٌ في نصبه على ثلاثة أقوال ... بخلاف خبر "كاد" فإنه منصوب بها بلا خلاف »(٣) .

---

(١) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣٤٧/٤ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٤١٥/١ .

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٩ .

الفصل الثالث

الحروف الناسخة

١. تركيب "كأنّ" وإفادتها التشبيه .

في "كأن" مسألتان الأولى في مبناها والأخرى في معناها :

أما المبنى فمذهب الخليل وسيبويه[1] وجمهور البصريين ، وكذا الأخفش والفراء[2] أنها مركبة من "إنَّ" المكسورة وكاف التشبيه ، وأصل قولك : كَأَنَّ زيدا الأســدُ : إنَّ زيدا كالأسد ، فقدمت أداة التشبيه لتدل أول الأمر على قصد التشبيه ، وفتحت همزة "إنَّ" للكاف ؛ لأنها لا تدخل إلا على المفردات ، وهي في المعنى باقيةٌ علــى حالهــا ولم تكن بالفتح حرفا مصدريا ، و الكاف مع "أَنَّ" كلمة واحدة ، ولا تَتَعَلَّقُ بشيء كما كانت تتعلق وهي في محل الخبر ؛ لأنها خرجت عن كونها جــارة ؛ لأن الحــروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر[3] .

وقد حكى ابن هشام الخضراوي [4]، وابن الخباز الإجماع على أن "كأنّ" حــرفٌ مركّب من الكاف الدّالة على التشبيه ، و "أن" ، ورد ابن هشام حكاية الإجماع بوجود الخلاف فقال : « "كأنّ" حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك ، قالوا : والأصل في كأنّ زيداً أسد : إنّ زيداً كأسد »[5]

(١) الكتاب ٢/١٧١ ، و ٣/١٥١ .

(٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٥٢٨ ، الأصول لابن السّراج ١/٢٣٠ ، الصــاحبي ص ٢٤٩ ، الخصائص ١/٣١٧ ، الإنصاف ١/١٩٧ و ٢٢٤ ، اللباب ١/٢٠٥ ، شــرح المفصَّل ٨/٨١ ، شرح الكافية للرضي ٤/٣٦٩ ، جواهر الأدب ص ٤٨٧ ، الجنى الداني ص ٥١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٩ ، ارتشاف الضــرب٣/١٢٣٨، همــع الهوامع ١/٤٢٨.

(٣) يُنْظَر: سر صناعة الإعراب ١/٣٠٦ ، الإنصاف ١/٧٨ .

(٤) الجنى الداني ص ٥٧٠ .

(٥) مغني اللبيب ص٢٥٢ .

ونقل الإجماع ايضاً الأشموني بقوله : « ... و "كأن " التشبـيه وهي مركبة على الصحيح، وقيل بإجماع ـــ من كاف التشبيه وأنّ ، فأصل : كأن زيداً أسد : إن زيداً كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزة "أن " لدخول الجار »(١).

وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف برأسه(٢) وليست مركبة ؛ لعدم الدّليل ولأن الأصل البساطة والتركيب خلاف الأصل(٣) .

أما معناها فالمتفق عليه من معانيها التشبيه ولم يثبت لها سيبويه(٤)و جمهور النحويين(٥) معنى غيره ، وقد نقل الاتفاق على إفادتها هذا المعنى ابن هشام بقوله : « وذكروا لـ "كأنّ" أربعة معانٍ : أحدها : ـــ وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه ـــ التشبيه ...»(٦).

---

(١) حاشية الصبَّان على الأشموني ٤٠٠/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٢٨٧/٤، وهو اختيار المالقي في رصف المباني ص ٢٨٤ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٣٢ .

(٤) الكتاب ١٤٨/٢ .

(٥) يُنْظَر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٢٨ ، المقتضب ١٠٨/٤ ، الأصول ٢٣٠/١، اللمع لابن جني ١٢٤، الصاحبي لابن فارس ١٦٥، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٠٥/١، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢١٧/١، المفصل للزمخشري ٣٥٨، المرتجل لابن الخشاب ١٦٩، اللباب للعكبري ٢٠٥/١ – ٢٠٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١٢٣٢/٤، ارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣ ، الجني الداني ٥٧٢، التصريح للشيخ خالد الأزهري ١٠/٢، همع الهوامع للسيوطي ٤٢٨/١ .

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٥٣ .

وأثبت لها الزجاج وبعض الكوفيين[١] معنى الشّك والظّن إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو كأن زيداً قائم ، أما إذا كان الخبر جامداً نحو: كأن محمداً أسد فهـــي للتشـــبيه ؛ وذلك لأن الخبر المشتق في المعنى هو الاسم والشّيء لا يشبه بنفسه[٢] .

ومن لم يثبت لها معنى غير التشبيه قال هي هنا للتشبيه وذلك بأن الشّيء قد يشبه في حالة من حالاته بنفسه في حالة أخرى[٣] ، أو أن الموصوف محذوف ، وأقيم الوصف مقامه ، وجعل بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه ، والتقدير كأن زيداً شخص قائم[٤] أو أن في الكلام حذفاً ، أي : كأن هيئة زيد هيئة قائم [٥] .

وأثبت لها بعض النحويين معانيَ أخرى منها التحقيق في نحو : كَأَنَّكَ بالدّنيا لم تَكُنْ ، وبالآخرة لم تَزُلْ[٦] .

ومنه قوله[٧] :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّـــةَ مُقْشَعِــرًّا ... كَـــأَنَّ الأرضَ لَيْسَ بِها هِشَـــامُ

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٢٣٢/٤ (الجامعة) ، جواهر الأدب ص ٤٨٧ . وقال بهـــذا القول الزجاجي في حروف المعاني ص ٢٩، الجـــنى الـــداني ص٥٢٠ ، همـــع الهوامـــع ١٥١/٢ .

(٢) يُنْظَر: شرح جمل الزجاجي ٤٤٨/١ ، شـــرح الرضـــي علـــى الكافيـــة ١٢٣٢/٤ ، تعليق الفرائد ١٠/٤ وهمع الهوامع ٤٢٨/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٤٨/١ ، الجني الداني ٥٧٢-٥٧٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٢٣٢/٤ ، تعليق الفرائد ١٠/٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٤٤٨/١ ، الجنى الداني ٥٧٣ .

(٦) من كلام سفيان بن عيينة رحمه الله في حلية الأولياء لأبي نعـــيم ٢٧٣/٧ ، ونســـب للحســـن البصري رحمه الله في الجنى الداني ص ٥٧٣ ، المغني ص ٢٥٤ ، الأشباه والنظائر ٥٩/٧ .

(٧) هو الحارث بن خالد المخزومي يرثي هشام بن المغيرة ، ديوانه ص ١٢٥ ، شرح التســـهيل ٦/٢ ، والجنى الداني ص ٥٢٠ ، والمغني ص ٢٥٣ ، والتصريح ٢١٢/١ ، وهمع الهوامع ١٥٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٦٩/٤ ، والدرر ١٦٣/٢ .

مع كون ذلك قد وقع وتَحَقَّقَ ، وخُرّج على أنّ التحقيق ليس مأخوذاً من الكلام ، بل من قرينة الحال ، وهي كون الكلام واقعا في الرثاء ، ومعناه التشبيه ، أي : كَأَنَّ الأرضَ التي نحن بها أرضٌ خاليةٌ عن هشام ، يريد أنه كان لأرضهم بهذا الْمَرْثِيِّ مزيدُ حُسْنٍ وفضيلة على سائر الأراضي ، فلما زال عنها صارت كغيرها .

والحق أنها وإن كان أصلها التشبيه فقد تجيء لتحقيق مضمون ما بعدها[1] كما في البيت المذكور ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [القصص:٨٢] .

ومنها أن تكون للتقريب ، وجعلوا منه قولهم : « كأنك بالفرج آتٍ »[2] و « كأنك بالشّتاء مقبل » وخُرِّجت على حذف مضاف[3] والتقدير : كأن زمانك بالفرج آت ، وكأن زمانك بالشّتاء مقبل ، ولهم تأويلات أخرى ، والذي أراه أنه لا مانع من خروج "كأن" عن معنى التشبيه إلى غيره بحسب ما يقتضيه السّياق ، وهذا من سعة العربية ، ودقة أساليبها .

---

(١) الكتاب ٢/١٥٤ .

(٢) يُنْظَر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٤٨ ، ارتشاف الضرب ٢/١٢٩ ، الجني الداني ٥٧٣

(٣) الجني الداني ص ٥٧٤ ، مغني اللبيب ١/٢١٧ .

٢. العامل في سم "إن" هي.

هذه الأحرف السّتة الدّاخلة على المبتدأ والخبر تُسَمَّى الحروف الْمُشَبَّهَةُ بالفعل[١] ؛ لشبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنىً ، أما اللفظ فكونها على ثلاثة أحرف ، ومبنية على الفتح ، وتلحقها نون الوقاية ، وملازمة للأسماء.

وأما المَعْنى فمن حيث إن بعضها يدل على المصدر ، وإن معانيها معاني الأفعال ، كأنك قلت : حَقَّقْتُ ، وَأَكَّدْتُ ، وتَمَنَّيْتُ ، وشَبَّهْتُ ، وَاسْتَدْرَكْتُ ، وَتَرَجَّيْتُ ، ولها بالمتعدي منه شبه خاص من جهة أنها تطلب شيئين كطلبه لشيئين .

ولشبه هذه الأحرف بالفعل الماضي أُعملت في الأسماء المتمكنة نصبا ورفعا ، غير أنه قُدِّمَ منصوبها على مرفوعها لقوة الشّبَهِ فَجُعِلَ عملها قويا بأن قُدِّمَ المنصوب على المرفوع ، وذلك أن الفعل يرفع ثم ينصب ، ولقوته في العمل تُصُرِّف في معمولاته بالتقديم والتأخير .

وقيل إن تقديم المنصوب للفرق بينها وبين الفعل[٢] ؛ لأن عملها فرع عن عمل الفعل ولو عملت كعمله لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول[٣] .

وقد اتَّفق النحويون على أن هذه الأحرف تنصب الاسم ، وأنها هي العاملة فيه النصبَ[٤] ، نقل إجماعهم على ذلك غير واحدٍ ، يقول أبو حيان : «وقوله : الناصبة الاسم ، هذا لا خلافَ فيه ، وأنّها هي العاملة النصب في الاسم »[١] .

---

(١) الأصول ٩٢/١ ، المفصل ص ٣٨٩ .

(٢) يُنْظَر: الأصول لابن السّراج ٢٣٠/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ ، تعليق الفرائد للدماميني ١٧/٤.

(٣) هذا الأصل مبثوث في الإنصاف للأنباري فهو يحتج به كثيراً يُنْظَر: ١٦٠/١ ، ١٧٦ ، ٢٢٩ ، ٣٦٧ ، والأصول لابن السّراج ٤٤٧/٣ .

(٤) الكِتاب ١٣١/٢ ، المقتضب ١٠٩/٤ ، الأصول ٢٢٩/١ ، الجمل ص ٥١ ، الإيضاح

ويقول ابن هشام ناقلاً إجماعهم : « وأن تقول في "إن" المكسورة الهمزة المشـددة النون : حرف تأكيد تنصب الاسم اتفاقا ، وترفع الخبر على الأصح ، وتزيد على ذلك في "أن" المفتوحة الهمزة المشددة النون : مصدري ، فتقول : حرف توكيد مصـدري ينصب الاسم اتفاقا »[٢].

وحكى الإجماع أيضاً الشّيخ خالدّ الأزهري بقوله شارحاً قول ابـن هشـام : « الدّاخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ (اتّفاقاً ، بشرط أن يكون مذكوراً غير واجب الابتداء أوالتصدير) ويسمى اسمها »[٣]

ونقل اتّفاقهم السّيوطي بقوله : «ولا خلافَ بين الفريقين أنّها الناصبة للاسم »[٤] ، ونقله في موضع آخر عن ابن هشام [٥] .

أما الخبر فقد اختلفوا في رافعه ، فقال البصريون إنه مرفوع بها أيضـاً[٦] ، أمـا الكوفيون ووافقهم السّهيلي[٧] ، فقالوا إنّها لم تعمل فيه شيئاً بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها ، ولكلٍّ حجّةٌ ليس هذا موضعَ بسطها .

وورد عن بعض العرب نصب الجزأين بعد هـذه الأحـرف ، كمـا في قـول الشّاعر[٨]:

العضدي ص ١١٥ ، النُّكَت للشَّنْتَمَريّ ٥١٧/١ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٤٢٥/١ .

(١) التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦/٥ ، ارْتشَاف الضَّرَب له ١٢٣٧/٣ .

(٢) موصل الطلاب ص ١٦٥ .

(٣) التصريح على التوضيح ٧/٢ ، أوضح المسالك ٣٢٥/١ .

(٤) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٤٣١/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢٧٢/١ . الخلاف في الأصول ص١٧٤ . الاسفراييني ص١٥٦

(٦) الكِتَاب ٢٨٧/١ ، المقتضب ١٠٩/٤ ، مجالس العلماء ص ١٠٣ ، الأصـول ٢٣٠/١ ، المفصل ص ٢٧ ، أسرار العربية ص ١٥٠ ، الإنصاف ١٧٦/١ ، التبـيين ص ٣٣٣ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ١٠٢/١ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ٦/٥ .

(٧) نَتَائج الفِكر للسُّهَيليّ ص ٣٤٢ .

(٨) هو عمر بن أبي ربيعة ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٤٢٤/١ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتأتِ ولْتكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إن حُرَّاسَنا أُسْدَا

وقول الآخر[١] :

يا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبَا رَواجِعَا   إذْ كُنْتُ في وَادي العَتيقِ رَاتِعاً

وأوّلوا ما ورد من ذلك منصوباً على أنه حالٌ وخبر "إن" وأخواتها محذوف ، يقول سِيبَويه : ((كأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ))[٢] ،على حد قول الشّاعر[٣]:

ألا لَيْتَ شعري هل تعود رَواجِعَا   ليالي الصِّبَا من بعد ما قد تولتِ

ومذهب الكسائي أنه منصوب بـــ "كان" المحذوفة ، وخصّه الفراء بـــ "ليت "[٤] وقيل إنه لغة لبعض العرب[٥] ، وإذا صَحَّتِ اللغة بنقل الأئمة الثقات فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد[٦] ، بل تحفظ ولا يقاس عليها ، ولو سار النَّحويون على هذه القاعدة لانتفى كثير من الخلاف الذي مردّه بعض اللهجات المسموعة عن قبائل العرب .

للأنْباريّ ١/١٧٦ ، شَرح الكافيَة الشّافية ٥١٨/١ ، شَرْح التَّسْهيل ٩/٢ ، البحر المحيط ٤٤٠/٤ ، التّذْييل والتّكْميل ٢٧٨/٤ ، ٢٧/٥ ، هَمْـع الهَوامِـع ٤٣١/١ ، الخزانـة ١٦٧/٤ .

(١) هو العجاج ، ملحق ديوانه ٣٠٦/٢ ، الكِتَاب ١٤٢/٢ ، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، الأصول ٢٤٨/١ ، معاني الحروف ص ١١٣ ، دلائـل الإعجـاز ٣٢١ ، النكـت ٥١٧/١ ، المفصل ص٣٦٠ ، المستقصى في الأمثال ٣٠٢/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/١ ، مُغْني اللَّبيب ص٥٥ ، الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٣٠ ، خزانة الأدب١٠/٢٣٤.

(٢) الكِتَاب ١٤٢/٢ .

(٣) معجم الأدباء ٣٧٣/٢ .

(٤) مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ٤١٠/١ ، المفصل ص٣٦٠ ، التوطئة ص ٢٣٩ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/١ ، ١٩٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١ ، شرح الكافية الشـافية ٥١٦/١ ، تسهيل الفوائد ص ٦١ ، شرح التسهيل ٩/٢ ، شرح المفصل ٨٤/٨ .

(٥) طبقات فحول الشعراء٧٨/١ ، شرح جمل الزجاجي٤٢٤/١ ، ارْتشَاف الضَّرَب ٢٦/٥ .

(٦) يُنْظَر: الجنى الداني ص ٥٣٢ ، أوضَح المسَالك ١٠٦/٢ ، مُغْني اللَّبيب ص ٣٧٧ .

٣. أصل "لعل" وزيادة اللام الأولى فيها .

ذهب جمهور النّحويين إلى أن أصل "لعلّ" علّ ، وأن اللامَ التي في أولها زائدة للتوكيد[١] كما زيدت في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ ﴾[الفرقان:٢٠] في قراءة من فتح همزة "إن" [٢].

وقد نقل الزجاجي الإجماع على ذلك بقوله : « أجمع النحويون على أن أصل "لعل" علّ ، وأن اللام في أوله مزيدة ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٣] :

يَا أبَتَا علّكَ أو عَسَاكا

وقال آخر[٤] :

عَلَّ صُروفَ الدّهْرِ أو دُولاتِها   يُدِلْنَنَا اللَّمّةَ من لماتِها

قالوا : فلو كانت اللام أصلية في أوله لم يجز حذفها ؛ لأن المعنى بها كان يكمل »[٥].

---

(١) الكتاب ٦٧/٢ ، المقتضب ٧٣/٣ ، اللامات ص ١٣٥ ، الأصُول لابن السّراج ٢٢٠/٢ ، الإنصَاف للأنْباريّ ٢١٩/١ ، التبيين ص ٣٦٠ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٨/٨ ، الجنى الداني ص ٥٧٩ ، التَّذْييل والتَّكْميل لأبي حيَّان ١٧٦/٥ .

(٢) هي قراءة سعيد بن جبير ، تفسير القرطبي ١٣/١٣، شَرح الكَافيَة للرَّضي ١٢٧٢/٤ (الجامعة) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٨٧/٨ ، البحر المحيط ٤٤٩/٦ ، الإتقان ٤٩٩/١ ، اللسان ٣٢/١٣ ، روح المعاني ٢٥٣/١٨ .

(٣) هو رؤبة ، وصدره : تَقُولُ بِنْتِي قَد أنى إنَاكَا ، ملحق ديوانه ص ١٨١ ، الكِتاب ٣٧٥/٢ ، المقتَضَب للمُبَرِّد ٧١/٣ ، الأصُول لابن السّراج ٣٨٧/٢ ، الخصائص ٩٦/٢ ، سرّ صِناعة الإعْرَابِ لابنِ جنّيّ ٤٩٣/٢ ، اللُّبَاب للعُكْبَريّ ٣٧١/٢ ، الإنصَاف للأنْباريّ ٢٢٢/١ ، مُغْني اللّبيب لابن هشَام ص ٢٠١ ، اللسان ٤٧٣/١١ .

(٤) مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ٩/٣، ٢٣٥ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ ٤٠٧/١ ، الخصائص ٣١٦/١ ، الإنصَاف ٢٢٠/١ ، لمع الأدلة ص ٨٢ ، رصف المباني ص٣٢٢، الجنى الداني ص ٥٨٤.

(٥) اللامات ص ١٣٥ .

والحق أن حكاية الإجماع غير صحيحة بل الخلاف فيها مشهورٌ ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن "لعل" بسيطة غير مركبةٍ ، واللام فيها أصلية غير زائدةٍ ، وأما "علّ" فلغة أخرى غير "لعلّ" ، ورجح هذا المذهب ابن السّراج[1] ، والذي أراه أنهما لغتان ، ولا ينبغي أن يوجد خلافٌ في المسألة ، فهذه لغة لقوم وتلك لآخرين ، وقد استدل البصريون بما ينبغي أن يكون دليلاً عليهم وهو كثرة استعمال العرب لها مجردةً من اللام ، وقد تعددت لغات "لعل" حتى وصلت إلى العشر[2] ، وهي : "لعل" ، "لَعَلْنَ" ، "لَعَنَّ" ، "لَغَنَّ" ، "رَعَنَّ" ، "عَنّ" ، "غَنّ" ، "لَغَلّ" ، "غَلَّ" "لأنّ".

وفي "لعل" لغةٌ أخرى من جهة عملها فقد روي الجر بها ومنه قوله[3]:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ ثانيا لَعَلَّ أبي الْمِغْوَارِ منك قَرِيبُ

والجر بـ "لعلّ" لغة بني عُقَيلٍ[4] .

وقد اسْتُشْكِل الجرّ بها من جهة كون الْجَرِّ مُخْتَصاً بالحروف ، وهي إنما رفعت الخبرَ لمشابهتها الأفعال ، ولم يثبت في العربية أن حرفاً عَمِل عملَ الحروف والأفعال في حالة واحدة ، وأيضا لا مُتَعَلَّقَ لها هاهنا لا ظاهرا ولا مُقَدَّرًا ، ولا بُدَّ للجارّ من مُتَعَلَّقٍ

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٢٢٠/٢ ، و يُنْظَر الخلاف في المسألة في المراجع السّابقة .

(٢) تنظر مع شواهدها في التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٧٧/٥ .

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي ، النوادر ص ٢١٨ ، الأصمعيات ص ٩٦ ، اللامات ص ١٣٦ ، كتاب الشعر ٧٥/١ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٦١/١ ، رصف المباني ص ٤٣٦ ، المغني ص ٣٧٧ و ٥٧٦ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٨١/٥ ، المقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ، التصريح ٢١٣/١ ، شرح الأشموني ٢٠٥/٢ ، خزانة الأدب ٤٢٦/١٠ .

والرواية في الأصمعيات : "لَعَلَّ أبا المغوار" ، ولا شاهد فيه حينئذٍ ، بل هو جارٍ على اللغة المجمع عليها .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٢٣/١ ، النوادر لأبي زيدٍ ص ٢١٨ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٤٧/٢ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيَّان ١٨٠/٥ .

وعليه فاسْمُ "لَعَلَّ" في البيت وما أشبهه ضميرُ الشّأن ، و"أبي المغوار" مجرورٌ بلام محذوقة أبقي عملها ، وحذفت لتوالي اللامات ، أي : لَعَلَّهُ لأبي المغوار منك جـوابٌ قريبٌ ، أو هو على تقدير مضاف محذوفٍ ، أي لعل جواب أبي المغوار[١] .

ولا يخفى ما في هذه التأويلات والتخريجات من التكلُّف ، وحكاية الأئمة كـأبي زيد والأخفش وغيرهم أنها لغةٌ لبعض العرب مغنٍ عن كل ذلك ، قال الجزولي وأحسنَ : « وقد جرّوا بـ"لعل" منبهةً على الأصل »[٢] .

و نقل الزجاجي إجماعهم على اللغة المشهورة بقوله : « وللعرب فيهـا لغتـان ، المجمع عليها منها هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر »[٣] .

(١) يُنْظَر: شرح الجمل ٤٢٧/١ ، التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ١٨٣/٥ والمراجع السّابقة .

(٢) الجزولية ص ١٢٠ .

(٣) اللامات ص ١٣٦ .

٤. وجوب كسر همزة "إن" إذا وقعت بعد قسمٍ أضمر فعله ، أو ذكرت اللام بعدها .

من مواضع جواز كسر همزة إن وفتحها وقوعها بعد فعل قسمٍ لا لام بعده نحو : حلفتُ إن زيداً قائمٌ ، فكسر الهمزة على أنه جواب للقسم ، أما الفتح فعلى تقدير "على" ، و "أنّ" وما بعدها مؤولةٌ بمصدر معمول لفعل القسم "حلفت" بإسقاط الخافظ ، وعليه فليست جواباً للقسم ؛ لأنها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة[١].

ويجب كسر الهمزة بإجماع النحويين[٢] بعد القسم في صورٍ ثلاثٍ :

الأولى : أن يضمر فعل القسم وتذكر اللام نحو : والله إن زيداً لقائم .

الثانية : أن يضمر فعل القسم ولا تذكر اللام بعده نحو : والله إن زيداً قائمٌ .

الثالثة : أن يذكر فعل القسم وتذكر اللام نحو : حلفت إن زيداً لقائم .

فتحصل مما سبق وجوب كسر الهمزة إذا ذكرت اللام بعد القسم ، أضمر الفعل أو أظهر ، وكذا إذا لم تذكر اللام والفعل معاً .

وقد نقل ابن هشام إجماع النحويين على ذلك بقوله معدداً مواضع جواز الفتح والكسر : « الرابع : أ ن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله[٣] :

---

(١) يُنظَر: الجمل للزجاجي ص ٧٠ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٤٦١/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٤/٢ .

(٢) يُنظَر: الكِتَاب ١٤٦/٣ ، المقتضب للمبرد ١٠٧/٤ ، الأصُول ٢٦٣/١، المرتجل لابن الخشاب ص١٧٣ ، كشف المشكل للحيدرة اليمني٣٥٣/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٦٨/١ ، اللباب للعكبري ٢٢٥/١ ، التخمير للخوارزمي ٤٥/٤ ، التوطئة للشلوبين ص٢٤٠ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ٤٦٠/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٨٤/١، شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٤ ، الجنى الداني للمرادي ٤١٣ ، أوضَح المسَالك ٣٣٦/١ ، هَمْع الهَوامِع ١٦٦/٢ .

(٣) هو رؤبة كما في ملحق ديوانه ١٨٨ ، معاني القرآن للفراء ٧٠/٢ ، شرح التسهيل ٢٥/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٢٣١/١ ، لسان العرب ٤٥٠/١٥ "ذا"، الجني الداني

أو تحلِــفي بربِّــكِ العَــلِيِّ أنّي أبُــو ذَيَّالِــكَ الصَّبــيِّ

فالكسر على الجواب ، والبصريون يوجبونه ، والفتح بتقدير "على" ، ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعا نحو : والله إن زيداً قائمٌ ، و حلفتُ إن زيداً لقائم »[1].

ونقل عن ابن كيسان أن الكوفيين يجوزون الوجهين مع ترجيح الفتح إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو : والله إن زيداً قائمٌ ، وأن أبا عبد الله الطــوال[2] منــهم يوجبه[3] ، والقول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه ؛ ولعدم سماع الفتح حكى ابن هشام في التوضيح الإجماع على تعين الكسر في الصور الثلاث[4] ، يقول الشّيخ خالدّ الأزهري مدافعاً عن حكاية ابن هشام الإجمــاع : « وهــذا [أي الخلاف المنقول عن الكوفيين] لا يقدح في دعوى الإجماع السّابقة عن العرب ؛ فإن الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماعٌ بذلك »[5] .

ونسب الرضي إلى المبرد جواز فتح الهمزة بعد القسم ، وليس بصحيح ، يقول : « أمّا "إن" فتكون صلةً للقسم ؛ لأنك تقول : والله زيدٌ منطلقٌ ؛ لانقطــاع المحلــوف عليه من القسم ، فإنك قلت : (والله إن زيداً منطلقٌ) اتصل بالقسم ، وصارت "إن" منزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لزيدٌ خيرٌ منك »[6] ، فكلامه صريحٌ في وجوب

---

٤١٣ ، أوضَح المسَالك ٣٤٢/١ .

(١) أوضح المسالك ٣٤٢/١ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوال ، النحوي ، من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، حدّث عن الأصمعي ، وسمع منه أبو عمرو الدّوري المقرئ ، كان حاذقاً في العربيــة ، توفي سنة ٢٤٣ . بغية الوعاة ٥٠/١ .

(٣) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص٢٣٠ .

(٤) يُنْظَر: التصريح ٣٨/٢ ، شرح الأشموني ٤٠٥/١ .

(٥) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٣٨/٢ .

(٦) المقتضب ١٠٧/٤ .

كسر الهمزة بعد القسم ، فإذا كان هذا ما نسب إلى المبرد مع وجود كتابه فينبغي الشّك فيما نسب إلى الطّوال وبعض الكوفيين من ترجيح الفتح على الكسر .

ويسند إجماع النحويين إجماع القراء على كسر الهمزة مع عدم اللام[1] في قوله تعالى : ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ ﴾ [الدّخان:١-٣] وقوله تعالى : ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣ ﴾[الزخرف:١] ، ومع اللام في قوله تعالى : ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ ﴾[يس:١-٣] .

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢/٢٥ .

٥. كسر همزة "إن" بعد القول .

من المواضع التي يجب فيها كسر همزة "إن" إذا كانت بعد القول[١] إن قُصد به الحكاية ، لا الاعتقاد العام للظن والعلم فإنها تُفتح حينئذٍ كما تُفتح بعد العلم والظّن ، وذلك نحو : أتقول أن زيداً عاقلٌ ، أي : أتظنّ .

وإنما لزم كسرها بعد القول الذي بمعنى الحكاية لأنه ابتداءٌ للكلام المحكي ، ولأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملةً ، وحيث وجبت الجملة وجب الكسر ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾[مريم:٣٠] .

وقد حكى الزجاج إجماع النحويين على وجوب الكسر بعد القول ، يقول في قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ ﴾[البقرة: ٦٨] : « ما بعد القول من باب "إنّ" مكسورٌ أبداً ، كأنك تذكر القولَ في صدرِ كلامكَ ، وإنما وقعت في كلام العربِ أن يحكى بها ما كان كلاماً يقوم بنفسه قبل دخولها فيؤدي مع ذكرها ذلك اللفظ ، تقول : قلت : زيدٌ منطلقٌ ، كأنك قلت : زيد منطلقٌ ، وكذلك : إن زيداً منطلقٌ ، لا اختلافَ بين النحويين في ذلك »[٢] .

ونقل الفراء إجماع القراء على كسر همزة "إنّ" من قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا ﴾ [الجن:١] يقول : « وقد اجتمع القراء على كسر "إنا" في قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا ﴾ »[٣] .

---

(١) الكتاب ٤٧١/١ (١٤٢/٣) ، المقتضب ٣٤٨/٢ ، الأصول لابن السّراج ٢٦٣/١ ، اللُّباب للعُكبَريّ ٢٢٥/١ ، التبيان له ٢٧٠/٢ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١٢٤٥/٤ (الجامعة) ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٣٣٦/١ ، شرح قطر الندى له ص ١٦٣، شرح الشذور ص ٢٦٧، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٣٥٣/١ ، التصريح ٢٦/٢ .

(٢) المعاني ١٥١/١ .

(٣) مَعَاني القُرآن للفرَّاء ١٦١/٣ .

وليس من المحكي بالقول قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۝ ﴾[يس:٧٦] فقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ ﴾ ليس من قولهم ، وإلا لما حزن الرسول ﷺ وإنما جيء به لبيان السّبب في أنه لا يحزنه قولهم ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس:٦٥] ، ولذلك كان الوقوف واجباً عند ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ حتى لا يظن السّامع أن ما بعده محكي بالقول .

الباب الرابع

الجملة الفعلية

الفصل الأول
مبنى الفعل ومعناه

منع دخول "أل" على الفعل .

"أل" تكون اسماً موصولاً بمعنى "الذي" ، تدخل على اسم الفاعل والمفعول[١] ، وأمّا دخولها على الفعل المضارع فخصه جمهور النحويين بالضّرورة[٢]، بل نقل عبد القاهر الجرجاني الإجماع على تخطئة ذلك يقول : « وكل واحد من الألف واللام والتنوين دليلٌ على الاسمية ، لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء فأما ما أنشده شيخنا[٣] عن أبي زيد من قول الشّاعر[٤] :

---

(١) الأصول لابن السّراج ٢/٢٢٣،٢٧٠ ، الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٥٤ ، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ٦٩٨ ، شَرح الجمل لابن عصْفور ١/١٧٨ ، التوطئة للشلوبين ص١٦٨، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١/٢٠٠ .

(٢) يُنْظَر : معاني الحروف للرماني ص ٦٨ ، يقول : « وهذا من أقبح الضرورات ، ولا يجوز استعماله في سعة الكلام » ، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/١٧٥ قال : « وهذا الشذوذ بمنزلة "اليجدع" لا يعرج عليه » ، التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٧٠ ، الإنصَاف ١/٣١٦ ، ٢/٥٢٣ ، شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ١/٢٩٩ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/١٤٣ ، شَرح الكَافية للرَّضي ١/٤٤ يقول: « شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر » ، وخزانة الأدب للبغدادي ١/٣١ .

(٣) يعني أستاذه أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ، ابن أخت أبي أبي علي الفارسي ، يُنْظَر : أنباه الرواة ٢/١٨٨ ، شذرات الذهب ٣/٣٤٠ .

(٤) البيان منسوبان لذي الخِرَق الطهوي ، شاعر جاهلي يُنْظَر : نوادر أبي زيد ص ٦٦، الأصول ١/٥٧ ، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/١٧٥ ، المخصص ٢/١٢١ ، اللامات للهروي ص٣٥، الإنصاف ١/١٥١ ، ٣١٦، شرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣/١٤٤ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٩٩ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٧٢ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٦٢ ، الخزانة للبغدادي ١/٣١ ، ٥/٤٨٢ .

يَقُولُ الخَنى وأَبْغضُ العُجْمِ ناطقاً إلى رَبِّنا، صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّع
وَيُسْتَخْرَجُ اليربُوعُ مِنْ نَافِقَائِــه وَمِن جُحْرِهِ بالشّيحَةِ اليُتَقَصَّــع

فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً ، وإنما جاء به على معنى الذي يجدع ...واستعمال هذا خطأ بإجماع »[١] .

ونقل الاتفاق على أن ذلك مخصوص بالشّعر أبو حيان بقوله : « لا خلافَ نعلمه أنّ وصلَ "أل" بالمضارع يختصّ بالشّعر »[٢]

وقد نقل ابن هشام عن عبد القاهر الجرجاني الإجماع على أن دخولها عليه في الاختيار خطأ ، ونقلُه يدل على موافقته عليه يقول : « قد توصل "أل" بالمضارع في الضّرورة كقوله[٣]:

ما أنتَ بالحكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأي والجَدَلِ

... وذلك من الضّرائر غير المستحسنة ، وقال ابن السّراج[٤] : وهو من أقبح الضّرورات ، وقال الجرجاني : استعمال مثل هذا خطأ بإجماع ، يعني في النثر »[٥] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/٧١ــ٧٢ .

(٢) التّذْييل والتّكْميل لأبي حيّان ٣/٦٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢/٥٢١ ، والمقرب ١/٦٠ ، وشرح التسهيل ١/٢٢٥ ، وتوضـيح المقاصد ١/٣٥ و ٢٢٦ و ٢٣٩ ، والمساعد ١/١٥٠ ، وتعليـق الفرائـد ٢/٢١٤ و ٢١٧ ، والمقاصد النحوية ١/١١١ و ٤٤٥ ، والتصـريح ١/٣٨ و ١٤٢ ، والهمـع ١/٢٩٤ ، وشرح الأشموني ١/١٥٦ و ١٦٥ .

(٤) الأصُول لابن السّراج ١/٧٥ .

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٥٤ وقال في شرح شذور الـذهب ص ١٧ : « فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق :

ما أنت بالحكمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

قلت : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع » .

وحكاية الإجماع هنا غير مسلّمة فقد ذهب بعض الكوفيين[١] والأخفش[٢] وابن مالك[٣] إلى جواز دخول "أل" على المضارع في الاختيار ولم يقصروه على الضّرورة .

وابن هشام مطّلع على هذا الخلاف وإنما نقل الإجماع تقوية لما ذهب إليه ، وهو الصحيح ، أما مذهب ابن مالك فمبني على تفسيره للضرورة بأنها ما لا يمكن للشاعر العدول عنه يقول : « وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضّرورة ، لتمكّن قائل الأوّل أن يقول :

مَا أنْتَ بالحَكَمِ المرضى حُكُومَتُهُ ... فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار »[٤] .

ولكنه مع ذلك يرى أن وصل "أل" بالمضارع لم يقع إلا في الشّعر ، يقول : « وقد وصلت بالفعل المضارع ، ولم يقع ذلك إلا في الشّعر »[٥] فرجع قوله إلى قول الجمهور .

وأما الأخفش فليس كلامه صريحاً في جواز ذلك في الاختيار يقول في "اليجدّع" : « أراد: الذي يُجدَّعُ، كما تقول : هو الْـيَضْرِبُكَ، تريد هو الذي يضربك »[٦] ، قال

---

(١) توضيح المقَاصد للمُراديّ ٣٤/١ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْباريّ ٥٢١/٢.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٥٥ .

(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٠٢/١ .

(٤) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٠٢/١ ، قال البغدادي : « وهو فاسد...والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أو لا » الخزانة ٣١/١ وهذا هو رأي جمهرة النحويين في تفسير الضرورة . وقد بسط الرد على ابن مالك الإمام الشاطبي في شرحه على الألفية ، وفيه : « وما ذهب إليه باطل من وجوه ، أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة...» ، و يُنْظَر : الخصائص لابن جني ٣٠٣/٣.

(٥) شَرح الكافيَة الشَّافية لابن مالك ٢٩٩/١ .

(٦) الصحاح للجوهري (جدع) .

ابن هشام : « وظاهره أن الأخفش يجيزه في الكلام »[1]، والذي يظهر لي أن قولـــه : كما تقول : اليضربك إنما هو للتوضيح ، ولا يفهم منه إجازته في الاختيار .

(١) تخليص الشواهد ص ١٥٥ .

٦٨- "أنْ" المصدرية تدخل على الماضي وتغير معناه إلى الاستقبال .

"أنْ" حرفٌ متعدد الدّلالة[١] فتكون مصدريةً ناصبة للفعل المضارع نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[البقرة:١٨٤] ، ومخففةً من الثقيلة ومدخولها فعلٌ مشاكل لها في التحقيق[٢] كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[المزمل:٢٠] ، ومرادفةً لـ "أي" و "إذا" المفسرتين كقوله تعالى : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾ [ص:٦] ، كما تكون زائدةً كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف:٩٦] .

وهي مشتركة أيضاً في الدّخول على الأفعال الثلاثة : المضارع ، والماضي ، والأمر .

وتكون اسماً في قولهم : أنْ فعلتُ ، بمعنى : أنا فهي ضمير للمتكلم ، وفي أنتَ وأخواته ، فالضّمير فيها هو أنْ على رأي الجمهور[٣] .

والذي يعنينا هنا المصدرية ، ولاسيما الدّاخلة على الماضي وأثرها في زمنه وموقعه وإليك البيان :

أولاً : جواز دخول "أنْ" على الماضي نحو : أعجبني أنْ قمت ، قال تعالى : ﴿ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ ﴾ [هود:٦٩] وقد نقل الإجماع على جواز دخولها عليه الأزهري قال : « وتدخل على الماضي باتفاق »[٤] .

---

(١) يُنْظَر: الأصُول لابن السّراج ٢٣٧/١ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ لابنِ جنّيّ ٦٨١/٢ ، مُغْني اللّبيب ص٤١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٥٩ وما بعدها .

(٢) المفصل ص٣٩٧ .

(٣) المغني ص ٤١ ، الجنى الداني ص ٢١٥ .

(٤) العوامل المائة للجرجاني وشرحها للأزهري ص ٢٠٤ . و يُنْظَر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للأربلي ص١٩٣ ، والبحر المحيط لأبي حيان ١١٨/١ ، ١٢٢/٥ ، المغني ص٤٣ ، توضيح المقاصد للمرادي١٨٥/٤ .

وقال : « و "أنْ" هذه هي الدّاخلة على الفعل الماضي في نحو : أعجبني أن صمت ، بدليل أنها تؤوَّل بالمصدر أي : صيامك ، لا "أنْ" غيرها خلافا لابن طاهر في زعمـــه أنها غيرها محتجا بأن الدّاخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل علـــى غـــيره كالسّين ، ونقض بـــ "إنْ" الشّرطية فإنها تدخل على المضـــارع وتخلصـــه للاســـتقبال وتدخل على الماضي باتفاق »[١] .

ثانياً : أنها إذا دخلت على صيغة الفعل الماضي غيِّر فيه زمنه مـــن المضـــي إلى الاستقبال ، لا أنه كان على صيغة المستقبل فحولته إلى لفظ الماضي .

وقد نقل الإجماع على ذلك السّيوطي بقوله : « لا خلاف أن الماضي بعـــد "أنْ" غير فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي »[٢] .

والقول بتغيُّر زمن الفعل الماضي إلى المستقبل أوجه ؛ إذ لا حاجة إلى القول بتغير صيغة المضارع إلى لفظ الماضي ؛ لأنه لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعـــدها [٣] ، وقـــد وصلت بالفعل الماضي المتصرف في مواضع تجاوزت الأربعين في القـــرآن الكـــريم[٤]، وهذا هو الفرق بين "أنْ" و بين "لم" و "لما" حين قالوا بأن الماضي غـــيرت صـــيغته إلى المضارع ؛ لامتناع وقوع صيغة الماضي بعدهما .

---

(١) موصل الطلاب ص ١٢٠ ، شرح العوامل المائة للأزهري ص ٢٠٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ٣٠٣/٢

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٠٣/٢ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ٣٥٠/١/١ .

٦٩- جواز دخول نون التوكيد الثقيلة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة .

نون التوكيد لا تخلو من أن تكون مثقلةً أو مخففةً ، وكلتاهما مما يختص بالدّخول على الفعل المضارع ، ويخلصانه إلى زمن المستقبل ، وهل هما متساويان في درجة التوكيد أو بينهما خلاف ، بكلٍ قال جماعة من أهل العلم[١] ، يقول سِيبَويه عن الخليل : « فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً »[٢] .

و كل موضع تدخله نون التوكيد الثقيلة يجوز دخول الخفيفة عليه إلا فعل الاثنين وجماعة النسوة فقد اختلف النّحويون في دخول نون التوكيد الخفيفة عليهما على قولين :

الأول : أنه يجوز دخولها على ما ذكر ومثاله بعد ألف الاثنين : اكتبانْ ، و بعد نون النسوة : اكتبنانْ ، وقال بهذا القول يونس من البصريين ، والكوفيون إلا الكسائي[٣] .

قال سِيبَويه : « وأمَّا يونس وناس من النّحويين[٤] فيقولون : اضرِبَانْ زيداً ، واضْرِبْنَانْ زيداً ، فهذا لم تقله العربُ ، وليس له نظيرٌ في كلامها ، لا يقع بعدَ الألفِ ساكنٌ إلا أنْ يُدغَم »[٥] .

الثاني : لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين لأن دخولها يؤدي إلى التقاء السّاكنين على غير حده[١]، وعليه البصريون والكسائي من الكوفيين .

---

(١) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْباريّ ٦٥٣/٢ .

(٢) الكتاب ٥٠٩/٣ .

(٣) يُنْظَر: الكتاب ٥٢٧/٣ ، المقتضب للمبرد ٢٤/٣ ، الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٣٢٣ ، الحجّة له ٢٩٤/٤ ، النُّكَت للأعْلَم الشَّنْتَمَريّ ٩٦٧/٢ ، الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْباريّ ٦٥٠/٢ ، شرح المفَصَّل لابن يعيش ٣٨/٩ ، شَرح الكافية للرَّضي ٤٩٢/٤ ، البحر المحيط ١٨٧/٥، أوضح المسالك مع التصريح ١٩٥/٤ .

(٤) يعني الكوفيين .

(٥) الكتاب ١٥٧/٢ (٥٢٧/٣ هارون) .

قال أبو علي الفارسي : « وكلُّ موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخلــه إلا في فعل الاثنين ، وفعل جماعة النِّساء فإنَّها لا تدخل في هذين الموضــعين في قــول عامَّــة النحويين ؛ لما يلزم من التقاء السَّاكنين على غير حدِّه في أكثر كلامهم »(٢) .

هذا موجز الخلاف في دخول نون التوكيد الخفيفة على فعــل الاثــنين وجماعــة النسوة ، أمَّا دخول نون التوكيد الثَّقيلة عليهما فاتفق النحويون على جوازه حكــى الإجماع عليه ابن هشام قال : « وأما الشَّديدة فتقع بعدها[أي ألف الاثــنين] اتفاقــا ويجب كسرها كقراءة باقي السَّبعة : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ [يونس:٨٩] »(٣) .

وكذا الأنْبَاريّ بقوله : « أجمعنا على أنّ النون الثّقيلةَ تدخل على هذين الموضعين »(٤). ويعني بقوله : "أجمعنا" البصريين والكوفيين .

وإذا دخلت النون على فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبل النون وكسرت النون لئلا يجتمع ساكنان ، نحو : لا تكتبانِّ ، و يفصل بينها وبين نون النسوة بألف تخفيفــاً لئلا تتوالى الأمثال ، فيقال : اضربْنَانِّ زيداً يا نسوة(٥) .

قال سِيبَويه : « فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألفُ الــتي قبلــها ، وذلك قولك : لا تفْعَــلانِّ ذلــك ، و﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [يونس:٨٩] وتقول: افعَلانِّ ذلك ، وهل تفْعَلانِّ ذلك ...وإذا أدخلت الثقيلةَ في فعلِ

---

(١) يُنْظَر: ما سبق من المراجع و الحجة لأبي علي الفارسي ٢٩٤/٤ .

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٣٢٣ .

(٣) أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١١١/٤ .

(٤) الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ٦٥٠/٢ .

(٥) يُنْظَر: الأصول ٢٠١/٢ ، الحجة ٢٩٣/٤ ، الإيضاح ص ٣٢٣ ، اللمع ص ٢٧٥ ، شرح ابن الناظم للألفية ص٦٢٩ ، جواهر الأدب للأربلــي ص ٢٩٢ ، شَــرح الكافيــة للرَّضــي ٤٩١/٤، رصف المباني ص ٣٣٧ ، أوضح المسالك مع التصريح ١٩٥/٤ ، توضــيح المقاصــد والمسالك ١١٢/٤ ، هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٥١٥/٢ .

جميع النساء قلت : اضرِبْنَانِّ يا نسوة ، وهل تَضْرِبْنَانِّ ، ولِتَضْرِبْنَانِّ ؛ فإنما ألحقت هذه الألفُ كراهيةَ النُّونات »[١] .

وروى ابن جنّي عن ابن مهدية الأعرابي : « اخْسَأْنَانِّ عنِّي »[٢] .

---

(١) الكتاب ١٥٦،١٥٧/٢ (هارون ٥٢٣،٥٢٦/٣)

(٢) اللمع ص ٢٧٥ .

٧٠- جواز توكيد فعل الأمر بالنون .

فعل الأمر يجوز توكيده بالنون مطلقاً بدون شرط ، وهو شائعٌ كثير[١] ، سواء أكان الأمر حقيقياً نحو : اضربَنَّ زيداً ، وكما في قول الشّاعر[٢] :

استقْدِرِ اللهَ خيراً وارضينَّ به ... فبينما العُسْرُ إذْ دارت مياسيرُ

حيث دخلت نون التوكيد الثقيلة على فعل الأمر "ارضين" ، أم مفيداً الدّعاء كما في قول عبد الله بن رواحة :

فأنْزَلَـنْ سـكـينـةً علينـا ... وثَبِّـتْ الأقـدامَ إنْ لاقيـنا

فقد أكد فعل الأمر "أنزلن" بالنون الخفيفة والمقصود الدّعاء .

ولكثرته وشهرته نقل الإجماع عليه ابن هشام بقوله في معرض ردّه على ابن طاهر : « والجواب عن الأول[٣] أنه منتقض بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال[٤] وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشّرط فإنها أيضاً تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق »[٥].

قال سِيبَويه : « فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي ، وذلك قولك : لا تفعلنّ ذاك ، واضربَنَّ زيداً ...فأما الأمر والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون وإن شئت لم تدخل »[٦].

---

(١) جواهر الأدب للإربلي ص ٢٩٤ .

(٢) البيت لعنبر بن لبيد العذريّ ، الكتاب ٥٢٨/٣ .

(٣) أي من دلِيلَي ابن طاهر في عدم دخول "أنْ" على الماضي والأمر ، وهو أنّ "أنْ" الداخله على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسّين وسوف .

(٤) يُنْظَر: شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٥/١.

(٥)مغني اللبيب ص٤٤ .

(٦) الكتاب ١٤٩/٢ (٥٠٩/٣) . و يُنْظَر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٣٢٣ ، اللمع لابن جنّي ص ٢٧٥ ، شرح ابن الناظم للألفية ص٦١٧ ، جواهر الأدب للإربلي ص ٢٩٢ ، الكافية لابن الحاجب وشَرحها للرَّضي ٤٨٤/٤، وشرح المفصل (التخمير)

ومع كثرة تأكيد فعل الأمر في الكلام وشهرته ، وكثرة ورود أفعال الأمر في القرآن الكريم حيث جاءت في (١٨٤٨) موضعاً لم يؤكد منها شيء بالنون في جميع القراءات العشرية المتواترة ، وكذا في الشّواذ الأربع المشهورة المكملة للأربع عشرة [١] ، وقد ورد توكيد فعل الأمر في أربع قراءات شواذ هي :

١ ــ قوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران:٣١].

قال أبو حَيَّان : « قرأ الزهري (فاتبعونّي) بتشديد النون ، فألحق فعل الأمر نون التوكيد وأدغمها في نون الوقاية ، ولم تحذف واو الجماعة تشبيهاً بـــ ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ [الأنعام:٨٠] ، وهذا توجيه شذوذ »[٢]

٢ ــ قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾ ﴾ [مريم:١١] .

قال أبو حيان : « وروى ابن غزوان عن طلحة (أن سبحنّ) بنون مشددة من غير واو وألحق فعل الأمر نون التوكيد الشّديدة »[٣] .

٣ ــ قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ [ق:٢٤] .

قال الزمخشري : « قرأ الحسن «أَلْقِيَنْ» بالنون الخفيفة ، ويجوز أن تكون الألف في ﴿ أَلْقِيَا ﴾ بدلاً من النون: إجراء للوصل مجرى الوقف »[٤] .

وقال أبو حَيَّان : « قرأ الحسن (ألقين) بنون التوكيد الخفيفة ، وهي شاذة مخالفة لنقل التواتر بالألف »[٥] .

للخوارزمي ١٨٣/٤ ، رصف المباني للمالقي ص ٣٣٧ ، أوضح المسالك مع التصريح ١٩٥/٤ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١١٢/٤ ، هَمْـع الهَوامِـع للسُّـيوطِيّ ٥١٥/٢ .

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، عضيمة ٤٦٢/٣/١ .

(٢) البحر المحيط لأبي حَيَّان ٤٤٨/٢ .

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١٦٧/٦ .

(٤) الكشاف للزمخشري ٣٨٧/٤ .

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ١٢٤/٨، القراءات الشاذة لابن خالويه ص١٤٤ ، المحتسب لابْن جنِّيّ ٤٠٨/٢ .

٤ ـــ قوله تعالى : ﴿ فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الفرقان:٣٦] .

قال أبو حَيَّان : « قرأ علي والحسن ومسلمة بن محارب (فدمراهم) على الأمـــر على الأمر لموسى وهارون ، وعن علي أيضاً وكذلك إلا أنه مؤكد بالنون الشّديدة »[1]

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٤٥٧ .

٧١- جواز دخول أدوات الشّرط على الفعل الماضي .

الأصل في أدوات الشّرط ألا تدخل إلا على فعل لم يقع فإن دخلت على فعل ماضٍ فلفظه ماضٍ ومعناه مستقبل ، يقول الفراء : « كان إنما خلقت للماضي إلا في الجزاء فإنها تصلح للمستقبل »[(١)] . فكان ماضية في اللفظ والمعنى ، إلا إذا وقعت في الشّرط والجزاء فإنها تكون ماضية اللفظ مستقبلة المعنى .

ويقول المبرد : « فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعةً لأنه يعربها ، ولا يعرب إلا المضارع » ثم قال : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ؛ لأن الشّرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب »[(٢)] .

ويقول ابن السّراج : « وإنّما يقع ما بعدها من الماضي في معنى المستقبل »[(٣)] . وقد جاء فعل الشّرط ماضياً في القرآن كثيراً [(٤)]، ولذلك حكى ابن هشام الإجماع على ذلك[(٥)] .

(١) معَاني القُرآنِ للفَرَّاء ١/١٨٠ .
(٢) المقْتَضَب للمُبَرِّد ٢/٥٠،٤٩ .
(٣) الأصول لابن السّراج ٢/١٩٠ .
(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٣/٢١٤ .
(٥) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٤٤ .

٧٢- توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب .

من المعلوم أن الأفعال منها ما لا يؤكد بالنون البتة ؛ إذ يتنافى مع وظيفة نوني التوكيد وهو الماضي ؛ فنونا التوكيد مما يخلص الفعل إلى الاستقبال والماضي على الضّد من ذلك ، والضّدان لا يجتمعان ، ولأن الماضي ثابت ، والثابت لا يفتقر إلى التوكيد[١] ، وما ورد من الماضي مؤكداً بالنون فقد يراد به الاستقبال ، وهو نادر ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن الدّجال : « فإمّا أدْرَكَنَّ أحَدٌ »[٢] ، قال النووي : « هكذا هو فى أكثر النسخ "أدركن" وفى بعضها "أدركه " وهذا الثانى ظاهر وأما الأول فغريب من حيث العربية ؛ لأن هذه النون لا تدخل على الفعل قال القاضي ولعله "يدركن " يعني فغيره بعض الرواة »[٣] .

ومنها ما يجوز توكيده مطلقاً وهو فعل الأمر ـ كما سبق[٤] ـ ومنها ما له أحوالٌ متعددةٌ وهو المضارع ، حيث يكون توكيده واجباً تارةً ، إذا استوفى شرط ذلك وذلك إذا كان جواباً لقسم مثبتاً مستقبلاً غير مفصولٍ من لامه بفاصل[٥] ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ ﴾ [النساء:١١٩] وتارةً يكون قريباً من الواجب وذلك إذا وقع شرطاً لـ "أنْ" المؤكدة بـ "ما" كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف:٤١] .

(١) الكتاب ١٠٤/٣ ، المقتضب ٣٣٥/٢ ، المقتصد ١١٢٩/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٤٠/٩ .

(٢) صحيح مسلم ٢٢٤٩/٤ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٦١/١٨ .

(٤) ص٤٢٧

(٥) الكتاب ٥٠٩/٣ ، المقتضب ٣٣٣/٢ ، ١١/٣، التَّبْصَرة والتَّذكرة للصَّيمريّ ٤٣٠/١ ، المقتصد ١١٢٩/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٩/٩ .

وتارةً يكون توكيد المضارع كثيراً في كلام العرب ، وذلك بعد الطلب ، سواء ما كان منه بلام الأمر ، أو "لا" الناهية أو أداة تحضيض أو عرض أو تمنٍ أو استفهام[1] ، حتى قال سِيْبَويه : « وهو أكثر من أن يحصى »[2] .

وجاء المجزوم بلام الأمر في ثمانين موضعاً لم يؤكد بالنون منها شيء في القـــراءات المتواترة[3] ، وورد مؤكداً في قراءة شاذة لأبي[4] ، في قولـــه تعـــالى :﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْأَخِرَةِ لِيَسُـۥٓـُٔوا۟ ﴾[الإسراء:٧] قرىء :﴿ لتسوءنّ ﴾ ، وهو أيضاً قليـــل في الشّـــعر ، ولعل مرد ذلك أن العرب استغنت عن توكيد المضارع بعد لام الأمر بتوكيـــد فعـــل الأمر لخفته .

وفي القرآن الكريم جاء المضارع المجزوم بـــ "لا" الناهية في أكثر مـــن أربعمائـــة موضع أكد بالنون في خمسة وأربعين موضعاً ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا ﴾ [إبـــــــــراهيم:٤٢] و ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الكهف:٢٣] ، وقرىء في السّبع بالتوكيد وبغير توكيد قوله تعالى[5] : ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ ﴾ [الكهـــف:٧٠] ، وقولـــه تعـــالى[6] : ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [هود:٤٦] .

وهذا التوكيد ليس بواجب ، يقول سِيْبَويه : « فأما الأمر والنهي فـــإن شـــئت أدخلت في النون وإن شئت لم تُدخل »[7] .

(١) يُنْظَر : مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٤٤٤

(٢) الكتاب ١٥١/٢ (بولاق) ٥١٢/٣ (هارون) .

(٣) يُنْظَر : أساليب القرآن ٤٦٠/٣/١ .

(٤) المحتسب ١٥/٢ ، الكشاف ٣٥٢/٢ ، البحر المحيط ١١/٦ .

(٥) الكشف ٦٧/٢ ، البحر المحيط ٢٢٩/٥ .

(٦) الكشف ٥٣٢/١ ، البحر المحيط ١٤٨/٦ .

(٧) الكتاب ١٤٩/٢ (بولاق) ٥٠٩/٣ (هارون) .

وقد نقل إجماع النحويين على عدم وجوب توكيد المضارع بعد الطلب غير واحد من النحويين ، يقول المرادي : « توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقاً »[(١)] .

ويقول الأشموني : « وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً »[(٢)] ، وحكاية الإجماع هنا على عدم الوجوب لئلا يتوهم متوهم وجوب التوكيد لكثرة ورود ذلك .

---

(١) توضيح المقَاصد ٩٥/٤ . و يُنْظَر : الأصُول ٢٠٠/٢ ، التَّبْصَرة والتَّـــذكرة للصَّـــيمريّ ٤٣٠/١ ، النُّكَت للأعْلَم الشَّنْتَمَريّ ٩٥٩/٢ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٤٣/٩ .

(٢) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٣١٩/٣ .

٧٣- وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل على القسم .

من أحوال المضارع وجوب توكيده في جواب القسم بشرط كونه مثبتاً مستقبلاً متصلاً بلام الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [الأنبياء:٥٧] ، يقول المبرد : « اعلم أنك إذا أقسمت على فعلٍ لم يقع لزمته اللام ولزم النون ولم يجز إلا ذلك »[١] .

فإذا استوفى الفعل المضارع للشروط المذكورة دخلته اللام في أوله وهي للتوكيد ، والأكثر مصاحبته للنّون المؤكدة ، وقل تجرده عنها [٢] كقوله تعالى : ﴿ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [الأنعام:٧٧] ، والبصريون وعلى رأسهم سِيبَويه يلزمون المضارع المستوفي للشروط النون المؤكّدة مع اللام ، ونسب غير واحدٍ إلى سِيبَويه أن النون غير لازمة [٣] ، وليس بصحيح بل هو يقول : « فمن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم »[٤] ، أما الكوفيون فيرون أن اللام والنون يتعاقبان ، فيجوز لك التوكيد بإحداهما فتقول على رأيهم : والله لأقوم ، ووالله أقومَنَّ ، فالأول أكّد باللام والثاني بالنون .

وورود المضارع على هذه الصورة دليل على القسم ولو لم يوجد ما يدل عليه من ألفاظ القسم والمواثيق .

---

(١) المقتضب ١١/٣ .

(٢) جواهر الأدب للإربلي ص ٨٨، المقتصد في شرح الإيضاح ١١٢٩/٢ ، التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٢٤٩/٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٤٠٠/٢ .

(٣) شَرح المفَصَّل لابن يَعيش ٣٩/٩ ، وابن عطية البحر المحيط ١٣٦/٣ .

(٤) الكتاب ٥٠٩/٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، و يُنْظَر: شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٤/١ .

وقد نقل ابن هشام الإجماع على ذلك بقوله : « ... للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق »(١) .

وأما العلة في لزوم النون فقد بينها ابن يعيش بقوله : « وإنما لزمته النون لتخلصه للاستقبال لأنه يصلح لزمنين فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم وقد بينا أن القسم توكيد ولا يجوز أن تؤكد أمراً مجهولاً »(٢) .

وأمّا اجتماع اللام مع النون في القسم فلأن اللام تدخل وحدها على المضارع الواقع خبراً لـ "إنّ" نحو : إن زيداً ليكرم عمراً ، وليس ذلك بقسم ، فألزموا الفعل الواقع في القسم النون مع اللام للتفريق بين اللام الدّاخلة للقسم والدّاخلة لغير قسم(٣).

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص٥٣٣ .

(٢) السّابق .

(٣) السّابق .

٧٤- صلاحية المضارع المنفي بـ "لا" للحال والاستقبال .

يرى أكثر النحويين أن المضارع مشتركٌ بين زمنين : الحال والاســتقبال ، وهــو صالح لهما بأصل وضعه عند تجرده من القرينة المعيّنة لأحد الزمانين فيه ، فــلا يختـص بأحدهما إلا بالأداة ، فنحو : زيدٌ يقومُ ، يحتمل حصول قيامه الآن أو في المســتقبل ، والمضارع يتأثر بما قبله وما بعده ، فقد تتغير دلالته وزمنه فيكون تارةً للحال بقرينة ، وتارةً للاستقبال بقرينة أخرى ، وتارةً للماضي بقرينة .

ومما يخلص المضارع للاستقبال "السّين " و "سوف "[١]و "أنْ" المصــدرية [٢] ، و "إنْ" الشّرطية ، ونونا التوكيد ... ، ويخلصه للحال أدوات النفــي : "مــا" و "إنْ" و "ليس" ، و لام الابتداء ، ويخلصه للماضي المنقطع "لم" والمتصل بالحال "لما" والبحث هنا في المضارع المنفي بـــ "لا" فأقول وبالله التوفيق :

إذا دخلت "لا" على الفعل المضارع تخلص للاستقبال هذا هو الكثير في استعمالها مع المضارع .

قال سِيبَويهِ : « وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه : لا يفعــل ، وإذا قال : ليفعلنّ فنفيه : لا يفعل كأنه قال : والله ليفعلنّ فقلت : والله لا يفعل »[٣] .

وقال في موضع آخر : « وتكون "لا " نفياً لقوله : يفعل ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل »[٤] .

ويقول المبَرِّد : « ومنها "لا " وموضعها من الكلام النفي ، فإذا وقعت على فعــل نفته مستقبلاً وذلك قولك : لا يقوم زيد »[٥] .

---

(١) سرّ صِنَاعةِ الإعْرَاب لابنِ جنّيّ ٣٩٦/١ ، الإنصاف ٥٤٩/٢ ، أسرار العربيــة ص٤٦ ، المغني ص١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) سر الصناعة ٥٤٩/٢ ، الإنصاف ٥٩٥/٢ .

(٣) الكتاب ٤٦٠/١ (١١٧/٣ هارون) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/٢ (٢٢٢/٤ هارون) .

(٥) المقْتَضَب للمُبَرِّد ٤٧/١ .

وقد يقع المضارع المنفي بـــ "لا" للحال ، وقد جاءت آيات كثيرة لم تـــتعين "لا" فيها لنفي المستقبل ، بل هي للحال أو بمعنى "لم" [١] منها قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:١٢] .

ولذلك فقد حكى ابن مالك الإجماع على جواز ورود ذلك بقوله : "...ومثل هذا الإجماع [صحة قاموا لا يكون زيداً] إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـــ "لا" في مواضع تنافي الاستقبال نحو : أتظـــن ذلـــك كائنـــاً أم لا تظنـــه ؟ و أتحبـــه أم لا تحبه...»[٢] .

وقد تعقبه ابن هشام بقوله : « ويتخلص المضارع بها [أي "لا"] للاستقبال عنـــد الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك لصحة قولك : جاء زيد لا يـــتكلم بالاتفـــاق ، مـــع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدّر بدليل استقبال »[٣].

والحق أن ابن مالك لم يخالف الأكثرين في أنّ المضارع يتخلص بـــ "لا" للاستقبال بل قد حكى الإجماع عليه بقوله : «فاستعمل .."لا" في المستقبل وهذا لا خـــلاف في جوازه »[٤] .

ولكنه يقول : يجوز أيضاً أن يقع المضارع مع "لا" في مواضع تنافي الاســـتقبال ، أو لا يتعين أن تكون للاستقبال كما في الآية السّابقة وآيات كثيرة[٥]ولـــذلك أجمـــع النحويون على جوازه ، قال الرضي : « وقال ابن مالك : بل يبقى علـــى صـــلاحيته للحال ، وليس ببعيد لقوله تعالى : ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾[هود:٣١] »[٦].

---

(١) يُنْظَر: دراسات لأسلوب القرآن ٥٥٥/٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٩/١.

(٣) مغني اللبيب ص٣٢٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠/١ .

(٥) يُنْظَر: الدراسات ٥٥٥/٢/١ .

(٦) شَرح الكافية للرَّضي ٢٩/٤ .

وقال البغدادي في كلامه على قول الشّاعر[١] :

خَلِيلَيَّ هُبَّا طَالَ مَا قَدْ رَقَدْتُمَا أجِدَّكُمَا لا تَقْضِيَانِ كَرَاكُمَا

: « والمفهوم من كلام ابن جنّي على هذا البيت في إعراب الحماسة : أن "أجدكما " منصوب بفعله المحذوف ، لكنّ جعله جملة "لا تقضيان" حالاً غير جيد ؛ لأنها مقيدة "وجدّكما" قيد لها ، والمقيد هو أصل الكلام ، ثم جوابه عن إيراده على جعله الجملة حالاً أنها مصدرة بعلم استقبال : بأن الشّاعر أراد امتداد الحال ، فلما لا حظ حال الاستمرار والاستقبال أتى بـ "لا" ـ غير صحيح فإنّ "لا" ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنفي بها يقع حالاً نحو : ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ ﴾[نوح:١٣] وقد تعسف أيضاً في نحو "أجدك لا تفعل" بأنّه على إرادة استمرار حكاية الحال الممتدة فيما مضى »[٢] .

---

(١) هو عيسى بن قدامة الأسدي ، وقيل لقس بن ساعدة ، الحماسة ٣٦٢/١ ، الأغاني ٢٣٥/١٥ ، ٢٣٩ ، النهاية لابن الأثير ٢٤٥/١ ، معجم البلدان ٢٠/٣ ، البداية والنهاية ٢٣٥/٢ .

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٧٨/٢ .

٧٥- المضارع المنفي بـ"لم" و"لما" ماضي المعنى .

من جوازم الفعل المضارع "لم" و "لما" وهما مختصتان بالدّخول عليـــه ، و ينفيـــان حدوث الفعل في الزمن الماضي ، فإذا دخلتا على المضارع قلبتا معناه إلى المضي ، فهما حرفا نفي وجزم وقلب .

قال المبرد : « ومنها "لم " وهي نفي للفعل الماضي ، ووقوعها على المستقبل مـــن أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا للمعرب ، وذلك قولك : قـــد فعـــل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ، فإنما نفيت ، والحروف تدخل على الأفعال فتنقلها »[(١)] .

وقد نقل ابن مالك الإجماع على ذلك بقوله : « المضارع المنفي بـــ "لم" و "لمـــا" ماضي المعنى بلا خلاف »[(٢)] .

وهما أختان من حيث الدّخول على المضارع ، وجزمه ، وقلب معناه إلى المضي ، إلا أن بينهما فرقاً لطيفاً من جهة المبنى والمعنى ، فأما المبنى فإن "لم " بسيطة ، وأما "لما" فهي "لم" وركبت معها "ما" [(٣)] .

وأما من جهة المعنى فإن التركيب في "لما" زاد في معناها أن تضمن معنى التوقـــع والانتظار واستطال زمان فعلها المنفي فإذا نفيت بها وجب اتصال النفي بحال التكلم ، كقول الشّاعر[(٤)] :

فإنْ كنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكلٍ ... وإلا فأدْرِكْني ولَـــمَّـــا أمزَّقِ

"وتنفرد "لما" أيضاً بتوقع ثبوت منفيها كقوله تعـــالى:﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝٨﴾ [ص:٨] أي : إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ، وكقولـــه تعـــالى : ﴿ وَلَمَّا يَدۡخُلِ

---

(١) المقْتَضَب للمُبَرِّد ٤٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧/١ . و يُنْظَر: ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٨٥٩/٤ .

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢ (٢٢٣/٤ هارون) .

(٤) للممزق العبدي ، شاس بن نهار العبدي ، سمي الممزق لهذا البيت ، طبقات فحول الشعراء ٢٧٤/١ ، البيان والتبيين ١٩٦/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣٦٧

ﵟٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖﵞ [الحجرات:١٤] أي : إلى الآن ما دخل في قلوبكم ، وسوف يدخل ، و "لم" لا تقتضي ذلك "(١) .

ولم يتغير عملها وهو الجزم قال الله تعالى : ﵟوَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡﵞ [آل عمران:١٤٢] .

وأما "لم" فلا يلزم اتصال النفي و استغراقه للزمن الماضي ، قال تعالى : ﵟهَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ١ﵞ [الإنسان:١] وكقولك : لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم ، وقد يكون متصلاً بالحال ولكنه ليس بلازم كقوله تعالى: ﵟوَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ٤ﵞ [مريم:٤].

قال الزمخشري : « و "لم" و "لما" لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه إلا أن بينهما فرقاً ، وهو أن "لم يفعل" نفي "فعل" و "لما يفعل" نفي قد فعل ، وهي "لم" ضمت إليها "ما" فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع و الانتظار واستطال زمان فعلها ألا ترى أنك تقول : ندم ولم ينفعه الندم ، أي عقيب ندمه ، وإذا قلته بـ "لما" كان على أن لم ينفعه إلى وقته »(٢). وهناك فوارق أخرى بينهما ، وخلاف في قلب الفعل للماضي هل هو قلب للفظ الماضي إلى المضارع أو قلب معنى المضارع إلى المضي وهذا هو الصحيح ، وليس هذا مجال بسط الكلام في ذلك .

---

(١) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٣٦٦/٤ .

(٢) شرح المفَصَل لابن يعيش ١٠٩/٨ ، و يُنْظَر: حروف المعاني للزجاجي ص ٨،١١، الأزهية للهروي ص ١٩٧ ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٣٨٧ ، و شَرح الكافية للرَّضي ٨٢/٤ ، و ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٨٥٩/٤ ، توضيح المقاصد للمرادي ٢٣٣/٤ ،مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٣٦٥، رصف المباني للمالقي ص ٢٨٠،٢٨٠ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٣٦٣/٤ .

٧٦- المضارع الواقع بعد "لو" و "ربما" و "إذ" ماضي المعنى .

هاهنا ثلاث مسائل :

الأولى : المضارع الواقع بعد "لو" .

و "لو" هذه حرف امتناع لامتناع ، أي امتناع الجواب لامتناع الفعل ، قال سيبويه : « وأما "لو" فلما كان سيقع لوقوع غيره »[١] .

وقد نقل المالقي الإجماع على إفادتها ذلك قال : « أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النَّحويون كلهم فيما أعلم »[٢] .

و الفعل المضارع الواقع بعدها ماضي المعنى دون اللفظ وقد نقل إجماع النحويين عليه ابن مالك قال : « والثاني [أي المضارع المنفي بـ "لم" و "لمّا" ماض في المعنى دون اللفظ] ؛ هو الصحيح لأنه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد "لو" و "ربما" و "إذ" كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ [النحل:٦١] ، ومنه قول كثير[٣] :

لو يَسْمعونَ كما سمعتُ كلامَها خرُّوا لعزَّةَ رُكَّعاً وسجوداً

وكقول الشّاعر في "ربما" :

لا يُضيع الأمينُ سرّاً ولكنْ ربَّما يُحسبُ الخئونُ أمينا

وكقوله تعـــالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْـهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب:٣٧] »[٤] .

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ (٢٢٤/٤ هارون) .

(٢) رصف المباني للمالقي ص ٢٨٩ .

(٣) ديوانه ص ٤٤٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧/١ . و يُنْظَر: التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٤١٣/٤ .

قال المالقي : « و "لو" هذه فيها معنى الشّرط لا يفارقها ، وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها ، وتخلص الفعل أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشّرط ، وإن كان ما بعدها مضارعاً »[١] .

وقد احترز ابن مالك من بعض معاني "لو" التي يأتي المضارع بعدها مستقبلاً قال : « وينصرف إلى المضي بـ ... ولو الشّرطية غالباً ...وقيدت "لو" بالشّرطية احترازاً من المصدرية [٢] ، واحترز بـ "غالباً" من ورود الشّرطية بمعنى "إن" كقوله:﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾[النساء:٩] بمعنى إن تركوا»[٣].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا ﴾ [آل عمران:١٦٧] « نعلم هنا في معنى علمنا ؛ لأن "لو " من القرائن التي تخلص المضارع لمعنى الماضي إذا كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره ، فإذا كانت بمعنى "إن" الشّرطية تخلص المضارع لمعنى الاستقبال »[٤] .

وكذلك قال في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف:١٠٠] « نشاء في معنى شئنا ؛ لأن "لو " هي التي لما كان سيقع لوقوع غيره ، إذا جاء بعدها مضارع صرفت معناه إلى المضي »[٥] .

الثانية : المضارع الواقع بعد "ربما" ماضي المعنى أيضاً دون اللفظ .

---

(١) رصف المباني للمالقي ص ٢٩٠ ، و يُنْظَر: جواهر الأدب للأربلي ص ٢٦١ .
(٢) فإنها تخلص المضارع للاستقبال مثل "أنْ" التصريح على التوضيح ٤٠٥/٤ .
(٣) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٢٨/١ .
(٤) البحر المحيط لأبي حيان ١٠٩/٣ .
(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٣٥٠/٤ .

فـ "ربما" تصرف معنى المضارع إلى المضي وسبق نقل ابن مالك إجماع النحـويين على ذلك ومنه قول الشّاعر(١) :

رُبَّما تكرَه النُّفوسُ من الأمــــ ـــر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

أي: ربما كرهت (٢) .

وقد بين أبو حيان العلّة في ذلك فقال : « وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضـي لأنها قبل اقترانها بـ "ما" مستعملة في المضي ، فقد استصحب(٣) لهـا ذلـك بعـد الاقتران »(٤) .

وقد يأتي المضارع بعد ربما مستقبلاً ، قال أبو حَيَّان : « والمضارع بعد "ربما" يجوز عند كثير من النّحاة أن يكون مستقبلاً »(٥) .

الثالثة : المضارع بعد "إذ" غُيِّر معناه إلى المضي لا لفظه إلى الماضي .

"إذ" ظرف لما مضى من الزمان (٦) وتضاف إلى جملة فإذا جاء بعدها فعل مضارع قلبت معناه إلى الماضي وقد سبق كلام ابن مالك حكاية إجماعهم ، نحو قوله تعـالى : ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ [الأحزاب :٣٧] .

---

(١) أمية ابن أبي الصلت ، ديوانه ص ٤٤٤ ، الكتاب ١٠٩/٢ ، المقْتَضَب للمُبَرِّد ١٨٠/١ ، الأمالي الشجرية ٢٣٨/٢ ، شرح المفَصَّل لابن يعيش ٢/٤ ،٣٠/٨، مُغْني اللَّبيب لابـن هشَام ص٣٩١ .

(٢) التذييل والتكميل ١٠٦/١ .و يُنْظَر: رصف المباني ص١٩٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٦٩ .

(٣) استصحاب الأصل أو الحال من الأصول النحوية وهو : « إبقاء حال اللفـظ علـى مـا يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل » الإغـراب في جـدل الإعـراب للأنباري ص ٤٦ ، و يُنْظَر: الاقتراح للسيوطي .

(٤) السّابق .

(٥) ارْتشَاف الضَّرَب ١٧٤٩/٤ ، و يُنْظَر: مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص١٨٣.

(٦) يُنْظَر: رصف المباني للمالقي ص ٥٩ .

قال الرضي : « "إذ" لما مضى ، ويقع بعدها الجملتان ، وذلك بلا فصـــل ... و "إذ" إذا دخل على المضارع قلبه إلى الماضي ، كقوله تعـــالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال:٣٠] ، ﴿ وَإِذْ تَقُولُ ﴾ [الأحزاب:٣٧] ولزمها الظّرفية »[١] .

ويقول ابن هشَام : « تلزم "إذ " الإضافة إلى جملة : إما اسمية ...، أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى ...أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾ [البقرة:١٢٦] »[٢] .

---

(١) شَرح الكافية للرَّضي ٣/٢٠٠ وفي هذه الطبعة (إذ يقول) التوبة : ٤٠ .

(٢) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ١١٦ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ١٥١/٣ .

٧٧- الأفعال نكرات .

الأسماء أشد تمكناً من الأفعال فيستغني بعضها ببعض ، وكذلك فإن الاسم إذا ذكر فإنه يدل على مسمى تحته نحو رجل وفرس ، بخلاف الفعل فهو لا يستغني عن الاسم ، وإذا ذكر أعمل السّامع فكره في الفاعل حتى يذكره المتكلم ، إذ لابد لكل فعل من فاعل ، وعليه فقد حكم على الأفعال بأنها نكرات(١) ، والفعل مع فاعله جملة ، والجمل باتفاق النحويين نكرات(٢) ، يقول الزّجاجي : « قال النّحويون كلهم : الدّليل على أن الأفعال نكرات أنها لا تنفك من الفاعلين »(٣) ، فالفعل نكرة ولذا امتنعت الإضافة إليه لانتفاء الفائدة ؛ لأنها غير واقعة على شيء بعينه ، وإنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماضٍ أو حاضر أو منتظر(٤) .

وقد نقل الإجماع على أن الأفعال نكرات الزّجاجي بقوله بعد أن ذكر عدم جواز الإضافة إلى الفعل : « ما دليلكم على أن الأفعال نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدّليل على ذلك اجتماع النّحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ، ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ(٥) ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين

---

(١) الأصُول لابن السّراج ٢٧٨/٢ ،

(٢) الأصُول لابن السّراج ٣١/٢ ، سرّ صِنَاعةِ الإعْـرَابِ لابـنِ جنِّـيّ ٣٥٣/١ ، الإنصَاف للأنْبَاريّ ٣٦٣/١ ، مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص٧٦٩ .

(٣) الإيضاح للزجاجي ص ١١٩ .

(٤) الإيضاح للزجاجي ص١٠٨،١٠٠ ، ١١٩، البحر المحيط في أصـول الفقـه للزركشـي ١٢٩/٣ ، الأشباه والنّظائر للسيوطي ١١٥/١ .

(٥) أخذ الزّجاجي هذا من قول الرّسول صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضـلالة » وهو أحد الأدلة على حجية الإجماع .

الفصل الثاني

إعراب الفعل المضارع

٧٨- وجوبُ رفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم .

الفعل المضارع معربٌ إن لم يتصل بآخره نون النسوة ، أو نونا التوكيد ، ثم إن لم تتصل بآخره ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة بأن كان مجرّداً أعرب بالحركات ، ولا يعدو إعرابه النصب أو الجزم أو الرفع ، أما الأولان فلا خلاف بين أهل العربية في ناصبه أو جازمه ، لكن خلافهم واقع في رافعه ، وخلافهم هذا صناعي لا يد للعرب فيه ، ولا أثر ظاهراً له ، بل هو خلافٌ لفظيّ ؛ لأنهم اتفقوا على أنه إن كان مجرداً من الناصب والجازم فهو مرفوع ثم اخلتفوا في هذا الرافع .

وقد نقل ابن هشام إجماعهم على وجوب رفع المضارع حين تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ يقول : « أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً كقولك : يقوم زيد ، ويقعد عمرو »[(١)] .

وكذا الشّيخ خالدّ الأزهري يقول : « أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً كـ "يقوم" »[(٢)] .

ومع اختِلاف النحويين في رافع الفعل المضارع فقد تفقوا على أنّه عاملٌ معنويٌّ

نقل اتفاقهم على ذلك بدر الدّين ابن الناظم بقوله شارحاً قول أبيه ابن مالك : « يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم...[قال ابنه في تكملة الشّرح] : ولا خلاف أن الرافع للمضارع عامل معنوي »[(٣)] .

---

(١) شرح قطر الندى ٥٧ . معاني القرآن للفراء ٥٣/١ . تذكرة النحـــاة ص ٧٠٩ ، علـــل النحو للوراق ص١٨٧ .

(٢) التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٢٨٣/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٥/٤ ، يُنْظَر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ .

وخلاصة كلامهم في رافع المضارع[١] أن البصريين قالوا إن الرافع هو الموقع حيث يحل المضارع محل الاسم فيقع خبراً ونعتاً وحالاً، فإذا دخل عليه نحو "أن" و "لن" و "لم" و "لمّا" امتنع رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعدها .

أما الفراء وحذّاق الكوفيين فيقولون : إن الرافع التجردُ من الناصب والجازم ، فالرافع عنده معنويٌّ كرافعه عند البصريين يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[البقرة:٨٣] : « رفعت "تَعْبُدُونَ" لأن دخول "أن" يصلح فيها ، فلما حذف الناصب رفعت ، كما قال الله : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[الزمر:٦٤] ... وكما قال : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦ ﴾[المدثر:٦] وفي قراءة عبد الله ﴿ وَلا تَمْنُنْ أنْ تَسْتَكْثِرَ ﴾ فهذا وجهٌ من الرفع ، فلما لم تأتِ بالناصب رفعتَ »[٢] ، وقد صحح قول الفراء المتأخرون ، فأخذوا به[٣] .

واضطرب رأي الشّيخ ابن هشام في رافع المضارع فاختار رأي الفراء في أغلب كتبه[٤] ، وخطأ من قال به وعده من أخطاء المعربين ! ، واختار مذهب البصريين ، يقول معدداً أخطاء المعربين : « والتاسع : قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد : فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم ، والصواب أن يقال : مرفوع لحلوله محل الاسم ، وهوِ قول البصريين ، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم إذا أعربوا أو عرّبوا قالوا خلاف ذلك »[٥] .

---

(١) المفصل ص٣٢٣ ، أوضَح المسَالك ١٤١/٤ ، توضِيح المقَاصِد ١٧٢/٤ .

(٢) مَعَاني القُرآن للفرّاء ٥٣/١ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٦٤ .

(٤) أوضح المسالك ١٤١/٤ ، وشرح القطر ص ٥٧ ، وشرح الشذور ص ٢١١ ، وشـــرح اللمحة ٣٣٤/٢ ، والجامع الصغير ص١٦٩ .

(٥) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٧٢٨ ، ٨٧٤.

ومذهب ثعلب أن الرافع مشابهة المضارع لاسم الفاعل هيئة وزمنا ، والعامل معنويٌّ أيضاً .

وذهب الكسائي إلى أن الرافع هو أحرف المضارعة (أنيت) وهذا الرافع لفظيٌّ ، ويُردّ بأن جزء الشّيء لايعمل فيه كما أن هذه الأحرف تكون أيضاً حال النصب والجزم ، الأمر الذي يترتب عليه توارد عاملين مختلفين على معمول واحد، وهو مرفوض في العربية.

وأشار السّيوطي إلى مذهب الكسائي ، وعقب به على بدر الدّين في حكايته إجماع النحويين على أن العامل معنوي يقول : « عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح ، بل ادعى بدر الدّين بن مالك في تكملة شرح التسهيل أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود ، فقد ذهب الكسائي إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة » [1] .

والراجح مذهب الفراء وأصحابه لسلامته من الاعتراضات ، فهو استعمالٌ للمضارع على أول أحواله ، مخلَّصاً عن أي لفظ يقتضي تغييره ، وهو الرأي الذي استقرت عليه القواعد عند المتأخرين .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٦/١ .

٧٩- "لـن" حرف نفـي واسـتقبال .

"لن" من الحروف التي تنصب المضارع ، وهي مختصّة بالدّخول عليـه ، ومـا اختص بشيء عمل فيه ، ومعناها نفي المستقبل[١] فالحدث المنفيّ بها غير حاصل في زمن المستقبل، نحو: لن أحضر لزيارتك ، أي في المستقبل .

والصحيح أن "لن" لا تقتضي توكيد النفي ، خلافا لما ذهب إليه الزمخشري[٢] لتأييد مذهبه الباطل في نفي رؤية الله تعالى يوم القيامة[٣] ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي ﴾ [الأعراف:١٤٣] ؛ ورأيه هـذا دعوى لا دليل عليها ، بل قـد يكون النفي بـ "لا" آكَدَ من النفي بها ؛ لأن المنفي بـ "لا" يكون جوابا للقسم ، والمنفي بـ "لن " لا يكون جوابا له ، ونفيُ الفعـل إذا أُقسم عليه آكد[٤] .

و لا تفيد دوام النفي وتأبيده ، ونسب ذلك إلى الزمخشري أيضاً[٥]وقد صرح في الأنموذج[٦] بأن «لن» تفيد تأبيد النفي ، فـقـال فـيـه : « و "لن" نظـيرة

---

(١) يُنْظَر: الكتاب ١٣٥/١ ، المقتضب ٦/٢ ، الأصول لابن السّـراج ١٤٧/٢ ، حـروف المعاني للزجاجي ص٨ ، الإيضاح للفارسي ص٣٠٩ ، التَّبْصِرة والتَّـذكرة للصَّـيمريّ ٣٩٦/١ .

(٢) الكشاف ١٠١/١ و ٤١١ ، والأنموذج ص ١٠٢ .

(٣) يُنْظَر في إثبات رؤية الله تعالى صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝ ﴾[القيامة:٢٢، ٢٣] ، و صحيح مسلم ، الإيمـان ، باب معرفة طريق الرؤية .

(٤) يُنْظَر: توضيح المقاصد ١٧٣/٤ ، الجنى الداني ص ٢٨٤ ، المغني ص ٣٧٤ .

(٥) مُغْني اللَّبيب ص ٣٧٤ ، شرح قطر الندى لابن هشام ص ٥٧ ، توضيح المَقاصِد للمُراديّ ٧٣/٤ ، التَّصْريح على التَّوضيح للأزهري ٢٨٦/٤ ، الإتقان للسيوطي ٥٥٢/١ .

(٦) ص ١٠٢ .

"لا" في نفي المستقبل ، ولكن على التأبيد » وقيل إن كلمة "التأكيد" في الأنمـــوذج حُرِّفَتْ إلى كلمة "التأبيد "[١] .

وقد يكون تأبيد النفي لأمر خارجي ، وليس بإفادة "لن" ولا من مقتضياتها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ﴾ [الحج:٧٣] .

وقد نقل ابن هشام إجماع النحويين على حرفية "لن" وإفادتها النفي والاستقبال بقوله : « "لن" حرف يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ... »[٢] .

ويقول الفراء[٣] إن أصل "لن" "لا" فأبدل النون ميماً ، والظّاهر خلافه ؛ إذ لا دليل عليه .

وذهب الخليل إلى أنها مركبة من "لا" و "أن" ، ورُدَّ عليه بإجماعهم على جواز تقديم معمول منصوبها عليها ، ولا يجوز تقديم ما في حيز الصلة على الموصول .

يقول ابن مالك : « وذهب الخليل وسيبويه في "لن" إلى أن أصلها (لا أنْ) ، وأنها مركبة من "لا" النافية ، و "أنْ" الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما قالوا : ويْلُمّه ، وألزمه سيبويه بأنه لا خلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : زيداً لن أضرب ، فلو كان أصلها : (لا أنْ) للزم تقديم ما في الصلة على الموصول ، وهو ممتنع »[٤]

---

(١) شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٢٣٣ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٥٨ وشرح الشذور ص ٢٨٧ وفيه : «"لن" حرف بالإجماع » .

(٣) يُنْظَر: شرح الرضي ٣٨/٤ ، الجنى الداني ص ٢٨٥ ، توضيح المقاصِد للمُراديّ ١٧٤/٤ ، المغني ص ٣٧٣ ، شرح الشذور لابن هشام ص ٣٧٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥/٤ . يُنْظَر : معاني القرآن للزجاج ١٦٠/١ .

٨٠- "أنْ" أصل نواصب الفعل المضارع .

"أنْ" من نواصب الفعل المضارع ، وهي أم الباب ولذلك اختصت بخصائص دون غيرها من أخواتها منها : أنها تعمل مذكورة أو محذوفة ، أمّا غيرها من الأدوات فلا تعمل إلا مذكورةً ، ومنها أنه متفق على أنها ناصبة بنفسها وفي غيرها خلافٌ ، يقول ابن الحاجب شارحاً قول الزمخشري : « انتصابه بـــ "أن" وأخواتها » : « خصَّ "أن" لأنه متفقٌ عليها وفي غيرها خلافٌ »[1] .

وقد نقل السّيوطي عن أبي حيان إجماع النحويين على أصالتها في هذا الباب ووافقه عليه بقوله : « "أنْ" أصل النواصب للفعل ، وأم الباب بالاتفاق كما نقله أبو حيان في شرح التسهيل »[2] .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٣٥/٢ .همْع الهَوامِعِ للسُّيوطِيّ ٢٨١/٢ .

٨١- من شروط النصب بـ "إذن "أن تكون مصدّرة فلا تنصب متأخرة .

من نواصب المضارع "إذن" ومعناها الجواب والجزاء ، يقول سيبَويه : « و أمّا "إذن " فجوابٌ وجزاءٌ»[١] ، أي : أنها تدل على كون ما بعدها جواباً لكلام سابق وجزاء عنه ، فتكون جواباً في موضع نحو قولك : إذن أظنك صادقاً ، لمن قال : أزورك ، فهي جواب لا غير ؛ لعدم صحة تقدير الجزاء ، فلا يقال : إن تزرني أظنك ، وتكون جواباً وجزاءً في آخر نحو قولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أزورك ، فهي جواب وجزاء ، إذ التقدير : إن تزرني أكرمك[٢] ، وقال بعض النحويين إنها تكون جواباً وجزاءً معاً في موضعٍ واحد[٣] ، وذلك حسب فهمهم لكلام سيويه ، والكلام في "إذن" مشكلٌ من حيث معناها ، يقول أبو حيان : « وتحرير معنى "إذن" صعب ، وقد اضطرب الناس في معناها ، وقد نص سيبَويه على أن معناها الجواب والجزاء ، واختلف النحويون في فهم كلام سيبَويه »[٤] .

ولعملها شروط :

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

الثاني : أن يكونا متصلين أو أن يفصل بينهما بالقسم نحو قوله:

إذن واللهِ نَرْمِيَهُــمْ بحَـرْبٍ   تُشيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المشِيْبِ

الثالث : أن تكون مُصَدَّرَةً أي : في أول الكلام .

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٤ .

(٢) يُنْظَر: شرح الأبيات المشكلة للفارسي ص ٨٣ ، المسائل الحلبيـات ص ٢١٣ ، رصـف المباني ص ١٥١ ، الجنى الداني ص ٣٥٧ ، المساعد ٣/٧٥ ، شَرح المفَصَّل لابن يَعـيش ٩/١٣ .

(٣) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٤٥ ، شرح المقدمة الجزوليـة الكـبير لـه ٢/٣١٢ ، الكشاف ١/٥٣٩ ، البحر المحيط ٣/٢٧٦ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٤/١٦٥٤ .

(٤) البحر المحيط ١/٤٣٤ .

فإن وقعت حشواً ، أي غير مصدرةٍ لم تعمل باتفاق النحويين كقوله[1] :

لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَني مِنْهَا إِذَنْ لا أَقِيْلُهَا

فرفع الفعل لعدم التصدُّر ؛ لأنها وقعت جواباً لشرطٍ قبلها ، لا لأنها فصلت عن الفعل لأن فصلها بـ "لا" مغتفر .

وقد نقل السّيُوطيُ إجماعهم على ذلك بقوله : « ثالثها [أي شروط النصب] أن تكون مصدّرةً فلا تنصب متأخرةً نحو : أكرمُكَ إذَن ، بلا خلاف ؛ لأن الفعلَ المنصوبَ لا يجوز تقديمه على ناصبه »[2] .

وإنما اشترط التصدر لعملها النصب لأن نصبها الفعل لما فيها من معنى الشّرط ، والشّرط مرتبته التصدر ، فإذا توسطت أداة الشّرط الأصلية ضعُف معنى الشّرطية فكيف بالشّرطية العارضة ؟! ، وتنتفي صدارتها باعتماد ما قبلها على ما بعدها في الإعراب ، و ذلك في مسائل ثلاثٍ :

- إذا تقدم عليها الشّرط ، نحو : إن أتيتني إذن أكرمْكَ .
- أو تقدم مبتدأ ، نحو : أنا إذن أكرمُكَ .
- أو قسم ، نحو : والله إذن لا أخرجُ .

فإذا تصدرت من وجه دون آخر جاز نصب الفعل بعدها ورفعه ، وذلك إذا وقعت بعد العاطف كقوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ ﴾ [الإسراء:٧٦] ، فالنصب على اعتبار "إذن" في أول جملة مستقلة فهي متصدرة فيجوز انتصاب الفعل بعدها ؛ لأن الفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ، والرفع على اعتبار ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام بِبَعْضٍ فهي

---

(١) هو كثير عزّة ، ديوانه ص ٣٠٥ ، الكتاب ٤١٢/١ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَابِ ٣٩٧/١ ، المفصل ص ٤٤٣ ، أوضَح المسَالك ١٦٥/٤ ، مُغْني اللّبيب ص٣٠ ، الخزانة ٥٨٠/٣ .

(٢) هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٢٩٥/٢ . و يُنْظَر : معاني القرآن للزجاج ٦٢/٢ .

متوسطة فيجوز رفع الفعل ، والرفع فيما بعد العاطف أكثر وبه قرأ السّبعة ، وقرىء في الشّواذ[١] بالنصب : ﴿ وَإِذَنْ لا يَلْبَثُوا ﴾ .

(١) وهي قراءة أُبَيٍّ بن كعب ، ينظر الشواذ ص ٨٠ ، الكشـــاف ٢/٦٨ ، الــدّر المصـــون ٧/٣٩٤

٨٢- نصب المضارع بعد فاء السّببية .

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السّببية التي يرتبط ما بعدها بما قبلها ارتباط السّبب بالمسبب ، بأن تكون الفاء مسبوقة بنفي أو طلب محضين ؛ وذلك لأن النفي والطلب يشبهان الشّرط في عدم تحقق الوقوع في كلٍ ، فالشّرط يحتاج إلى جواب ، والجواب يرتبط بالشّرط ارتباط السّبب بالمسبب ، ومثال الفاء المسبوقة بالنفي قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[فاطر:٣٦].

والطلب يكون بالتمنى نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾[النساء:٧٣] ، وفي التمني معنى النفي ، يقول الفراء : « ..لأن ما تمنى مما قد مضى فكأنه مجحودٌ ؛ ألا ترى أن قوله : :﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ فالمعنى : لم أكن معهم فأفوز »[١]

والنهـــي نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[طـه: ٨١]

والأمـــر ، نحو : أكرمْ زيداً فيستقيمَ ، وكقول الشّاعر[٢] :

يَا نَــاقُ سِيــرِي عَنَقــاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمَـــانَ فَنَسْتَــرِيحَـــا

وقد نقل أبو حيان إجماع النحويين على نصب المضارع بعد فاء السّببية المسبوقة بالأمر ، يقول : « ولا نعلمُ خلافاً في نصب الفعلِ جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة[٣] ، قالوا : ــ وهو معلم الفراء ــ إنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثبوته عن العرب »[٤] .

---

(١) مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ٢٧٦/١ .

(٢) هو أبو النجم ، مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ٤٧٨/١ ، الأصُول لابن السّــراج ١٨٣/٢ ، ســرّ صِنَاعةِ الإعْرَابِ لابنِ جنّيّ ٢٧٠/١ ، أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ١٨٢/٤ .

(٣) تفسير الطبري ٢٤٢/١٣ .

(٤) هَمْع الهَوامع للسُّيوطيّ ٣٠٥/٢ .

فإن كان الأمر بغير صريح الفعل بأن كان بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس ، أو باسم فعل نحو : نزال فنكرمك ، لم ينصب الفعل على رأي الجمهور(١) .

والترجي ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[غافر:٣٧] بنصب (أَطَّلِعَ) في جواب الترجي عند الفراء(٢).

والتحضيض ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون:١٠].

– والعرض ، نحو قول الشّاعر(٣) :

يَا ابْنَ الكِرام ألا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ ما ... قَدْ حَدَّثُوك فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

– والاستفهام ، نحو قول الشّاعر:

هـــل تعرفون لباناتي فأرجوَ أن ... تقضـــى فيرتدَّ بعض الروح للجسد

– والدّعاء ، نحو قول الشّاعر:

ربِّ وَفِّقْني فَلا أعْدلَ عَنْ ... سَنَنِ السّاعِينَ في خَيرِ سَنَنْ

وقد نقل ابن هشام عن ابن الضّائع إجماع النحويين على نصب الفعل بعد الفاء السّببية المسبوقة بالنفي بقوله : ((... النصب على معنى السّببية في "ما تأتينا فتحدثَنا" جائز بإجماع))(٤).

في قولنا : ما تأتينا فتحدثَنا ، الفعل واجب النصب بـــ "أنْ" مضمرة بعد فاء السّـــببية حيث سبقت بنفي محض ، وقصد بها معنى الجزاء والسّببية (٥) ، ومعناه نفي الإتيان فينتفـــي

---

(١) توضيح المَقاصِد للمُراديّ ٢٠٧/٤ ، شرح القطر ص ٧٦ ، شرح الشـــذور ص ٣٩٤ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ١٤/٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٠٦/٢ ،

(٢) معاني القرآن ٩/٣ .

(٣) شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ١٣/٤ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣٠٨/٢ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٦٢٦ .

(٥) مَعَاني القُرآن للفرَّاء ٢٧/١ ، الأصُول لابن السّراج ١٨٠/٢ ، سرّ صِناعةِ الإعْرَاب لابنِ جنّيّ ٢٧٠/١ ، الإنصَاف للأنْباريّ ٥٥٨/٢ ، اللُّبَـــاب للعُكْبَـــريّ ٤٣/٢ ، توضِـــيح

الحديث أي : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فإذا انتفى الإتيان انتفى معــه الحــديث ، أو يكــون المقصود نفي الحديث فقط ، أي : ما يكون منك إتيانٌ بعده حديثٌ ، أي : ليس منــك الإتيانُ الْمُقَيَّدُ بالحديث ، مع أنه حاصل منك مطلق الإتيان . وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السّببية ، والفعلُ حَقُّهُ ألا ينتصب ، إلا أنه نُصب على التشبيه بفــاء السّــببية ؛ بكونها فاءً بعدها مضارع كائن بعد نفي ، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعــالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ أي فكيف يموتون[١] ، وكذا يجب النصب في نحو : أتأتينــا فتحدثنا ، حيث سبقت الفاء بالاستفهام[٢] .

أما قولك : ما تزال تأتينا فتحدثُنا ، و ما تأتينا إلا فتحدثُنا ، فالفعل فيهما واُجب الرفع ؛ وذلك لأن النفي في المثال الأول داخل على "زال" و هو للنفي ، ونفي النفي إثبات ، وفي المثال الثاني انتقض النفي بـــ "إلا"[٣] .

المقَاصد للمُراديّ ٤/٢٠٧ ، شرح قطر الندى ص ٧١ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٤/١١ .

(١) مُغْني اللَّبيب لابن هشَام ص ٦٢٤ .

(٢) المفصل ص ٣٢٥ .

(٣) أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٤/١٨٤ ، توضِيح المقَاصِد للمُراديّ ٤/٢٠٧ .

٨٣- جزم الفعل عند سقوط الفاء جائز .

يجزم الفعل المضارع في جواب الطلب إذا سقطت الفاء وقصد بالفعل معنى الجزاء للطلب السّابق عليه ، والمقصود أن تقدِّره مسبباً عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشّرط مسبَّبٌ عن فعل الشّرط ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[الأنعام:١٥١]فالتلاوة مسببه عن مجيئهم ، واتفق القراء السّبعة[١] على الجزم في قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[مريم:٢٥]ونحو قول امرىء القيس[٢]:

قفَا نَبكِ من ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِي بِسِقْطِ اللِّوَى بيْنَ الدّخولِ فَحَوْمَلِ

وقول ذي الرّمة[٣] :

قفِ العَنْسَ ننظُرْ نظرةً في ديارها وهل ذاك من داء الصبابة نافعُ

يقول ابن مالك ناقلاً إجماع النحويين على جزم جواب الطلب عند سقوط الفاء : « وأما الجزم عند التعري من الفاء فجائز بإجماع »[٤] ، ونقله عنه الأشموني ووافقه عليه[٥] .

والطلب يكـــون بالأمر الصريح كمـــا سبق ، والمدلول عليه بخبر كقـــوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[الصف:١١، ١٢] فهذا خبر في معنى الأمر للإيذان بوجوب الامتثال ، يدل على ذلك قراءة ابن مسعود : (آمِنُوا) ، و (جَاهِدوا)[٦] بالأمر ، ونحو :

---

(١) التذكرة في القراءات ٥٢٥/٢ ، التَّصريح على التَّوضيح للأزهري ٣٣٦/٤ .

(٢) ديوانه ص٨ ، الكتاب ٢٠٥/٤ ، الأصُول ٣٨٥/٢ ، سرّ صِناعَة الإعْرَاب لابـــنِ جنِّـــيّ ٥٠٣/٢ ، الإنصَاف للأنْباريّ ٦٥٦/٢ ، والسّقط : منقطع الرمل ، واللواء : التواؤه.

(٣) ديوانه ١٢٧٧/٢ .

(٤) شَرح الكافيَة الشّافية لابن مالك ١٥٥٣/٣ . هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣١٥/٢

(٥) شرح الأشْمُونيّ ٤٥٣/٣ . وينظر : معاني الزجاج ٢٠٥/٤ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ١٦٦/٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٤ ، البحر ٢٦٠/٨ .

اتقى الله امرؤ فعلَ خيراً يثبْ عليه ، أي : ليتق ، أو باسم فعلٍ نحو : حسبك الحديث يَنَم الناس ، فالمعنى : اسكت ينم الناس ، و نزالِ أكرمْكَ ، ومنه قوله[1] :

وَقَوْلي كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَـــتْ   مَـــكَانَكِ تُحْمَـــدِي أوْ تَسْتَرِيحي

وقد نقل ابن هشام إجماع النحويين على جواز الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت إذا سقطت الفاء ، يقول : « ولا خلافَ في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء »[2] ، ونقل الإجماع أيضاً المرادي يقول : « إذا دلَّ على الأمر بخبر بفعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ ، أو باسم فعلٍ ، أو باسمٍ غيره جزم الجواب اتفاقاً »[3]

ويقول ابن مالك :

وَالأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَل فَلاَ   تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

ونقله أيضاً الأشموني[4] .

فإن لم يُسبق الفعل بطلبٍ وجبَ رفع المضارع بالإجماع حكى ذلك ابن هشام بقوله : « ولو كان المتقدم... خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده ...نحو : أنت تأتينا تحدثنا برفع "تحدثنا" وجوباً باتفاق النحويين »[5] .

وإن سبق الفعل بطلبٍ و لم يقصد الجزاء كقوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[التوبة:١٠٣] فالفعل ﴿تُطَهِّرُهُمْ ﴾ مرفوعٌ باتفاق السّبعة ، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو فعل الأمر ﴿خُذْ﴾ إذ لم يقصد به معنى الجزاء ، على معنى : إن

---

(١) هو عمرو بن الإطنابة ، الكامل ٢/٢٣٥ ، مجالس ثعلب ص ٨٣ ، حماسة البحتري ص١٥ ، الخصائص ٣/٣٥ ، شرح الشذور ص ٣٤٥ ، أوضح المسالك لابنِ هشام ٤/١٨٩ ، شرح القطر ص٢٥٦ ، المغني ص ٢٦٨ .

(٢) أوضَح المسَالك لابنِ هشَام ٤/٣٤٢ (مع التصريح) .

(٣)توضيح المقَاصِد للمُراديّ ٤/٢١٥ .

(٤) شرح الأشْمُونيّ ٣/٤٥٦ ، شرح القطر ص ٧٦ .

(٥) شرح قطر الندى ص٨١ .

تأخذ منهم صدقةً تطهرْهم ، بل المعنى : خذ منهم صدقةً مطهرةً لهم ، فجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صفة لـ ﴿صَدَقَةً﴾ .

٨٤- أدوات الشّرط أسماء غير "إن" و "إذما" و "مهما".

أدوات الشّرط التي تجزم فعلين من حيث الاسمية والحرفية ثلاثة أنواع :

ما اتفق على حرفيته وهو "إنْ" نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ [الأنفال:١٩] وهي أمّ الباب ، وأصلُ هذه الأدوات ، وأما البواقي فإنما جزمت لتضمينها معنى الشّرط ، وقد اختصت دون بقية الأدوات بخصائص ، منها جواز حذفها ، ولا يجوز حذف غيرها من الأدوات بإجماعٍ ، يقول السّيوطي : « اختصت "إنْ" الشّرطية بأمور منها : جوز بعضهم حذف "إنْ" لكن الجمهور على منعه ، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشّرط إجماعاً »(١) .

وقد نقل ابن هشام اتفاقهم على حرفية "إن" يقـول معدداً أدوات الشّـرط : «...وما يجزم فعلين ...أحدها : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشّرط ، وهو "إن " و "إذما" وهما حرفان ، أما "إن" فبالإجماع »(٢) .

وما اتفق على اسميته وهو "مَنْ" لمن يعقل نحو قوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[النساء:١٢٣] و "ما" لما لا يعقل نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[البقرة:١٩٧] و "متى" للدلالة على الزمان نحو قوله(٣) :

أَنَـا ابْنُ جَـلاَ وَطَـلاعُ الثنايـا ... مَتَى أَضَـعِ العمامَـةَ تَعْرِفُـوني

و "أيّ" وهي بحسب ما تضاف إليه ، نحو : أيَّ جهةٍ تجلسْ أجلسْ معكَ ، و "أين" للمكان ، نحو قوله(٤) :

أيْن تَضـربْ بنا العُـداةَ تجدْنا ... نَصْـرِفُ العِيسَ نَحْوَها للتَّلاقِي

و "أيّان" نحو قوله(١) :

---

(١) الأشباه والنظائر ١٣٨/٢ .

(٢) شرح الشذور ص٣٣٤ ، أوضح المسالك ٢٠٤/٤ ، همْع الهَوامِع للسُّيوطيّ ٤٥٣/٢ .

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحي ، الكتاب ٢٠٧/٣ ، الأصمعيات ص ١٧ ، طبقات فحـول الشعراء ٥٧٩/٢ ، الكامل ١١٧/١ ، الأمالي ٢٥١/١ ، الأغاني ١٤٩/١٣ .

(٤) هو ابن همام السّلولي ، الكتاب ٥٨/٣ ، المقتضب ٤٨/٢ ، المساعد ١٤٠/٣

أَيَّـانَ نُؤْمنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَ إِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

و "أنّى" نحو قوله[2] :

فأصبحتَ أنّى تأتها تلْتَبس بها ... كِلا مَرْكبيها تحتَ رِجليكَ شاجِرُ

و "حيثما" نحو قوله[3] :

حَيْثُمَـا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَـكَ اللَّهُ ... نَجَاحـاً فِي غَـابِرِ الأَزْمَـانِ

وقد نقل ابن هشام إجماع النحويين على اسمية هذه الأدوات بقوله : « وفهم من تخصيصي هذين ["إن"و "إذما"] بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء ، وذلك بالإجماع في غير "مهما" »[4] ، وصرح بأسماء هذه الأدوات المتفق على اسميتها حين قال : « واسمٌ باتفاق وهو "مَنْ" و "ما" و "متى" و "أيّ" و "أين" و "أيّان" و "أنّى" و "حيثما" »[5] .

و ما اختلف فيه وهو "مهما" والصحيح أنه اسم نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[الأعراف:١٣٢] ، و "إذما" والصحيح أنه حرفٌ[6] ، نحو : إذما تقم أقم ، بمعنى : إنْ تقم أقم .

وإن قيل : إنهم أجمعوا على اسمية "مَنْ" الشّرطية ، وحرفية "إنْ" الشّرطية ، مـع اتفاقهما في الدّلالة على الشّرط ، فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفيـة مـع تساويهما في المفهوم ؟! ، فيقال : إنه لا ترادف بينهما ، فـ"إنْ" دالّة على شيء واحد وهو الشّرط الذي تمّ به عقد السّببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، ولا دلالـة فيها على غير ذلك ، فلذلك كانت حرفا ، وأمّا "مَنْ" الشّرطية فإنها مع تساويها مـع

---

(١) شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ٧١/٤ ، شرح ابن الناظم ص ٦٩٤ ، شَرْح ابن عَقيل ٢٨/٤.
(٢) هو لبيد ، ديوانه ص ٢١٥، الكتاب ٥٨/٣ ، المقتضب ٤٨/٢ .
(٣) الكامل ١٤٨/١ ، المساعد ١٤٠/٣ ، شَرْح ابن عَقيل للألفيَّة ٣٠/٤ ،
(٤) شرح الشذور ص٣٣٤ .
(٥) أوضح المسالك ٢٠٥/٤ .
(٦) الكتاب ٥٦/٣ ، المقتضب ٤٥/٢ ، الكامل ٣٧٩/١ ، توضيح المقَاصِد ٢٣٩/٤ .

"إنْ" في الدّلالة على الشّرطية دالةٌ على الشّخص العاقل ، وهذا المعنى هو الذي استحقت به أن تكون اسماً[1] .

(١) يُنْظَر: المباحث المرضية لابن هشام ص٣٣ .

٨٥- فعل الشّرط مجزوم بالأداة .

أدوات الشّرط كلٌّ واحدةٍ منها تقتضي فعلين ، أحدهما فعل الشّرط والحكم معلّق عليه ، والآخر جوابه لأنه مرتب على الشّرط ، وفعل الشّرط وجوابه مجزومان ، أما الشّرط فقد اتفق النحويون على أنه مجزوم بأدوات الشّرط ، يقول أبو حيان : « إنْ تقم أقم ، لا خلاف أن "تقم" مجزوم بـــ "أنْ" »[١] .

ونقل اتفاقهم علىْ أن الشّرط مجزوم بالأداة السّيُوطيُ يقول : « و جازمه ـــ أي الجواب ـــ الأداة عملت فيه كما عملت في الشّرط باتّفاق »[٢] .

ويقول الأشْمُونيّ معقباً على قول ابن مالك "يَقْتَضِيْنَ" : « قوله وأفهم "يَقْتَضِيْنَ"[٣] : أن أداة الشّرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما: أما الشّرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال »[٤] .

واعترض الصبان على الأشموني في حكايته الإجماع بقوله : « قوله (فنقل الاتفاق) حكى في التصريح قولاً بأن الشّرط والحواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم »[٥] .

واعتراض الصبان على حكاية الإجماع ليس بشيء ؛ إذ لم يُذْكر في كتب المتقدمين ، ولم ينسب لعالمٍ بعينه ، فلا يخرق الإجماع بمثل هذا الخلاف ، وأما قول الشّيخ خالدّ[٦] بأن ابن جني نقله عن الأخفش فليس بصحيح ، بل إنه على رأي الجماعة ، كما سيأتي.

---

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ص٤٣٨ ،

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٢/٤٦١ .

(٣) من قول ابن مالك :

فعْلَـــيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْـــجَزَاءُ وَجَوَابَاً وُسِمَـــا

(٤) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٢٣/٤ .

(٥) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٢٣/٤ ، التَّصْريح على التَّوضِيح للأزهري ٣٧٥/٤ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ١٢٠/٢ .

(٦) التَّصْريح ٣٧٥/٤

وأما الجواب فقد اخْتلفَوا في العامل فيه[١] ، يقول سِيبَويه : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله »[٢] ، وكلامه محتمل لأن يكون العامل في الجواب الأداة وحدها ، أو هي والفعل ، واختار السّيرافي أن العامل فيه هـو أداة الشّرط وحدها يقول : « والاختيار عندي أن يكون بـ "إنْ" وحدها »[٣] .

وذهب الخليل[٤] والمبرد[٥] وابن جني[٦] إلى أن أداة الشّرط وفعل الشّرط كلاهما معا يعملان في الجزاء ؛ لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء واحد ، والذي يظهر لي أنه رأي سِيبَويه أيضاً ، يتبين ذلك من قوله : « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني ، بـ "إنْ تأتني" »[٧] .

وعن الأخفش[٨] أن الشّرطَ مجزوم بالأداة ، والجزاءَ مجزوم بالشّرطِ وحده ؛ لطلبه للجزاء وَضَعْفِ الأداة عن العمل .

وذهب الكوفيون[٩] إلى أنه مجزوم بالجوار أي لمجاورته فعل الشّرط ، كما في قوله[١٠] :

---

(١) يُنْظَر: الإيضاح للزجاجي ص ١٤٠ ، الإنصـاف ٦٠٢/٢ ، شـرح المفصـل ٤١/٧ ، توضيح المقاصد ٢٤٤/٤ ، ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ١٨٧٧/٤ ، المساعد ١٥٢/٣ ، ائتلاف النصرة ص ١٢٨ ، التصريح ٣٧٣/٤ ، شرح الأشموني ١٥/٤ .

(٢) الكتاب ٦٢/٣ .

(٣) شرح الكتاب ٢٢٩/٣ .

(٤) الكتاب ٦٣/٣

(٥) المقتضب ٤٨/٢ .

(٦) اللمع ص ٢١٤ ، الخصائص ٣٨٨/٢ .

(٧) الكتاب ٩٣/٣ .

(٨) مجالس العلماء ص ٦٨ ، الارتشاف ١٨٧٧/٤، توضيح المقاصد ٢٤٤/٤ .

(٩) الإنصاف ٦٠٢/٢ ، الارتشاف ١٨٧٧/٤ ، المساعد ١٥/٣ .

(١٠) هو امرؤ القيس ، ديوانه ص ٢٥ ، وفيه جَـرُّ "مُزَمَّلٍ" لمجاورته " بِجَادٍ" ، وحقه الرفع ؛ لأنه نعت لـ"كبير" ، فكذلك الجزاء ينجزم لمجاورته الشرط ؛ لأن الجزم أخو الجر .

كَأَنَّ أَبَاناً في أَفَانِينِ وَدْقِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

قالوا : والجزم أخو الجر .

ولعل أقرب هذه الأقوال أن الشّرط والجواب مجزومان بالأداة وحدها ، وهو الذي استقرّ عليه رأي المتأخرين .

الاشـتغـال

١. اخـتـيـار النـصـب في : أزيداً ضـربـتـه . فـإن كـان بِلا ضـمـيـر وجـب النـصـب .

مما يختار فيه نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الاسم بعد همزة الاستفهام ، جاء بعده فعلٌ ناصبٌ ضميره ، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعلٍ ، نحو : أزيداً مررت به ؛ وكقوله تعالى : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾[القمر:٢٤] ؛ فالاسم منصوبٌ بفعل يفسره ما بعده ؛ لأن الهمزة بالفعل أولى[١] ، والرفع جائز على أنه مبتدأ وما بعده خبره ، يقول سيبويه : « تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيداً مررت به ، وأعمراً قتلتِ أخاه ، وأعمراً اشتريت له ثوباً ،ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره ، كما فعلت فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام ، قال جرير[٢]:

أَثَعْلَبَـةَ الفَـوارسَ أم رِياحـاً عَدَلْـتَ بهـم طُهَيَّـةَ والـخِشَابَا

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته »[٣].

وقد نقل إجماع النحويين على اختيار النصب أبو عثمان المازني فيما نقله عنه الزجاجي قال : «...ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل »[٤].

---

(١) الأصول لابن السراج ٢٥٢/٢ ، المفصل ص٧٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٧/١ (العلمية) توضيح المقاصد ٤٢/٢ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢٧ شرح قطر الندى لابن هشام ص١٩٤ ، شرح ابن عقيل ١٣٨/٢ ، ، هَمْع الهَوامِع ١٠٥/٣ .

(٢) ديوانه ٨١٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١ ، الصحاح (طها) ، اللسان (خشب) ، وثعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ، ومراده مدح الأولين وذم الآخرين.

(٣) سيبويه ١٠١/١ ، أوضح المسالك ١٦٦/٢ .

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٢٣ .

وذهب ابن الطراوة إلى التفصيل في المسألة فقال : إن كان الاستفهام عن الفعـــل وجب النصب نحو : أزيداً ضربته ؛ لأن الكلام على إضماره ، وإن كان الاستفهام عن الاسم فيجب الرفع نحو : أزيدٌ ضربته أم عمرو ،ولا يجوز إضمار فعلٍ رافعٍ أو ناصبٍ.

وما ذهب إليه ابن الطراوة مسبوقٌ إليه إذ قال الأخفش : إنه القياس وكذا قال أبو عثمان المازني ، ولكن منعهم من القول به إجماع النحويين على القول بخلافه ، قال الزجاجي : « سأل مروان[1] سعيد بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ، فقال : أيّ شيء تختاره فيه ؟ ، فقال : اختار النصبُ ؛ لمجيء ألف الاستفهام ، فقال : ألست إنما تختار في الاسم النصبَ إذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك : أزيداً ضربتُه ، أعبدَ الله مررت به ؟!، فقال له : فأنت إذا قلت : أزيداً ضربته أم عمراً فالفعل قد اســـتقر عندك أنه قد كان ، وإنما يستفهم عن غيره ، ومن وقع به الفعل فالاختيار الرفع ؛ لأن المسئول عنه اسمٌ وليس بفعل فقال له الأخفش هذا هو القياس .

قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياس عندي ، ولكن النحويين أجمعوا على اختيـــار النصب في هذا لّما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل »[2] .

فإن لم ينصب الفعل ضمير الاسم السابق وجب النصب باتفاق النحويين ، نقـــل إجماعهم على ذلك الصبان بقوله : « السؤال في نحو : أزيداً ضربت أم عمراً ــ بـــلا ضمير ــ إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعاً »[3] .

وإن فصل بين الهمزة والفعل بفاصل نحو : أأنت زيدٌ تضربه ، فالمختار الرفع ، إلا إن كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً فالنصب هو المختار باتّفـــاق النحـــوِيين ؛ لأن الفصل بهما مغتفرٌ ، نقل إجماعهم على ذلك السُّيُوطيُ حيث يقول : « وخلافاً للأخفش

---

(١) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليـــل . معجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، بغية الوعاة ٢٨٤/٢ .

(٢) مجالس العلماء ص٢٤٨، وينظر :البسيط ٦٢٨/٢ ، الأشباه والنظائر ١١٢/٣ .

(٣) حَاشية الصَّبَّان علىْ الأشْمُونيّ ١١٣/٢ .

أيضاً في المفصول[١] من هَمْز الاستفهام بغير ظرفٍ أو مجرورٍ جاز مع اختياره اتفاقـــاً ؛ لاتساعهم فيهما نحو : أكلَّ يوم زيداً تضربه ؟ و أفي الدار زيداً ضربته ؟ »[٢] .

---

(١) في الأصل (المفعول) تصحيفٌ .

(٢) هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ١٠٥/٣ ، و يُنْظَر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/٢ ، أوضح المسالك ص٦٤ ، شرح الأشموني ١١٢/٢ .

التنازع

٢. جواز إعمال أي العاملين في باب التنازع .

إذا تقدم عاملان ، وتأخر عنهما معمول ، وكل واحد من العاملين طالب له من جهة المعنى ليعمل فيه فهذا ما يسمى عند النحويين التنازع ، أي تنازع العاملين أو أكثر معمولا واحداً ، ويسمى الإعمال ، نحو قول الله تعالى : ﴿ قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [الكهف:٩٦] ومنه قول امرئ القيس[١] :

فَلَو أَنَّ مَا أسْعَى لأدْنى مَعِيشَةٍ ... كَفَاني وَلَم أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

فالفعل "كفاني" و "أطلب" تنازعا "قليل" ، فكفاني يطلبه فاعلاً ، و "أطلب" مفعولاً .

وقول الآخر[٢] :

ولَقَدْ أرَى تَغْنَى به سَيْفانَةٌ ... تُصْبِي الحَلِيمَ ومثلُها أصْبَاهُ

فالفعلان "أرى" و "تغنى" تنازعا المعمول "سيفانة" ، فالأول يطلبه مفعولا ، والثاني يطلبه فاعلاً .

وكقولك : أكرمني وأكرمت زيداً ، فالأول يطلبه للفاعلية ، والثاني للمفعولية ، وقد اتفق النحويون على جواز إعمال أيّ العاملين في الاشتغال [٣]، نقل اتفاقهم جمعٌ من العلماء .

---

(١) ديوانه ص٣٩ ، الكتاب ٧٩/١ ، المقتضب ٧٦/٤ ، الإنصاف ٨٤/١ ، التبيين ٢٥٦ ، شرح المقدمة الكافية : ٣٤٦/١ ، شرح جمل الزجاجي ٦٢٢/١ .

(٢) الكتاب ٧٧/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الإنصاف ٨٩/١ .

(٣) يُنْظَر: الجمل ص ١١١ ، الإيضاح العضدي ص ٦٥ ، التبصرة والتذكرة ١٤٨/١ ، المقتصد ٣٣٦/١ ، المفصل ص٣١ ، الإنصاف ٨٣/١ ، الرد على النحاة ١٠١ ، المقدمة الجزولية : ١٦٤ ، التبيين ٢٥٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٦٠٤/٢ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، شرح جمل الزجاجي ٦١٣/١ ، شرح التسهيل ١٦٧/٢ ، الملخص ٢٨٣/١ ، تذكرة النحاة ص ٣٣٧ ، أوضح المسالك ١٩٨/٢ ، توضيح المقاصد

يقول العكبري حاكياً إجماعهم : « وأولى الفعلين بالعمل الأخير منـــهما وقـــال الكوفيون الأول أولى ، واتفقوا على أن كلا الأمرين جائز إذا صحَّ المعنى »[١] .

ونقل اتّفاقهم ابن هشام حيث يقول : « واتفق الفريقان على جواز إعمـــال أيّ العاملين شئت »[٢] وقال أيضاً: « إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق»[٣].

ويقول ابن عقيل : « ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كـــل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر »[٤] .

ويقول الأشْمُونيّ : «...مع اتفاق الفريقيْن على جواز إعمال كل منهما »[٥].

ومع اتّفاق النحويين على جواز إعمال أي العاملين فقـــد وقـــع خـــلافٌ في أي العاملين أولى :

فأئمة البصريين ومن تبعهم من المتأخرين[٦] يذهبون إلى أن العامل الثاني أولى لقربه من المعمول ، يقول سيبويه : « ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيداً ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنما كان الذي يليه أولى ، لقرب جـــواره وأنـــه لا ينقض معنى »[٧] .

والمسالك ٢/٦٥ ، المساعد ١/٤٥٢.

(١) اللباب ١/١٥٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٢٣.

(٣) أوضح المسالك٢/١٩٨ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٦٠ .ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٤/٢١٤٢ .التبيين للعكبري ص ٢٥٧ ،الإنصَاف في مسائلِ الخلاف للأنْبَاريّ ١/٩٣ ، هَمْع الهَوامِع للسُّيوطِيّ ٣/٩٤ .

(٥) حَاشية الصَّبَّان على الأشْمُونيّ ٢/١٤٨ .

(٦) يُنْظَر: الكتاب ١/٧٣ ، المقتضب ٤/٧٢ ، الجمـــل : ١١٢ ، المفصـــل ٣١ ، التبصـــرة والتذكرة : ١/١٤٨ ، الإنصاف : ١/٨٣ ، الرد على النحاة : ١٠١ ، شـــرح المفصـــل ١/٧٧ ، شرح المقدمة الكافية : ١/٣٤٠ ، شرح التسهيل ٢/١٦٧ ، والمراجع السابقة.

(٧) الكتاب : ١/٧٣ .

واستدلوا بأن أكثر ما ورد هو بإعمال الثاني كالآية السابقة والبيتين وغيرهما كثيرٌ ، كقوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ﴾[الحاقة:١٩] و من ذلك قول الفرزدق[١] :

ولكنَّ نصْفـاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بنُو عَبْدِ شَمْسِ مِنْ مَنافِ وهَاشِمِ

ومنه قول طُفيلِ الغنوي[٢] :

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كـأَنَّ مُتُونَـها جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ

وذهب الكوفيون[٣] إلى أن الأولى إعمال الأول ، ففي قوله تعالى : ﴿ قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ جعل الفراء[٤] "قِطْرًا" معمولا لـــ "ءَاتُونِىٓ" دون "أُفْرِغْ" والتقدير : « آتوني قطراً أفرغ عليه » .

واحتج الكوفيون لإعمال الأول بمثل قول امرئ القيس :

فَلَو أَنَّ مَا أسْعَى لأدْنى مَعيشَـةٍ كَفَاني وَلَم أطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المـالِ

فأعمل "كفاني" ولو أعمل "أطْلُبْ" لنصب "قليلاً" .

وقول المرّار الأسديّ[٥] :

وقَـدْ نَغْنَى بهـا ونَرَى عُصُوراً بهـا يَقْتَدْنَنا الخُـرُدَ الخِدالا

أعمل الأول ، وهو "نرى" ولو أعمل الثاني لقال : تقتادنا الخردُ الخدالُ بـالرفع، والقوافي منصوبة .

---

(١) ديوانه : ٦٠٦، الكتاب : ٧٧/١ ، المقتضب : ٧٤/٤ ، الجمـل : ١١٥ ، الحماسة البصرية ٢٦٢/٢ ، الإيضاح : ٦٨ ، التبصرة والتذكرة : ١٥٣/١ ، الإنصاف : ٨٧/١ ، اللباب ١٥٤/١ ، التبيين : ٢٥٤ .

(٢) ديوانه ص ٢٣ ، الكتاب ٧٧/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ١١٦ ، الإيضاح العضـدي ٦٨ ، المحكم ٣٦٦/١ ، التبصرة والتذكرة ١٤٩/١ ، المفصل ٣٠ ، الإنصاف ٨٨/١.

(٣) تنظر المراجع السابقة .

(٤) مَعَاني القُرآن للفَرَّاء ١٦٠/٢ .

(٥) ديوانه ٤٧٦ ، الكتاب ٧٨/١ ، المقتضب ٧٧/٤ ، الجمل ص١١٦ ، الإيضاح ص ٦٧ ، الإنصاف ٨٦/١

والأولى بالعمل هو الثاني ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب ، وبه نزل القرآن المجيد ، وإعمال الأول على قلته لا يكاد يوجد في كلام العرب إلا في الشعر ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل .

٣. إذا تنازع ثلاثة فيجوز إعمال الأول والثاني والثالث .

إذا تنازع على معمولٍ واحدٍ ثلاثة أفعالٍ – ولم يرد أكثر من ذلك- فيجوز إعمال أيّ من الثلاثة ، وذلك نحو قوله ﷺ : « كَمَا صَلَّيتَ وبَارَكْتَ وتَرَحمتَ عَلَى إبْرَاهِيمَ إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ »[١] .

ومنه قول الشاعر[٢] :

سئلتَ فلم تبخلْ ولم تعطِ طائلاً فَسيَّانِ لا ذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وكقول الآخر :

جِئ ثُمَّ حَالِفْ وَثِقْ بالقَومِ إنَّهُمُ لِمَنْ أجَارُوا ذَوو عزٍّ بِلا هُونِ

وقول الآخر :

أرْجُـو أخْشَى وأدْعُو اللهَ مُبْتَغياً عَفْواً وَعَافيَةً في الرُّوحِ والجَسَدِ

فيجوز إعمال أي عاملٍ منها باتفاق النحويين[٣] ، نقل اتفاقهم أبو حَيَّان رادّاً به على ابن مالك يقول : « وإذا تنازع ثلاثةٌ ــ وهو أكثر ما سمع في هذا الباب ــ وزعم ابن خروف وتبعه ابن مالك[٤] أنه يكون العمل للثالث ، ويلغى الأول والثاني ... وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يختلف ابن خروف وابن مالك ، قيل : لكن لم[٥] يحفظ سماعاً في إعمال الثاني وإلغاء

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤٠٢/١ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٦٨/٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢ .

(٢) هو الحطيئة ، ديوانه ص ١٩٤ ، الأغاني ١٦٠/٢ ، شَرْح التَّسْهيل لابن مالك ١٧٦/٢ ، الخزانة ٣٦٣/٢ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ ، المقتضب ٧٩/٤ ، الواضح والزبيدي ص ١٨٣ ، شرح الجزولية الكبير ٩١١/٣، التوطئة ص٢٧٦ ، المقرب ص٣٢٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨ ، الملخص لابن أبي الربيع ٢٨٩/١ ، المساعد ٤٦٢/١.

(٤) التسهيل ص ٨٦ ، وشرحه ١٧٦/١ .

(٥) كذا في الأصل ، وذكر المحقق أن في نسخة ت (لم يحفظ) قال : وهو تحريفٌ ، والتحريفُ ما

الأول والثالث ، لكن نُصَّ على الإجماع في جوازه ... وقـــال بعـــض أصـــحابنا إنّ البصريين يختارون إعمال الآخر ، وإن الكوفيين يختارون إعمال الأول ، وسكتوا عـــن الوسط ، وهذا النقل معارَضٌ بالإجماع على أنّه يجوز »[١] .

لقد تمسَّك أبو حيان بالإجماع في هذه المسألة ، ورد قول ابن خروفٍ وابن مالك ، ولم يعتدَّ بخلافهما وهما من هما في هذا الفن ، محتجاً بأنّ الإجماع سابق للخـــلاف فيجـــب المصير إليه ، وهذا هو الصحيح ، ولطالما رد الإجماع الذي يحكيه ابن مالك بخلافِ ولو واحد من النحويين وإن كان شاذاً .

وابن خروفٍ لم يوجب إعمال الثالث بل أجاز إعمال الثلاثة فلم يخرج عـــن إجمـــاع النحويين ، يقول : « ويجوز الإعمال فيما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين على هذا الـــذي ذكرتُ »[٢] ، وهو قد ذكر قبل هذا إعمال الأول والثاني .

ونقل إجماعهم الأشْمُونيّ بقوله : « سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثـــة ، وحكـــى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها »[٣] .

وأرى أن هذا مثل سابقه وهو تنازع عاملين فالمختار هو إعمال الأقرب ؛ لأن ما سمـــع ورد بإعماله ، كالأبيات المذكورة ، والحديث الشريف ، وأما إعمال الثاني فلم يرد به سماعٌ وهو جائز ، وأما إعمال الأول فمنه قول أبي الأسود[٤] :

كَسَـــاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيـــكَ الجَزِيلَ وَنَاصِرُ

فأعمل "كَسَاكَ" ورفع به "أخٌ" ، وأضمر في الثاني "تَسْتَكْسِهِ" .

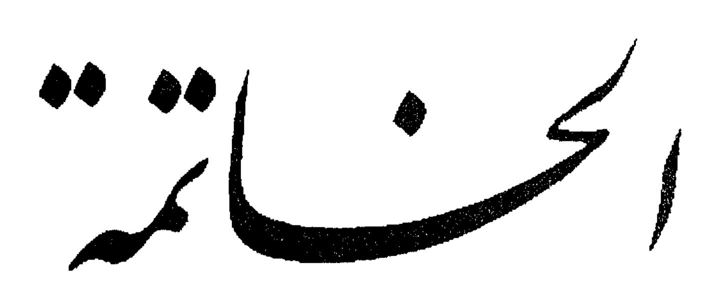
أثبَته ! ، فإنه لم يحفظ سماعٌ بإعمال الثاني ، كما حفظ في إعمال الأول والثالث .

(١) ارْتشَاف الضَّرَب لأبي حَيَّان ٢١٤٦/٤.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢ .

(٣) شرح الأشْمُونيّ ١٤٩/٢ .

(٤) ديوانه ص ٨٥ ، حماسة البحتري ١٨٠/١ ، الكامل ١٧١/٢ ، ارْتشَـــاف الضَّـــرَب لأبي حَيَّان ٢١٤٦/٤ ، الخزانة ٢٨٤/١ ، ويروى : "وياصرُ"


الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات ، وصلى الله وسلّم وبارك على خير خلقه ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين وبعد .

فبعد هذه الرحلة المضنية في دراسة المسائل المجمع عليها أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يأتي :

– هذه الدراسة تمثل أعلى لغات العرب التي تكاد تكون القاسم المشترك في لسانهم نثرا و شعرا ، كما أنها تمثل المذهب المحكم الذي لا يقبل التأويل عند أهل العربية حيث لا ينال منه اختلاف مختلف أو خروج خارج على الإجماع .

– تعدد إجماعهم على الشيء الواحد من نواح متعددة أيضاً كإجماعهم على تركيب "هلم" ، وكإجماعهم أيضاً على بنائها على الفتح .

– بعض الخلافات النحوية لا يعتد بها حيث لا يعضدها قياس ولا يقويها سماع ، فلذلك يحكي العلماء الإجماع مع وجود مثل هذا الخلاف ، كما أنه لا يلزم نقض الإجماع بمخالفة الآحاد ، وهذا معمولٌ به في الشرعيات .

– أن بعض العلماء قد يردّ إجماعاً يحكيه ثلة من العلماء لكونه يخالف ما يرى ، ثم يحتج بالإجماع في مسائل أخرى مع وجود الخلاف .

– ظهر بجلاء دقة النحويين وتثبتهم عند حكاية الإجماع لئلا يوجد في المسألة خلاف .

– أنهم قد يجمعون على الحكم النحوي ثم يختلفون في علته ، وقد يجمعون على شيء ثم يختلفون في شيء من توابعه كما في اتفاقهم على رفع المضارع عند تجرده ، ثم اختلفوا في رافعه ، واختلافهم هذا لا طائل تحته .

– أن من الخلاف خلافاً لا ينبغي الاشتغال به ؛ فلا ينبني عليه حكمٌ في كيفية التكلم كما في المسألة السابقة وغيرها ، يقول ابن الحاج : « مسائل الخلاف في هذه الصناعة قسمان : قسم ينبني عليه حكمٌ ما في كيفية التكلم فهو الذي يجب الاعتناء

به ، وقسم لا ينبني عليه إلا أمرٌ اصطلاحي ، وهو فضولٌ وبَطالة ، واشتغالٌ بما لا يعني ... وأشد من الاشتغال به اعتقاد أن ذلك منهم ضروريٌّ ، موصلٌ إلى معرفة حقيقة ، مكسب علماً بكلام العرب »[1] .

– أن من أسباب الخلاف التي تعيق الإجماع تعدُّد أقوال العالم الواحد في المسألة الواحدة ، فيقول فيها بقول في أحد كتبه ثم يخالفه في كتاب آخر ، ومن ذلك رأي ابن هشام في رافع المضارع .

– أن من أسباب نصب الخلاف في بعض المسائل عدم الانتباه للتفصيل الذي ذهب إليه بعض العلماء ، فيذكر أنه خالف في المسألة مطلقاً ، كما في مسألة كسر همزة "إن" بعد القسم ، فذُكِر أن بعضهم أجاز الفتح مطلقاً ، والصحيح أنه أجازه في حالة دون الأخرى فيكون رأيه موافقاً للإجماع .

وكما في مسألة فعلية "عسى" فذكر أن بعضهم يقول بحرفيتها مطلقا مع أنه فصَّل ، فذكر أنها تكون فعلاً إلا إذا اتصل بها ضمير نصب ..

وكما في مسألة منع ما سمي به من صيغة منتهى الجموع كمساجد فنسب إلى الأخفش أنه يصرفه ، والحق أنه يفرق بين ما كان أصله أعجمياً وغيره .

– وقد يكون نصب الخلاف راجعاً إلى تنويع وتفريع لم يُتَنَبَّه إليه ، فينقل الخلاف .

– بعض العلماء قد يذكر الإجماع على المسألة في غير مظانها ، وذلك لحاجته إلى قياس المسألة المختلف فيها على مسألة اتفق عليها ، فيفزع إلى ذكر الإجماع ، مع أنه لم يذكره في الموطن الأصلي للمسألة .

– لقد عرضت جميع المسائل المتفق عليها أو التي حكي فيها الإجماع – ما استطعت – على أسلوب القرآن الكريم ، إذ هو في المكان الأسمى من الفصاحة ، وعلى ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوصاً ما اتفق العلماء على الاحتجاج به منه كألفاظ الأدعية والأذكار وغير ذلك ، ثم على أشعار العرب في

---

(١) اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وأبي إسحاق للمكناسي ٢٩٢/١ .

الدواوين المختلفة .، وقد عثرت ــ بحمد الله ــ على جملة من الشواهد الشعرية لم تذكر في كتب النحو ــ فيما اطلعت عليه ــ تؤيد بعض القواعد أو تعضد بعض الآراء كما في ذكر الخبر بعد "لولا" إذ لحن النحويون أبا العلاء في قوله :

يُذيبُ الرّعْبُ منه كلَّ عَضْـــب فَلَوْلاَ الْغِمْـــدُ يُمْسِكُهُ لَسَــالاَ

واجتهدوا في تأويل ما ورد من الأحاديث ، فوجدت ما يؤيد ذكر الخبر من الأشعار في عصور الاحتجاج .

– ومن النتائج المتحققة في هذا البحث تصحيح نسبة كثير مـــن الأقـــوال إلى أصحابها ، فبينت آراءهم الصحيحة من كتبهم أو ممن نقل عنهم وهو أقرب إليهم من غيره بأن يكون تلميذاً له ، أو عصره قريباً من عصره .وأن هذا اللبس في نسبة تلـــك الأقوال كان سببا في نصب الخلاف في بعض المسائل ، مع أن بعضـــهم يـــذكر أن في المسألة إجماعاً ، وعند التحقيق يتبين أن ذلك العالم لم يخرج عن رأي الجماعة ، وذلك في مسائل كثيرة كما في مسألة فعلية عسى فقد نسب ابن هشام إلى ابن الســـراج ، وأبي علي الفارسي القول بحرفيتها وعند الرجوع إلى كتبهما تبين أنهما يقولان بفعليتها .

ــ و نسب ابن الخباز إلى ابن الدهان القول بإعراب المضارع المتصل بنون التوكيـــد ، وفي كتابه الفصول تصريح بالبناء .

– ونسب ابن جني إلى المبرد والأخفش القول ببناء جمع المؤنث السالم ، ولم يصح ذلك عنهما .

– وكذلك القول ببناء الجمع والمثنى المنسوب إلى الزجاج .

– نسب أبو حيان إلى أبي علي الفارسي بأن الثاني من الخبرين في قولهم الرمان حلـــوٌ حامض ، متحملٌ الضمير ، والثاني خالٍ منه ، والذي في كتبه خلاف ذلك .

– كما نسب الرضي إلى الكوفيين إيجاب النصب في نحو : الصـــوم يـــوم الجمعـــة ، والصحيح أنهم يجيزونه مع الرفع .

– ونسب إلى الأخفش منع دخول الفاء على خبر "إنّ" إذا كان متضمناً معنى الشرط والصحيح أنه يجيزه كما نص على ذلك في المعاني .

– وذكر ابن هشام أن أول من ذهب إلى أن "ليس" حرفٌ ابـن السّـراج ، ولـيس بصحيح فقد صرّح بأنها فعلٌ مستدلاً على ذلك بدخول ضمائر الرفع عليها ، وكذا تاء التأنيث .

– ونسب الزجاجي أيضاً القول بحرفيتها إلى الفراء ولا يصح .

– ونسب الرضي إلى المبرد القول بإعمال "ما" إذا زيدت بعدها "إن" وكلامه صـريح بعدم الإعمال ، إلى غير ذلك من الآراء كما هو مسطور في البحث .

– أنَّ بعض النحويين ينقل في بعض المسائل خلافاً بين البصريين والكوفيين ، أو داخل المدرسة الواحدة ، والصحيح أنه لا خلافَ في المسألة بل هما لهجتان مسموعتان لبعض العرب ، فهذه يقول بها قوم ، وتلك يقول بها آخرون ، وهذا من تنوع اللغـة واتساعها ، كما هو حاصل في بعض القراءات القرآنية ولم يقل أحدٌ إن فيها خلافـاً ، وقد أشرت إلى هذه المسائل في مواضعها ، وأن العلماء لو سلكوا هذه الطريقة لانتفى كثير من الخلاف .

– أن مقاصد المتكلمين لها أثرٌ في الإعراب والحكم ، كما في مسـألة نصـب المضارع ورفعه في نحو "ما تأتينا فتحدثنا" وكما في بعض مسائل الممنوع من الصرف .

– ومن الظواهر النحوية في هذه الدراسة :

– تغير الحكم النحوي بالأمر العارض ، من ذلك النقل مـن الوصـفية إلى الاسميـة كحمراء إذا سمي بها جمعت جمع مؤنث وإذا بقيت على أصلها الوصفية جمعـت جمـع تكسير ، وكالنقل من الجمادات إلى العقلاء نحو كلمة صخر تجمع جمـع تكسـير إذا بقيت على أصلها فيقال فيها : صخور كقلب وقلوب ، وإذا سمي بها العاقل قالوا فيها صخرين وصخرون .

– الإشباع ظاهرةٌ عربيةٌ ورد بها الكلام الفصيح وهو مطل الحركات القصيرة كالضمة والكسرة والفتحة حيث يتولد عن الضمة الواو نحو : "فأنْظُورُ" يريد : فأنْظُر ، وتتولد عن الكسرة الياء كقراءة بعضهم : (ملكي يوم الدين) وتتولد عن الفتحـة الألف نحو : "بمنتزاح" يريد : "بِمُنْتَزَح".

– وجود المشترك اللفظي في العربية من ذلك استعمالهم (قد) حرفـا واسمـا ، وكذلك استعمالهم ضمير الفصل وضمير الشأن اسمين تارة وحرفين أخرى .

– عناية العربية بالرتبة تقديما وتأخيرا ، وذلك كالترتيب بين الضمير ومفسره وبيان الاتفاق والاختلاف بينهما في النوع تذكيرا وتأنيثا ، ولم يكسر القياس في ذلك إلاضمير الشأن فإنه يفسر بجملة بعده ، وغيره لا يفسر في الغالب إلا بمفرد قبله .

– ومن الظواهر الشائعة التعويض وهو تارة يكون بتشديد حرف عوضا عن محذوف ، كتشديد النون في "هاذين" و "هاتين" و "الَّذَين" و "اللَّتَين" حال الرفع كثيرا ، وتشديد عين ما حذفت لامه اعتباطا عوضا عنها نحو "يد" و "غـد" و "أب" و "حـم" ،كما يكون بالمد الطويل في نحو (الضالين) و (العادين) عوضا عن التخلص من التقاء الساكنين كما يكون عوضا بـ "ما" كما في نحو : (أمَّا أنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ) ......

– ومن الظواهر أيضا التجانس بين الكلمتين كالتجانس بين التابع والمتبوع في الإعراب ، وبين النعت والمنعوت تعريفا وتأنيثا وتذكيرا ، وإفـرادا وتثنيـة وجمعـا ، وكذلك بين الشأن بين البيان والمبين ، لأن البيان في الجوامد أخو النعت في المشتقات .

والحمدُ للّه أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً كما يحبّ ربّنا ويرضى .

الفهارس العامة

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً	٧٣	٤٥٦
	وَلَوْلاَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلاَّ قَلِيلاً	٨٣	٢٣٧
	إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ	٩٢	١٨٨، ١٨٩
	وَكُـلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ	٩٥	٣٠٢
	إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّـٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَـٰلِمِي أَنفُسِهِمْ	٩٧	٣١٢
	فَأُوْلَـٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ	٩٧	٣١٢
	وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلأَرْضِ	١٠١	٢٣٣
	وَلَوْلاَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ	١١٣	٢٣٧
	وَلأُضِلَّنَّهُمْ وَلأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلآمُرَنَّهُمْ	١١٩	٤٣١
	مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ	١٢٣	٤٦٢
	فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ	١٥٥	٣٨
	وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ أُوْلَـٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً	١٦٢	٢٤٩
	وكلم الله موسى تكليما	١٦٤	٣٠
المائدة	وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ	٢	١٨٧
	وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ	٥	٢٣٢
	أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ	٥٠	٣٠٣
	ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ	٧١	١٥١
	مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ	٧٥	٣٧٦
	مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ	٨٩	٥٢
	إِنْ كُنتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتَهُ	١١٦	٣٣٢
الأنعام	وَلَلدَّارُ ٱلآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ	٣٢	٣٠٦
	وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَـٰتِ	٣٩	٢٤٧
	قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَـٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ	٤٠	١٣٨
	لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ	٧٧	٤٣٤
	أَتُحَاجُّونِّي	٨٠	٤٢٨
	فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ	٨١	٥٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
ص	وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ	٦	٤٢٢
	بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ	٨	٤٣٩
	قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ	٨٤	٣٠٤
الزمر	وَٱلَّذِى جَاءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ	٣٣	٣٠٩
	أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	٣٦	٣٨٦
	أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ	٣٧	٣٨٦
	أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ	٦٤	١٧١، ٤٤٨
غافر	لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى	٣٧	٤٥٧
فصلت	وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ	٤٦	٣٨٦
الشورى	وَمَا أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ	٣٠	٣٠٧
	وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِـلَ رَسُولاً	٥١	١٩٦
الزخرف	حـم * وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءاناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ	١	٤١٤
	أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحاً أَن كُنتُمْ قَوْماً مُّسْرِفِينَ	٥	١٨٧
	وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا	٣٥	١٠٧
	فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ	٤١	٤٣١
	وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّماءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلأَرْضِ إِلَـٰهٌ	٨٤	٢١١
الدخان	حم *وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ	٣	٤١٤
الأحقاف	وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ	٥	١٩٩
	وَحَمْلُهُ وَفِصَـٰلُهُ ثَلاَثُونَ شَهْراً	١٥	٢٨٩
	مَا هَـٰذَا إِلاَّ أَسَـٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ	١٧	٣٧٦
محمد	فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ	٤	٦١
	فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ	٢٢	٣٩٥
	أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا	٢٢	٢٧٠
	إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا	٣٧	١٦٦
	وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ	١٤٤	٣٧٤
الفتح	مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ	٢٩	١٤١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحجرات	وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ	١٤	٤٤٠
ق	أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ	٢٤	٤٢٨
الذاريات	إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ	٢٣	٣٨٠
الطور	وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ * وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ *	٥ ـ ٦	٢٠٥
القمر	أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ	٢٤	٤٦٨
	ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ	٤٨	٨٨
الرحمن	فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْـَٔلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاَ جَانٌّ	٣٩	١٤٢
الواقعة	لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ	٢	٢٨٥
	وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَا أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ	٢٧	٢٩٨
	فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ	٨٨	٢٦٢
الحديد	إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ	١٨	٢٠٥
المجادلة	مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ	٢	٣٧٤
الحشر	لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً	١٣	٣٠٥
الصف	تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ	١١-١٢	٤٥٩
الجمعة	قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَـٰقِيكُمْ	٨	٣١٢
المنافقون	إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ	١	٣٧
	لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ	١٠	٤٥٧
القلم	إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ	٣٤	٩٩
	لَّوْلاَ أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ	٤٩	٢٣٨
الحاقة	ٱلْحَاقَّةُ * مَا ٱلْحَاقَّةُ *	١ ـ ٢	٢٩٧
المعارج	كَلاَّ إِنَّهَا لَظَىٰ	١٥	٨٨
نوح	مَّا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً	١٣	٤٣٨
	أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ	٨٩	٣٨٠
الجن	فَقَالُواْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَاناً عَجَباً	١	٤١٥
	فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً	٩	١٢٧
	كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً	١٩	٣٩١

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأمثال وكلام العرب

فهرس الشعر

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
ألا لَيْـتَ شـعري هـل تعـود رَواجعًـا	ليالي الصِّبَا مـن بعـد مـا قـد تولـت	٤٠٨
لا يزجـر الشـيخ الغيـور بناتـه		٦٩
تـرَى أرْبَاقـهمْ مُتقَلّديْهَـا	إذَا صَـدِىءَ الحَدِيْـدُ عَلَـى الكُمَـاةِ	٢٥٥
خـبيرٌ بنـو لِهْـبٍ فـلا تَـكُ مُلْغِيًـا	مَقَالَـةَ لِهْبِـيٍّ إذا الطـيرُ حَنَّـت	٣١٥
فـإنّ المـاءَ مـاءُ أبي وجَـدّي	وبئـري ذو حَفَـرْتُ وذو طـويتُ	٢٠٠
عَـلّ صُـروفَ الدّهْـرِ أو دُولاتهـا	يُدلْنَنَـا اللّمّـةَ مـن لماتهـا	٤٠٩
مـن كـان ذا بـتّ فهـذا بتّـي	مُقيّـظٌ مُصيّـفٌ مُشـتّي	٢٤٥
فعَـادَى بـينَ هَـاديَتـن منهـا	وأولى أنْ يَـزيدَ عـلى الثّـلاث	٣٩٢
مـا كـان أبْصَرَنـي بِغـرّاتِ الصّبا	فالـيَوْمَ قَـد رُفِعَـتْ لـيَ الأشْباحُ	٣٦٤
وَقَـوْلي كُلّمَـا جَشَـأتْ وجَاشَـتْ	مَـكانَكِ تُحْمَـدي أوْ تَسْـتَريحي	٤٦٠
ومـا حَسَـنٌ أن يَمـدح المـرءُ نفسـه	ولَكِـنّ أخْـلاقاً تُـذمّ وتُمْـدَحُ	٣٧٨
يَـا نَـاقُ سِيـري عَنقـاً فَسِـيحَا	إلى سُلَيْمَـانَ فَنَسْتَـريحَا	٤٥٦
نحـن الـذين بـايَعوا محمّـدا	علـى الجهَـاد مـا بقينـا أبـدا	٢١٦
أبْنَـاؤهَـا مُتَكَنّفُـونَ أبَاهُـمُ	حَنِقُو الصُّـدورِ ومـا هُـمُ أولادَهـا	٣٧٤
إذا اسْـوَدَّ جُـنحُ اللّيـلِ فَلْتَـأتِ ولْـتكُنْ	خُطَـاكَ خِفَافـاً إن حُرّاسَـنا أُسْـدَا	٤٠٨
أرْجُـو أخْشَـى وأدْعُـو اللهَ مُبْتَغيـاً	عَفْـواً وَعَافيَـةً في الـرُّوحِ والجَسَـدِ	٤٧٥
أصِـخْ فَعَسَـاك أن تُهـدى ارعـواءً	لَقَلْبِـكَ بالإصَاخَـةِ مُسْتَفَـاد	٣٩٦
أعَـاذِلَ مـا يُدْرِيـكَ أنّ مَنيّتـي	إلى ساعَةٍ في اليَـومِ أوْ فـي ضُـحَى الغَـدِ	٢٦٢
ألاَ حَبَّـذَا هِنْـدٌ وأرْضٌ بِهـا هِنْـدُ	وهِنْـدٌ أتَـى مـن دُونِهـا النّـأيُ والبُعْـد	٩٠
وأنـت الـذي أمْسَـتْ نـزارٌ تَعُـدُّه	لـدَفْعِ الأعَـادي والأمُـورِ الشّـدائِد	٢١٥
قَـدْنيَ مـنْ نَصْـرِ الخُبَيْـبَين قَـد	لَـيسَ الإمـامُ بالشّـحيحِ المُلحِـد	١٠٥
نِعْـمَ الفَتَـى المُـرّيُّ أنْـتَ إذا هُـمُ	حَضَـرُوا لَـدَى الحُجُـرَاتِ نَـارَ المُوقـد	١٥٤
وشَـرِبْتُ مـن لَـبَنِ المُحَلّـقِ شَـرْبَةً	والخَيْـلُ تَعْـدو بالبعيـد بَـدّاد	١٢٥
سُـئلتَ فلـم تبخـلْ ولم تعـطِ طـائلاً	فَسِـيَّان لا ذَمٌّ عليـكَ ولا حَمْـدُ	٤٧٥

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً	وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ	٣٨٩
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ	٣٨٠
لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقّه	ولا منسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ	٣٨٦،٢٩٨
إنا اقتسمنا خطتينا بيننا	فحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَارِ	١٢٦
فَلَيسَ بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّها	صِحَاحاً ولا مسْتَنْكَرٌ أن تُعَقَّرا	٣٤٩
فَمَا أنتمُ منهمْ ولكنَّكم لَهمْ	عبيدُ العَصَا مَادامَ للزَّيتِ عَاصِرُ	٣٥٤
فَيَومٌ علينا ويَومٌ لَنا	ويَومٌ نُسَاءُ ويَومٌ نُسَرْ	٣٠٠
قُلْ لِلّذي أضحَى بهِ شامِتاً	إِنَّكَ والموْتَ مَعاً في شِعارْ	٣٢١
كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ	أخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَاصِرُ	٤٧٦
لَعَمْرُكَ مَا سَعْدٌ بِخُلَّةِ آثِمٍ	ولا نَأْنَأٍ يَومَ الحِفَاظِ ولا حَصِرْ	٣٨٧
لم يَكُ الحقّ سِوَى أنْ هاجَه	رَسْمُ دارٍ قد تعفّى بالسِّرَرْ	٣٧٢
لَهَفِي عليكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائفٍ	يَبْغي جِوارَكَ حِينَ لَيسَ مُجِيرُ	٣٣٨
لَيَومٌ بِذاتِ الطَّلْحِ عِندَ مُحَجَّرٍ	أحَبُّ إلَيْنَا مِن لَيَالٍ عَلَى أُقُرْ	٣٠٦
واللهِ لو شاءَ لكنتُ صخراً	أو جبلاً أصمَّ مُشْمَخِرّا	٢٠٧
استقدرِ اللهَ خيراً وارضَينَّ بِه	فبينما العُسْرُ إذْ دارت مياسيرُ	٤٢٧
هَلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَـ	ـارِكَ إِذْ تُنَبِّذُهُ حَضَاجِرْ	٨٣
وَأتاهَا أُحَيمِرٌ كأخي السَّهْـ	ـمِ بعضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرَا	١٠١
والعدل والتعريف مانعا سحر	إذا به التعيين قصداً يعتبر	٩٩
وبَاتَ مُكِبّاً يَتَّقِيها بِرَوْقِهِ	وأَرْطَاةِ حِقْفٍ خَانَهَا النَّبْتُ يَحْفِرُ	٣٢٢
نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ	إلاَّ وَكانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا	١٥١
وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الخَبَرْ	أَجِزْ وكُلٌّ سَبْقَه دَامَ حظَرْ	٣٤٢
ولا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخبر	إلاَّ إذا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرفَ جَرْ	٣٤٥
مَرَّتْ بنا أول من أُمُوسِ	تميسُ فينا ميسةَ العروسِ	٥٦
اعتصم بالرجاء إنْ عَنَّ بأسٌ	وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ	٥٥

نَصَـــرْتُكَ إذْ لا صَـــاحِبٌ غَيْــرَ خَـــاذِلٍ	فَبُوِّئْـــتَ حِصْـــناً بالكُمَـــاةِ حَصِينـــــا	٣٨٤
ولي نَفْـــسٌ أقُـــولُ لهـــا إذَا مَـــا	تُنَـــازِعُني لَعَــــلِّي أو عَسَـــاني	٣٩٥
ومَـــا إنْ طِبُّنَـــا جُبْـــنٌ وَلكِـــنْ	مَنَـايَـــانَا ودَوْلَـــةُ اخرينَـــا	٣٨١
إنّ أبَـــاهَـــا وأبَـــا أبَـــاهَـــا	قَـــدْ بَلَغَـــا في المَجْـــدِ غَـــايَتَاهَ	٧٣
لعمـــرُكَ مـــا إنْ أبُـــو مالـــكٍ	بـــواهٍ ولا بضعيـــفٍ قُـــواهْ	٣٨٨
ولَقَـــدْ أرَى تَغْـــنَى بـــه سَيْفَانَـــةٌ	تُصْـبِي الحَليـــمَ ومثلُـــها أصْبَـــاهُ	٤٧١
أبَـــا خَالِـــدٍ مَـــا كـــانَ أدْهَـــى مُصِـــيبَةً	أصَـــابَتْ مَعَـــدًّا يَـــوْمَ أصْـــبَحْتَ ثَاوِيـــا	٣٦٥
الجـــودُ لم يُـــرْزَقْ خَلاصـــاً مِـــنْ الأذى	فَـــلا الحمْـــدُ مَكْسُـــوباً وَلا المـــالُ بَاقِيـــا	٣٨٥
بِأُهْبَـــةِ حَـــرْبٍ كُـــنْ وإنْ كُنْـــتَ آمِنـــاً	فَمَـــا كُـــلُّ حِـــينٍ مَـــنْ تُـــوَاتي مُؤاتِيـــا	٣٧٩
تَعَـــزَّ فَـــلا شَـــيْءٌ علـــى الأرضِ بَـــاقِيَ	ولا وَزَرٌ مِمَّـــا قَضَـــى اللهُ وَاقِيـــا	٣٨٤
فيَـــا راكِبـــاً إمَّـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ	نَـــداماي مِـــن نَجْـــرانَ أنْ لا تَلاقِيـــا	٤٤
هَبَبْـــتُ ألـــومُ القلـــبَ في طاعـــةِ الهـــوى	فلـــجَّ كـــأني كنـــتُ بـــاللوم مغريـــا	٣٩٣
وحَلَّـــتْ سَـــوَادَ القَلْـــبِ لا أنـــا بَاغِيـــا	سِـــوَاهَا ولا في حُبِّهَـــا مُتَرَاخِيـــا	٣٨٤
يُؤَلِّـــلُ عُصْـــلاً لا يُنَـــاهِنَّ هَيْنَـــةً	ضِعَـــافاً ولا أطْـــرافُهُنَّ نَوَابِيَـــا	٣٨٥
لَـــئِن كَـــانَ حُبُّـــكِ لي كَاذِبـــاً	لَقَـــدْ كَـــانَ حُبِّيـــكِ حَقـــاً يَقِينـــاً	١٦٧
ونَحْـــنُ اقْتَسَـــمْنَا المـــالَ نِصْـــفَيْنِ بَيْنَنَـــا	فقلـــتُ لهـــم هَـــذا لَهَـــا هَـــا وَ ذَا لِيَـــا	١٧٨

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والمذاهب ونحوها

فهرس المراجع

ـــ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة .
للزبيدي ، تحقيق د . طارق الجنابي ، عالم الكتب و مكتبة النهضة ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٧هـــ .
ـــ أبو العباس المبرد وأثره .
محمد عبدالخالق عظيمة ، مكتبة الرشد ، الأولى ، ١٤٠٥هـــ .
ـــ اتحاف ذوي الاستحقاق للمكناسي .
تحقيق حسين بركات ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الأولى ، ١٤٢٠ .
ـــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.
لابن البناء، دار الندوة.
ـــ الإتقان في علوم القرآن .
للسيوطي ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، دمشق ، الأولى ، ١٤٠٧هـــ .
ـــ أخبار النحويين البصريين .
لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الأولى ١٤٠٥هـــ .
ـــ ارتشاف الضرب من لسان العرب .
لأبي حيان تحقيق د. رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الأولى ، ١٤١٨هـــ .
ـــ إرشاد الفحول .
للشوكاني ، تحقيق محمد البدري ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الأولى ، ١٤١٢هـــ .
ـــ أسرار العربية .
للأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٧٧هـــ .
ـــ الإجماع مصدر ثالث من مصادر التشريع .
د.عبد الفتاح حسيني الشيخ ، دار الكتاب العربي ، الأولى ، ١٣٩٩هـــ .
ـــ الإحكام في أصول الأحكام .
للآمدي ، مطبعة المعارف ١٣٣٢هـــ .
ـــ الأصول .
لابن السراج تحقيق د. الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٥هـــ
ـــ الأسس المنطقية للاستقراء .
محمد باقر الصدر ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، الثالثة ، ١٤٠٣هـــ .
ـــ الأشباه والنظائر .
للسيوطي ، راجعه د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٤هـــ .

ــ اشتقاق أسماء الله .
للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك.مؤسسة الرسالة بيروت ،الثانية ١٤٠٦هـ.
ــ أصول النحو العربي .
د . محمد خير الحلواني ص ١٢٧ ، جامعة تشرين ، اللاذقية ،١٩٧٩م.
ــ أصول النحو العربي .
د. محمود أحمد نحله ، دار العلوم العربية ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٧هـ .
ــ الاعتصام .
للإمام الشاطبي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦
ــ إعراب القراءات السبع وعللها.
لابن خالويه ، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، الخانجي، القاهرة ،الأولى ١٤١٣هـ ،
ــ إعراب القراءات الشواذ للعكبري ، تحقيق محمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، الأولى ، ١٤١٧
ــ إعراب القرآن .
لأبي جعفر النحاس . تحقيق د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت،الثانية،١٤٠٥هـ.
ــ إعراب ثلاثين سورة .
لابن خالويه ، دار ومكتبة الهلال ،بيروت ، ١٩٨٥م .
ــ إعلام الموقعين عن رب العالمين .
لابن القيم ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ .
ــ الأغاني .
لأبي الفرج الأصبهاني ، دار الكتب، مطبعة التقدم ، ١٣٢٣هـ .
ــ الأفعال لابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، الأولى ، ١٩٨٣
ــ الاقتراح في أصول النحو وجدله .
للسيوطي ، تحقيق د. محمود فجال ، نادي أبها الأدبي ، الأولى ، ١٤٠٩هـ
ــ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب .
لابن السيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السقا ، و آخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨١،
ــ الاجتهاد .
للسيوطي ، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٤٠٥هـ
ــ الإغراب في جدل الإعراب .
للأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ .
ــ الأمالي الشجرية.
لابن الشجري ، تحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي .
ــ إنباه الرواه على أنباه النحاه .
للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الأولى ، ١٤٠٦هـ

ـ أنساب الأشراف .
للبلاذري ، تحقيق د. عبدالعزيز الدوري ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.
للأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
ـ أوضح المسالك على ألفية ابن مالك .
لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الجيل،بيروت،الخامسة ، ١٣٩٩هـ.
ـ إيضاح الوقف والابتداء .
لأبي بكر ابن الأنباري ،تحقيق د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، ١٩٧١م .
ـ إيضاح شواهد الإيضاح .
للقيسي، تحقيق د.محمد الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الأولى، ١٤٠٨ه
ـ الإيضاح في شرح المفصل .
لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف العراقية .
ـ الإيضاح في علل النحو .
للزجاجي، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، الخامسة ، ١٤٠٦هـ.
ـ الإيضاح العضدي.
لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن الشاذلي فرهود ، مصر ، ١٩٨٩ .
ـ البحر المحيط في أصول الفقه .
للزركشي ، تحرير د.عمر الأشقر ، وزارة الأوقاف ، الكويت ، الأولى ، ١٤٠٩هـ ،
ـ البحر المحيط .
لأبي حيان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٨٢٨هـ .
و دار الكتب العلمية ، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين ، الأولى ، ١٤٢٢هـ .
ـ البداية والنهاية.
لابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، الثالثة،١٩٧٩م .
ـ البديع لابن الأثير .
تحقيق د.صالح العايد و د. فتحي علي الدين ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٠ .
البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع .
تحقيق د. عياد الثبيتي ، دار الغرب ، بيروت .
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .
ـ البيان في غريب إعراب القرآن .
للأنباري ، تحقيق د.طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
ـ بين منطق أرسطو والنحو العربي .

د.محمد خير الحلواني،مجلة المورد، العدد الأول ، المجلد التاسع ،سنة ١٤٠٠ ١٣٨٠ه،م.
ــ تاريخ الأمم والملوك .
للطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دارالمعارف ، القاهرة .
ــ تاريخ العلماء النحويين .
لأبي المحاسن التنوخي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو ، جامعة الإمام ، الرياض ١٤٠١هــــ
ــ تاريخ بغداد .
للخطيب البغدادي ، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، طبعة الخانجي ١٣٤٩هــ.
ــ التبصرة والتذكرة للصيمري .
تحقيق د.فتحي أحمد ، جامعة أم القرى .
ــ التبيان في إعراب القرآن .
للعكبري ،تحقيق محمد علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية.
ــ التبيين عن مذاهب النحويين .
للعكبري ، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٦
ــ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .
لابن هشام،تحقيق د.عباس مصطفى الصالحي،دار الكتاب العربي، بيروت،الأولى، ١٤٠٦هــ.
ــ التخمير ، شرح المفصل للخوارزمي .
تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب ، بيروت .
ــ تذكرة النحاة.
لأبي حيان ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن عفيف ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٦هــ .
ــ التذكره في القراءات .
لأبي الحسن طاهر بن غلبون ت(٣٩٩)، تحقيق: د.عبدالفتاح إبراهيم ،الزهراء للإعــلام العــربي ، القاهرة، الثانية ١٤١١هـــــ .
ــ التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان .
تحيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ن الأولى ، ١٤١٩ .
ــ ترشيح العلل للخوارزمي .
تحقيق عادل العميري ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ .
ــ التصريح على التوضيح .
للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري .تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء ، الأولى ، ١٤١٨
ــ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي .
تحقيق د. عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، الأولى ، ١٤١٠
ــ تقويم الفكر النحوي .
للدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة .

ـ تنبيه الألباب على فضائل الإعراب .
أبو بكر بن محمد الشنتريني تحقيق د.معيض بن مساعد العوفي،دار المدني،الأولى١٤١٠هـ.
ـ التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين .
لأبي محمد ابن السيد البطليوسي ،تحقيق د أحمد حسن كحيل ، د حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الثانية ، ١٤٠٢هـ.
ـ تهذيب اللغة .
للأزهري ، المؤسسة المصرية العامة ، ١٣٨٤هـ .
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .
للمرادي ،تحقيق د.عبدالرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الثانية.
ـ ثمار الصناعة للجليس الدينوري .
تحقيق د. محمد الفاضل ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الأولى ، ١٤١١ .
ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب .
لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف .
ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن .
للطبري ، تحقيق : محمود شاكر ، دار المعارف.
ـ جامع الترمذي ، مع شرحه تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي .
للمباركفوري ، صححه عبد الرحمن محمد عثمان .
ـ الجامع لأحكام القرآن .
للقرطبي، الثالثة ، ١٣٨٧هـ.
ـ جمع الجوامع .
لعبد الوهاب السبكي، مع شرحه للمحلي وحاشية العطار ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني .
للمرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٩٧٣م .
ـ الجيم .
لأبي عمرو الشيباني ،تحقيق إبراهيم الأبياري ، مجمع اللغة ، ١٣٩٤.
ـ حاشية الأمير على المغني.
ـ حاشية الدسوقي على المغني .
مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
ودار الكتب العلمية ، ضبطه عبد السلام أمين ، الأولى ، ١٤٢١ هـ
ـ حاشية الصبان على الأشموني .
ضبطه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٧ هـ
ـ الحجة للقراء السبعة .

للفارسي،تحقيق بدرالدين قهوجي وصاحبه،دارالمأمون للتراث،دمشق، الأولى، ١٤١٣هـ.
ــ حجية الإجماع .
للدكتور محمد محمود فرغلي، دار الكتاب الجامعي ، ١٣٩١هـ .
ــ حسن المحاضرة.
للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الحلبي ، الأولى ، ١٣٨٧.
ــ حلية الفقهاء .
لابن فارس،تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي،المتحدة للتوزيع ، الأولى ، ١٤٠٣هـ.
ــ حواشي يس على التصريح.
ــ خزانة الأدب .
للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة ، الثالثة ، ١٤٠٩ .
ــ الخصائص .
لابن جني، تحقيق محمد علي النجار ، الثانية .
ــ الخليل :معجم مصطلحات النحو العربي .
د .هاني تابري وزميله ، مكتبة لبنان ، الأولى ، ١٤١٠هـ
ــ دراسات في العربية وتاريخها .
محمد الخضر حسين ص،١٧٢ ١٧٣ المكتب الاسلامي الثانية ١٣٨. هـ .
ــ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء .
المختار أحمد ديره ،دار قتيبه بيروت ، الأولى ، ١٤١١هـ
ــ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .
لابن حجر ، حيدر أباد .
ــ الدرر في منع عمر .
لأحمد بن الأمين الشنقيطي رد به على الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي القائل بصرف عمر، مطبعة الموسوعات لصاحبها اسماعيل حافظ .
ــ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.
ــ لابن فرحون المالكي ، المطبعة السلفية .
ــ ديوان أبي الأسود .
تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٣٨٤ .
ــ ديوان الأعشى .
تحقيق د. محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، مصر .
ــ ديوان امرىء القيس .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الرابعة .
ــ ديوان تأبط شراً وأخباره

جمع علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب .، ٢٤٢
ـ ديوان جرير .
دارصادر .
ـ ديوان حازم القرطاجني.
تحقيق عثمان الكعاك ، ، دار الثقافة ، بيروت ،
ـ ديوان الحطيئة .
دار صادر .
ـ ديوان خرنق بنت هفان.
تحقيق د. نصار
ـ الرد على النحاة .
لابن مضاء القرطبي ،تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ،الاعتصام، الأولى ١٣٩٩هـ .
ـ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه .
د.مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق ،الأولى ، دمشق .١٣٨٣،
ـ روضة النَّاظر وجُنَّة المناظر .
لابن قدامة المقدسي، مع شرحها نزهة الخاطر العاطر لابن بدران ،دار المعارف.
ـ سر صناعة الإعراب .
لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ،دار القلم ، دمشق الأولى ١٤٠٥هـ.
ـ سنن ابن ماجه .
تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي .
ـ سنن أبي داود .
تعليق عزت الدعاس ، عادل السيد ، دار الحديث .
ـ سنن الدار قطني.
تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني . دار المعرفة ،١٣٨٦هـ.
ـ سنن الدارمي .
تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، حديث أكادم ، باكستان، ١٤٠٤هـ.
ـ سنن النسائي ، بشرح السيوطي والسندي .
دار الفكر ،بيروت الأولى :١٣٤٨ ،
ـ سير أعلام النبلاء للذهبي .
تحقيق شعيب الأرناؤط وجماعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه .
د.خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب .

لابن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري ، بيروت .
ــ شرح التسهيل .
لابن مالك،تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون،هجر، القاهرة،الأولى ، ١٤١٠هـ.
ــ شرح الكافية الشافية .
لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى .
ــ شرح ابن الناظم بدر الدين لألفية ابن مالك .
تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت .
ــ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .
تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث ، القاهرة ، العشرون ، ١٤٠٠هـ .
ــ شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان .
ــ شرح الأنموذج .
لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي ت ٦٤٧ ،تحقيق د.حسن الشاذلي فرهود،دار العلوم،١٤١١هـ
ــ شرح الجمل لابن خروف .
تحقيق د.سلوى عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ .
ــ شرح الجمل لابن عصفور .
تحقيق د. صاحب أبو جناح .
ــ شرح الكافية للرضي .
تصحيح يوسف عمر ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، الثانية ، ١٩٩٦ .
وجامعة الإمام محمد بن سعود ، تحقيق د. حسن الحفظي ويحيى بشير مصري ، الأولى ١٤١٤ هـ
ــ شرح شذور الذهب .
لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
ــ شرح شواهد الإيضاح .
لابن بري ،تحقيق د. عيد مصطفى درويش ،الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ.
ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ .
لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .
ــ شرح القصائد السبع الطوال .
لأبي بكر ابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ١٩٦٣م .
ــ شرح قطر الندى وبل الصدى .
لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الرابعة عشرة ، ١٣٨٣
ــ شرح كتاب سيبويه للصفار .
تحقيق د. معيض العوفي ، دار المآثر ، المدينة ، الأولى ، ١٤١٩
ــ شرح اللمع لابن برهان .

تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، الأولى ، ١٤٠٤ .

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير .

للشلوبين ، تحقيق د.تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، الثانية ، ١٤١٤هـ .

ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ .

تحقيق د.خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الأولى ، ١٩٧٦ .

ـ شرح المقرب .

للدكتور علي فاخر ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الأولى ، ١٤١١هـ .

ـ شعر ابن ميادة .

تحقيق د.حنا جميل حداد ، مراجعة قدري الحكيم ، مجمع اللغة العربية ،دمشق ١٤٠٢هـ

ـ شعر الحارث بن خالد المخزومي ، تحيقيق د.نوري القيسي ، بغداد ، المعارف والمجمع العلمي ، ١٩٦١

ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل .

للسلسيلي ،تحقيق د. عبد الله البركاتي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، الأولى، ١٤٠٦هـ .

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، بيروت .

ـ الصاحبي لابن فارس .

تحقيق د. السيد أحمد صقر ، عيسى الحلبي ،القاهرة.

ـ الصحاح للجوهري.

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الثالثة، ١٤٠٤هـ .

ـ صحيح البخاري مع فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر .

رقمه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار المعرفة ، بيروت .

ـ صحيح مسلم مع شرح النووي عليه .

دار الكتب العلمية ، بيروت .

ـ الصعقة غضبية في الرد على منكري العربية للصرصري

تحقيق د.محمد الفاضل ، العبيكان ، الرياض ، الأولى ،١٤١٧ .

ـ الضروري في صناعة النحو لابن رشد .

تحقيق د.منصور عبد السميع ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الأولى ، ١٤٢٢

ـ ضرائر الشعر .

لابن عصفور، تحقيق . السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، الثانية ، ١٤٠٢هـ .

ـ الضوء اللامع.

للسخاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

ـ طبقات الشافعية للسبكي .

تحقيق د . محمود الطناحي ود. الحلو ، مطبعة عيسى الحلبي ، الأولى.

ـ طبقات النحاة واللغويين للزبيدي .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
ـ طبقات فحول الشعراء .
لابن سلام الجمحي ، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف ١٩٧٣م،
ـ العباب في شرح اللباب .
رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق محمد ناصر زين،
ـ العقد الفريد لابن عبد ربه .
تحقيق أحمد أمين وآخرين ، لجنة التأليف ، القاهرة .
ـ علل النحو للوراق .
تحقيق د.محمود الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الأولى ، ١٤٢٠ .
ـ الغاية في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري .
تحقيق محمد غياث الجنباز ، الأولى ، ١٤٠٥هـ .
ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر .
رقم الأحاديث محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت .
ـ الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق).
للقرافي ، دار المعرفة ، بيروت.
ـ الفصول في العربية ، لابن الدهان .
تحقيق د. فائز فارس ، الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٩ .
ـ الفهرست لابن النديم.
مطبعة الاستقامة.
ـ في أدلة النحو .
د. عفاف حسانين ، الأولى ، ١٩٧٧م .
ـ القاموس المحيط .
للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الأولى ١٤٠٦هـ .
ـ القياس .
محمد الخضر حسين ، السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ
ـ الكامل في ضعفاء الرجال .
لابن عدي ، دار الفكر ، بيروت ، الثانية ١٤٠٥هـ .
ـ كتاب الشعر لأبي علي الفارسي .
تحقيق د. محمود الطناحي ، الخانجي .
ـ الكشاف .
للزمخشري ،صححه مصطفى حسين أحمد، دار الريان ، الثالثة ، ١٤٠٧هـ .

ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها.
لمكي القيسي ، تحقيق د.محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة،الرابعة، ١٤٠٧هـ.
ـ الكليات .
لأبي البقاء الكفوي ، قابله وأعده للطبع د. عدنان درويش، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤١٢هـ .
ـ الكناش في النحو للمؤيد الأيوبي .
تحقيق د. رياض الخوام ، المكتبة العصرية ، الأولى ، ١٤٢٠
ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيه .
للإسنوي ، تحقيق د. محمد حسن عواد . دار عمار ، الأولى ١٤٠٥ هـ
ـ اللامات .
للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، دمشق .
ـ اللمحة البدرية .
بتحقيق ، د. همدي المقدم ، مطبعة الأمانة ، الأولى ، ١٤٠٠هـ .
ـ لسان العرب .
لابن منظور ، دار صادر.
ـ لمع الأدلة .
للأنباري ، تحقيق د عطيه عامر .
ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة .
لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض القوزي ، الأولى ، ١٤٠٩هـ .
ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج .
تحيقيق د . هدى قراعة ، الخانجي ، القاهرة ، الثانية ، ١٤١٤ .
ـ مجالس العلماء .
للزجاجي ،تحقيق عبدالسلام هارون ،الخانجي والرفاعي ، الثانية ، ١٤٠٣هـ .
ـ مجالس ثعلب .
تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الخامسة .
ـ المحتسب لابن جني .
تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الفتاح شلبي ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الثانية ، ١٤٠٦هـ.
ـ المحرر الوجيز.
لابن عطية الأندلسي ،تحقيق المجلس العلمي بتارودانت .
ـ المرتجل في شرح الجمل .
لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر ١٣٩٢هـ .

ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي .
تحقيق د . محمد الشاطر أحمد ، المدني ، الأولى ، ١٤٠٥ .
ـ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي .
تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم ، الأولى ، ١٤٠٧ .
ـ المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي .
تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، العراق
ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي
تحقيق د .على المنصوري ، عالم الكتب ، الأولى ، ١٤٠٦ .
ـ المستصفى .
لأبي حامد الغزالي ، الأميرية ببولاق، ١٣٢٣هـ.
ـ المستوفى .
لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمد بن الفرخان ، تحقيق ، د. محمد بدوي المختـون ، دار الثقافـة العربية ، الأولى ، ١٤٠٧هـ .
ـ المصباح المنير .
للفيومي . مكتبة لبنان .
ـ المحصول .
للرازي ، تحقيق د.طه جابر العلواني ، جامعة الإمام ، الأولى، ١٤٠٠هـ .
ـ مختصر المنتهى الأصولي .
لابن الحاجب مع حاشية التفتازاني والجرجاني ، الأميرية ببولاف ، الأولى ١٣١٦هـ.
ـ مراتب النحويين.
لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ١٩٥٥م.
ـ المزهر .
للسيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى و البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم،البابي الحلبي.
ـ مستدرك الحاكم على الصحيحين .
طبعة حيدر آباد الدكن .
ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل .
ـ مشكل إعراب القرآن .
لمكي القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس ، دارالمأمون للتراث ، دمشق ، الثانية .
ـ مصطلحات النحو الكوفي.
د. عبد الله الخثران ، هجر، مصر ، الأولى ،١٤١١هـ .
ـ معاني القرآن للأخفش.
تحقيق د.هدى قراعة ، الخانجي ، الأولى ، ١٤١١

ـ معاني القرآن .
للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب .
ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج .
تحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، الأولى، ١٤٠٨هـ .
ـ معاني القرآن للنحّاس .
تحقيق الصابوني ، جامعة أم القرى .
ـ معجم الأدباء.
لياقوت الحموي ، دار المأمون ، ١٩٣٦م.
ـ معجم البلدان لياقوت الحموي .
مطبعة السعادة ١٣٢٣هـ .
ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية.
د. محمد سمير اللبدي ، مؤسة الرسالة ، بيروت ، الأولى ١٤٠٥هـ
ـ المغني لابن فلاح النّحوي
تحقيق د.عبد الرزاق السّعدي ، العراق .
ـ مغني اللبيب لابن هشام .
تحقيق د. مازن المبارك ود. حمد الله ، دار الفكر ، السادسة، ١٩٨٥م.
ـ المفردات للراغب الأصفهاني
تحقيق نديم مرعشلي ، دار الفكر .
ـ المقاصد النحويه للعيني .
بهامش خزانة الأدب.
ـ المقتضب للمبرد .
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
ـ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني .
تحقيق د. كاظم المرجان ، وزارة الثقافة ، العراق .
ـ مقاييس اللغة .
لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، إيران .
ـ المقرب ، لابن عصفور.
ضبطه عادل عبد الموجود وآخر ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٨ .
ـ مناهج الصرفيين ومذاهبهم .
د.حسن هنداوي،دار القلم دمشق ،الأولى١٤٠٩ه
ـ منثور الفوائد للأنباري .
تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٣هـ .

ـ المنقوص والممدود للفراء .
تحقيق عبدالعزيز الميمني الاجكوني،دار المعارف ، الثالثة.
ـ المنهج الأحمد .
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ،عالم الكتب .
ـ الموافقات في أصول الشريعة .
للإمام الشاطبي شرح عبد الله دراز، تصوير دار المعرفة .
ـ المورد .
للبعلبكي ، الثانية ١٩٩٢م .
ـ موطأ الإمام مالك .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التاث العربي، بيروت .
ـ ميزان الأصول في نتائج العقول .
للسمرقندي .تحقيق د. محمد زكي عبد البر ،دار إحياء التراث الاسلامي ،قطر ،الأولى ١٤٠٤هـ
ـ نتائج الفكر.
للسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء ، دار الرياض .
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.
لابن تغري بردي الأتابكي ، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٩م.
ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.
محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة .
ـ النزعة المنطقية في النحو العربي .
د. فتحي الدجني ، الكويت ، ١٩٨٢م .
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء.
تحقيق د. عطيه عامر ، استكهولم، ١٩٦٣م.
ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة .
محمد الطنطاوي ، علق عليه عبد العظيم الشناوي ، ومحمد الكردي ، الثانية .
ـ نفح الطيب .
للمقري، تحقيق : إحسان عباس .
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه .
للأعلم الشنتمري ، معهد المخطوطات ، الأولى١٤٠٧هـ.
ـ النهاية في غريب الحديث .
لابن الأثير ، تحقيق د. محمود الطناحي ، وطاهر الزواوي ، أنصار السنة المحمدية ، باكستان.
ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي.
لجمال الدين الإسنوي.عالم الكتب.

ــ همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي.
عني بتصحيحه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٨ .
ــ وفيات الأعيان لابن خلكان .
تحقيق إحسان عباس ، دار صادر .

فهرس الموضوعات

Abstract

The title: "Grammatical Issues on which there is Consensus: Gathering, Categorizing, and Analyzing"
The researcher: Dakheel Ghunaim Al Awoad.

His major: Arabic Grammar and Morphology.

Degree: Ph.D.

This study deals with grammatical consensus. Mainly trying to gather grammatical issues on which there are consensus, categorize them, and analyzes the extend of consensus. In arabic language, grammatical consensus between grammarians is one of the the main sources in deternining the rules of grammar.

Thus, this study reflects the solid and sound opinion among grammarins. This opinion is the uper level in arabic expression because it reflects the consensus of two groups: pure arabs who speak arabic naturally and grammarians who tried to put the rules of arabic language. In fact, this opinion becomes the tongue of arabic tribes every where and any different opinion is disregarded.

This study contains several sections. First section is the introduction which consists of the important, the goal, and the method of the sutdy. After that comes the diffention of grammatical consensus and the positions of those who have dealt with it. Then, the section of grammatical issues which is organized according to the way grammarians used to

Last section is the conclusion which consists of summary, the rsults, and the recommendations of the sutdy.

This study attempts not only to gather grammatical issues on which there is consensus between grammarians, but also tries to weight the extend of consensus in every issue. This, if course, requires the researcher's opinion.